النشر في القراءات العشر

تأليف

محمد بن محمد بن محمد بن على بن يوسف بن الجزرى ت ٨٣٣ هـ

الجزء الثانى

قدم له — وحقق نصوصه — وعلق عليها

الدكتور : محمد سالم محيسن

الأستاذ المساعد بكلية القرآن الكريم

بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

وعضو لجنة مراجعة المصاحف بالأزهر

والحاصل على :

شهادة التخصص فى القراءات وعلوم القرآن من الأزهر الشريف

والدكتوراه فى الآداب بمرتبة الشرف الأولى من جامعة القاهرة

النـــاشر

مكتبة القاهرة

لصاحبها : الحاج على يوسف سليمان

شارع الصنادقية بميدان الأزهر الشريف ت ٩٠٥٩٠٩



باب في الهمزتين المجتمعتين من كلمتين

وتأتى على ضربين : متفقتين ومختلفتين

﴿ فالضرب الأول ﴾ المتفقتان . وهما على ثلاثة أقسام . متفقتان بالكسر ومتفقتان بالفتح . ومتفقتان بالضم .

أما المتفقتان كسراً فعلى قسمين : متفق عليه ، ومختلف عليه فالمتفق عليه ثلاثة عشر لفظا فى خمسة عشر موضعا . فى البقرة (هؤلاء إن كنتم) وفى النساء (من النسا إلا) فى الموضعين .

وفى هود (ومن ورا إسحاق) وفى يوسف (بالسو إلا) وفى الإسراء وص . (هؤلاء إلا) وفى النور (على البغا إن) وفى الشعراء (من السما إن كنت) وفى السجدة (من السما إلى) وفى الأحزاب (من النسا إن اتقيتن) وفيها : (ولا أبنا إخوانهن) وفى سبأ (من السما أن) وفيها (هؤلا إياكم) وفى الزخرف (فى السما إله) .

والمختلف فيه ثلاثة مواضع (للنبى إن أراد ، و ، بيوت النبى إلا) فى قراءة نافع . و (من الشهداء أن تضل) فى قراءة حمزة .

وأما المتفقتان فتحاً فى ستة عشر لفظاً فى تسعة وعشرين موضعا فى النساء (السفها أموالكم) وفيها وفى المائدة (جا أحد منكم) وفى الأنعام (جا أحدكم) وفى الأعراف : (تلقا أصحاب النار) وفيها وفى يونس وهود

والنحل و فاطر (جا أجلهم) وفى هود خمسة مواضع وموضعى المؤمنين (جا أمرنا) وفى الحجر (وجا أهل) وفيها وفى القمر (جا آل) وفى الحج (السما أن تقع) وفى المؤمنين (جا أحدهم) وفى الفرقان (شا ان يتخذ) وفى الأحزاب (شا أو يتوب) وفى غافر والحديد (جا أمرالله) وفى القتال (جا اشراطها) وفى المنافقين (جا أجلها) وفى عبس (شا انشره) .

وأما المتفقتان ضما فموضع واحد (اوليا أولئك) فى الأحقاف فاختلفوا فى إسقاط إحدى الهمزتين من ذلك وتخفيفها وتحقيقها .

فقرأ أبو عمرو بإسقاط الهمزة الأولى منهما فى الأقسام الثلاثة . وافقه على ذلك ابن شنبوذ عن قنبل من أكثر طرقه . وأبو الطيب عن رويس .

وانفرد بذلك أبو الفرج الشنبوذى عن النقاش عن أبى ربيعة عنه فوهم فى ذلك والصواب أن ذلك رواية السامرى عن ابن فرح عن أبى ربيعة كما ذكره ابن سوار ، لذلك لم يعول عليه الحافظ أبو العلاء والله اعلم .

ووافقهم على ذلك فى المفتوحتين خاصة قالون والبزى وسهلا الأولى من المكسورتين ومن المضمومتين بين بين مع تحقيق الثانية . واختلف عنهما فى (بالسوء إلا ، وللنبى إن أراد ، وبيوت النبى إلا . أما : بالسوء الا) فأبدل الهمزة الأولى منهما واوا وأدغم الواو التى قبلها فيها الجمهور من المغاربة وسائر العراقيين عن قالون والبزى وهذا هو المختار رواية مع صحته فى القياس . وقال الحافظ أبو عمرو الدانى فى مفرداته هذا الذى لا يجوز فى التسهيل غيره .

﴿ قلت ﴾ وهـــذا عجيب منه فإن ذلك إنما يكون إذا كانت الواو زائدة كما سيأتى فى باب وقف حمزة وإنما الأصل فى تسهيل هـذه الهمزة هو النقل لوقوع الواو قبلها أصلية عين الفعل كما سيأتى ، [قال مكى فى التبصرة والأحسن الجارى على الأصول إلغاء الحركة . ثم قال « ولم يرو عنه » يعنى عن قالون .

﴿ قلت ﴾ قد قرأت به عنه وعن البزى من طريق الإعلان وغيره وهو مع قوته قياساً ضعيف رواية ، وذكره أبو حيان .

وقرأنا به على أصحابه عنه ، وسهل الهمزة الأولى منهما بين بين طردا للباب جماعة من أهل الأداء وذكره مكى أيضاً وهو الوجه الثانى فى الشاطبية ولم يذكره صاحب العنوان عنهما وذكر عنهما كلا من الوجهين ابن بليمة وأما (للنبىء والنبىء) فظاهر عبارة أبى العز فى كفايته أن تجعل الهمزة فيهما بين بين فى مذهب قالون .

وقال بعضهم لا يمنع من ذلك كون الياء ساكنة قبلها فإنها لو كانت ألفا لما امتنع جعلها بين بين بعدها لغة .

﴿ قلت ﴾ وهذا ضعيف جداً والصحيح قياساً ورواية ماعليه الجمهور من الأئمة قاطبة وهو الإدغام وهو المختار عندنا الذى لا نأخذ بغيره والله أعلم .

وقد انفرد سبط الخياط فى كفايته عن الفرضى عن ابن بويان عن عن قالون بإسقاط الأولى من المضمومتين كما يسقطها فى المفتوحتين .

وانفرد ابن مهران عن ابن بويان بإسقاط الأولى من المتفقتين فى الأقسام الثلاثة مخالف سائر الرواة عنه والله أعلم .

وانفرد الدانى عن أبى الفتح من طريق الحلوانى عن قالون بتحقيق

الأولى وتسهيل الهمزة الثانية من المضمومتين والمكسورتين وبذلك قرأ أبو جعفر ورويس من غير طريق أبي الطيب والأصبهاني عن ورش في الأقسام الثلاثة واختلف عن قنبل والأزرق عن ورش .

أما قنبل فروى عنه الجمهور من طريق ابن مجاهد جعل الهمزة الثانية فيها بين بين كذلك وهو الذى لم يذكر عنه العراقيون ولا صاحب التيسير في تسهيلها غيره وكذا ذكره ابن سوار عنه من طريق ابن شنبوذ .

وروى عنه عامة المصريين والمغاربة إبدالها حرف مد خالص فتبدل في حالة الكسر ياء خالصة ساكنة وحالة الفتح ألفا خالصة ساكنة وحالة الضم واواً خالصة ساكنة وهو الذى قطع به فى الهادى والهداية والتجريد وهو أحد الوجهين في التبصرة والكافي والشاطبية .

وروى عنه ابن شنبوذ إسقاط الأولى في الأقسام الثلاثة كما تقدم . هذا الذى عليه الجمهور من أصحابه . وقال ابن سوار : قال شيخنا أبو تغلب قال ابن شنبوذ : إذا لم تحقق الهمزتين فاقرأ كيف شئت . قال ابن سوار . فيصير له يعنى لابن شنبوذ ثلاثة ألفاظ ، أحدها : كأبي عمرو وموافقيه . والثانى كالبزى وموافقيه . والثالث كأبي جعفر وموافقيه .

(قلت) وقد ذكر الدانى أن ابن مجاهد حكى هذا الوجه عن قنبل . ثم قال : ولم أقرأ به ولا رأيت أحداً من أهل الأداء يأخذ به في مذهبه انتهى . وأما الأزرق فروى عنه إبدال الهمزة في الأقسام الثلاثة حروف مد كوجه قنبل جمهور أصحابه المصريين ومن أخذ عنهم من المغاربة وهو الذى قطع به غير واحد منهم كابن سفيان والمهدوى وابن الفحام الصقلى وكذا في التبصرة والكافي وقالا إنه الأحسن له ولم يذكره الدانى في التيسير وذكره في جامع البيان وغيره .

وقال إنه الذى رواه المصريون عنه أداء . ثم قال والبدل على غير قياس وروى عنه تسهيلها بين بين فى الثلاثة الأقسام كثير منهم كأبى الحسن ابن غلبون وأبى الحسن بن بليمة وأبى الطاهر صاحب العنوان وهو الذى لم يذكر فى التيسير غيره وذكر الوجهين جميعاً أبو محمد مكى وابن شريح والشاطبى وغيرهم واختلفوا عنه فى موضعين وهما (هؤلاء إن كنتم ، والبغاء إن أردن) .

فروى عنه كثير من رواة التسهيل جعل الثانية فيهما ياء مكسورة .

وذكر فى التيسير أنه قرأ به على ابن خاقان عنه وأنه المشهور عنه فى الأداء ، وقال فى الجامع : إن الخاقانى وأبا الفتح وأبا الحسن استثنوهما فجعلوا الثانية منهما ياء مكسورة محضة الكسرة .

قال وبذلك كان يأخذ فيهما أبو جعفر بن هلال وأبو غانم بن حمدان وأبو جعفر بن أسامة وكذلك رواه اسماعيل النخاس عن أبى يعقوب أداء قال .

وروى أبو بكر بن سيف عنه إجراءهما كسائر نظائرهما وقد قرأت بذلك أيضاً على أبى الفتح وأبى الحسن ، وأكثر مشيخة المصريين على الأول .

(قلت) فدل على أنه قرأ بالوجهين على كل من أبى الفتح وأبى الحسن ولم يقرأ بغير إبدال الياء المكسورة على ابن خاقان الخاقانى كما أشار إليه فى التيسير وقد ذكر فيهما الوجهين أعنى التسهيل والياء المكسورة أبو على الحسن بن بليمة فى تلخيصه وابن غلبون فى تذكرته وقال إن الأشهر التسهيل ، على أن عبارة جامع البيان فى هذا الموضع مشكلة .

وانفرد خلف بن إبراهيم بن خاقان الخاقانى فيما رواه الدانى عنه

عن أصحابه عن الأزرق بجعل الثانية من المضمومتين واواً مضمومة خفيفة الضمة قال الدانى كجعله إياها ياء خفيفة الكسرة فى (هولاء إن ، والبغاء إن) .

قال ورأيت أبا غانم وأصحابه قد نصوا على ذلك عن ورش وترجموا عنه بهذه الترجمة ثم حكى مثال ذلك عن النخاس عن أصحابه عن ورش ثم قال وهذا موافق للذى رواه لى خلف بن إبراهيم عن أصحابه وأقرأنى به عنهم قال وذلك أيضاً على غير قياس التليين .

(قلت) والعمل على غير هذا عند سائر أهل الأداء فى سائر الأمصار ولذلك لم يذكره فى التيسير مع إسناده رواية ورش من طريق ابن خاقان والله أعلم .

وانفرد بذلك فى المضمومتين وسائر المكسورتين سبط الخياط فى المبهج عن الشذائى عن ابن بويان فى رواية قالون وترجم عن ذلك بكسرة خفيفة وبضمة خفيفة ولو لم يغاير بينه وبين التسهيل بين بين لقيل إنه يريد التسهيل ولم أعلم أحداً روى عنه البدل فى ذلك غيره والله أعلم .

وقرأ الباقون وهم ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائى وخلف وروح بتحقيق الهمزتين جميعاً فى الأقسام الثلاثة وانفرد ابن مهران عن روح بتسهيل الثانية منهما كأبى جعفر وموافقيه وكذلك انفرد عنه ابن اشتة فيما ذكره ابن سوار فى موضع من المفتوحتين وهو (شاء أنشره) والله أعلم.

(الضرب الثانى) المختلفتان ، ووقع منهما فى القرآن خمسة أقسام وكانت القسمة تقتضى ستة .

(القسم الأول) مفتوحة ومضمومة وهو موضع واحد (جاء أمة رسولها) فى المؤمنين .

﴿ والقسم الثانى ﴾ مفتوحة ومكسورة . وورد متفق عليه ومختلف فيه فالمتفق من ذلك سبعة عشر موضعا وهى (شهداء إذ) فى البقرة والأنعام (والبغضاء إلى) فى موضعى المائدة ، وفيها : (عن أشياء إن تبدلكم ، وأولياء إن استحبوا) فى التوبة ، وفيها (إن شاء إن الله . وشركاء إن يتبعون) فى يونس (والفحشاء إنه) فى يوسف . وفيها (وجاء إخوة وأولياء إنا) فى الكهف . والدعاء (إذا ما) فى الأنبياء (واتل عليهم نبأ إبراهيم) فى الشعراء ، والدعاء (إذا ولوا) بالنمل والروم (والماء إلى) فى السجدة (وحتى تفيء إلى) فى الحجرات .

والمختلف فيه موضعان وهما (زكرياء إذ) فى مريم والأنبياء على قراءة غير حمزة والكسائى وخلف وحفص .

﴿ والقسم الثالث ﴾ مضمومة ومفتوحة . ووقع متفقا عليه ومختلفا فيه ، فالمتفق عليه أحد عشر موضعا وهى (السفهاء إلا) فى البقرة (نشاء أصبناهم) فى الأعراف وفيها (تشاء أنت ولينا) ، (وسوء أعمالهم) فى التوبة (ويا سماء أقلعى فى هود و (الملأ أفتونى) فى موضعى يوسف والنمل (ويشاء ألم تر) فى إبراهيم (الملأ أيكم) فى النمل (وجزاء أعداء الله) فى فصلت (والبغضاء أبداً) فى الممتحنة . والمختلف فيه موضعان وهما (النبى أولى . وإن أراد النبى أن) فى الأحزاب على قراءة نافع .

(والقسم الرابع) مكسورة ومفتوحة وهو متفق عليه ومختلف فيه فالمتفق عليه خمسة عشر موضعا (وهى من خطبة النساء أو) فى البقرة (وهؤلاء أهدى) فى النساء (ولا يأمر بالفحشاء أتقولون) فى الأعراف (وهؤلاء أضلونا ، ومن الماء أو مما) كلاهما فيها أيضا (ومن السماء أو ائتنا) فى الأنفال (ومن وعاء أخيه) فى موضعى يوسف (وهؤلاء آلهة) فى الأنبياء (وهؤلاء أم هم) فى الفرقان (ومطر السوء أفلم) فيها (ومن

السماء آية) في الشعراء (ولأبناء أخواتهن) في الأحزاب (وفي السماء أن) في موضعي الملك . والمختلف فيه موضع واحد وهو (من الشهداء أن) في غير قراءة حمزة كما تقدم في المكسورتين .

(والقسم الخامس) مضمومة ومكسورة . وهو متفق عليه ومختلف فيه . فالمتفق عليه اثنان وعشرون موضعاً وهو (يشاء إلى) في موضعي البقرة ويونس والحج والنور ، (ولا يأب الشهداء إذا) في البقرة أيضاً (وما يشاء إذا) في آل عمران (يشاء إن) فيها وفي النور وفاطر (ومن يشاء إن) في الأنعام (والسوء إن) في الأعراف (ونشاء إنك) في هود (ويشاء إنه) في يوسف . وموضعي الشورى (وما يشاء إلى) في الحج (وشهداء إلى) في النور (ويا أيها الملأ إني) في النمل . (والفقراء إلى الله) في فاطر (والعلماء إن الله) فيها (والسوء إلا) فيها أيضا (ويشاء إناثا) في الشورى . والمختلف فيه ستة مواضع .

(أولها) (يا زكرياء إنا) في مريم في غير قراءة حمزة والكسائي وخلف وحفص ، وباقيها (يأيها النبيء إنا أرسلناك ، ويأيها النبيء إنا أحللنا) في الأحزاب (ويأيها النبيء إذا جاءك) في الامتحان (ويأيها النبيء إذا) في الطلاق (والنبيء إلى) في التحريم وهذه الخمسة في قراءة نافع .

(قسم سادس) وهو كون الأولى مكسورة والثانية مضمومة عكس الخامس لم يرد لفظه في القرآن وإنما ورد معناه وهو قوله في القصص (وجد عليه أمة) والمعنى وجد على الماء أمة فقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ورويس بتحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الهمزة الثانية من الأقسام الخمسة وتسهيلها عندهم أن يجعل في القسم الأول والثاني بين بين وتبدل في القسم الثالث واواً محضة وفي القسم الرابع ياء كذلك واختلف أئمتنا في كيفية تسهيل القسم الخامس فذهب بعضهم إلى أنها تبدل واواً

خالصة مكسورة وهذا مذهب جمهور القراء من أئمة الأمصار قديماً وهو الذى فى الإرشاد والكفاية لأبى العز قال الدانى فى جامعه وهذا مذهب أكثر أهل الأداء .

وقال وكذا حكى أبو طاهر ابن أبى هاشم أنه قرأ على ابن مجاهد قال وكذا حكى أبو بكر الشذائى أنه قرأ على غير ابن مجاهد قال وبذلك قرأت أنا على أكثر شيوخى .

قال فى غيره وبذلك قرأت على عامة شيوخى الفارسى والخاقانى وابن غلبون . وذهب بعضهم إلى أنها تجعل بين بين أى بين الهمزة والياء وهو مذهب أئمة النحو كالخليل وسيبويه ومذهب جمهور القراء حديثاً وحكاه ابن مجاهد نصا عن اليزيدى عن أبى عمرو ورواه الشذائى عن ابن مجاهد أيضا وبه قرأ الدانى على شيخه فارس بن أحمد بن محمد قال وأخبرنى عبد الباقى ابن الحسن أنه قرأ كذلك على شيوخه .

وقال الدانى إنه الأوجه فى القياس وإن الأول آثر فى النقل .

(قلت) وبالتسهيل قطع مكى والمهدوى وابن سفيان وصاحب العنوان وأكثر مؤلفى الكتب كصاحب الروضة والمبهج والغايتين والتلخيص ونص على الوجهين فى التذكرة والتيسير والكافى والشاطبية وتلخيص العبارات وصاحب التجريد فى آخر فاطر وقال إنه قرأ بالتسهيل على الفارسى وعبد الباقى . وقد أبعد وأغرب ابن شريح فى كافيه حيث حكى تسهيلها كالواو ولم يصب من وافقه على ذلك لعدم صحته نقلا وإمكانه لفظا فإنه لا يتمكن منه إلا بعد تحويل كسر الهمزة ضمة أو تكلف إشمامها الضم وكلاهما لا يجوز ولا يصح والله تعالى أعلم .

قرأ الباقون وهم ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائى وخلف وروح بتحقيق الهمزتين جميعاً فى الأقسام الخمسة وانفرد ابن مهران عن روح بالتسهيل مثل رويس والجماعة .

تنبيهات

(الأول) اختلف بعض أهل الأداء فى تعيين إحدى الهمزتين التى أسقطها أبو عمرو ومن وافقه . فذهب أبو الطيب بن غلبون فيما حكاه عنه صاحب التجريد وأبو الحسن الحمامى فيما حكاه عنه أبو العز إلى أن الساقطة

هى الثانية وهو مذهب الخليل بن أحمد وغيره من النحاة . وذهب سائر أهل الأداء إلى أنها الأولى . وهو الذى قطع به غير واحد وهو القياس فى المثلين وتظهر فائدة هذا الخلاف فى المد قبل . فمن قال بإسقاط الأولى كان المد عنده من قبيل المنفصل . ومن قال بإسقاط الثانية كان عنده من قبيل المتصل .

(والثانى) إذا أبدلت الثانية من المتفقتين حرف مد فى مذهب من رواه عن الأزرق وقنبل ووقع بعده ساكن زيد فى مد حرف المد المبدل لالتقاء الساكنين فإن لم يكن بعده ساكن لم يزد على مقدار حرف المد فالساكن نحو (هؤلاء إن كنتم : جا أمرنا) وغير الساكن نحو (فى السماء إله . جاء أحدهم . أولياء أولئك) وتقدم تحقيقه فى باب المد والقصر .

(الثالث) إذا وقع بعد الثانية من المفتوحتين ألف فى مذهب المبدلين أيضا وذلك فى موضعين (جاء آل لوط ، وجاء آل فرعون) فهل تبدل الثانية فيهما كسائر الباب أم تسهل من أجل الألف بعدها ؟ . قال الدانى اختلف أصحابنا فى ذلك فقال بعضهم لا يبدلها فيهما لأن بعدها ألفا فيجتمع ألفان واجتماعهما متعذر فوجب لذلك أن تكون بين بين لا غير لأن همزة بين بين فى زنة المتحركة .

وقال آخرون يبدلها فيهما كسائر الباب ثم فيها بعد البدل وجهان : أن تحذف للساكنين . والثانى أن لا تحذف ويزاد فى المد فتفصل بتلك الزيادة بين الساكنين وتمنع من اجتماعهما انتهى وهو جيد وقد أجاز بعضهم على وجه الحذف الزيادة فى المد على مذهب من روى المد عن الأزرق لوقوع حرف المد بعد همز ثابت فحكى فيه المد والتوسط والقصر وفى ذلك نظر لا يخفى والله أعلم.

(الرابع) أن هذا الذى ذكر من الاختلاف فى تخفيف إحدى الهمزتين فى هذا الباب إنما هو فى حالة الوصل فإذا وقفت على الكلمة الأولى أو بدأت بالثانية حققت الهمز فى ذلك كله لجميع القراء إلا ما يأتى فى وقف حمزة وهشام فى بابه والله تعالى أعلم .

باب فى الهمز المفرد

وهو يأتى على ضربين . ساكن ، ومتحرك . ويقع فاء من الفعل وعينا ولاما .

(فالضرب الأول) الساكن ويأتى باعتبار حركة ماقبله على ثلاثة أقسام : مضموم ماقبله نحو (يؤمنون ، ويؤتى، ورؤيا ، ومؤتفكة ، ولؤلؤ ، ويسؤكم ، ويقول ائذن لى) ومكسور نحو (بئس ، وجئت ، وشئت ، ورئيا ونبىء ، والذى اؤتمن) ومفتوح نحو (فأتوهن ، فأذنوا ، وآتوا ، وأمر أهلك ، ومأوى ، واقرأ ، وأن يشاء والهدى ائتنا) فقرأ أبو جعفر جميع ذلك بإبدال الهمزة فيه حرف مد بحسب حركة ماقبله إن كانت ضمة فواو . أو كسره فياء أو فتحة فألف . واستثنى من ذلك كلمتين وهما (أنبئهم) فى البقرة (ونبئهم) فى الحجر والقمر .

واختلف عنه فى كلمة واحدة وهى (نبئنا) فى يوسف . فروى عنه

تحقيقها أبو طاهر بن سوار من روايتى ابن وردان وابن جماز جميعاً .

وروى الهذلى إبدالها من طريق الهاشمى عن ابن جماز وروى تحقيقها من طريق ابن شبيب عن ابن وردان وكذا أبو العز من طريق النهروانى عنه وإبدالها عنه من سائر طرقه وقطع له بالتحقيق الحافظ أبو العلاء وأطلق الخلاف عنه من الروايتين أبو بكر بن مهران .

وأجمع الرواة عنه على أنه إذا أبدل الهمزة واواً فى (رؤيا، والرؤيا) وما جاء منه يقلب الواو ياء ويدغم الياء فى الياء التى بعدها معاملة للعارض معاملة الأصلى . وإذا أبدل (تؤوى وتؤويه) جمع بين الواوين مظهراً . وسيأتى الكلام على رئيا وافقه ورش من طريق الأصبهانى على الإبدال فى الباب كله .

واستثنى من ذلك خمسة أسماء وخمسة أفعال فالأسماء (البأس والبأساء، واللؤلؤ ولؤلؤ) حيث وقع (ورئيا) فى مريم (والكأس والرأس) حيث وقعا والأفعال : جئت وما جاء منه نحو (أجئتنا وجئناهم، وجئتمونا ونبىء) وما جاء من لفظه نحو (أنبئهم ، ونبئهم ، ونبىء عبادى ، ونبأتكما ، وأم لم ينبأ) وقرأت وما جاء منه نحو (قرأنا ، واقرأ ، وهيىء ويهيىء تؤوى وتؤويه) وهذا مما اتفق الرواة على استثنائه نصاً وأداء .

وانفرد ابن مهران عن هبة الله فلم يستثن شيئاً سوى (قرأناو نبوأنا) بخلاف قومهم فى ذلك وكذلك الهذلى حيث لم يستثن الأفعال وانفرد الصفراوى باستثناء (يشا ويسوهم ورويا) فحكى فيها خلافاً وأظنه أخذ ذلك من قول أبى معشر الطبرى وليس ذلك كما فهم إذ قد نص أبو معشر على إبدالها وبابها ثم قال : والهمز أظهر إن شاء الله وهذا لا يقتضى أن يتحقق فيها سوى الإبدال والله أعلم .

وأما عن طريق الأزرق فإنه يبدل الهمزة إذا وقعت فاء ومن الفعل نحو (يؤمنون ، ويالمون ، وياخذ ، ومومن ، ولقانا ايت والموتفكات .

واستثنى من ذلك أصلا مطرداً وهو ماجاء من باب الإيواء نحو (تؤوى إليك وتى تؤويه ، والمأوى ومأويكم ، وفأووا) ولم يبدل مما وقع عيناً من الفعل سوى (بيس) كيف أتى (والبير .والذيب)وحقق ماعدا ذلك واختلف عن أبى عمرو فى إبدال الهمز الساكن على ماتقدم مبيناً فى أول باب الإدغام الكبير ونشير هنا إلى زيادة تتعين معرفتها وذلك أن الدانى قال فى التيسير : اعلم أن أبا عمرو كان إذا قرأ فى الصلاة أو أدرج القراءة أو قرأ بالادغام لم يهمز كل همزة ساكنة انتهى .

فخص استعمال ذلك بما إذا قرأ فى الصلاة أو أدرج القراءة أو قرأ بالإدغام الكبير وقيده مكى وابن شريح والمهدوى وابن سفيان بما إذا أدرج القراءة أو قرأ فى الصلاة .

وقال فى جامع البيان اختلف أصحاب اليزيدى عنه فى الحال التى يستعمل ترك الهمز فيها فحكى أبو عمرو وعامر الموصلى وإبراهيم من رواية عبيد الله وأبو جعفر اليزيديون عنه أن أبا عمرو كان إذا قرأ فأدرج القراءة لم يهمز ماكانت الهمزة فيه مجزومة ثم قال فدل على أنه إذا لم يسرع فى قراءته واستعمل التحقيق همز .

قال وحكى أبو شعيب عنه أن أبا عمرو وكان إذا قرأ فى الصلاة لم يهمز ثم قال فدل ذلك على أنه كان إذا قرأ فى غير الصلاة سواء استعمل الحدر أو التحقيق همز .

قال : وحكى أبو عبد الرحمن وإبراهيم فى رواية العباس وأبو حمدون وأبو خلاد ومحمد بن شجاع وأحمد بن حرب عن الدورى أن أبا عمرو كان

إذا قرأ لم يهمز ثم قال فدل قولهم على أنه كان لا يهمز على كل حال فى الصلاة أو غيرها وفى حدر أو تحقيق انتهى .

والمقصود بالإدراج هو الإسراع وهو ضد التحقيق لا كما فهمه من لا فهم له من أن معناه الوصل الذى هو ضد الوقف وبنى على ذلك أن أبا عمرو إنما يبدل الهمز فى الوصل فإذا وقف حقق وليس فى ذلك نقل يتبع ولا قياس يستمع وقال الحافظ أبو العلاء وأما أبو عمرو فله مذهبان .

أحدهما التحقيق مع الإظهار والتخفيف مع الإدغام على التعاقب . والثانى التخفيف مع الإظهار وجه واحد انتهى .

وهذا صريح فى عدم التحقيق مع الإدغام وأنه ليس بمذهب لأبى عمرو كما قدمنا بيان ذلك فى أول الإدغام الكبير . واعلم أن الأئمة من أهل الأداء أجمعوا عمن روى البدل عن أبى عمرو على استثناء خمس عشرة كلمة فى خمسة وثلاثين موضعاً تنحصر فى خمس معان .

(الأول) الجزم ويأتى فى ستة ألفاظ وهى (يشاء) فى عشرة مواضع فى النساء موضع ، وفى الأنعام ثلاثة مواضع . وفى إبراهيم موضع . وفى سبحان موضعان ، وفى فاطر موضع ، وفى الشورى موضعان ، ونشاء فى ثلاثة مواضع فى الشعراء وسبأ ويس (وتسؤ) فى ثلاثة مواضع . فى آل عمران والمائدة والتوبة (وننساها) فى البقرة (ويهيء لكم) فى الكهف (وأم لم ينبأ) فى النجم .

(والثانى) الأمر وهو البناء له ويأتى فى ستة ألفاظ أيضا وهى (أنبئهم) فى البقرة (وارجه) فى الأعراف والشعراء و (نبئنا) فى يوسف و (نبيء عبادى) فى الحجر (ونبئهم) فيها أيضا وفى القمر (واقرأ) فى سبحان .

وموضعي العلق (وهيء لنا) في الكهف ﴿ الثالث ﴾ الثقل وهو كلمة واحدة أتت في موضعين (وتؤوى إليك) في الأحزاب (وتؤويه) في المعارج. لأنه لو ترك همزة لاجتمع واوان واجتماعهما أثقل من الهمز.

(الرابع) الاشتباه وهو موضع واحد (ورئيا) في مريم لأنه بالهمز من الرواء. وهو المنظر الحسن فلو ترك همزة لا شتبه بري الشارب وهو امتلاؤه وانفرد عبد الباقي من أبيه عن ابن الحسين السامري عن السوسي فيما ذكره صاحب التجريد بإبدال الهمزة فيها ياء فيجمع بين اليامين من غير إدغام كأحد وجهي حمزة في الوقف كما سيأتي وقياس ذلك (تؤوى، وتؤويه) ولم يذكر فيه شيئاً والله أعلم.

(الخامس) الخروج من لغة إلى أخرى وهو كلمة واحدة في موضعين (مؤصدة) في البلد. والهمزة لأنه بالهمز من آصدت أي أطبقت: فلو ترك همزة لخرج إلى لغة من هو عنده من أوصدت.

وانفرد عبد الباقي بن الحسن الخراساني عن زيد عن أصحابه عن اليزيدي فيما رواه الداني وابن الفحام الصقلي عن فارس بن أحمد عنه وكذا أبو الصقر الدورقي عن زيد فيما رواه ابن مهران عنه بعدم استثناء شيء من ذلك.

وذلك في رواية الدوري من طريق ابن فرح فخالفا سائر الناس والله تعالى أعلم.

وانفرد أبو الحسن بن غلبون ومن تبعه بإبدال الهمزة من (بارئكم) في حرفي البقرة بإحالة قراءتها بالسكون لأبي عمرو ملحقا ذلك بالهمز الساكن المبدل وذلك غير مرضي لأن إسكان هذه الهمزة عارض تخفيفا فلا يعتد به. وإذا كان الساكن اللازم حالة الجزم والبناء لم يعتد به فهذا

أولى وأيضا فلو اعتقد بسكونها وأجريت مجرى اللازم كان إبدالها مخالفا أصل أبى عمرو وذلك أنه كان يشتبه بأن يكون من الرِّى وهو التراب وهو فقد همز مؤصدة ولم يخففها من أجل ذلك مع أصالة السكون فيها فكان الهمز فى هذا أولى وهو الصواب والله أعلم وبقى أحرف وافقهم بعض القراء على إبدالها .

وخالف آخرون فهمزوها وهى (الذئب) فى موضعى يوسف (واللؤلؤ ولؤلؤ) معرفاً ومنكراً (والمؤتفكة والمؤتفكات) حيث وقعا (ورئيا) فى مريم (ويأجوج ومأجوج) فى الكهف والأنبياء (وضيزى) فى النجم (ومؤصدة) فى الموضعين ، أما (الذئب) فوافقهم على إبداله ورش والكسائى وخلف (وأما اللؤلؤ ولؤلؤ) فوافقهم على إبداله أبو بكر وأما (المؤتفكة ، والمؤتفكات) .

فاختلف فيهما عن قالون . فروى أبو نشيط فيما قطع به ابن سوار والحافظ أبو العلاء وسبط الخياط فى كفايته وغيرهم إبدال الهمزة منهما وكذا روى أبو بكر بن مهران عن الحسن بن العباس الجمال وغيره عن الحلوانى وهو طريق الطبرى والعلوى عن أصحابهما عن الحلوانى وكذا روى الشحام عن قالون وهو الصحيح عن الحلوانى وبه قطع له الدانى فى المفردات .

وقال فى الجامع وبذلك قرأت فى روايته من طريق ابن أبى حماد وابن عبد الرزاق وغيرهما وبذلك آخذ . قال وقال لى أبو الفتح عن قراءته على عبد الله بن الحسين عن أصحابه عن الحلوانى يعنى بالهمز . قال الدانى وهو وهم لأن الحلوانى نص على ذلك فى كتابه بغير همز اه . وروى الجمهور عن قالون بالهمز وهو الذى لم يذكر المغاربة والمصريون عنه سواه

والوجهان عنه صحيحان بهما قرأت وبهما آخذ والله تعالى أعلم . وأما (ريا) فقرأه بتشديد الياء من غير همز أبو جعفر وقالون وابن ذكوان .
وانفرد هبة الله المفسر عن زيد عن الداجونى عن أصحابه عن هشام بذلك ورواه سائر الرواة عنه بالهمز وبذلك قرأ الباقون وأما (يأجوج ومأجوج) فقرأهما عاصم بالهمز،وقرأهما الباقون بغيرهمز .وأما (ضيزى) فقرأه بالهمز ابن كثير والباقون بغير همز .وأما (مؤصدة) فقرأه بالهمز أبو عمرو ويعقوب وحمزة وخلف وحفص وقرأه الباقون بغير همز .

﴿ والضرب الثانى ﴾ المتحرك.وينقسم إلى قسمين متحرك قبله متحرك ومتحرك قبله ساكن أما المتحرك المتحرك ماقبله فاختلفوا فى تخفيف الهمزة منه فى سبعة أحوال :

﴿الأول﴾ أن تكون مفتوحة وقبلها مضموم فإن كانت فاء من الفعل فاتفق أبو جعفر وورش على إبدالها واواً نحو (يوده ، يواخذ ، ويولف وموجلا . وموذن . والمولفة .

واختلف عن ابن وردان فى حرف واحد من ذلك وهو(يؤيد بنصره) فى آل عمران فروى ابن شبيب من طريق ابن العلاف وغيره وابن هارون من طريق الشطوى وغيره، كلاهما عن الفضل ابن شاذان تحقيق الهمزة فيه وكذا روى الرهاوى عن أصحابه عن الفضل وكأنه راعى فيه وقوع الياء المشددة بعد الواو المبدلة فيجتمع ثلاثة أحرف من حروف العلة وروى سائر الرواة عنه الابدال طرداً للباب وهى رواية ابن جماز .

واختلف أيضا عن ورش فى حرف واحد وهو(مؤذن) فى الأعراف ويوسف . فروى عنه الأصبهانى تحقيق الهمزة فيه وكأنه راعى مناسبة لفظ (فأذن) وهى مناسبة مقصودة عندهم فى كثير من الحروف .

وروى عنه الأزرق الإبدال على أصله وإن كانت عينا من الفعل فإن الأصبهانى عن ورش اختص بإبدالها فى حرف وهو (الفواد . وفواد) وهو فى هود وسبحان والفرقان والقصص والنجم . وإن كانت لاما من الفعل فإن حفصا اختص بإبدالها فى (هزوا) وهو فى عشرة مواضع فى البقرة موضعان (أتتخذنا هزوا ، ولا تتخذوا آيات الله هزوا) وفى المائدة موضعان (لا تتخذوا الذين اتخذوا دينكم هزوا . وإذا ناديتم إلى الصلاة اتخذوها هزوا) وفى الكهف موضعان (واتخذوا آياتى وما أنذروا هزواً . واتخذوا آياتى ورسلى هزواً) وفى الأنبياء (إن يتخذونك إلا هزواً) وكذا فى الفرقان . وفى لقمان (اتخذها هزواً ، واتخذها هزواً) فى الجاثية وفى (كفواً) وهو فى الإخلاص .

(الثانى) أن تكون مفتوحة وقبلها مكسور فإن أبا جعفر يبدلها ياء فى (رئاء الناس) وهو فى البقرة والنساء والأنفال . وفى (خاسئاً) فى الملك وفى (ناشئة الليل) فى المزمل وفى (شانئك) وهو فى الكوثر . وفى (استهزىء) وهو فى الأنعام والرعد والأنبياء . وفى (قرىء) وهو فى الأعراف والانشقاق . وفى (لنبوئنهم) وهو فى النحل والعنكبوت . وفى ليبطئن) وهو فى النساء . وفى (ملئت) وهو فى الجن وكذلك (يبدلها) فى (خاطئة ، والخاطئة ، ومئة ، وفئة) وتثنيتهما وانفرد الشطوى عن ابن هارون فى رواية ابن وردان بتحقيق الهمزة فى هذه الأربعة وكذلك ابن العلاف عن زيد عن ابن شبيب فخالف سائر الرواة عن زيد وعن أصحابه ، واختلف عن أبى جعفر فى (موطيا) فقطع له بالابدال الحافظ أبو العلاء من رواية ابن وردان وكذلك الهذلى من روايتى ابن وردان وابن جماز جميعاً ولم يذكر فيها همزة إلا من طريق النهروانى عن أصحابه عن ابن وردان .

ولم يذكر فيها أبو العز ولا ابن سوار من الروايتين جميعاً إبدالا ، والوجهان صحيحان بهما قرأت، وبهما آخذ والله أعلم : ووافقه الأصبهانى عن ورش فى (خاسيا . وناشية وملیت) وزاد فأبدل (فبأى) حيث وقع مسبوقاً بالفاء نحو (فبأى آلاء ربك) واختلف عنه فيما تجرد عن الفاء نحو (بأى أرض تموت،بأيكم المفتون) فروى الحمامى من جميع طرقه عن هبة الله والمطوعى كلاهما عنه إبدال الهمزة فيها وبه قطع فى الكامل والتجريد .

وذكر صاحب المبهج أنه قرأ له بالوجهين فى (بأيكم المفتون) على شيخه الشريف .

وروى التحقيق سائر الرواة عن هبة الله عنه والله أعلم . وانفرد أبو العلاء الحافظ عن النهراونى بالإبدال فى (شانيك) وانفرد الهذلى فى الكامل بالإبدال فى (لنبوينهم) وانفرد ابن مهران عن الأصبهانى فلم يذكر له إبدالا فى هذا الحال فخالف سائر الناس ، واختص الأزرق عن ورش بإبدال الهمزة ياء فى (لئلا) فى البقرة والنساء والحديد .

﴿الثالث﴾ أن تكون مضمومة بعد كسر وبعدها واو فإن أبا جعفر يحذف الهمزة ويضم ماقبلها من أجل الواو نحو (مستهزون ، والصابون . ومتكون . ومالون . وليواطوا . ويطفوا ؛ وقل استهزوا) وما أتى من ذلك . ووافقه نافع على (الصابون) وهو فى المائدة . واختلف عن ابن وردان فى حرف واحد وهو (المنشئون) فرواه عنه بالهمز ابن العلاف عن أصحابه والنهروانى من طريق الإرشاد وغاية أبى العلاء والحنبلى من طريق الكفاية وبه قطع له الأهوازى وبذلك قطع أبو العز فى الإرشاد من غير طريق هبة الله وهو بخلاف ماقال فى الكفاية

وبالحذف قطع ابن مهران والهذلي وغيرهما ونص له على الخلاف أبو طاهر بن سوار والوجهان عنه صحيحان ، ولم يختلف عن ابن جماز في حذفه. وقد خص بعض أصحابنا الألفاظ المتقدمة ولم يذكر (أنبئوني وأنبئوني ، ويتكئون ، ويستنبئونك) وظاهر كلام أبي العز والهذلي العموم على أن الأهوازي وغيره نص عليها ولا يظهر فرق سوى الرواية والله أعلم

(الرابع) أن تكون مضمومة بعد فتح فإن أبا جعفر يحذفها في (ولا يطئون ، ولم تطئوها ، وإن تطئوهم) وانفرد الحنبلي بتسهيلها بين بين في (رءوف) حيث وقع وانفرد الهذلي عن أبي جعفر بتسهيل (تبوءو الدار) كذلك وهي رواية الأهوازي عن ابن وردان .

(الخامس) أن تكون مكسورة بعد كسر بعدها ياء فإن أبا جعفر يحذف الهمزة في (متكئين والصابئين والخاطئين وخاطئين والمستهزئين) حيث وقعت ووافقه نافع في (الصابين) وهو في البقرة والحج وانفرد الهذلي عن النهرواني عن ابن وردان بحذفها في (خاسئين) أيضاً

(السادس) أن تكون الهمزة مفتوحة بعد فتح فاتفق نافع وأبو جعفر على تسهيلها بين بين في رأيت إذا وقع بعد همزة الاستفهام نحو (أرأيتكم وأرأيتم ، وأرأيت ، وأفرأيتم) حيث وقع . واختلف عن الأزرق عن ورش في كيفية تسهيلها فروى عنه بعضهم ابدالها ألفاً خالصة وإذا أبدلها مد لالتقاء الساكنين مداً مشبعاً على ماتقرر في باب المد وهو أحد الوجهين في التبصرة والشاطبية والإعلان وعند الداني في غير التيسير وقال في كتابه التنبيه إنه قرأ بالوجهين ، وقال مكي وقد قيل عن ورش إنه يبدلها ألفاً وهو أحرى في الرواية لأن النقل والمشافهة إنما هو بالمد عنه وتمكين المد إنما يكون مع البدل وجعلها بين بين أقيس على أصوله

العربية قال وحسن جواز البدل فى الهمزة وبعدها ساكن أن الأول حرف مد ولين . فالمد الذى يحدث مع السكون يقوم مقام حركة يتوصل بهـا إلى النطق بالساكن انتهى .

وقال بعضهم إنه غلط عليه . قال أبو عبد الله الفارسى ليس غلطاً عليه بل هى رواية صحيحة عنه فإن أبا عبيد القاسم بن سلام رحمه الله روى أن أبا جعفر ونافعاً وغيرهما من أهل المدينة يسقطون الهمزة غير أنهم يدعون الألف خلفاً منها فهذا يشهد البدل . وهو مسموع من العرب حكاه قطرب وغيره .

﴿ قلت ﴾ والبدل فى قياس البدل فى (أأنذرتهم) وبابه إلا أن بين بين فى هذا أكثر وأشهر وعليه الجمهور والله أعلم وقرأ الكسائى بحذف الهمزة فى ذلك كله .

وقرأ الباقون بالهمز واختص الأصبهانى عن ورش بتسهيل الهمزة الثانية إذا وقعت بعد همزة الإستفهام فى (أفأصفاكم ربكم) وفى (أفأمن) وهو (أفأمن أهل القرى . أفأمنوا مكر الله . أفأمنوا أن تأتيهم . أفأمن الذين مكروا . أفأمنتم أن يخسف بكم) ولاسادس لها ولذا سهلها فى (أفأنت أفأنتم) وكذلك سهل الثانية من (لأملأن) ووقعت فى الأعراف وهود والسجدة وص وكذلك الهمزتين من كأن كيف أتت مشددة أم مخففة نحو (كأنهم . كأنك . وكأنما . وكأنه . وكأنهن . وويكأنه . وكأن لم يكن . وكأن لم تغن . وكأن لم يلبثوا) وكذلك الهمزة فى (فأذن) فى الأعراف خاصة وكذلك الهمزة من : (اطمأنوا بها) فى يونس (واطمأن به) فى الحج وكذلك الهمزة من (رأى) فى ستة مواضع (رأيت أحد عشر كوكباً ، ورأيتهم لى ساجدين) فى يوسف (ورآه مستقراً عنده ، ورأته حسبته لجة) فى النمل و (رآها تهتز) فى القصص خاصة و (رأيتهم تعجبك) فى المنافقين واختلف عنه

(تأذن) فى إبراهيم . فروى صاحب المستنير وصاحب التجريد وغيرهما تحقيق الهمزة فيه وروى الهذلى والحافظ أبو العلاء وغيرهما تسهيلها واختلف عن أبى العز فى الكفاية . فنى بعض النسخ عنه التحقيق وفى بعضها التسهيل .

ونص على الوجهين جميعاً أبو محمد فى المبهج . وانفرد النهروانى فيما حكاه ابن سوار وأبو العز والحافظ أبو العلاء والجماعة عنه بالتحقيق فى (اطمأن به) فى الحج وانفرد فيما حكاه أبو العز وابن سوار بالتحقيق فى (رأته حسبته) فى النمل (ورآها تهتز) فى القصص (ورأيتهم تعجبك) فى المنافقين وانفرد السبط فى المبهج بالوجهين فى هذه الثلاثة . وفى (رأيتهم لى) فى يوسف (ورآه مستقراً) وانفرد الهذلى عنه بإطلاق تسهيل (رأته . ورآها) ومايشبهه فلم يخص شيئا . ومقتضى ذلك تسهيل (رأيت ورآه) وماجاء من ذلك . وهو خلاف مارواه سائر الناس من الطرق المذكورة . نعم أطلق ذلك كذلك نصا الحافظ أبو عمرو الدانى فى جامعه ولكنه من طريق إبراهيم بن عبد العزيز الفارسى عنه . وليس من طرقنا .

وانفرد الهذلى عن أبى جعفر من روايتيه بتسهيل (تاخر) وهو فى البقرة والفتح (أو يتاخر) فى المدثر فخالف سائر الناس فى ذلك وانفرد الحنبلى عن هبة الله فى رواية ابن وردان بتسهيل (تاذن) فى الموضعين واختلف عن البزى فى تسهيل الهمزة من (لاعنتكم) فى البقرة فروى الجمهور عن أبى ربيعة عنه التسهيل . وبه قرأ الدانى من طريقيه .

وروى صاحب التجريد عنه التحقيق من قراءته على الفارسى وبه قرأ الدانى من طريق ابن الحباب عنه ولم يذكر ابن مهران عن أبى ربيعة سواه والوجهان صحيحان عن البزى . واختص أبو جعفر بحذف الهمزة فى (متكأ) فى يوسف فيصير مثل : متق .

﴿ السابع ﴾ أن تكون مكسورة بعد فتح . فانفرد الحنبلى عن هبة الله بتسهيل الهمزة فى (تطمئن . وبئس) حيث وقع ولم يروه غيره .

وأما المتحرك الساكن ما قبله فلا يخلو الساكن فى أن يكون ألفا أو

ياء أو زايا . فإن كان ألفاً فقد اختلفوا فى (اسرايل وكاين) فى قراءة المد (وهاتم واللاى)

وانفرد الحنبلى عن هبة الله عن أصحابه عن ابن وردان بتسهيل الهمزة بعد الألف من (كهية الطاير ، فيكون طايرا) من موضعى آل عمران والمائدة خاصة وسائر الرواة عن أبى جعفر على التحقيق فيها وفى جميع القرآن والله أعلم . وأما (اسرايل وكاين) حيث وقعا فسهل الهمزة فيهما أبو جعفر وحققها الباقون وسيأتى الخلاف فى (كاين) فى موضعه من آل عمران . وانفرد الهذلى عن ابن جماز بتحقيق الهمزة فى كاين فخالف سائر الناس عنه والله أعلم .

وانفرد أبو على العطار عن النهروانى عن الأصبهانى بتسهيل الهمزة فى موضع العنكبوت مع إدخال الألف قبلها كأبى جعفر سواء وقد خالف فى ذلك سائر الرواة عن النهروانى وعن الأصبهانى والله أعلم . وأما(هاتم) فى موضعى آل عمران وفى النساء والقتال فاختلفوا فى تحقيق الهمزة فيها وفى تسهيلها وفى إبدالها وفى حذف الألف منها ، فقرأ نافع وأبو عمرو وأبو جعفر بتسهيل الهمزة بين بين . واختلف عن ورش من طريقيه فورد عن الأزرق ثلاثة أوجه .

(الأول) حذف الألف فيأتى بهمزة مسهلة بعد الهاء مثل (هعنتم) وهو الذى لم يذكر فى التيسير غيره وهو أحد الوجهين فى الشاطبية والاعلان.
(الثانى) إبدال الهمزة ألفاً محضة فتجتمع مع النون وهى ساكنة فيمد لالتقاء الساكنين ، وهذا الوجه هو الذى فى الهادى والهداية وهو الوجه الثانى فى الشاطبية والاعلان .

(الثالث) اثبات الألف كقراءة أبى عمر وأبى جعفر وقالون إلا أنه

بمد مشبعا على أصله وهو الذى فى التبصرة والكافى والعنوان والتجريد والتلخيص والتذكرة وعليه جمهور المصريين والمغاربة. وورد عن الأصبهانى وجهان : أحدهما حذف الألف كالوجه الأول عن الأزرق . وهو طريق المطوعى عنه . وطريق الحمامى من جمهور طرقه عن هبة الله عنه .

(والثانى) إثباتها كقالون ومن معه وهو الذى رواه النهروانى من طرقه عن هبة الله .

وكذا روى صاحب التجريد عن الفارسى عن الحمامى عنه وكذلك ابن مهران وغيره عن هبة الله أيضاً ، والوجهان صحيحان والله أعلم . وقرأ الباقون بتحقيق الهمزة بعد الألف وهم : ابن كثير وابن عامر والكوفيون ويعقوب .

وانفرد أبو الحسن بن غلبون ومن تبعه بتسهيل الهمزة عن رويس فخالف سائر الناس وهو وهم والله أعلم . واختلف عن قنبل فروى عنه ابن مجاهد حذف الألف فتصير مثل (سالتم) وهو كالوجه الأول عن ورش إلا أنه بالتحقيق وكذا روى نظيف وابن بويان وابن عبدالرزاق وابن الصباح كلهم عن قنبل ووافق قنبلا على ذلك عن القواس أحمد بن يزيد الحلوانى وهو الذى لم يذكر فى التذكرة والعنوان والهداية والهادى والكافى والتلخيص والتبصرة والارشاد عن قنبل سواه : وروى عنه ابن شنبوذ اثباتها كرواية البزى .

وكذا روى الزينبى وابن بقرة وأبو ربيعة وإسحاق الخزاعى وصهر الأمير واليقطينى والبلخى وغيرهم عن قنبل رواه بكار عن ابن مجاهد ولم يذكر ابن مهران غيره وذكر عن أبى بكر الزينبى أنه رد الحذف وقال إنه قرأ على قنبل بمد تام وكذا قرأ على غيره من أصحاب القواس وأصحاب

البزى وابن فليح وهم ابن مجاهد فى رواية الحذف وقال أجمعوا على أن هذا لايجوز ولا يصح فى كلام العرب . قال ولو جاز فى (ها أنتم هانتم) مثل (هعنتم) لجاز فى (هاذا) هذا فيصير حرفاً بمعنى آخر .

(قلت) وفيما قاله من ذلك نظر وحذف الألف فى (هانتم) فقد صح من رواية ورش كما ذكرناومن رواية من ذكرناعن قنبل وعن شيخه القواس، وصح أيضاً عن أبى عمرو من رواية أبى حمدون وإبراهيم وعبد الله ابنى اليزيدى ثلاثتهم عن اليزيدى ومن رواية أبى عبيد عن شجاع كلاهما عن أبى عمرو وزاد العباس بن محمد بن يحيى اليزيدى عن عمه إبراهيم قال على معنى (أأنتم) فصيرت الهمزة هاء وزاد أبو حمدون عن اليزيدى قال قال أبو عمرو : إنما هى (آنتم) ممدودة فجعلوا مكان الهمزة هاء والعرب تفعل هذا . وأما قوله : إن هذا لايصح فى كلام العرب . فقد رواه عن العرب أبو عمرو بن العلاء وأبو الحسن الأخفش وقالا : الأصل (أانتم) فأبدل من همزة الاستفهام « هاء » لأنها من مخرجها . واستحسن ذلك أبو جعفر النحاس وهو حجة كلام العرب . وأما قوله لو جاز فى (هانتم) مثل (هعنتم) لجاز فى (هاذا) هذا فكلاهما جائز مسموع من العرب قال الشاعر :

وأتى صواحبها فقلن هذا الذى منح المودة غيرنا وجفانا

أنشده الحافظ أبو عمرو الدانى وقال يريد إذا الذى فأبدل الهمزة هاء

(قلت) وماقاله محتمل ولا يتعين بل يجوز أن الاصل (ها) فى (هاذا) للتنبيه فحذفت ألفها كما حذفت ألف (ها) التنبيه من نحو (أيه الثقلان) وقفاً .

وقال الحافظ أبو عمرو الدانى هذه الكلمة من أشكل حروف الاختلاف وأغمضها وأدقها وتحقيق المد والقصر اللذين ذكرهما الرواة عن الأئمة فيها

حال تحقيق همزتها وتسهيلها لا يتحصل إلا بمعرفة الهاء التى فى أولها أهى للتنبيه أم مبدلة من همزة فبحسب مايستقر عليه من ذلك فى مذهب كل واحد من أئمة القراء يقضى للمد والقصر بعدها ثم بين أن الهاء على مذهب أبى عمرو وقالون وهشام يحتمل أن تكون للتنبيه وأن تكون مبدلة من همزة ، وعلى مذهب قنبل وورش لاتكون إلا مبدلة لاغير .

قال وعلى مذهب الكوفيين والبزى وابن ذكوان لاتكون إلا للتنبيه فقط فمن جعلها للتنبيه وميز بين المنفصل والمتصل فى حروف المد لم يزد فى تمكين الألف سواء حقق الهمزة بعدها أوسهلها . ومن جعلهامبدلة وكان ممن يفصل بالألف زاد فى التمكين سواء أيضاً حقق الهمزة أو لينها انتهى .

وقد تبعه فيما ذكره أبو القاسم الشاطبى رحمه الله وزاد عليه احتمال وجهى الابدال والتنبيه عن كل من القراء وزاد أيضاً قوله (وذو) البدل الوجهان عنه مسهلا وقد اختلف شراح كلامه فى معناه ولاشك والله أعلم أنه أراد بذى البدل من جعل الهاء مبدلة من همزة والألف للفصل لأن الألف على هذا الوجه قد تكون من قبيل المتصل كما تقدم فى أواخر باب المد والقصر فعلى هذا القول من حقق همزة (أنتم) فلا خلاف عنه فى المد لأنه يصير كالسماء والماء ، ومن سهل فله المد والقصر من حيث كونه حرف مد قبل همز مغير فيصير للكلام فائدة ويكون قد تبع فى ذلك ابن شريح ، ومن قال بقوله .

وقيل أراد بذى البدل « ورشا» لأن الهمزة فى (هاأنتم) لايبدلها ألفا إلا ورش فى أحد وجهيه يعنى أن عنه المد والقصر فى حال كونه مخففاً بالبدل والتسهيل إذا أبدل مد وإذا سهل قصر وليس تحت هذا التأويل فائدة . وتعسفه ظاهر والله أعلم .

وبالجملة فأكثر ما ذكر في وجهي كونها مبدلة من همزة أوهاء تنبيه تمحل وتعسف لاطائل تحته ولا فائدة فيه ولاحاجة لتقدير كونها مبدلة أو غير مبدلة، ولولا ماصح عندنا عن أبي عمرو أنه نص على إبدال الهاء من الهمزة لم نصر إليه ولم نجعله محتملا عن أحد من أئمة القراءة لأن البدل مسموع في كلمات فلا ينقاس ولم يسمع ذلك في همزة الاستفهام ولم يجيء في نحو : أتضرب زيداً : هتضرب ، وما أنشدوه على ذلك من البيت المتقدم فيمكن أن يكون هاء تنبيه وقصرت كما تقدم ثم يكون الفصل بين الهاء المبدلة من همزة الاستفهام وهمزة (أنتم) لايناسب لأنه إنما فصل التوجيه لاستثقال اجتماع الهمزتين وقد زال هنا بإبدال الأولى هاء ألا ترى أنهم حذفوا الهمزة في نحو (اريقه) وأصله

﴿ أأريقه ﴾ لاجتماع الهمزتين فلما أبدلوها هاء لم يحذفوها بل قالوا أهريقه فلم يبق إلا أن يقال أجرى البدل في الفصل مجرى المبدل وفيه مافيه .

ونحن لانمنع احتماله وإنما نمنع قولهم إن الهاء لاتكون في مذهب ورش وقنبل إلا مبدلة من همزة لاغير لأنه قد صح عنهما إثبات الألف بينهما وليس من مذهبهما الفصل في الهمزتين المجتمعتين فكيف هنا .

وكذلك نمنع احتمال الوجهين عن كل من القراء فإنه مصادم للأصول ومخالف للاداء والذى يحتمل أن يقال في ذلك إن قصد ذكره أن الهاء لايجوز أن تكون في مذهب ابن عامر والكوفيين ويعقوب والبزى إلا للتنبيه ونمنع كونها مبدلة في مذهب هشام البتة لأنه قد صح عنه في (أأنذرتهم) وبابه الفصل وعدمه فلو كانت في (هاأنتم) كذلك لم يكن بينهما فرق فهي عند هؤلاء من باب المنفصل بلا شك فلا يجوز زيادة المد فيها عند البزى ولا عند من روى القصر عن يعقوب وحفص وهشام ويحتمل أن يكون في مذهب الباقين على الوجهين وقد يقوى البدل في مذهب ورش وقنبل وأبي عمرو لثبوت الحذف عندهم ويضعف في مذهب

قالون وأبي جعفر لعدم ذلك عنهم فمن كانت عنده للتنبيه وأثبت الألف وقصر المنفصل لم يزد على ما فى الألف من المد .

وإن مده جازله المد على الأصل بقدر مرتبته والقصر اعداداً بالعارض من أجل تغيير الهمزة بالتسهيل ومن كانت عنده مبدلة وأثبت الألف لم يزد على ما فيها من المد سواء قصر المنفصل أو مده على المختار عندنا لعروض حرف المد كما قدمنا وقد يزاد على ما فيها من المد وتنزل فى ذلك منزلة المتصل على مذهب من ألحقه به كما تقدم والله أعلم . وأما (اللائى) فهو فى الاحزاب والمجادلة وموضعى الطلاق. فقرأ ابن عامر والكوفيون بإثبات ياء ساكنة بعد الهمزة . وقرأ الباقون بحذفها وهم : نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب .

واختلف عن هؤلاء فى تحقيق الهمزة وتسهيلها وإبدالها فقرأ يعقوب وقالون وقنبل بتحقيق الهمزة . وقرأ أبو جعفر وورش بتسهيلها بين بين .

واختلف عن أبي عمرو والبزى فقطع لهما العراقيون قاطبة بالتسهيل كذلك وهو الذى فى الإرشاد والكفاية والمستنير والغايتين والمبهج والتجريد والروضة وقطـــع لهما المغاربة قاطبة بإبدال الهمزة ياء ساكنة وهو الذى فى التيسير والهادى والتبصرة والتذكرة والهداية والكافى وتلخيص العبارات والعنوان فيجتمع ساكنان فيمد لالتقاء الساكنين .

قال أبو عمرو بن العلا هى لغة قريش . الوجهان فى الشاطبية والإعلان والوجهان صحيحان ، ذكرهما الدانى فى جامع البيان ، فالأول وهـــو التسهيل قرأ به على أبي الفتح فارس بن أحمد فى قراءة أبي عمرو ورواية البزى ، والإبدال قرأ به على أبي الحسن بن غلبون وعبد العزيز الفارسى .

وانفرد أبو على العطار عن النهروانى عن هبة الله عن الأصبهانى عن ورش فى الأحزاب مثل قالون وفى المجادلة كابن عامر وفى الطلاق كالأزرق فخالف فى ذلك سائر الرواة والله أعلم :

وإن كان الساكن قبل الهمزة ياء فقد اختلفوا فى ذلك فى (النسىء) وفى (برىء) وجمعه (وهنيئاً ومريئاً وكهيئة وييأس) وما جاء من لفظه فأما (النسىء) وهو فى التوبة فقرأ أبو جعفر وورش من طريق الأزرق بإبدال الهمزة منها ياء وإدغام الياء التى قبلها فيها . وقرأ الباقون بالهمز .

وانفرد الهذلى عن الأصبهانى بذلك فخالف سائر الرواة والله أعلم .

وأما (برىء وبريئون) حيث وقع (وهنيئاً ومريئاً) وهو فى النساء فاختلف فيها عن أبى جعفر فروى هبة الله من طرقه والهذلى عن أصحابه عن ابن شبيب كلاهما عن ابن وردان بالإدغام كذلك وكذلك روى الهاشمى من طريق الجوهرى والمغازلى كلاهما عن ابن جماز وروى باقى أصحاب أبى جعفر من الروايتين ذلك بالهمز وبذلك قرأ الباقون .

وأما (كهيئة) وهو فى آل عمران والمائدة فرواه ابن هارون من طرقه والهذلى عن أصحابه فى رواية ابن وردان كذلك بالإدغام وهى رواية الدورى وغيره عن ابن جماز .

ورواه الباقون عن أبى جعفر بالهمز وبه قطع ابن سوار وغيره عن أبى جعفر فى الروايتين . وانفرد الحنبلى عن هبة الله عن ابن وردان بمد الياء مداً متوسطاً لم يروه عنه غيره والله أعلم .

وأما (ييأس) وهو فى يوسف (فلما استيأسوا منه . ولا تيأسوا من روح الله إنه لا ييأس ، حتى إذا استيأس الرسل) وفى الرعد (أفلم ييأس

الذين) اختلف فيها عن البزى فروى عنه أبو ربيعة من عامة طرقه بقلب الهمزة إلى موضع الياء وتأخير الياء إلى موضع الهمزة فتصير (تايسوا) ثم تبدل الهمزة ألفاً من رواية اللهبى وابن بقرة وغيره عن البزى وبه قرأ الدانى على عبد العزيز بن خواستى الفارسى عن النقاش عن أبى ربيعة .

وروى عنه ابن الحباب بالهمز كالجماعة وهى رواية سائر الرواة عن البزى وبه قرأ الدانى على ابى الحسن وأبى الفتح وهو الذى لم يذكر المهدوى وسائر المغاربة عن البزى سواه . وانفرد الحنبلى عن هبة الله عن أصحابه عن ابن وردان بالقلب والابدال فى الخمسة كرواية أبى ربيعة .

وإن كان الساكن قبل الهمز زاياً فهو حرف واحد وهو : جزؤ فى البقرة (ثم اجعل على كل جبل منهن جزؤا) وفى الحجر (جزؤ مقسوم) وفى الزخرف (من عباده جزءاً) ولا رابع لها . فقرأ أبو جعفر بحذف الهمزة وتشديد الزاى على أنه حذف الهمزة بنقل حركتها إلى الزاى تخفيفاً ثم ضعف الزاى كالوقف على (فرج) عند من أجرى الوصل مجرى الوقف وهى قراءة الإمام أبى بكر محمد بن مسلم بن شهاب الزهرى .

وإن كان غير ذلك من السواكن قبل الهمز فإن له باباً يختص بتحقيقه يأتى بعد هذا الباب إن شاء الله تعالى، وبقيت من هذا الباب كلمات اختلفوا فى الهمز فيها وعدمه على غير قصد التخفيف. وهى (النبى) وبابه (ويضاهون ومرجون وترجى وضيا وبادى والبرية) فأما (النبى) وما جاء منه (النبيون والنبيين والأنبياء والنبوة) حيث وقع فقرأه نافع بالهمز . والباقون بغير همز .

وتقدم حكم التقاء الهمزتين من ذلك فى الباب المتقدم وأما (يضاهون) وهو فى التوبة (يضاهون قول الذين كفروا) فقرأ عاصم بالهمز فيضم

من أجل وقوع الواو بعدها وتنكسر الهاء قبلها وقرأ الباقون بغير همز فيضم الهاء قبل من أجل الواو ، وأما (مرجون) وهى فى التوبة أيضا (مرجون لأمر الله) وترجى) وهو فى الأحزاب (ترجى من تشاء منهن) فقرأهما بهمزة مضمومة ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر ويعقوب وأبو بكر وقرأهما الباقون بغير همز، وأما (ضياء) وهو فى يونس والأنبياء والقصص فرواه قنبل بهمزة مفتوحة بعد الضاد فى الثلاثة .

وزعم ابن مجاهد أنه غلط مع اعترافه أنه قرأ كذلك على قنبل وخالف الناس ابن مجاهد فى ذلك فرواه عنه بالهمز ولم يختلف عنه فى ذلك ووافق قنبلا أحمد بن يزيد الحلوانى فرواه كذلك عن القواس شيخ قنبل وهو على القلب قدمت فيه اللام على العين كما قيل فى (عات) عتا .

وقرأ الباقون بغير همز فى الياء ، وأما (بادى) وهو فى هود (بادى الرأى) فقرأ أبو عمرو بهمزة بعد الدال ، وقرأ الباقون بالياء بغير همز ، وأما (البرية) وهو فى لم يكن (شر البرية ، وخير البرية) فقرأهما نافع وابن ذكوان بهمزة مفتوحة بعد الياء . وقرأ الباقون بغير همز مشددة الياء فى الحرفين .

تنبيهات

(الأول) إذا لقيت الهمزة الساكنة ساكناً تحركت لأجله كقوله فى الأنعام (من يشأ الله يضلله) وفى الشورى (فإن يشأ الله) خففت فى مذهب من يبدلها ولم تبدل لحركتها . فإن فصلت من ذلك الساكن بالوقف عليها دونه أبدلت لسكونها وذلك فى مذهب أبى جعفر وورش من طريق الأصبهانى . وقد نص عليه كما قلنا الحافظ أبو عمرو فى جامع البيان .

(الثانى) الهمزة المتطرفة المتحركة فى الوصل نحـــو (إنشاء ، ويستهزىء ، ولكل امرىء) إذا سكنت فى الوقف فهى محققة فى مذهب من يبدل الهمزة الساكنة وهذا مما لا خلاف فيه . قال الحافظ فى جامعه وقد كان بعض شيوخنا يرى ترك الهمز فى الوقف فى هود على (بادىء) لأن الهمزة فى ذلك تسكن للوقف . قال وذلك خطأ فى مذهب أبى عمرو من جهتين :

أحدهما إيقاع الإشكال بما لا يهمز إذ هو عنده من الابتداء الذى أصله الهمز لا من الظهور الذى لا أصل له فى ذلك . والثانية أن ذلك كان يلزم فى نحو (قرىء واستهزىء) وشبههما بعينه وذلك غير معروف من مذهبه فيه (قلت) وهذا يؤيد ويصحح ماذكرناه من عدم إبدال همزة (بارئكم) حالة اسكانها تخفيفاً كما تقدم والله أعلم .

(الثالث) (هاأنتم) إذا قيل فيها بقول الجمهور أن (هاء) فيها للتنبيه دخلت على أنتم فهى باتصالها رسما كالكلمة الواحدة كما هى فى (هذا وهؤلاء) لا يجوز فصلها منها ولا الوقوف عليها دونها . وقد وقع فى كلام الدانى فى فى جامعه خلاف ذلك فقال بعد ذكره وجه كونها للتنبيه مانصه : الأصل هاأنتم ، ها دخلت على أنتم كما دخلت على أولاء فى قوله (هؤلاء) فهى فى هذا الوجه وما دخلت عليه كلمتان منفصلتان يسكت على إحداهما ويبتدأ بالثانية انتهى ، وهو مشكل سيأتى تحقيقه فى باب الوقف على مرسوم الخط إن شاء الله تعالى .

(الرابع) إذا قصد الوقف على (اللاى) فى مذهب من يسهل الهمزة بين بين إن وقف بالروم لم يكن فرق بين الوصل والوقف . وإن وقف بالسكون وقف بياء ساكنة نص على ذلك الحافظ أبو عمرو الدانى وغيره ولم يتعرض كثير من الأئمة إلى التنبيه على ذلك . وكذلك الوقف على

(أأنت، وأرأيت) على مذهب من روى البدل عن الأزرق عن ورش فإنه يوقف عليه بتسهيل بين بين عكس ماتقدم فى (اللاى) وذلك من أجل اجتماع ثلاث سواكن ظواهر وهو غير موجود فى كلام العرب وليس هذا كالوقف على المشدد كما سيأتى آخر باب الوقف على أواخر الكلم والله أعلم .

باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها

وهو نوع من أنواع تخفيف الهمز المفرد لغة لبعض العرب اختص بروايته ورش بشرط أن يكون آخر كلمة وأن يكون غير حرف مد وأن تكون الهمزة أول الكلمة الأخرى سواء كان ذلك الساكن تنويناً أو لام تعريف أو غير ذلك فيتحرك ذلك الساكن بحركة الهمزة وتسقط هى من اللفظ لسكونها وتقدير سكونها وذلك نحو (ومتاع إلى حين ، وكل شىء أحصيناه ، وخبير أن لا تعبدوا ، وبعاد ارم ، ولأى يوم أجلت ، وحامية الهيكم) ونحو (الآخرة ، والآخر ، والأرض ، والأسماء ، والإنسان ، والإيمان ، والأولى ، والأخرى ، والأنثى) ونحو (من آمن ، ومن إله ، ومن استبرق ، ومن أوتى ، ولقد آتينا ، والم أحسب الناس ، وخلت ألم نشرح ، وخلو إلى ، وابنى آدم) ونحو ذلك . فإن كان الساكن حرف مد تركه على أصله المقرر فى باب المد والقصر نحو (يأيها ، وأنا أن ، وفى أنفسكم ، وقالوا آمنا)

واختلف عن ورش فى حرف واحد من الساكن الصحيح وهو قوله تعالى فى الحاقة (كتابيه إنى ظننت .

فروى الجمهور عنه إسكان الهاء وتحقيق الهمزة على مراد القطع

والاستئناف من أجل أنها هاء سكت وهذا الذى قطع به غير واحد من الأئمه من طريق الأزرق .

ولم يذكر فى التيسير غيره وذكره فى غيره وقال إنه قرأ بالتحقيق من طريقيه على الخاقانى وأبو الفتح وابن غلبون وبه قرأ صاحب التجريد من طريق الأزرق عن ابن نفيس عن أصحابه عنه وعلى عبد الباقى عن أصحابه عن ابن عراك عنه .

ومن طريق الأصبهانى أيضا بغير خلف عنه وهو الذى رجحه الشاطبى وغيره وروى النقل فيه كسائر الباب جماعة من أهل الأداء ولم يفرقوا بينه وبين غيره وبه قطع غير واحد من طريق الأصبهانى وهو ظاهر نصوص العراقيين له وذكره بعضهم عن الأزرق وبه قرأ صاحب التجريد على عبد الباقى عن أبيه من طريق ابن هلال عنه وأشار إلى ضعفه أبو القاسم وقال مكى أخذ قوم بترك النقل فى هذا ، وتركه أحسن وأقوى وقال أبو العباس المهدوى فى هدايته وعنه فى (كتابيه إنى) النقل والتحقيق فسوى بين الوجهين .

(قلت) وترك النقل فيه هو المختار عندنا والأصح لدينا والأقوى فى العربية وذلك أن هذه الهاء هاء سكت وحكمها السكون فلا تحرك إلا فى ضرورة الشعر على ما فيه من قبح .

وأيضاً فلا تثبت إلا فى الوقف فاذا خولف الأصل فأثبتت فى الوصل إجراء له مجرى الوقف لأجل إثباتها فى رسم المصحف فلا ينبغى أن يخالف الأصل من وجه آخر وهو تحريكها فيجتمع فى حرف واحد مخالفتان .

وانفرذ الهذلى عن أصحابه عن الهاشمى عن ابن جماز بالنقل كمذهب ورش فيما ينقل إليه من جميع القرآن وهو رواية العمرى عن أصحابه عن أبى جعفر ووافقه على النقل فى (من استبرق) فقط فى الرحمن رويس ووافقه على (آلآن) فى موضعى يونس . وهما (آلآن وقد كنتم ، وآلآن وقد عصيت) قالون وابن وردان .

وانفرد الحمامى عن النقاش عن أبى الحسن الجمال عن الحلوانى عن قالون بالتحقيق فيهما كالجماعة وكذلك انفرد سبط الخياط فى كفايته لحكايته فى وجه لأبى نشيط وقد خالفا فى ذلك جميع أصحاب قالون وجميع النصوص الواردة عنه وعن أصحابه وعن نافع والله أعلم وانفرد أبو الحسن بن العلاف أيضاً عن أصحابه عن ابن وردان بالتحقيق فى الحرفين فخالف الناس فى ذلك .

واختلف عن ابن وردان فى (آلآن) فى باقى القرآن فروى النهروانى من جميع طرقه وابن هارون من غير طريق هبة الله وغيرهما النقل فيه وهو رواية الأهوازى والرهاوى وغيرهما عنه .

ورواه هبة الله وابن مهران والوراق وابن العلاف عن أصحابهم عنه بالتحقيق والوجهان صحيحان عنه نص عليهما له غير واحد من الأئمة والله أعلم . والهاشمى عن ابن جماز فى ذلك كله على أصله من النقل كما تقدم والله أعلم .

واتفق ورش وقالون وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب فى : (عاداً الأولى) فى النجم على نقل حركة الهمزة المضمومة بعد اللام وإدغام التنوين قبلها فيها حالة الوصل من غير خلاف عن أحد منهم .

واختلف عن قالون فى همز الواو التى بعد اللام فروى عنه همزها جمهور المغاربة، ولم يذكر الدانى عنه ولا ابن مهران ولا الهذلى من جميع الطرق سواه، وبه قطع فى الهادى والهداية والتبصرة والكافى والتذكرة والتلخيص والعنوان وغيرها من طريق أبى نشيط وغيره وبه قرأ صاحب التجريد على ابن نفيس وعبد الباقى من طريق أبى نشيط ورواه عنه جمهور العراقيين من طريق الحلوانى وبه قطع له ابن سوار وأبو العز وأبو العلاء الهمدانى وسبط الخياط فى مؤلفاته وروى عنه بغير همز أهل العراق قاطبة من طريق أبى نشيط كصاحب التذكار والمستنير والكفاية والإرشاد وغاية الإختصار والموضح والمبهج والكفاية فى الست والمصباح وغيرهم.

ورواه صاحب التجريد عن الحلوانى والوجهان صحيحان غير أن الهمز أشهر عن الحلوانى وعدمه أشهر عن أبى نشيط وليس الهمز مما انفرد به قالون كما ظن من لا اطلاع له على الروايات ومشهور الطرق والقراآت فقد رواه عن نافع أيضاً أبو بكر بن أبى أويس وابن أبى الزناد وكردم وابن جبير عن اسماعيل عن نافع وابن ذكوان وابن سعدان عن المسيبى عنه. وانفرد به الحنبلى عن هبة الله عن أصحابه فى رواية ابن وردان واختلف فى توجيه الهمز فقيل وجهه ضمة اللام قبلها فهمزت لمجاورة الضم كما همزت فى: سؤق ويؤقن وهى لغة لبعض العرب كقول الشاعر:

* أحب المؤقدين إلى موسى *

ذكره أبو على فى الحجة وغيره. وقيل الأصل فى الواو الهمز وأبدلت لسكونه بعد همز مضموم واواً كأوتى فلما حذفت الهمزة الأولى بعد النقل زال اجتماع الهمزتين فرجعت تلك الهمزة. قال الحافظ أبو عمرو والدانى فى كتاب التمهيد له: قد كان بعض المنتحلين لمذهب القراء يقول بأنه لا وجه لقراءة قالون بجهله وجهل العلة وذلك أن أولى وزنها فعلى لأنها

تأنيث أول كما أن أخر تأنيث آخرى هذا فى قول من لم يهمز الواو فمعناها على هذا المتقدمة لأن أول الشيء متقدمه . فأما فى قول قالون فهى عندى مشتقة من (وأل) . أى لجا . ويقال نجا . فالمعنى أنها نجت بالسبق لغيرها

فهذا وجه بين من اللغة والقياس وإن كان غيره أبين فليس سبيل ذلك أن يدفع ويطلق عليه الخطأ لأن الأئمة إنما تأخذ بالأثبت عندها فى الأثر دون القياس إذا كانت القراءة سنة . فالأصل فيها على قوله (وءلى) بواو مضمومة بعدها همزة ساكنة فابدلت الواو همزة لانضمامها كما أبدلت فى : أقتت وهى من الوقت فاجتمعت همزتان الثانية ساكنة . والعرب لا تجمع بينهما على هذا الوجه فابدلت الثانية واواً لسكونها وانضمام ما قبلها كما أبدلت فى (يومن ويوتى) وشبهما ثم أدخلت الألف واللام للتعريف فقيل الأولى بلام ساكنة بعدها همزة مضمومة بعدها واو ساكنة فلما أتى التنوين قبل اللام فى قوله (عاداً) التقى ساكنان فألقيت حينئذ حركة الهمزة على اللام وحركتها بها لئلا يلتقى ساكنان . ولو كسرت التنوين ولم تدغمه لكان القياس ولكن هذا وجه الرواية فلما عدمت المضمومة وهى الموجبة لإبدال الهمزة الثانية واواً لفظاً رد قالون تلك الهمزة لعدم العلة الموجبة لإبدالها . فعامل اللفظ ،

قال ونظير ذلك (لقاءنا ، أيت ، وقال ايتونى) وشبهه مما دخلت عليه ألف الوصل على الهمزة فيه : ألا ترى أنك إذا وصلت حققت الهمزة لعدم وجود همزة الوصل حينئذ فإذا ابتدأت كسرت ألف الوصل وأبدلت الهمزة فكذلك هذا .

فعله قالون وقال أصل (أولى) عند البصريين وولى بواوين تأنيث أول قلبت الواو الأولى همزة وجوبا حملا على جمعه وعند الكوفيين (وءلى) بواو وهمزة من وأل ، فابدلت الواو همزة على حد (وجوه) إ

فاجتمع همزتان فأبدلت الثانية واواً على حد (أوتى) انتهى . فعلى هذا تكون (الأولى) فى القراءتين بمعنى وهو الظاهر والله أعلم .

وقرأ الباقون ابن كثير وابن عامر والكوفيون بكسر التنوين وإسكان اللام وتحقيق الهمزة بعدها هذا الحكم الوصل ، وأما حكم الإبتداء فيجوز فى فى مذهب أبى عمرو ويعقوب وقالون إذا لم يهمز الواو وأبى جعفر من غير طريق الهاشمى عن ابن جماز ومن غير طريق الحنبلى عن ابن وردان ثلاثة أوجه .

(أحدها) الأولى بإثبات همزة الوصل وضم اللام بعدها وهذا الذى لم ينص ابن سوار على سواه ولم يظهر من عبارة أكثر المؤلفين غيره وهو أحد الثلاثة فى التيسير والتذكرة وغاية أبى العلاء وكفاية أبى العز والإعلان والشاطبية وغيرها ، وأحد الوجهين فى التبصرة والتجريد والكافى والإرشاد والمبهج والكفاية .

(الثانى) (لولى) بضم اللام وحذف همزة الوصل قبلها اكتفاء عنها بتلك الحركة وهذا الوجه هو ثانى الوجوه الثلاثة فى الكتب المتقدمة كالتيسير والتذكرة والغاية والكفاية والإعلان والشاطبية وهو الوجه الثانى فى الكافى والإرشاد والمبهج وكفايته وغيرها وهذان الوجهان جائزان فى ذلك وشبهه فى مذهب ورش وطريق الهاشمى عن ابن جماز كما سيأتى .

(الثالث) (الأولى) ترد الكلمة إلى أصلها فتأتى بهمزة الوصل وإسكان اللام وتحقيق الهمزة المضمومة بعدها وهذا الوجه منصوص عليه فى التيسير والتذكرة والغاية والكفاية والإعلان والشاطبية وهو الوجه الثانى فى التبصرة والتجريد .

قال مكى وهو أحسن . وقال أبو الحسن بن غلبون وهذا أجود الوجوه.

وقال فى التيسير وهو عندى أحسن الوجوه وأقيسها لما بينته من العلة فى ذلك فى كتاب التمهيد ، وقال فى التمهيد وهذا الوجه عندى أوجه الوجوه الثلاثة وأليق وأقيس من الوجهين الأولين وإنما قلت ذلك لأن العلة التى دعت إلى مناقضة الأصل فى الوصل فى هذا الموضع خاصة مع صحة الرواية بذلك هى التنوين فى كلمة عاد لسكونه وسكون لام المعرفة بعده فحرك اللام حينئذ بحركة الهمزة لئلا يلتقى ساكنان ويتمكن إدغام التنوين فيها إيثاراً للمروى عن العرب فى مثل ذلك .

فإذا كان ذلك كذلك والتقاء الساكنين والإدغام فى الابتداء معدوم بافتراق الكلمتين حينئذ بالوقف على إحداهما والابتداء بالثانية فلما زالت العلة الموجبة لالقاء حركة الهمزة على ما قبلها فى الابتــــداء وجب رد الهمزة ليوافق بذلك يعنى أصل مذهبهم فى سائر القرآن اهـ ، وكذلك يجوز فى الابتداء بها لقالون فى وجه همز الواو وللحنبلى عن ابن وردان ثلاثة أوجه .

﴿ أحدها ﴾ (الأولى) بهمزة الوصل وضم اللام وهمزة ساكنة على الواو .

(ثانيها) (لولى) بضم اللام وحذف همزة الوصل وهمز الواو .

(ثالثها) (الأولى) كوجه أبى عمرو الثالث . وهذه الأوجه هى أيضا فى الكتب المذكورة كما تقدم إلا أن صاحب الكافى لم يذكر هذا الثالث عن أبى عمرو وذكره لقالون ولم يذكر الثانى لقالون صاحب التبصرة وذكر له الثالث بصيغة التضعيف فقال : وقيل إنه يبتدأ لقالون بالقطع وهمزة مضمومة كالجماعة وظاهر عبارة أبى العلاء الحافظ جواز الثالث عن ورش

أيضا وهو سهو والله أعلم . فأما إذا كان الساكن والهمز فى كلمة واحدة فلا ينقل إليه إلا فى كلمات مخصوصة وهى (ردءا ، وملء ، والقرآن ، واسأل) أما (ردءاً) من قوله : (ردءاً يصدقنى) فى القصص فقرأه بالنقل نافع وأبو جعفر إلا أن أبا جعفر أبدل من التنوين ألفاً فى الحالين ووافقه نافع فى الوقف ، وأما (ملء) من قوله (ملء الأرض ذهباً) فى آل عمران .

فاختلف فيه عن ابن وردان والأصبهانى عن ورش فرواه بالنقل النهروانى عن أصحابه عن ابن وردان وبه قطع لابن وردان الحافظ أبو العلاء ورواه من الطريق المذكورة أبو العز فى الإرشاد والكفاية وابن سوار فى المستنير وهو رواية العمرى عنه ورواه سائر الرواة عن ابن وردان بغير نقل .

والوجهان صحيحان عنه وقطع للأصبهانى فيه بالنقل أبو القاسم الهذلى من جميع طرقه وهو رواية أبى نصر بن مسرور وأبى الفرج النهروانى عن أصحابهما عنه . وهو نص ابن سوار عن النهروانى عنه وكذا رواه أبو عمرو الدانى نصا عن الأصبهانى ورواه سائر الرواة عنه بغير نقل :

والوجهان عنه صحيحان قرأت بهما جميعا عنه وعن ابن وردان وبهما آخذ والله أعلم .

وأما القرآن وما جاء منه نحو (قرآن الفجر ، وقرآنا فرقناه ، فاتبع قرآنه) فقرأه بالنقل ابن كثير ، وأما (واسأل) وما جاء من لفظه نحو (واسألوا الله ، واسأل القرية ، فاسأل الذين . واسألهم عن القرية ، فاسألوهن) إذا كان فعل أمر وقبل السين واو أو فاء . فقرأه بالنقل ابن كثير والكسائى وخلف ،وقرأ الباقون الكلمات الأربع بغير نقل.

تنبيهات

﴿ الأول ﴾ لام التعريف وإن اشتد اتصالها بما دخلت عليه وكتبت معه كالكلمة الواحدة فإنها مع ذلك فى حكم المنفصل الذى ينقل إليه فلم يوجب اتصالها خطاً أن تصير بمنزلة ما هو من نفس البنية لأنك إذا أسقطتها لم يختل معنى الكلمة وإنما يزول بزوالها المعنى الذى دخلت بسببه خاصة وهو التعريف ونظير هذا النقل إلى هذه اللام ابقاء لحكم الإنفصال عليها وإن اتصلت خطاً سكت حمزة وغيره عليها إذا وقع بعدها همز كما يسكتون على السواكن المنفصلة حسبما يجيء فى الباب الآتى .

﴿ فإذا علمت ذلك ﴾ فاعلم أن لام التعريف هى عند سيبويه حرف واحد من حروف التهجى وهو اللام وحدها وبها يحصل التعريف وإنما الألف قبلها ألف وصل ولهذا تسقط فى الدرج فهى إذاً بمنزلة باء الجر وكاف التشبيه مما هو على حرف واحد ولهذا كتبت موصولة فى الخط بما بعدها .

وذهب آخرون إلى أن أداة التعريف هى : الألف واللام وأن الهمزة تحذف فى الدرج تخفيفاً لكثرة الإستعمال. وظاهر كلام سيبويه أن هذا مذهب الخليل . واستدلوا على ذلك بأشياء منها ثبوتها مع تحريك اللام حالة النقل نحو : (الحمر ، الرض) وأنها تبدل أو تسهل بين بين مع همزة الإستفهام نحو (آلذكرين) وأنها تقطع فى الإسم العظيم فى النداء نحو (ياالله) وليس هذا محل ذكر ذلك بأدلته . والقصد ذكر ما يتعلق بالقراآت من ذلك وهو التنبيه .

﴿ الثانى ﴾ فنقول إذا نقلت حركة الهمزة إلى لام التعريف فى نحو (الأرض . الآخرة . الآن . الإيمان . الأولى الأبرار) وقصد الإبتداء

على مذهب الناقل فإما أن يجعل حرف التعريف أل أو اللام فقط . فإن جعلت « أل » ابتدأ بهمزة الوصل وبعدها اللام المحركة بحركة همزة القطع فتقول (ألرض . الاخرة . الإيمان ؛ البرار . ليس إلا) وإن جعلت اللام فقط فإما أن يعتد بالعارض وهو حركة اللام بعد النقل أولا يعتد بذلك ويعتبر الأصل .

فإذا اعتددنا بالعارض حذفنا همزة الوصل وقلنا : (لرض ، لاخرة ليمان لان لبرار) ليس الا وإن لم نعتد بالعارض واعتبرنا الأصل جعلنا همزة الوصل على حالها وقلنا (الرض ، الاخرة) كما قلنا على تقدير ان حرف التعريف « أل » وهذان الوجهان جائزان فى كل ما ينقل إليه من لامات التعريف لكل من ينقل . ولذلك جاز لنافع وأبي عمرو وأبي جعفر ويعقوب فى الأولى من (عاداً الأولى) كما تقدم وجازا فى (الآن) لابن وردان فى وجه النقل . وممن نص على هذين الوجهين حالة الابتداء مطلقاً الحافظان أبو عمرو الدانى وأبو العلاء الهمدانى وأبو على الحسن ابن بليمة وأبو العز القلانسى وأبو جعفر بن الباذش وأبو القاسم الشاطبى وغيرهم .

وبهما قرأنا لورش وغيره على وجه التخيير وبهما نأخذ له وللهاشمى عن ابن جماز عن أبي جعفر من طريق الهذلى .

وأما الابتداء من قوله تعالى (بئس الاسم) فقال الجعبرى وإذا ابتدأت الاسم فالتى بعد اللام على حذفها للكل . والتى قبلها فقياسها جواز الإثبات والحذف وهو الأوجه لرجحان العارض الدائم على العارض المفارق لكنى سألت بعض شيوخى فقال الابتداء بالهمز وعليه الرسم اهـ .

﴿ قلت ﴾ الوجهان جائزان مبنيان على ماتقدم فى الكلام على لام

التعريف والأولى الهمز فى الوصل والنقل . ولا اعتبار بعارض دائم ولا مفارق بل الرواية وهى بالأصل الاصل وكذلك رسمت . نعم الحذف جائز . ولو قيل إن حذفها من (الاولى) فى النجم أولى للحذف لساغ ولكن فى الرواية تفصيل كما تقدم والله أعلم .

﴿ الثالث ﴾ أنه إذا كان قبل لام التعريف المنقول إليها حرف من حروف المد أو ساكن غير هن لم يجز اثبات حرف المد ولارد سكون الساكن مع تحريك اللام لأن التحريك فى ذلك عارض فلم يعتد به وقدر السكون إذ هو الأصل ولذلك حذف حرف المد وحرك الساكن حالة الوصل وذلك نحو (والقى الألواح ، وسيرتها الاولى ، وإذا الارض واولى الامر ، وفى الانعام ، ويحيى الأرض وقالوا الآن ، وانكحوا الايامى ، وأن تودوا الامانات) ونحو (فمن يستمع الان ، وبل الإنسان والم نهلك الأولين وعن الآخرة ومن الأرض ، ومن الاولى ، واشرقت الارض ، وفلينظر الإنسان) وكذلك لو كان صلة أو ميم جمع نحو (وبداره الارض ، ولا تدركه الابصار ، وهذه الانهار ، وهذه الانعام ، ويلههم الأمل ، وانتم الأعلون .

وهذا مما لا خلاف فيه بين أئمة القراءة نص على ذلك غير واحد كالحافظ أبى عمرو الدانى وإلى محمد سبط الخياط وأبى الحسن السخاوى وغيرهم وإن كان جائزاً فى اللغة وعند أئمة العربية الوجهان الاعتداد بحركة نقل بها وأجروا على كل وجه مايقتضى من الاحكام . ولم يخصوا بذلك وصلا ولا ابتداء ولا دخول همزة ولاعدم دخولها بل قالوا ان اعتددنا بالعارض فلا حاجة إلى حذف حرف من (فى الارض) ولا إلى تحريك النون من (لان) وأنشد فى ذلك ثعلب عن سلمة عن الفراء :

لقد كنت تخفى حب سمراء خيفة فبح لان منها بالذى أنت بائح

وعلى ذلك قرأنا لابن محيصن (يسألونك عن لهلة ، وعن لانفال ، ومن لأثمين) وشبهه بالاسكان فى النون وادغامها ، وهو وجه قراءة نافع ومن معه (عاداًلولى) فى النجم كما تقدم . ولما رأى أبو شامة اطلاق النحاة ووقف على تقييد القراء استشكل ذلك فتوسط وقال ما نصه : جميع ما نقل فيه ورش الحركة إلى لام المعرفة فى جميع القرآن غير (عاداً لولى) هو على قسمين :

أحدهما ما ظهرت فيه أمارة عدم الاعتداد بالعارض كقوله تعالى (إنا جعلنا ما على الارض زينة ، وما الحياة الدنيا فى الآخرة . ويدع الانسان قالوا الآن ، أزفت الآزفة ونحو ذلك .

ألا ترى أنه بعد نقل الحركة فى هذه المواضع لم يرد حروف المد التى حذفت لأجل سكون اللام ولم تسكن تاء التأنيث التى كسرت لسكون لام (لازفة) فعلمنا أنه ما اعتد بالحركة فى مثل هذه المواضع . فينبغى إذا ابتدأ القارىء له فيها أن يأتى بهمزة الوصل لأن اللام وإن تحركت فكأنها بعد ساكنة .

(القسم الثانى) ما لم يظهر فيه امارة نحو (وقال الانسان مالها) فإذا ابتدأ القارىء لورش هنا اتجه الوجهان المذكوران انتهى .

وهو حسن لو ساعده النقل . وقد تعقبه الجعبرى فقال وهذا فيه عدول عن النقل إلى النظر وفيه حظر .

(قلت) صحة الرواية بالوجهين حالة الابتداء من غير تفصيل بنص من يحتج بنقله فلاوجه للتوقف فيه . فإن قيل لم اعتد بالعارض فى الابتداء دون الوصل وفرق بينهما رواية مع الجواز فيهما لغة ؟ ـ فالجواب ـ أن

حذف حرف المد للساكن والحركة لأجله في الوصل سابق للنقل والنقل طارىء عليه فأبقي على حاله لطرآن النقل عليه ولم يعتد فيه بالحركة . وأما حالة الابتداء فإن النقل سابق للابتداء والابتداء طارىء عليه فحسن الاعتداد فيه ، ألا تراه لما قصد الابتداء بالكلمة التي نقلت حركة الهمزة فيها إلى اللام لم تكن اللام إلا محركة ونظير ذلك حذفهم حرف المد من نحو) (وقالا الحمد لله ، ولا تسبوا الذين ، و : أفي الله شك) وإثباتهم له في (ولا تولوا ، وكنتم تمنون) لطرآن الإدغام عليه كما قدمنا وذلك واضح والله أعلم .

(الرابع) ميم الجمع أما لورش فواضح لأن مذهبه عند الهمزة صلتها بواو فلم تقع الهمزة بعدها في مذهبه إلا بعد حرف مد من أجل الصلة وأما من طريق الهاشمي عن ابن جماز فإن الهذلي نص على أن مذهبه عدم الصلة مطلقاً .

ومقتضى ذلك النقل إلى ميم الجمع .وهذا من المشكل تحقيقه فإني لا أعلم له نصاً في ميم الجمع بخصوصيتها بشيء فأرجع إليه . والذي أعول عليه في ذلك عدم النقل فيها بخصوصيتها والأخذ فيها بالصلة وحجتي في ذلك أني لما لم أجد له فيها نصاً رجعت إلى أصوله ومذاهب أصحابه ومن اشترك معه على الأخذ بتلك القراءة ووافقه على النقل في الرواية وهو الزبير ابن محمد بن عبد الله بن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العمري أحد الرواة المشهورين عن أبي جعفر من رواية ابن وردان فوجدته يروي النقل نصاً وأداء وخص ميم الجمع بالصلة ليس إلا .

وكذلك ورش وغيرة من رواة النقل عن نافع كلهم لم يقرأ في ميم الجمع بغير الصلة . ووجدت نص من يعتمد عليه من الأئمة صريحاً في عدم جواز النقل في ميم الجمع .

فوجب المصير إلى عدم النقل فيها. وحسن المصير إلى الصلة دون عدمها جمعاً بين النص بمنع النقل فيها وبين القياس فى الأخذ بالصلة فيها دون الإسكان وذلك أنى لم أر أحداً نقل عن أبى جعفر ولا عن نافع الذى هو أحد أصحاب أبى جعفر النقل فى غير ميم الجمع وخصصها بالإسكان كما أنى لا أعلم أحداً منهم نص على النقل فيها وحمل رواية الراوى على من شاركه فى تلك الرواية أو وافقه فى أصل تلك القراءة أصل معتمد عليه ولا سيما عند التشكيك والإشكال فقد اعتمده غير واحد من أئمتنا رحمهم الله لما لم يجدوا نصاً يرجعون إليه ومن ثم لم يجز مكى وغيره فى (أأعجمى ، وأأن كان) لابن ذكوان سوى الفصل بين الهمزتين . قال مكى عند ذكرهما فى التبصرة لكن ابن ذكوان لم نجد له أصلا يقاس عليه فيجب أن يحمل أمره على مافعله هشام فى (أينكم وأنذرتهم) ونحوه (فيكون) مثل أبى عمرو وقالون وحمله على مذهب الراوى معه عن رجل بعينه أولى من حمله على غيره اهـ .

وأما مذهب حمزة فى الوقف فيأتى فى بابه إن شاء الله تعالى . ثم رأيت النص عن الهاشمى المذكور لأبى الكرم الشهرزورى وأبى منصور ابن خيرون بصلة ميم الجمع للهاشمى عند همزة القطع فصح ماقلناه ، واتضح ماحاولناه ولله الحمد والمنة .

وقفت على ذلك فى كتاب كفاية المنتهى، ونهاية المبتدىء للقاضى الإمام أبى ذر أسعد بن الحسين بن سعد بن على بن بندار اليزيدى صاحب الشهر زورى وابن خيرون المذكورين . وهو من الأئمة المعتمدين ، وأهل الأداء المحققين .

باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره

تقدم الكلام على السكت أول الكتاب عند الكلام على الوقف ؛ والكلام هنا على مايسكت عليه . فاعلم أنه لا يجوز السكت إلا على ساكن إلا أنه لا يجوز السكت على كل ساكن .

فينبغى أن تعلم أقسام الساكن ليعرف ما يجوز عليه السكت مما لا يجوز فالساكن الذى يجوز السكت عليه إما أن يكون بعده همزة فيسكت عليه لبيان الهمز وتحقيقه . أولا يكون بعده همز وإنما يسكت عليه لمعنى غير ذلك .

(فالساكن) الذى يسكت عليه لبيان الهمز خوفا من خفائه إما أن يكون منفصلا فيكون آخر كلمة والهمز أول كلمة أخرى .أو يكون متصلا فيكون هو والهمز فى كلمة واحدة .

وكل منهما إما أن يكون حرف مد أو غير حرف مد .

(فمثال المنفصل) بغير حرف المد : (من آمن ، خلوا إلى ، ابنى آدم ، جديد افترى . عليهم أأنذرتهم أم لم ، قد أفلح ، ألم نشرح ، حامية الهاكم) ومن ذلك نحو (الأرض والآخرة ، والإيمان ، والأولى) وما كان بلام المعرفة وإن اتصل خطا على الأصح .

(ومثاله) بحرف المد (بما أنزل ، قالوا آمنا ، فى آذانهم) ونحو (يأيها ، يأولى ، وهؤلاء) مما كان مع حرف النداء والتنبيه ، وإن اتصل فى الرسم أيضاً .

(ومثال المتصل) بغير حرف المد (القرآن، والظمآن ، وشيء ، وشيئاً ، ومسئولا ، وبين المرء ، والخبء ، ودفء).

(ومثاله) بحرف المد (أولئك . واسرائيل . والسماء بناء ، وجاءوا ، ويضيء ، وقروء ، وهنيئا ، ومريئا ، ومن سوء) فورد السكت فى ذلك عن جماعة من أئمة القراءة ، وجاء من هذه الطرق عن حمزة وابن ذكوان وحفص ورويس وإدريس . فأما حمزة فهو أكثر القراء به عناية واختلفت الطرق فيه عنه وعن أصحابه اختلافا كثيرا .

فروى جماعة من أهل الأداء السكت عنه ومن روايتى خلف وخلاد فى لام التعريف حيث أتت و(شيء) كيف وقعت أى مرفوعا أو مجرورا أو منصوبا .

وهذا مذهب صاحب الكافى وأبى الحسن طاهر بن غلبون من طريق الدانى ومذهب أبى عبد المنعم وأبى على الحسن بن بليمة . وأحد المذهبين فى التيسير والشاطبية . وبه ذكر الدانى أنه قرأ على أبى الحسن بن غلبون إلا أن روايتيه فى التذكرة وإرشاد أبى الطيب عبد المنعم وتلخيص ابن بليمة هو المد فى شيء مع السكت على لام التعريف حسب لا غير والله أعلم . وقال الدانى فى جامع البيان وقرأت على أبى الحسن عن قراءته فى روايتيه بالسكت على لام المعرفة خاصة لكثرة دورها وكذلك ذكر ابن مجاهد فى كتابه عن حمزة ولم يذكر عنه خلافا انتهى .

وهذا الذى ذكره فى جامع البيان عن شيخه ابن غلبون يخالف ما نص عليه فى التيسير فإنه نص فيه أى السكت على لام التعريف وبه قرأ على أبى الحسن بالسكت على لام التعريف و(شيء وشيئا) حيث وقعا لا غير وقال فى الجامع إنه قرأ عليه بالسكت على لام التعريف خاصة فإما أن يكون

سقط ذكر شيء من الكتاب فيوافق التيسير أو يكون مع المد على شيء فيوافق التذكرة والله أعلم .

وروى بعضهم هذا المذهب عن حمزة من رواية خلف فقط . وهو طريق أبي محمد مكي وشيخه أبي الطيب بن غلبون إلا أنه ذكر أيضا مد (شيء) أيضا كما تقدم .

وروى آخرون عن حمزة من روايتيه مع السكت على لام التعريف و(شيء) السكت على الساكن المنفصل مطلقا غير حرف المد . وهذا مذهب أبي طاهر إسماعيل بن خلف صاحب العنوان وشيخه عبد الجبار الطرسوسي . وهو المنصوص عليه في جامع البيان وهو الذي ذكره ابن الفحام في تجريده من قراءته على الفارسي في الروايتين .

وأحد الطريقين في الكامل إلا أن صاحب العنوان ذكر مد (شيء) كما قدمنا .

وروى بعضهم هذا المذهب عن حمزة من رواية خلف حسب . وهذا مذهب أبي الفتح فارس بن أحمد وطريق أبي عبد الله بن شريح صاحب الكافي وهو الذي في الشاطبية والتيسير من طريق أبي الفتح المذكور وفي التجريد من قراءته على عبد الباقي عن أبيه عن عبد الباقي الخراساني وأبي أحمد إلا أن صاحب الكافي حكى المد في (شيء) في أحد الوجهين .

وذكر عن خلاد السكت فيه وفي لام التعريف فقط كما تقدم وروى آخرون عن حمزة من الروايتين السكت مطلقاً أي على المنفصل والمتصل جمعا مالم يكن حرف مد . وهذا مذهب أبي طاهر بن سوار صاحب المستنير وأبي بكر بن مهران صاحب الغاية وأبي علي البغدادي صاحب الروضة وأبي العز القلانسي وأبي محمد سبط الخياط وجمهور العراقيين .

وقال أبو العلاء الحافظ إنه اختيارهم وهو مذكور أيضا فى الكامل . ورواه أبو بكر النقاش عن إدريس عن خلف عن حمزة .

وروى آخرون السكت عن حمزة من الروايتين على حرف المد أيضاً وهم فى ذلك على الخلاف فى المنفصل والمتصل كما ذكرنا فمنهم من خص بذلك المنفصل وسوى بين حرف المـد وغيره مع السكت على لام التعريف و (شىء) . وهذا مذهب الحافظ أبى العلاء الهمدانى صاحب غاية الإختصار وغيره .

وذكره صاحب التجريد من قراءته على عبدالباقى فى رواية خلاد .

ومنهم من أطلق ذلك فى المتصل والمنفصل وهو مذهب أبى بكر الشذائى وبه قرأ سبط الخياط على الشريف أبى الفضل عن الكارزينى عنه وهو فى الكامل أيضا وذهب جماعة إلى ترك السكت عن خلاد مطلقا . وهو مذهب أبى الفتح فارس بن أحمد وأبى محمد مكى وشيخه أبى الطيب وأبى عبد الله بن شريح وذكره صاحب التيسير من قرائه على أبى الفتح فارس بن أحمد وتبعه على ذلك الشاطبى وغيره . وهو أحد طرق الكامل وهى طريق أبى على العطار عن أصحابه عن البخترى عن جعفر الوزان عن خلاد كما سنذكره فى آخر باب الوقف لحمزة .

وذهب آخرون إلى عدم السكت مطلقا عن حمزة من روايتيه. وهو مذهب أبى العباس المهدوى صاحب الهداية وشيخه أبى عبد الله بن سفيان صاحب الهادى وهو الذى لم يذكر أبو بكر بن مهران غيره فى غايته سواه فهذا الذى علمته ورد عن حمزة فى ذلك من الطرق المذكورة وبكل ذلك قرأت من طريق من ذكرت .

واختيارى عنه السكت فى غير حرف المد جمعاً بين النص والأداء والقياس، فقد روينا عن خلف وخلاد وغيرهما عن سليم عن حمزة قال إذا مددت الحرف فالمد يجزى من السكت قبل الهمزة قال وكان إذا مد ثم أتى بالهمز بعد المد لا يقف قبل الهمز انتهى .

قال الحافظ أبو عمرو الدانى وهذا الذى قاله حمزة من أن المد يجزى من السكت معنى حسن لطيف دال على وفور معرفته ونفاذ بصيرته وذلك أن زيادة التمكين لحرف المد مع الهمزة إنما هو بيان لها لخفائها وبعد مخرجها فيقوى به على النطق بها محققة وكذا السكوت على الساكن قبلها إنما هو بيان لها أيضاً . فاذا بينت بزيادة التمكين لحرف المد قبلها لم تحتج أن تبين بالسكت عليه وكفى المد من ذلك وأغنى عنه .

﴿ قلت ﴾ وهذا ظاهر واضح وعليه العمل اليوم والله أعلم .

وأما ابن ذكوان فروى عنه السكت وعدمه صاحب المبهج من جميع طرقه على ما كان من كلمة وكلمتين ما لم يكن حرف مد فقال قرأت لابن ذكوان بالوقف وبالادراج على شيخنا الشريف ولم أره منصوصاً فى الخلاف بين أصحاب ابن عامر .

وكذلك روى عنه السكت صاحب الارشاد والحافظ أبو العلاء كلاهما من طريق العلوى عن النقاش عن الاخفش إلا أن الحافظ أبا العلاء خصه بالمنفصل ولام التعريف و (شى) وجعله دون سكت حمزة فخالف أبا العز فى ذلك مع أنه لم يقرأ بهذا الطريق إلا عليه والله أعلم .

وكذلك رواه الهذلى من طريق الجبنى عن ابن الاخرم عن الاخفش وخصه بالكلمة . والسكت من هذه الطرق كلها مع التوسط إلا من الارشاد فإنه مع المد الطويل فاعلم ذلك والجمهور عن ابن ذكوان من سائر

الطرق على عدم السكت وهو المشهور عنه وعليه العمل والله أعلم . وأما حفص فاختلف أصحاب الاشنانى فى السكت عن عبيد بن الصباح عنه .

فروى عنه أبو طاهر بن أبى هاشم السكت واختلف فيه عنه أصحابه .

فروى أبو على المالكى البغدادى صاحب الروضة عن الحمامى عنه السكت على ما كان من كلمة أو كلمتين غير المـــد . ولم يذكر خلافاً عن الاشنانى فى ذلك .

وروى أبو القاسم بن الفحام صاحب التجريد عن الفارسى عن الحمامى عنه السكت على ما كان من كلمتين ولام التعريف و (شىء) لا غير .

وروى عن عبد الباقى عن أبيه عن أبى أحمد السامرى عن الاشنانى السكت على ذلك وعلى الممدود يعنى المنفصل فانفرد بالممدود عنه وليس من طريق الكتاب والله أعلم .

وقال الدانى فى جامعه وقرأت أيضاً على أبى الفتح عن قراءته على عبدالله ابن الحسين عن الاشنانى بغير سكت فى جميع القرآن ، وكذلك قرأت على أبى الحسن عن قراءته على الهاشمى عن الاشنانى قال وبالسكت آخذ فى روايته لأن أبا طرهر بن أبى هاشم رواه عنه تلاوة . وهو من الاتقان والضبط والصدق ووفور المعرفة والحذق بموضع لا يجهله أحد من علماء هذه الصناعة فمن خالفه عن الاشنانى فليس بحجة عليه .

﴿ قلت ﴾ والأمر كما قال الدانى فى أبى طاهر إلا أن أكثر أصحابه لم يرووه عنه السكت تلاوة أيضاً كالنهروانى وابن العلاف والمصاحفى وغيرهم وهم أيضاً من الاتقان والضبط والحذق والصدق بمحل لا يجهل :

ولم يصح عندنا تلاوة عنه إلا من طريق الحمامى مع أن أكثر أصحاب الحمامى لم يرووه عنه مثل أبى الفضل الرازى وأبى الفتح بن شيطا وأبى على غلام

الهراس . وهم من أضبط أصحابه وأحذقهم . فظهر ووضح أن الإدراج وهو عدم السكت عن الأشنانى أشهر وأكثر وعليه الجمهور والله أعلم . وبكل من السكت والادراج قرأت من طريقه والله تعالى الموفق .

وأما إدريس عن خلف فاختلف عنه فروى الشطى وابن بويان السكت عنه فى المنفصل وما كان فى حكمه (شىء) خصوصا نص عليه فى الكفاية فى القراءات الست وغاية الاختصار والكامل . وانفرد به عن خلف من جميع طرقه .

وروى عنه المطوعى السكت على ما كان من كلمة وكلمتين عموما نص عليه فى المبهج .

وانفرد الهمدانى عن الشطى فيما لم يكن الساكن واواً ولا ياء يعنى مثل (خلوا إلى . وابنى آدم) ولا أعلم أحداً استثناه عن أحد من الساكنين سواه ولا عمل عليه والله أعلم . وكلهم عنه بغير سكت فى الممدود والله أعلم .

وأما رويس فانفرد عنه أبو العز القلانسى من طريق القاضى أبى العلاء الواسطى عن النخاس عن التمار عنه بالسكت للطيف دون سكت حمزة ومن وافقه وذلك على ما كان من كلمة وكلمتين فى غير الممدود حسبما نص عليه فى الكفاية . وظاهر عبارته فى الإرشاد السكت على الممدود المنفصل .

ولما قرأت على الأستاذ أبى المعالى بن اللبان أوقفته على كلام الارشاد فقال هذا شىء لم نقرأ به ولا يجوز . ثم رأيت نصوص الواسطيين أصحاب أبى العز وأصحابهم على ما نصه فى الكفاية . وأخبرنى به ابن اللبان وغيره تلاوة . وهو الصحيح الذى لا يجوز خلافه والله أعلم .

وأما الذى يسكت عليه لغير قصد تحقيق الهمز فأصل مطرد وأربع

كلمات ، فالأصل المطرد حروف الهجاء الواردة فى فواتح السور نحو : (الم ، الر ، كهيعص ، طه ، طسم ، طس ، ص ، ن) فقرأ أبو جعفر بالسكت على كل حرف منها ، ويلزم من سكته إظهار المدغم منها والمخفى وقطع همزة الوصل بعدها ليبين بهذا السكت أن الحروف كلها ليست للمعانى كالأدوات للأسماء والأفعال بل هى مفصولة وإن اتصلت رسما وليست بمؤتلفة . وفى كل واحد منها سر من أسرار الله تعالى الذى استأثر الله تعالى بعلمه وأوردت مفردة من غير عامل ولا عطف فسكنت كأسماء الأعداد إذا وردت من غير عامل ولا عطف فتقول واحد اثنين ثلاثة أربعة هكذا .

وانفرد الهذلى عن ابن جماز بوصل همزة (الله لا إله إلا هو) فى أول آل عمران تبع (الم) كالجماعة . وانفرد ابن مهران بعدم ذكر السكت لأبى جعفر فى الحروف كلها .

وذكر أبو الفضل الرازى عدم السكت فى السين من (طس تلك) والصحيح السكت عن أبى جعفر على الحروف كلها من غير استثناء لشىء منها وفاقا لاجماع الثقات الناقلين ذلك عنه نصاً وأداء . وبه قرأت وبه آخذ والله أعلم .

وأما الكلمات الأربع فهى (عوجا) أول الكهف (ومرقدنا) فى يس (ومن راق) فى القيامة (وبل ران) فى التطفيف فاختلف عن حفص فى السكت عليها والإدراج فروى جمهور المغاربة وبعض العراقيين عنه من طريق عبيد وعمرو السكت على الألف المبدلة من التنوين فى (عوجا) ثم يقول (قيما) وكذلك على الألف من (مرقدنا) ثم يقول (هـذا ما وعد الرحمن) وكذلك على النون من (من) ثم يقول (راق) وكذلك على اللام من (بل) ثم يقول (ران على قلوبهم) وهـذا الذى فى الشاطبية والتيسير والهادى والهداية والكافى والتبصرة والتلخيص والتذكرة وغيرها .

وروى الإدراج فى الأربعة كالباقين أبو القاسم الهذلى وأبو بكر ابن مهران وغير واحد من العراقيين فلم يفرقوا فى ذلك بين حفص وغيره وروى عنه كلا من الوجهين أبو القاسم بن الفحام فى تجريده فروى السكت فى (عوجا ومرقدنا) عن عمرو بن الصباح عنه .

وروى الإدراج كالجماعة عن عبيد بن الصباح عنه .

وروى السكت فى (من راق ، وبل ران) من قرأته على الفارسى عن عمرو . ومن قراءته على عبد الباقى عن عبيد فقط وروى الإدراج كالجماعة من قراءته على ابن نفيس من طريق عبيد والمالكى من طريق عمرو وعبيد جميعا والله أعلم .

واتفق صاحب المستنير والمبهج والإرشاد على الإدراج فى (عوجا ومرقدنا) كالجماعة . وعلى السكت فى القيامة فقط وعلى الإظهار من غير سكت فى التطفيف .

والمراد بالإظهار السكت . فإن صاحب الإرشاد صرح بذلك فى كفايته وصاحب المبهج نص عليه فى الكفاية له ولم يذكر سواه .

وروى الحافظ أبو العلاء فى غايته السكت فى : عوجاً فقط ، ولم يذكر فى الثلاثة الباقية شيئاً . بل ذكر الإظهار فى (من راق ، وبل ران) .

﴿ قلت ﴾ فثبت فى الأربعة الخلاف عن حفص من طريقيه . وصح الوجهان من السكت والإدراج عنه وبهما عنه آخذ .

﴿ ووجه ﴾ السكت فى عوجا قصد بيان أن قيما بعده ليس متصلا بما قبله فى الإعراب . فيكون منصوباً بفعل مضمر تقديره (أنزله قيما) فيكون حالا من الهاء فى أنزله (وفى : مرقدنا) بيان أن كلام الكفار قد

انقضى وأن قوله (هذا ما وعد الرحمن) ليس من كلامهم فهو إما من كلام الملائكة أو من كلام المؤمنين كما أشرنا إليه فى الوقف والابتداء وفى (من راق ، وبل ران) قصد بيان اللفظ ليظهر أنهما كلمتان مع صحة الرواية فى ذلك والله أعلم .

تنبيهات

﴿ الأول ﴾ إنما يتأتى السكت حال وصل الساكن بما بعده . أما إذا وقف على الساكن فيما يجوز الوقف عليه مما انفصل خطاً فإن السكت المعروف يمتنع ويصير الوقف المعروف . وإن وقف على الكلمة التى فيها الهمزة سواء كان متصلا أو منفصلا فإن لحمزة فى ذلك مذهباً يأتى فى الباب الآتى . وأما غير حمزة فإن كان الهمزة متوسطا (كالقرآن ، والظمآن ، وشيئاً ، والأرض) فالسكت أيضا ، إذ لا فرق فى ذلك بين الوقف والوصل . وكذا إن كان مبتدأ ووصل بالساكن قبله . وإن كان متطرفا ووقف بالروم فكذلك فإن وقف بالسكون امتنع السكت من أجل التقاء الساكنين وعدم الاعتداد فى الهمز على شىء .

(الثانى) تقدم أنه إذا قرىء بالسكت لابن ذكوان يجوز أن يكون مع المد الطويل ومع التوسط لورود الرواية بذلك . فإن قرىء به لحفص فإنه لا يكون إلا مع المد . ولا يجوز أن يكون مع القصر لأن السكت إنما ورد من طريق الأشنانى عن عبيد عن حفص . وليس له إلا المد . والقصر ورد من طريق الفيل عن عمرو عن حفص وليس له إلا الإدراج والله أعلم .

(الثالث) أن من كان مذهبه عن حمزة السكت أو التحقيق الذى هو عدم السكت إذا وقف فإن كان الساكن والهمز فى الكلمة الموقوف عليها فإن تخفيف الهمز كما سيأتى ينسخ السكت والتحقيق .

وإن كان الساكن فى كلمة والهمز أول كلمة أخرى فإن الذى مذهبه تخفيف المنفصل كما سيأتى ينسخ تخفيفه سكته وعدمه بحسب مايقتضيه التخفيف كما سيأتى ولذلك لم يتأت له فى نحو (الأرض والإنسان) سوى وجهين وهما النقل والسكت . لأن الساكتين عنه على لام التعريف وصلا منهم من ينقل وقفا كأبى الفتح عن خلف والجمهور عن حمزة .

ومنهم من لا ينقل من أجل تقدير انفصاله فيقره على حاله كما لو وصل كابنى غلبون وأبى الطاهر صاحب العنوان ومكى وغيرهم وأما من لم يسكت عليه كالمهدوى وابن سفيان عن حمزة وكأبى الفتح عن خلاد فإنهم مجمعون على النقل وقفا ليس عنهم فى ذلك خلاف ويجىء فى نحو (قد أفلح، ومن آمن ، وقل أوحى) الثلاثة أوجه أعنى السكت وعدمه والنقل ولذلك تجىء الثلاثة فى نحو (قالوا آمنا . وفى أنفسكم . وما أنزل) . وأما (يا أيها، وهؤلاء) فلا يجىء فيه سوى وجهى التحقيق والتخفيف ولا يأتى فيه سكت لأن رواة السكت فيه مجمعون على تحقيقه وقفا . فامتنع السكت عليه حينئذ والله تعالى أعلم .

(الرابع) لا يجوز مد شىء لحمزة حيث قرىء به إلا مع السكت إما على لام التعريف فقط أو عليه وعلى المنفصل ، وظاهر التبصرة المد على (شىء) لخلاد مع عدم السكت المطلق حيث قال : وذكر أبو الطيب مد (شىء) فى روايتيه وبه آخذ ، انتهى .

ولم يتقدم السكت إلا لخلف وحده فى غير (شىء) فعلى هذا يكون مذهب أبى الطيب المد عن خلاد فى (شىء) مع عدم السكت وذلك لا يجوز فإن أبا الطيب المذكور هو ابن غلبون صاحب كتاب الارشاد ولم يذكر فى كتابه مد (شىء) لحمزة إلا مع السكت على لام التعريف . وأيضا فإن

(شىء) قائم مقام السكت فيه فلا يكون إلا مع وجه السكت وكذا قرأنا والله أعلم .

باب الوقف على الهمز

وهو باب مشكل يحتاج إلى معرفة تحقيق مذاهب أهل العربية ، وأحكام رسم المصاحف العثمانية . وتمييز الرواية ، واتقان الدراية .

قال الحافظ أبو شامة هذا الباب من أصعب الأبواب نظما ونثرا فى تمهيد قواعده ، وفهم مقاصده .

قال ولكثرة تشعبه أفرد له أبو بكر أحمد بن مهران المقرىء رحمه الله تصنيفا حسنا جامعا وذكر أنه قرأ على غير واحد من الأئمة فوجد أكثرهم لا يقومون به حسب الواجب فيه إلا الحرف بعد الحرف .

(قلت) وأفرده أيضا بالتأليف أبو الحسن بن غلبون وأبو عمرو الدانى وغير واحد من المتأخرين كابن بصخان والجعبرى وابن جبارة وغيرهم . ووقع لكثير منهم فيه أوهام ستقف عليها .

ولما كان الهمز أثقل الحروف نطقا وأبعدها مخرجا تنوع العرب فى تخفيفه بأنواع التخفيف كالنقل والبدل وبين بين والإدغام وغير ذلك وكانت قريش وأهل الحجاز أكثرهم له تخفيفا .

ولذلك أكثر ما يرد تخفيفه من طرقهم كابن كثير من رواية ابن فليح وكنافع من رواية ورش وغيره وكأبى جعفر من أكثر رواياته ولا سيما رواية العمرى عن أصحابه عنه فإنه لم يكد يحقق همزة وصلا . وكابن محيصن قارىء أهل مكة مع ابن كثير وبعده وكأبى عمرو فإن مادة قراءته عن أهل الحجاز . وكذلك عاصم من رواية الأعشى عن أبى بكر من حيث إن روايته ترجع إلى ابن مسعود .

وأما الحديث الذى أورده ابن عدى وغيره من طريق موسى بن عبيدة عن نافع عن ابن عمر قال ماهمز رسول الله ﷺ ولا أبو بكر ولا عمر ولا الخلفاء وإنما الهمز بدعة ابتدعوها من بعدهم . فقال أبو شامة الحافظ هو حديث لا يحتج بمثله لضعف اسناده فإن موسى بن عبيدة هذا هو الزبدى وهو عند أئمة الحديث ضعيف .

﴿ قلت ﴾ قال الامام أحمد لاتحل الرواية عنه . وفى رواية لايكتب حديثه . واعلم أنه من كانت لغته تخفيف الهمز فإنه لا ينطق بالهمز إلا فى الابتداء .

والقصد أن تخفيف الهمز ليس بمنكر ولا غريب فما أحد من القراء إلا وقد ورد عنه تخفيف الهمز إما عموماً وإما خصوصاً كما قدمنا ذكره فى الأبواب المتقدمة .

وقد أفرد علماء العربية أنواعا تخصه . وقسموا تخفيفه إلى واجب وجائز وكل ذلك أو غالبه وردت به القراءة وصحت به الرواية إذ من المحال أن يصح فى القراءة مالا يسوغ فى العربية بل قد يسوغ فى العربية مالا يصح فى القراءة لأن القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول .

ومما صح فى القراءة وشاع فى العربية الوقف بتخفيف الهمز وإن كان مما يحقق فى الوصل لأن الوقف محل استراحة القارىء والمتكلم .

ولذلك حذفت فيه الحركات والتنوين . وأبدل فيه تنوين المنصوبات وجاز فيه الروم والاشمام والنقل والتضعيف فكان تخفيف الهمز فى هذه الحالة أحق وأحرى .

قال ابن مهران وقال بعضهم هذا مذهب مشهور ولغة معروفة يحذف الهمز فى السكت يعنى فى الوقف كما يحذف الاعراب فرقا بين الوصل والوقف

قال وهو مذهب حسن . وقال بعضهم . لغة أكثر العرب الذين هم أهل الجزالة والفصاحة ترك الهمزة الساكنة فى الدرج والمتحركة عند السكت .

﴿ قلت ﴾ وتخفيف الهمز فى الوقف مشهور عند علماء العربية أفردوا له باباً وأحكاماً .

واختص بعضهم فيه بمذاهب عرفت بهم ونسبت اليهم كما نشير اليه إن شاء الله تعالى وقد اختص حمزة بذلك من حيث إن قراءته اشتملت على شدة التحقيق والترتيل والمد والسكت فناسب التسهيل فى الوقف ولذلك روينا عنه الوقف بتحقيق الهمز إذا قرأ بالحدر كما سنذكره إن شاء الله . هذا كله مع صحة الرواية بذلك عنده وثبوت النقل به لديه . فقد قال فيه مثل سفيان الثورى ما قرأ حمزة حرفا من كتاب الله إلا بأثر .

﴿ قلت ﴾ وقد وافق حمزة على تسهيل الهمز فى الوقف حمران ابن أعين . وطلحة بن مصرف ، وجعفر بن محمد الصادق ، وسليمان بن مهران الأعمش فى أحد وجهيه ، وسلام بن سليمان الطويل البصرى وغيرهم .

وعلى تسهيل المتطرف منه هشام بن عمار فى أحد وجهيه وأبو سليمان عن قالون فى المنصوب المنون .

وسأبين أقسام الهمز فى ذلك وأوضحه وأقربه وأكشفه وأهذبه وأحرره وأرتبه ليكون عمدة للمبتدئين . وتذكرة للمنتهين والله تعالى الموفق .

﴿ فأقول ﴾ الهمز ينقسم إلى ساكن ومتحرك .

فالساكن ينقسم إلى متطرف وهو ما ينقطع الصوت عليه . وإلى متوسط وهو مالم يكن كذلك أما الساكن المتطرف فينقسم إلى لازم لا يتغير فى حاليه ، وعارض يسكن وقفا ويتحرك بالاصالة وصلا ، فالساكن اللازم

يأتى قبله مفتوح مثل (اقرأ) ومكسور مثل (نبىء) ولم يأت فى القرآن قبله مضموم ومثاله فى غير القرآن (لم يسؤ) .

والساكن العارض يأتى قبله الحركات الثلاث .

فمثاله وقبله الضم (كأمثال اللؤلؤ . إن امرؤ) ومثاله وقبله الكسر (من شاطىء ويبدىء) وقرىء ومثاله وقبله الفتح بدأ . (وقال الملأ . وعن النبأ) وأما الساكن المتوسط فينقسم إلى قسمين : متوسط بنفسه ومتوسط بغيره . فالمتوسط بنفسه يكون قبله ضم نحو (المؤتفكة . ويؤمن) وكسر نحو (بئر ونبئنا) ومفتوح نحو (كأس. وتأكل) والمتوسط بغيره على قسمين : متوسط بحرف ، ومتوسط بكلمة . فالمتوسط بحرف يكون قبله فتح نحو (فأووا ، وأتوا) ولم يقع قبله ضم ولا كسر والمتوسط بكلمة يكون قبله ضم نحو (قالوا ايتنا ، والملك ايتونى) وكسر نحو (الذى أوتمن ، والأرض ايتنا) وفتح نحو (الهدى ايتنا ، وقال ايتونى)

فهذه أنواع الهمز الساكن ، وتخفيفه أن يبدل بحركة ماقبله إن كان قبله ضم أبدل واوا . وإن كان قبله كسر أبدل ياء .

وإن كان قبله فتح أبدل ألفاً . وكذلك يقف حمزة من غير خلاف عنه فى ذلك الا ماشذ فيه ابن سفيان ومن تبعه من المغاربة كالمهدوى وابن شريح وابن الباذش من تحقيق المتوسط بكلمة لانفصاله واجراء الوجهين فى المتوسط بحرف لاتصاله كأنهم أجروه مجرى المبتدأ.

وهذا وهم منهم وخروج عن الصواب وذلك أن هذه الهمزات وإن كن أوائل الكلمات فإنهن غير مبتدآت لأنهن لا يمكن ثبوتهن سواكن الامتصلات بما قبلهن فلهذا حكم لهن بكونهن متوسطات، ألا ترى أن الهمزة فى(فأووا . وأمر . وقال ايتونى) كالدال فى (فادع) والسين فى (فاستقم) والراء فى

(قال ارجع) فكما أنه لا يقال إن الدال والسين والراء فى ذلك مبتدآت ولا جاريات مجرى المبتدآت فكذلك هذه الهمزات وإن وقعن فاء من الفعل إذ ليس كل فاء تكون مبتدأة أو جارية مجرى المبتدأ .

ومما يوضح ذلك أن من كان مذهبه تخفيف الهمز الساكن المتوسط غير حمزة كأبى عمرو وأبى جعفر وورش فإنهم خففوا ذلك كله من غير خلاف عن أحد منهم بل أجروه مجرى يؤتى ويؤمن ويألمون . فأبدلوه من غير فرق بينه وبين غيره وذلك واضح والله أعلم .

والعجب أن ابن الباذش نسب تحقيق هذا القسم لأبى الحسن بن غلبون وأبيه وابن سهل . والذى رأيته نصاً فى التذكرة هو الإبدال بغير خلاف والله أعلم .

﴿ واختلف ﴾ أئمتنا فى تغيير حركة الهاء مع إبدال الهمزة ياء قبلها فى قوله (أنبئهم) فى البقرة (ونبئهم) فى الحجر فكان بعضهم يرى كسرها لأجل الياء كما كسر لأجلها فى نحو (فيهم ، ويؤتيهم) فهذا مذهب أبى بكر ابن مجاهـــد وأبى الطيب بن غلبون وابنه أبى الحسن ومن تبعهم . وكان آخرون يقرؤنها على ضمتها لأن الياء عارضة أولا توجد الا فى التخفيف فلم يعتدوا بها .

وهو اختيار ابن مهران ومكى والمهدوى وابن سفيان والجمهور .

وقال أبو الحسن بن غلبون كلا الوجهين حسن . وقال صاحب التيسير وهما صحيحان . وقال فى الكافى الضم أحسن .

﴿ قلت ﴾ والضم هو القياس وهو الأصح فقد رواه منصوصا محمد بن يزيد الرفاعى صاحب سليم . وإذا كان حمزة ضم هاء (عليهم واليهم ولديهم) من أجل أن الياء قبلها مبدلة من الف فكان الاصل فيها الضم : فضم هذه

الهاء أولى وآصل والله أعلم .

(وأما الهمز المتحرك) فينقسم إلى قسمين : متحرك قبله ساكن ، ومتحرك قبله متحرك . وكل منهما ينقسم إلى متطرف ومتوسط .

فالمتطرف الساكن ماقبله لايخلو ذلك الساكن قبله من أن يكون ألفاً أو ياء أو واواً زائدتين أو غير ذلك .

فان كان الفاً فانه يأتى بعده كل من الحركات الثلاث نحو (جاء ، وعن أشياء ، والسفهاء ، ومنه الماء ، ومن السماء ، ومن الماء ، وعلى سواء ، وعلى استحياء ، ولا نساء من نساء)

وكيفية تسهيل هذا القسم أن يسكن أيضاً للوقف ثم يبدل الفاً من جنس ما قبله .

والوجه فى ذلك أن الهمز لما سكن للوقف لم تعد الألف حاجزاً فقلبت الهمزة من ذلك ألفاً لسكونها وانفتاح ماقبلها .

وهل تبقى تلك الألف أو تحذف للساكن ؟ سيأتى بيان ذلك ، وسيأتى أيضاً بيان حكم الوقف بالروم ، واتباع الرسم وغيره فى آخر الباب . وإن كان الساكن قبل الهمز ياء أو واواً زائدتين فانه لم يرد فى الياء إلا فى (النسىء) و (برىء) ووزنهما فعيل ولم يأت فى الواو إلا فى (قروء) ووزنه فعول وتسهيله أن يبدل الهمز من جنس ذلك الحرف الزائد ويدغم الحرف فيه .

وأما إن كان الساكن غير ذلك من سائر الحروف فتسهيله أن تنقل حركة الهمزة إلى ذلك الساكن ويحرك بها ثم تحذف هى كما تقدم فى باب النقل سواء كان ذلك الساكن صحيحاً أو ياء أو واواً أصليين . وسواء كانا حرفى مد أو حرفى لين بأى حركة تحركت الهمزة فالساكن الصحيح ورد

منه فى القرآن سبعة مواضع منها أربعة الهمزة فيها مضمومة وهى (دفء ، وملء ، وينظر المرء ، ولكل باب منهم جزء) ومنها موضعان الهمزة فيهما مكسورة ، وهما (بين المرء وزوجه ، وبين المرء وقلبه) وموضع واحد الهمزة فيه مفتوحة وهو (يخرج الخبء) ومثال الياء الأصلية وهى حرف مد (المسىء ، وجىء ،توسىء ، ويضىء) ومثالها وهى حرف لين (شىء) لاغير نحو (على كل شىء ، وان زلزلة الساعة شىء) ومثال الواو الاصلية وهى حرف مد (لتنوء وان تبوء ، وماعملت من سوء . وليسوؤا) أول سبحان على قراءة حمزة ومن معه .

ومثالها حرف لين (انهم كانوا قوم سوء : للذين لا يؤمنون بالآخرة مثل السوء) والمتطرف المتحرك المتحرك ماقبله هو الساكن العارض المتطرف . وقد تقدم حكم تسهيله ساكنا .

وسيأتى حكم تسهيله بالروم واتباع الرسم آخر الباب إن شاء الله تعالى

(وأما الهمز المتوسط) المتحرك الساكن ماقبله فهو أيضا على قسمين: متوسط بنفسه ، ومتوسط بغيره . فالمتوسط بنفسه لا يخلو ذلك الساكن قبله من أن يكون ألفاً أو ياء زائدة .

ولم يقع فى القرآن منه واو زائدة . فإن كان الفاً فتسهيله بين بين أى بين الهمزة وحركته بأى حركة تحرك نحو : (شركاونا ،وجاوا ، وأولياوه وأوليك ، وخايفين والملايكة ، وجانا .ودعاء ونداء) وان كان ياء زائدة أبدل وأدغم كما تقدم فى المتطرف وذلك نحو (خطية وخطياتكم وهنياً ومريا وبريون) وإن كان الساكن غير ذلك فهو أيضاً إما أن يكون صحيحاً أو ياء أو واواً أصليين حرف مد أو حرف لين فتسهيله بالنقل كما تقدم فى المتطرف سواء .

فمثال الساكن الصحيح مع الهمزة المضمومة : (مسؤلا ، ومذؤما) ومع المكسورة (الأفئدة) لا غير ومع المفتوحة (القرآن ، والظمآن ، وشطأه ، وتجئرون ، وهزؤا . وكفؤا) على قراءة حمزة ومن معه، وكذلك (النشأة ، وجزء) ومثال الياء الأصلية وهى حرف مد (سيئت) لا غير ومثالها حرف لين (كهيئة ، واستيئس ، وأخواته ، وشيئاً) حيث وقع (وييئس الذين) ومثال الواو وهى حرف مد (السوأى لا غير) ومثالها وهى حرف لين (سوءة أخيه ، وسوآتكم ، وسوآتهما ، وموئلا، والموؤدة) لا غير .

والمتوسط بغيره من المتحرك الساكن ماقبله لا يخلو ذلك الساكن من أن يكون متصلا به رسما أو منفصلا عنه . فالمتصل يكون ألفا وغير ألف . فالألف تكون فى موضعين . ياء النداء ، وهاء التنبيه نحو : (يأدم ، يأولى ، يأيها) كيف وقع (وهاءنتم ، وهؤلاء) وغير الألف فى موضع واحد وهو لام التعريف حيث وقع نحو (الأرض والآخرة ، والأولى ، والأخرى ، والإنسان ، والإحسان) فإنها تسهل مع الألف بين بين .

ومع لام التعريف بالنقل هذا هو مذهب الجمهور من أهل الأداء وعليه العراقيون قاطبة وأكثر المصريين والمغاربة وهو مذهب أبى الفتح فارس بن أحمد وبه قرأ عليه الدانى وقال إنه هو مذهب الجمهور من أهل الأداء ، واختيارى وبه قرأ صاحب التجريد على شيخه الفارسى . ورواه منصوصاً عن حمزة غير واحد .

وكذا الحكم فى سائر المتوسط بزائد . وهو ما انفصل حكما واتصل رسما مما سيأتى فى أقسامه وذهب كثير من أهل الأداء إلى الوقف بالتحقيق فى هذا القسم وإجرائه مجرى المبتدأ .

وهو مذهب أبي الحسن بن غلبون وأبيه أبي الطيب وأبي محمد مكي واختيار صالح بن إدريس وغيره من أصحاب ابن مجاهد .

وورد منصوصا أيضا عن حمزة . وبه قرأ صاحب التجريد على عبد الباقي .

وذكر الوجهين جميعا صاحب التيسير والشاطبية والكافي والهداية والتلخيص . واختار في الهداية في مثل (هاءنتم ويأيها) التحقيق لتقدير الانفصال وفي غيره التخفيف لعدم تقدير انفصاله . وقال في الكافي التسهيل أحسن إلا في مثل (هاءنتم ويأيها).

(قلت) كأنهما لحظا انفصال المد وإلا فهو متصل رسما فلا فرق بينه وبين سائر المتوسط بزائد والله أعلم والمنفصل رسما من الهمز المتحرك الساكن ما قبله فلا يخلو أيضا ذلك الساكن من أن يكون صحيحا أو حرف علة فالصحيح نحو (من آمن ، قد أفلح ، قل إنني ، عذاب أليم ، يؤده إليك) وقد اختلف أهل الأداء في تسهيل هذا النوع وتحقيقه فروى كثير منهم عن حمزة تسهيله بالنقل وألحقوه بما هو من كلمة .

ورواه منصوصا أبو سلمة عن رجاله الكوفيين وهذا مذهب أبي على البغدادي صاحب الروضة وأبي العز القلانسي في إرشاده وأبي القاسم الهذلي وهو أحد الوجهين في الشاطبية وذكره أيضا ابن شريح في كافيه وبه قرأ على صاحب الروضة .

وهؤلاء خصوا بالتسهيل من المنفصل هذا النوع وحده . وإلا فمن عمم تسهيل جميع المنفصل متحركا وساكنا كما سيأتي في مذهب العراقيين فإنه يسهل هذا القسم أيضا لأنه لم يفرق بينهما .

وروى الآخرون تحقيقه من أجل كونه مبتدأ . وجاء أيضا منصوصاً

عن حمزة من طريق ابن واصل عن خلف وعن ابن سعدان كلاهما عن سليم عن حمزة .

وهو مذهب كثير من الشاميين والمصريين وأهل الغرب قاطبة . وهو الذى لم يجوز أبو عمرو الدانى غيره ومذهب شيخه أبى الفتح فارس بن أحمد وأبى الحسن طاهر بن غلبون وأبى إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبرى من جميع طرقه وأبى عبد الله بن سفيان وأبى محمد مكى وسائر من حقق المتصل خطأ من المنفصل بل هو عنده من باب أولى .

وقد غلط من نسب تسهيله إلى أبى الفتح ممن شرح قصيدة الشاطبى وظن أن تسهيله من زيادات الشاطبى على التيسير لا على طرق التيسير . فإن الصواب أن هذا مما زاده الشاطبى على التيسير وعلى طرق الدانى فإن الدانى لم يذكر فى سائر مؤلفاته فى هذا النوع سوى التحقيق وأجراه مجرى سائر الهمزات المبتدآت .

وقال فى جامع البيان وما رواه خلف وابن سعدان نصا عن سليم عن حمزة وتابعهما عليه سائر الرواة وعامة أهل الأداء من تحقيق الهمزات المبتدآت مع السواكن وغيرها وصلا ووقفا فهو الصحيح المعول عليه والمأخوذ به .

﴿ قلت ﴾ والوجهان من النقل والتحقيق صحيحان معمول بهما وبهما قرأت وبهما آخذ والله أعلم . وإن كان الساكن حرف علة فلا يخلو إما أن يكون حرف لين أو حرف مد . فإن كان حرف لين نحو (خلوا إلى وابنى آدم) فإنه يلحق بالنوع قبله وهو الساكن الصحيح كما تقدم فى بابى النقل والسكت . فمن روى نقل ذلك عن حمزة روى هذا أيضا من غير فرق بينهما وحكى ابن سوار وأبو العلاء الهمدانى وغيرهما وجهين فى هذا النوع أحدهما النقل كما ذكرنا . قالوا والآخر أن يقلب حرف لين من جنس

ماقبلها ويدغم الأول فى الثانى قالوا فيصير حرف لين مشددا .

(قلت) والصحيح الثابت رواية فى هذا النوع هو النقل ليس إلا وهو الذى لم أقرأ بغيره على أحد من شيوخى ولا آخذ بسواه والله الموفق .

وإن كان حرف مد فلا يخلو من أن يكون ألفا أو غيرها . فإن كان ألفا نحو (بما أنزل ، لنا ألا ، واستوى إلى) فإن بعض من سهل هذا الهمز بعض الساكن الصحيح بالنقل سهل الهمزة بعد الساكن الصحيح بالنقل سهل الهمزة فى هذا النوع بين بين وهو مذهب أبى طاهر بن هاشم وأبى بكر بن مقسم وأبى بكر بن مهران وأبى العباس المطوعى وأبى الفتح بن شيطا وأبى بكر بن مجاهد فيما حكاه عنه مكى وغيره وعليه أكثر العراقيين وهو المعروف من مذهبهم وبه قرأنا من طريقهم وهو مقتضى مافى كفاية أبى العز ولم يذكر الحافظ أبو العلاء غيره وبه قرأ صاحب المبهج على شيخه الشريف عن الكارزينى عن المطوعى .

قال الأستاذ أبو الفتح ابن شيطا والتى تقع أولا تخفف أيضا لأنها تصير باتصالها بما قبلها فى حكم المتوسطة . وهذا هو القياس الصحيح قال وبه قرأت .

قال ابن مهران وعلى هذا يعنى تسهيل المبتدأة حالة وصلها بالكلمة قبلها يدل كلام المتقدمين وبه كان يأخذ أبو بكر بن مقسم ويقول بتركها كيف ماوجد السبيل اليها إلا إذا ابتدأ بها فإنه لابد له منها ولايجد السبيل إلى تركها انتهى .

وذهب الجمهور من أهل الأداء إلى التحقيق فى هذا النوع وفى كل ماوقع الهمز فيه محركا منفصلا سواء كان قبله ساكن أو محرك وهو الذى لم يذكر أكثر المؤلفين سواه وهو الأصح رواية ،

وبه قرأ أبو طاهر بن سوار على ابن شيطا وكذلك قرأ صاحب المبهج

على شيخه الشريف العباسى عن الكارزينى عن أبى بكر الشذائى وروى أبو إسحاق الطبرى بإسناده عن جميع من عده من أصحاب حمزة الهمز فى الوقف إذا كانت الهمزة فى أول الكلمة . وكذا روى الدانى عن جميع شيوخه من جميع طرقه فإن كان غير ألف فإما أن يكون ياء أو واواً فإن من سهل القسم قبلها مع الألف أجرى التسهيل معهما بالنقل والادغام مطلقاً سواء كانت الياء والواو فى ذلك من نفس الكلمة نحو (تزدرى أعينكم ، وفى أنفسكم . وأدعو إلى) ضميراً أو زائداً نحو (تاركوا آلهتنا . ظالمى أنفسهم قالوا آمنا . نفسى أن) ويقتضى إطلاقهم يجرى الوجهان فى الزائد للصلة نحو (به أحداً . وأمره إلى . وأهله اجمعين) والقياس يقضى فيه الادغام فقط والله أعلم .

وانفرد الحافظ أبو العلاء بإطلاق تخفيف هذا القسم مع قسم الألف قبله كتخفيفه بعد الحركة كأنه يلغى حروف المد ويقدر أن الهمزة وقعت بعد متحرك فتخفف بحسب ماقبلها على القياس وذلك ليس بمعروف عند القراء ولا عند أهل العربية .

والذى قرأت به فى وجه التسهيل هو ماقدمت لك ولكنى آخذ فى الياء والواو بالنقل إلا فيما كان زائداً صريحاً لمجرد المد والصلة فبالادغام وذلك كان اختيار شيخنا أبى عبد الله الصائغ المصرى وكان إمام زمانه فى العربية والقرآت والله تعالى أعلم .

﴿ وأما الهمز المتوسط ﴾ المتحرك المتحرك ماقبله فهو أيضاً على قسمين : إما أن يكون متوسطاً بنفسه أو بغيره .

﴿ فالمتوسط بنفسه ﴾ لا تخلو همزته إما أن تكون مفتوحه أو مكسورة أو مضمومة ولا تخلو الحركة قبلها من أن تكون ضما أو كسراً أو فتحاً . فتحصل من ذلك تسع صور :

(الأولى) مفتوحة بعد ضم نحو (مؤجلا ، ويؤخر ، وفؤاد ، وسؤال ، واؤلؤا)

(الثانية) مفتوحة بعد كسر نحو (مئة ، وناشئة ، وننشئكم ، وسيآت ، وليبطئن ، وشيئا ، وخاطئة)

(الثالثة) مفتوحة بعد فتح نحو (شنآن ، وسألهم ، ومآرب ، ومآب ، ورأيت ، وتبوأ ، ونأى ، وملجأ ، وخطأ)

(الرابعة) مكسورة بعد ضم نحو (كما سئل ، وسئلوا)

(الخامسة) مكسورة بعد كسر نحو (إلى بارئكم ، وخاسئين ، ومتكئين)

(السادسة) مكسورة بعد فتح نحو (يئس ، وتطمئن ، وجبرئل)

(السابعة) مضمومة بعد ضم نحو (برؤسكم ، وكأنه رؤس)

(الثامنة) مضمومة بعد كسر نحو (ليطفئوا ، وانبئونى ، ومستهزؤن ، وسيئة)

(التاسعة) مضمومة بعد فتح نحو (رؤف ، ويدرؤن ، ويكلؤكم ، ونقرؤه ، وتؤزهم) فتسهل الهمزة في الصورة الأولى وهى المفتوحة بعد ضم بإبدالها واوا وفى الصورة الثانية وهى المفتوحة بعد كسر بإبدالها ياء

وتسهيلها فى الصور السبع الباقية بين بين أى بين الهمزة وما منه حركتها على أصل التسهيل . وحكى أبو العز فى كفايته فى المفتوحة بعد فتح إبدالها ألفا وعزاه إلى المالكى والعلوى وابن نفيس وغيرهم وذكره أيضا مكى وابن شريح وقال إنه ليس بالمطرد

(قلت) وهذا مخالف للقياس لا يثبت إلا بسماع .

وحكى بعضهم تسهيل الهمزة المضمومة بعد كسر والمكسورة بعد ضم

بين الهمزة وحركة ماقبلها . والمتوسط بغيره من هذا القسم وهو المتحرك المتحرك ماقبله لايخلو أيضا من أن يكون متصلا رسما أو منفصلا رسما . فإن كان متصلا رسما بحرف من حروف المعانى دخل عليه كحروف العطف وحروف الجر ولام الابتداء وهمزة الاستفهام وغير ذلك . وهو المعبر عندهم بالمتوسط بزائد فإن الهمزة تأتى فيه مفتوحة ومكسورة ومضمومة ويأتى قبل كل من هذه الحركات الثلاث كسر وفتح فيصير ست صور

(الأولى) مفتوحة بعد كسر نحو (بأنه ، بأنهم ، بأنكم ، بأى ، فبأى ، ولأبويه ، لأهب ، فلأنفسكم ، لآدم) .

(الثانية) مفتوحة بعد فتح نحو (فأذن ، أفأمن ، أفأمنتم ، كأنه ، كأنهم . كأنهن ، كأى . كأمثال ، فسأكتبها ، أأنذرتهم ، سأصرف)

(الثالثة) مكسورة بعد كسر نحو (لبإمام ، بإيمان ، بإحسان ، لإيلاف)

(الرابعة) مكسورة بعد فتح نحو (فإنهم ، فإنه ، فإما ، وإما ، أئذا ، أئنا)

(الخامسة) مضمومة بعد كسر نحو : (لأوليهم لأخراهم)

(السادسة) مضمومة بعد فتح نحو (وأوحى ، وأوتينا وأتيت ، أألقى ، فأوارى) فتسهيل هذا القسم كالقسم قبله يبدل فى الصورة الأولى وهى المفتوحة بعد الكسر ياء ويسهل بين بين فى الصور الخمس الباقية إلا أنه اختلف عن حمزة فى تسهيله كالاختلاف فى تسهيل المتوسط بغيره من المتحرك بعد الساكن مما اتصل رسما نحو (ياأيها والأرض) فسهله الجمهور كما تقدم ، وحققه جماعة كثيرون ، وإن كان المتوسط بغيره منفصلا رسما فإنه يأتى مفتوحا ، ومكسورا ، ومضموما ، وبحسب اتصالة بماقبله يأتى بعد ضم وكسر وفتح فيصير منه كالمتوسط بنفسه تسع صور .

(الأولى) مفتوحة بعد ضم نحو (منه آيات . يوسف أيها الصديق أفتنا السفهاء ألا) .

(الثانية) مفتوحة بعد كسر نحو (من ذرية آدم . فيه آيات، أعوذ بالله، إن هؤلاء أهدى).

(الثالثة) مفتوحة بعد فتح نحو (أفتطمعون أن، إن أبانا. قال أبوهم، جاء أجلهم).

(الرابعة) مكسورة بعد ضم نحو (يرفع إبراهيم، النبي إنا، منه إلا قليلا، نشاء إلى).

(الخامسة) مكسورة بعد كسر نحو (من بعد إكراهن، ياقوم إنكم، من النور إلى، هؤلاء إن كنتم).

(السادسة) مكسورة بعد فتح نحو (غير إخراج، قال إبراهيم، قال إنى، إنه، تفيء إلى).

(السابعة) مضمومة بعد ضم نحو (الجنة أزلفت، كل أولئك، والحجارة أعدت، أولياء أولئك).

(الثامنة) مضمومة بعد كسر نحو (من كل أمة، فى الأرض أمما، فى الكتاب أولئك، عليه أمة).

(التاسعة) مضمومة بعد فتح نحو (كان أمة، هن أم، منهن أمهاتكم، جاء أمة) فسهل أيضا هذا القسم من سهل الهمز المتوسط المنفصل الواقع بعد حروف المد من العراقيين، وتسهيله كتسهيل المتوسط بنفسه من المتحرك بعد المتحرك يبدل المفتوحة منه بعد الضم واوا وبعد الكسر ياء ويسهل بين بين فى السور السبع الباقية سواء.

(فهذا) جميع أقسام الهمز ساكنة ومتحركة ومتوسطة ومتطرفة وأنواع تسهيله القياسى الذى اتفق عليه جمهور أئمة النحويين والقراء وقد

انفرد بعض النحاة بنوع من التخفيف ووافقهم عليه بعض القراء وخالفهم آخرون وكذلك انفرد بعض القراء بنوع من التخفيف ووافقهم عليه بعض النحاة وخالفهم آخرون وشذ بعض من الفريقين بشيء من التخفيف لم يوافق عليه . وسنذكر ذلك كله مستوفى مبينا للصواب بحمد الله تعالى وقوته .

(فمن القسم الأول) وهو الذى ذكره بعض النحاة إجراء الياء والواو الأصليتين مجرى الزائدتين فأبدلوا الهمزة بعدهما من جنسهما وأدغموها فى المبدل من قسمى المتطرف والمتوسط المتصل ، حكى سماع ذلك من العرب يونس والكسائى وحكاه أيضا سيبويه لكنه لم يقسه فخصه بالسماع ولم يجعله مطردا ووافق على الابدال والادغام فى ذلك جماعة من القراء وجاء أيضا منصوصا عن حمزة .

وبه قرأ الدانى على شيخه أبى الفتح فارس وذكره فى التيسير وغيره وذكره أيضاً أبو محمد فى التبصرة وأبو عبدالله بن شريح فى الكافى وأبو القاسم الشاطبى وغيرهم وخصه أبو على بن بليمة (بشيء وهيئه وموئلا) فقط فلم يجعله مطردا ولم يذكر أكثر الأئمة من القراء والنحاة سوى النقل كأبى الحسن بن غلبون وأبيه أبى الطيب وأبى عبدالله بن سفيان وأبى العباس المهدوى وأبى الطاهر صاحب العنوان وشيخه عبد الجبار الطرسوسى وأبى القاسم بن الفحام والجمهور وهو اختيار بن مجاهد وغيره وهو القياس المطرد إجماعا وانفرد الحافظ أبو العلاء فخص جواز الإدغام من ذلك بحرف اللين ولم يجزه بحرف المد وكأنه لاحظ كونه حرف مد وحرف المد لا يجوز إدغامه

(وهذا) لا يخلصه فيما إذا كان حرف المد زائداً فإنه يجب إدغامه قولا واحدا نحو (هنيئاً ، وقروء) .

(والجواب) عن ذلك أن الإدغام فيه تقديرى فإنا لما لفظنا بياء مشددة وواو مشددة تخفيفا للهمز قدرنا إبدال الهمزة بعد حرف المد وإدغام حرف المد فى الهمز ونظير هذا إدغام أبى عمرو (نودى يا موسى ، هو والذين آمنوا) فان النطق فيه بياء وواو مشددتين وكونا اسكنا الياء والواو حتى صارا حرفى مد ثم ادغمناهما فيما بعدهما تقديرى والله أعلم .

وذكر بعض النحاة الإبدال والإدغام فى المنفصل نحو (فى أنفسكم . وقالوا آمنا) وحكاه أبو عمرو فى (الفرخ) عن بعض العرب ووافق على جواز ذلك من القراء أبو طاهر بن سوار وأبو الفتح بن شيطا ، وأجاز نحاة الكوفيين أن تقع همزة بين بين بعد كل ساكن كما تقع بعد المتحرك ذكره الأستاذ أبو حيان فى الإرتشاف وقال هذا مخالف لكلام العرب انتهى .

وانفرد أبو العلاء الهمدانى من القراء بالموافقة على ذلك فيما وقع الهمز فيه بعد حرف مد سواء كان متوسطا بنفسه أو بغيره فأجرى الواو والياء مجرى الألف وسوى بين الألف وغيرها من حيث اشتراكهن فى المد .

(قلت) وذلك ضعيف جداً فانهم إنما عدلوا إلى بين بين بعد الألف لأنه لا يمكن معها النقل ولا الإدغام بخلاف الياء والواو والله أعلم .

على أن الحافظ أبا عمرو الدانى حكى ذلك فى (موئلا ، والمؤدة) وقال إنه مذهب أبى طاهر بن أبى هاشم وهو قريب فى (موئلا) من أجل اتباع الرسم عند من يأخذ به والله أعلم . وأجاز بعض النحاة الاستغناء عن النقل بعد الياء والواو إذا كانا حرفى مد بحذف الهمزة

فيقرلون فى نحو (تزدرى أعينكم وأدعو إلى ، تزدرى أعينكم ، وأدعو إلى) ولم يوافق على هذا التخفيف أحد من القراء .

وأجاز النحاة النقل بعد الساكن الصحيح مطلقاً ولم يفرقوا بين ميم جمع ولا غيرها ولم يوافقهم القراء على ذلك فاجازوه فى غير ميم الجمع نحو (قد أفلح . وقل إنى) لا فى نحو : (عليكم أنفسكم ، وذلكم إصرى) .

فقال الإمام أبو الحسن السخاوى لا خلاف فى تحقيق مثل هذا فى الوقف عندنا اهـ .

وهذا هو الصحيح الذى قرأنا به وعليه العمل ، وإنما لم يجز النقل فى ذلك لأن ميم الجمع أصلها الضم فلو حركت بالنقل لتغيرت عن حركتها الأصلية فيما مثلنا به ولذلك آثر من مذهبه النقل صلتها عند الهمز لتعود إلى أصلها ولا تحرك بغير حركتها كما فعل ورش وغيره ،على أن ابن مهران ذكر فى كتابه فى وقف حمزة فيها مذاهب .

(أحدها) نقل حركة الهمزة إليها مطلقاً فتضم فى نحو (ومنهم أميون) وتفتح فى نحو (أنتم أعلم) وتكسر فى نحو (أيمانكم إن كنتم) .

(الثانى) أنها تضم مطلقاً ولو كانت الهمزة مفتوحة أو مكسورة حذراً من تحرك الميم بغير حركتها الأصلية .

(قلت) وهذا لا يمكن فى نحو (عليهم آياتنا . زادتهم إيمانا) لأن الألف والياء حينئذ لا يقعان بعد ضمة .

(الثالث) ينقل فى الضم والكسر دون الفتح لئلا تشتبه بالتثنية ، وأجاز بعض النحاة فى الساكن الصحيح قبل الهمز المتطرف إبدال الهمزة بمثل حركة ماقبل ذلك الساكن حالة الوقف وذلك نحو (يخرج الخبء ؛

وينظر المرء ، ودفء ، وجزء) فيقولون هذا الخباء ورأيت الخباء ومررت بالخباء .

وهذا الدفء ، ورأيت الدفء ، ومررت بالدفء وهذا الجزوء ورأيت الجزوء ، ومررت بالجزوء على سبيل الاتباع وهذا مسموع مطرد ذكره سيبويه وغيره .

ولم يوافق على هذا أحد من القراء إلا الحافظ أبو العلاء فإنه حكى وجها آخر فى (الخبء) تبدل الهمزة ألفاً بعد النقل نخصه بالمفتوحة وأجاب بعضهم فى نحو هذا أيضاً النقل إلى الحرف فقط فيقول هذا الخبؤ والدفؤ والجزؤ ، ورأيت الخبأ والدفأ والجزأ ، ومررت بالخبىء والدفىء والجزىء ذكره ابن مالك فى تسهيله مطرداً ولم يوافق عليه أحد من القراء

وأجاز النحاة فى (كمأة - كماة) بالنقل فقط والابدال وهو عند البصريين شاذ غير مطرد وحكاه سيبويه وقال هو قليل .

وقاس عليه الكوفيون فيجيزون (يسألون ، ويجارون ، والنشاة) وحركة الساكن بالفتح فى ذلك هى حركة الهمزة ثم أبدلت الهمزة ألفاً .

وقيل أبدلوا الهمزة ألفاً فلزم انفتاح ماقبلها ولم يوافق على ذلك أحد من القراء إلا أبو العلاء الهمدانى فذكره وجهاً آخر وقد ذكره كثير منهم فى (النشأة) فقط من أجل أنها كتبت بالألف كما سيأتى .

وأجاز الكوفيون وبعض البصريين إبدال الهمزة على حسب إبدالها فى الفعل .

وروى الفراء وأبو زيد ذلك عن العرب . فمن أبدل منهم الهمزة فى الفعل قال (استهزيت) - مثل - استقضيت واتكيت - مثل - اكتريت

و أطفيت - مثل - أوصيت) وتقول من ذلك هؤلاء مستهزون - مثل - مستقضون ، ويستهزون - مثل - يستقضون ، والمتكون - مثل - مكثرون ويطفون - مثل - يوصون ، ويطون - مثل - يرون . فيبنون الكلمة على فعلها فيجب حينئذ ضم ماقبل الواو لذلك إن كان مضموماً وليست هذه الضمه ضمة نقل حتى يلزم من ذلك نقل حركة الهمزة إلى متحرك كما توهمه بعضهم . قال الزجاج : أما (يستهزون) فعلى لغة من يبدل من الهمزة ياء في الأصل فيقول في (استهزأ.استهزئت) فيجب على استهزيت يستهزون وكذا القول في مستهزين وخاسيين وخاطيين وهو عندهم صحيح مطرد وبه قرأ أبو جعفر فيما تقدم ومنه قراءته وقراءة نافع : الصابون والصابين .

وقد وافق على ذلك في الوقف عن حمزة كثير من أهل الأداء وجاء منصوصاً عنه فروى محمد بن سعيد البزاز عن خلاد عن سليم عن حمزة أنه كان يقف مستهزون بغير همز وبضم الزاى .

وروى اسماعيل ابن شداد عن شجاع قال كان حمزة يقف (مستهزون) برفع الزاى من غير همز وكذلك (متكون والخاطون ومالون وليطفوا) بغير همز في هذه الأحرف كلها وبرفع الكاف والفاء والزاى والطاء .

وقال ابن الأنبارى أخبرنا إدريس،ثنا خلف . ثنا الكسائى قال ومن وقف بغير همز قال (مستهزون) برفع الزاى بغير مد وكذلك (ليطفوا) برفع الطاء وكذا (ليواطوا) برفع الطاء وكذلك: (يستنبونك) برفع الباء . (فمالون) برفع اللام ونحو ذلك .

(قلت) وهذا نص صريح بهذا الوجه مع صحته في القياس والأداء والعجب من أبي الحسن السخاوى ومن تبعه في تضعيف هذا الوجه وإخماله وجعله من الوجوه المخملة المشار إليها بقول الشاطبي :

ومستهزون الحذف فيه ونحوه   وضم وكسر قبل قيل وأخملا

لحمل ألف اخملا علي التثنية أي أن ضم ما قبل الواو وكسره حالة الحذف اخملا يعني الوجهين جميعاً ووافقه على هذا أبو عبدالله الفارسي وهو وهم بين وخطأ ظاهر ولو كان كذلك لقال قيلا وأخملا والصواب أن الألف من أخملا للإطلاق وأن هذا الوجه من أصح الوجوه المأخوذ بها لحمزة في الوقف .

وممن نص على صحته صاحب التيسير في كتابه جامع البيان وتبعه على ذلك الشاطبي وغيره وإنما الخامل الوجه الآخر وهو حذف الهمزة وإبقاء ما قبل الواو مكسوراً على حاله على مراد الهمز كما أجاره بعضهم وحكاه خلف عن الكسائي قال الداني وهذا لا عمل عليه .

﴿ قلت ﴾ فهذا الذي أشار إليه الشاطبي بالإخمال لا يصح رواية ولا ولا قياساً والله أعلم .

وذهب بعض النحاة إلى إبدال الهمزة المضمومة بعد كسر والمكسورة بعد ضم حرفا خالصا فتبدل في نحو (سنقريك ويستهزون) ياء : وفي وفي نحو (سئل واللؤلؤ) واواً ونسب هذا على اطلاقه إلى أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش النحوي البصري أكبر أصحاب سيبويه فقال الحافظ أبو عمرو الداني في جامعه هذا هو مذهب الأخفش النحوي الذي لا يجوز عنده غيره وتبعه على ذلك الشاطبي وجمهور النحاة على ذلك عنه والذي رأيته أنا في كتاب معاني القرآن له أنه لا يجيز ذلك إلا إذا كانت الهمزة لام الفعل نحو (سنقريك ، واللولو) وأما إذا كانت عين الفعل نحو (سئل) أو من منفصل نحو (يرفع ابراهيم ، ويشاء إلى) فإنه يسهلها بين بين كمذهب سيبويه والذي يحكيه عنه القراء والنحاة إطلاق الإبدال في النوعين وأجازه كذلك عن حمزة في الوقف أبو العز القلانسي وغيره وهو ظاهر كلام الشاطبي ووافق الحافظ أبو العلاء الهمداني على جواز الإبدال

فى المضمومة بعد كسر فقط مطلقاً أى فى المنفصل والمتصل فاء الفعل ولامه وحكى أبو العز ذلك فى هذا النوع خاصة عن أهل واسط وبغداد وهى تسهيل بين بين وعن أهل الشام ومصر والبصرة .

وحكى الأستاذ أبو حيان النحوى عن الأخفش الإبدال فى النوعين ثم قال وعنه فى المكسورة المضموم ما قبلها من كلمة أخرى التسهيل بين بين فنص له على الوجهين جميعاً فى المنفصل .

وذهب جمهور أئمة القراء إلى إلغاء مذهب الأخفش فى النوعين فى الوقف لحمزة وأخذوا بمذهب سيبويه فى ذلك وهو التسهيل بين الهمزة وحركتها وهو مذهب أبى طاهر صاحب العنوان وشيخه عبد الجبار الطرسوسى وأبى العباس المهدوى وأبى طاهر بن سوار وأبى القاسم ابن الفحام صاحب التجريد وأبى الطيب بن غلبون وابنه أبى الحسن طاهر ولم يرض مذهب الأخفش ورد عليه فى كتابه وقف حمزة وذهب آخرون من الأئمة إلى التفصيل فأخذوا بمذهب الأخفش فيما وافق الرسم نحو (سنقريك ، واللولو) وبمذهب سيبويه نحو (سيل ويستهزون) ونحوه لموافقته الرسم كما سنوضحه من التخفيف الرسمى وهو إختيار الحافظ أبى عمرو الدانى وغيره وذهب جماعة من النحاة إلى جواز إبدال الهمزة المتطرفة فى الوقف من جنس حركتها فى الوصل سواء كانت بعد متحرك أو بعد ساكن وحكوا ذلك سماعاً عن غير الحجازيين من العرب كتميم وقيس وهذيل وغيرهم وذلك نحو (الملا ونبا ويبدرو وتفتو والعلموا ويشا والخب) فيقولون جاء الملا ومررت بالملى ورأيت الملا .

وهذا نبو وجئت بنبى وسمعت نبا ، وهؤلاء العلما ومررت بالعلماى ورأيت العلماء .

وهذا الخبو ومررت بالخبي ورأيت الخبا ، وزيد يدرو ويفتوويشاو ولن يدرا وان يفتا ولن يشا . فتسكون الهمزة واوا فى الرفع وياء فى الجر وأما فى النصب فيتفق هذا التخفيف مع التخفيف المتقدم لفظا . ويختلفان تقديرا وكذلك يتفق هذا التخفيف مع المتقدم حالة الرفع إذا انضم ماقبل الهمز وحالة الجر إذا انكسر نحو (يخرج منهما اللولو، ومن شاطى) ويختلفان تقديرا فعلى التخفيف الأول تخفف بحركة ما قبلها .

وعلى هذا التخفيف بحركة نفسها وتظهر فائدة الخلاف فى الإشارة بالروم والإشمام ففى تخفيفها بحركة نفسها تأتى الإشارة وفى تخفيفها بحركة ما قبلها تمتنع ولا يعتد بالألف التى قبل الهمزة لأنها حاجز غير حصين فتقدر الهمزة معها كأنها بعد متحرك فى سائر أحكامها ووافق جماعة من القراء على هذا التخفيف فيما وافق رسم المصحف . فما رسم منه بالواو وقف عليه بها أو بالياء فكذلك أو بالألف فكذلك وهذا مذهب أبى الفتح فارس بن أحمد وغيره واختيار الحافظ أبى عمرو كما أذكره .

﴿ والقسم الثانى ﴾ الذى ذكره بعض القراء التخفيف الرسمى ذهب إليه جماعة من أهل الأداء كالحافظ أبى عمرو الدانى وشيخه أبى الفتح فارس ابن أحمد وأبى محمد مكى بن أبى طالب وأبى عبد الله بن شريح وأبى القاسم الشاطبى ومن تبعهم على ذلك من المتأخرين .

والمراد بالرسم صورة ما كتب فى المصاحف العثمانية وأصل ذلك عندهم أن سليما روى عن حمزة أنه كان يتبع فى الوقف على الهمز خط المصحف ومعنى ذلك أن حمزة لا يألو فى وقفه على الكلمة التى فيها همز اتباع ما هو مكتوب فى المصحف العثمانى المجمع على اتباعه .

ومعنى أنه إذا خفف الهمز فى الوقف فمهما كان من أنواع التخفيف

موافقا لخط المصحف خففه به دون ما خالفه وإن كان اقيس .

وهذا معنى قول الداني في التيسير : واعلم أن جميع ما يسهله حمزة من الهمزات فإنما يراعى فيه خط المصحف دون القياس كما قدمناه يعني بما قدمه قوله قبل ذلك فإن انضمت أي الهمزة جعلها بين الهمزة والواو نحو قوله (فادروا ، ويوسا ، ولا يوده ، ومستهزون ، وليواطوا ، ويابنوم) وشبهه ما لم تكن صورتها ياء نحو (قل أونبيكم وسنقريك ، وكان سيئه) وشبهه فإنك تبدلها ياء مضمومة اتباعا لمذهب حمزة في اتباع الخط عند الوقف على الهمز وهو قول الأخفش أعني التسهيل في ذلك بالبدل انتهى .

وهو غاية من الوضوح . ومعنى قوله دون القياس أي المجرد عن اتباع الرسم كما مثل به وليس معناه وإن خالفت القياس كما توهمه بعضهم فإن اتباع الرسم لا يجوز إذا خالف قياس العربية كما بينا ونبين ولا بد حينئذ من معرفة كتابة الهمز ليعرف ما وافق القياس في ذلك مما خالفه فاعلم أن الهمزة وإن كان لها مخرج يخصها ولفظ تتميز به فانه لم يكن لها صورة تمتاز كسائر الحروف ولتصرفهم فيها بالتخفيف إبدالا ونقلا وإدغاما بين بين كتبت بحسب ما تخفف به فان كان تخفيفها ألفا أو كالألف كتبت ألفا وإن كان ياء أو كالياء كتبت ياء وإن كان واوا أو كالواو كتبت واوا وإن كان حذفا بنقل أو إدغام أو غيره حذفت ما لم تكن أولا فإن كانت أولا كتبت ألفا أبداً إشعاراً بحالة الابتداء إذا كانت فيه لا يجوز تخفيفها بوجه .

هذا هو الأصل والقياس في العربية ورسم المصحف وربما خرجت مواضع عن القياس المطرد لمعنى فمما خرج من الهمز الساكن اللازم في المكسور ما قبله (ورءيا) في سورة مريم حذفت صورة همزتها وكتبت بياء واحدة قيل اكتفاء بالكسرة

والصواب أن ذلك كراهة اجتماع المثلين لأنها لو صورت لكانت ياء فحذفت لذلك كما حذفت من (ويستحي ويحيي) ونحو ذلك لاجتماع المثلين وكتب (هيىء لنا ويهيىء لكم) فى بعض المصاحف صورة الهمزة فيها الفا من أجل اجتماع المثلين إذلو حذفت لحصل الاجحاف من أجل فيهما أن الياء قبلها مشددة نص على تصويرها الفافيهما وفى (مكر السيء ، والمكر السيء) الغازى بن قيس فى هجاء السنة له ، انكر الحافظ أبو عمرو الدانى كتابة ذلك بالف وقال إنه خلاف الإجماع .

وقال السخاوى إن ذلك لم يقله أبو عمرو عن يقين بل عن غلبة ظن وعدم اطلاع ثم قال وقد رأيت هذه المواضع فى المصحف الشامى كما ذكره الغازى بن قيس .

﴿ قلت ﴾ وكذلك رأيتها أنا فيه وقد نص الشاطبى وغيره على رسم (هيئ ويهيئ) بياءين والله أعلم .

وفى المضموم ماقبله (تووى إليك وتوويه) حذفت صورة الهمزة كذلك لانها لو صورت لكانت واواً فيجتمع المثلان أيضا كما حذفت فى (داود ، وورى ، ويستوون) لذلك .

وكذلك حذفت فى (رؤياك ، والرؤيا ، ورؤياى) فى جميع القرآن فلم يكتب لها أيضا صورة لأنها لو صورت فى ذلك لكانت واواً والواو فى الخط القديم الذى كتبت به المصاحف العثمانية قريبة الشكل بالراء فحذفت لذلك ويحتمل أن تكون كتبت على قراءة الادغام أو لتشمل القراءتين تحقيقا وتقديراً وهو الاحسن وفى المفتوح ماقبلها (فادارءتم فيها) من سورة البقرة حذفت صورة الهمزة منه . ولو صورت لكانت الفا وكذلك حذفت الألف التى قبلها بعد الدال .

وإنما حذفا اختصاراً وتخفيفا أو أنهما لو كتبا لاجتمعت الأمثال فان الألف التي بعد الفاء ثابتة بغير خلاف تنبيها عليها لأنها ساقطة في اللفظ بخلاف الآخرتين فانهما وإن حذفتا خطا فان موضعهما معلوم إذلا يمكن النطق بالكلمة إلا بهما .

وقال بعض أئمتنا في حذفهما تنبيه على أن اتباع الخط ليس بواجب ليقرأ القارىء بالاثبات في موضع الحذف ، وبالحذف في موضع الاثبات إذا كان ذلك من وجوه القرآت وكذلك حذفت صورة الهمزة من (امتلات) في أكثر المصاحف تخفيفا .

وكذلك (استاجره ، واستاجرت) فيما ذكره أبو داود في التنزيل وكذلك (يستأخرون) في الغيبة والخطاب . واستثنى بعضهم حرف الأعراف . ومما خرج من الهمز المتحرك بعد ساكن غير الألف النشأة في الثلاثة المواضع (ويسألون عن) في الأحزاب (وموئلا) في الكهف (والسوأى) في الروم ، (وأن تبوأ) في المائدة (وليسؤا) في سبحان فصورت الهمزة في هذه الأحرف الخمسة وكان قياسها الحذف وأن لا تصور لأن قياس تخفيفها النقل ويلحق بها (هزوا)على قراءة حمزة وخلف(وكفؤا) على قراءتهما . وقراءة يعقوب فالنشأة كتبت بألف بعد الشين بلاخلاف لاحتمال القراءتين فهي قراءة أبي عمرو ومن معه من مد صورة المدة.

وفي قراءة حمزة ومن معه من سكن الشين صورة الهمزة (ويسألون) اختلفت المصاحف في كتابتها ففي بعضها بألف بعد السين وفي بعضها بالحذف فما كتبت فيه بألف فهي كالنشأة لاحتمال القراءتين فإنه قرأها بتشديد السين والمد يعقوب من رواية رويس وهي قراءة الحسن البصري وعاصم الجحدري وأبي إسحاق السبيعي وما كتبت فيه بالحذف فإنها على قراءة الجماعة الباقين

(وموئلا) وأجمع المصاحف على تصوير الهمزة فيه ياء وذلك من أجل مناسبة رؤوس الآى قبل وبعد نحو (موعدا ومصرفا وموبقاً) ومحافظة على لفظها . و (السوأى) صورت الهمزة فيها ألفا بعد الواو وبعدها ياء هى ألف التأنيث، على مراد الإمالة ولما صورت ألف التأنيث لذلك ياء صورت الهمزة قبلها ألفا إشعاراً بأنها تابعة لألف التأنيث فى الإمالة و (أن تبوأ) صورت فيه ألفا ولم تصور همزة متطرفة بغير خلاف بعد ساكن فى غير هذا الموضع و (ليسوا) مثلها فى قراءة حمزة ومن معه .

وأما على قراءة نافع ومن معه فان الألف فيها زائدةلوقوعها بعدواو الجمع كما هى فى (قالوا وشبهه) وحذف إحدى الواوين تخفيفا لاجتماع المثلين على القاعدة(وهزوا وكفوا) فكتبتاعلى الأصل بضم الزين فصورت على القياس .

ولم تكتب على قراءة من سكن تخفيفا على أن هذه الكلمات السبع لم تصور الهمزة فيها صريحا إلا فى (موئلا) قطعا وفى إن تبوءا بائمى فى أقوى الاحتمالين . وذكر الحافظ أبو عمرو الدانى (لتنوأ بالعصبة) فى القصص مما صورت الهمزة فيه ألفا مع وقوعها متطرفة بعد ساكن .

وتبعه على ذلك الشاطبى لجعلها أيضا مما خرج عن القياس وليس كذلك فان الهمزة من لتنوأ مضمومة فلوصورت لكانت واوا كما صورت المكسورة فى موئلا ياء وكالمفتوحة فى تبوء والنشأة والسوأى والصواب أن صورة الهمزة منها محذوف على القياس وهذه الألف وقعت زائدة كما كتبت فى يعبؤا وتفتؤا ولؤلؤا وإن امرؤا تشبيها بما زيد بعد واو الجمع وهذا محتمل أيضاً فى أن تبوءا بائمى والله أعلم .

وذكر بعضهم فى هذا الباب (لاتايسوا من روح الله إنه لاييأس ،

وافلم ييأس الذين) وليس كذلك .

فان الألف فى هذه المواضع الثلاثة لا تعلق لها بالهمز بل تحتمل أمرين إما أن تكون رسمت على قراءة ابن كثير وأبى جعفر من روايتى البزى وابن وردان كما تقدم فى باب الهمز المفرد والأمر الثانى أنه قصد بزيادتها أن يفرق بين هذه الكلمات وبين يئس ويئسوا فانها لو رسمت بغير زيادة لاشتبهت بذلك ففرق بين ذالك بألف .

كما فرق بزيادة الألف فى مائة للفرق بينه وبين منه ولتحتمل القراءتين أيضاً وكذلك زيادة الألف فى : (لشاى) فى الكهف أو فيها وفى غيرها وفى (وجىء) لامدخل لها هنا والله تعالى أعلم . وأما (المؤدة) فرسمت بواو واحدة لاجتماع المثلين وحذفت صورة الهمزة فيها على القياس وكذلك فى (مسؤلا) والعجب من الشاطبى كيف ذكر (مسؤلا) مما حذفت منه إحدى الواوين وكذلك حذف الف (قرآنا) فى أول يوسف والزخرف بعد الهمزة كما كتب فى بعض المصاحف فا حذف اختصاراً للعلم به فليس من هذا الباب وكذلك حذف فى بعضها من (وقرآنا فرقناه) فى سبحان (وقرآنا عربيا) فى الزمر فكتب : (ق . ر . ن) لحذف غير ذلك من الألفات للتخفيف وخرج من الهمز المتحرك بعد الألف من المتوسط أصل مطرد وكلمات مخصوصة .

فالأصل المطرد مما اجتمع فيه مثلان أكثر وذلك فى المفتوحة مطلقاً نحو (ندع أبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم .

وما جعل أدعياءكم أبناءكم ، وما كانوا أولياءه ، ودعاء ونداء ، وماء ، وملجأ ، وخطأ) ومن المضمومة إذا وقع بعد الهمز واو نحو (جاؤكم ، ويراؤن)

وفى المكسورة إذا وقع بعدها ياء نحو (اسرائل) ومن (ورآى . وشركاى . واللاى) فى قراءة حمزة كما تقدم فلم يكتب للهمز فى ذلك صورة لئلا يجمع بين صورتين والكلمات المخصوصة (أولياؤهم الطاغوت) فى البقرة (وأولياؤهم من الانس) فى الانعام وفيها (ليوحون إلى أوليائهم) وفى الأحزاب (إلى أوليائكم) وفى فصلت (نحن أولياؤكم) فكتب فى أكثر مصاحف أهل العراق محذوف الصورة وفى سائر المصاحف ثابتاً.

وحكى ابن المنادى وغيره أن فى بعض المصاحف (إن أولياؤه) فى الأنفال محذوف أيضا وأجمع المصاحف على حذف ألف البنية قبل الهمز فى ذلك كله ونحوه والله أعلم .

وإنما حذفت صورة الهمز من ذلك لأنه لما حذفت الألف من المخفوض اجتمع الصورتان فحذفت صورة الهمز لذلك وحمل المرفوع عليه وفى (إن أولياؤه) ليناسب (وما كانوا أولياءه) والله تعالى أعلم .

واختلف أيضا فى جزاؤه الثلاثة الأحرف من يوسف . فحكى حذف حذف صورة الهمزة فيها الغازى بن قيس فى كتابه هجاء السنة .

ورواه الدانى فى مقنعه عن نافع . ووجه ذلك قرب شبه الواو من صورة الزاى فى الخط القديم كما فعلوا فى الرؤيا فحذفوا صورة الهمزة لشبه الواو بالراء والله أعلم .

وأجمعوا على رسم تراء من قوله تعالى (فلما تراء الجمعان) فى الشعراء بألف واحدة واختلف علماؤنا فى الألف الثابتة والمحذوفة هل الأولى أم الثانية فذهب الدانى إلى أن المحذوفة هى الأولى وأن الثانية هى الثابتة ووجه بثلاثة أوجه : أحدها أن الأولى زائدة والثانية أصلية والزائد أولى بالحذف والأصلى أولى بالثبوت ، والثانى أنهما ساكنان وقياسه تغيير الأولى والثالث

أن الثانية قد أعلت بالقلب فلا تعل ثانيا بالحذف لئلا يجتمع عليهـــا إعلالان .

وذهب غيره إلى أن الثابتة هي الأولى وأن الثانية هي المحذوفة واستدلوا بخمسة أوجه : أحدها أن الأولى تدل على معنى وليست الثانية كذلك فحذفها أولى ، والثانى أن الثانية طرف والطرف أولى بالحذف والثالث أن الثانية حذفت فى الوصل لفظا فناسب أن تحذف خطا ، والرابع أن حذف إحدى الألفين إنما سببه كراهية اجتماع المثلين والإجتماع إنما يتحقق بالثانية فكان حذفها أولى .

والخامس أن الثانية لو ثبتت لرسمت ياء لأنهـا قياسها لكونها منقلبة عن ياء . وأجابوا عن الأول بأن الزائد إنما يكون أولى بالحذف من الأصلى إذا كانت الزيادة لمجرد التوسع .

أما إذا كانت للأبنية فلا . وعن الثانى بأنا لم نحذف لالتقاء الساكنين بل المثلين وأيضاً فقد غير الثانى لالتقاء الساكنين كثيرا وعن الثالث بأن محل القلب اللفظ ومحل الحذف الخط فلم يتعدد الإعلال فى واحد منهما .

وخرج من المتطرف بعد الألف كلمات وقعت الهمزة فيها مضمومة ومكسورة فالمضمومة منها ثمان كلمات كتبت الهمزة فيها واوا بلا خلاف وهى (شركاء) فى الأنعام (إنهم فيكم شركؤا) وفى الشورى (أم لهم شركؤا) ونشاء فى هود (أن نفعل فى أمرالنا مانشؤا) والضعفاء فى إبراهيم (فقال الضعفؤا) وشفعاء فى الروم (من شركائهم شفعوا) ودعاء فى غافر (وما دعؤا الكافرين) والبلاء فى الصافات (إن هـذا لهو البلؤا المبين) وفى الدخان (بلواء مبين) وبرآء فى الممتحنة (إنا برؤاء) وجزاء فى الأولين من المائدة (وذلك جزؤا الظالمين وإنما جزؤاء الذين) وفى الشورى

(وجزؤا سيئة) وفى الحشر (وذلك جزؤا الظالمين) واختلف فى أربع وهى (جزاء المحسنين) فى الزمر (وجزاء من تزكى) فى طه (وجزاء الحسنى) فى الكهف وفى (علماء بنى إسرائيل) فى الشعراء (وإنما يخشى الله من عباده العلمـــؤا) فى فاطر . وفى أنبأ وما كانوا به . فى الأنعام والشعراء .

فما كتب من هذه الألفاظ بالواو فإن الألف قبله تحذف اختصارا وتلحق بعد الواو منه ألف تشبيها بواو يدعوا وقالوا وما لا يكتب فيه صورة الهمزة فإن الألف فيه تثبت لوقوعها طرفا والمكسورة صورت الهمزة فيه ياء فى أربع كلمات بغير خلاف وهى (من تلقاى نفسى) فى يونس (وإيتاى ذى القربى (فى النحل (ومن آناى الليل) فى طه و (أو من وراى حجاب) فى الشورى والألف قبلها ثابتة فيها ولكن حذفت فى بعض المصاحف من (تلقاى نفسى ، وايتاى ذى القربى .

قال السخاوى وقد رأيت فى المصحف الشامى الألف محذوفة من (تلقى نفسى) ومن (ايتى ذى القربى) كما كتبت اللاى بغير ألف وثابتة فى آناى الليل . ووراى حجاب اهـ .

واختلف فى (بلقاى ربهم ولقاى الآخرة) الحرفين فى الروم فنص الغازى بن قيس على اثبات الياء فيهما .

وقال الدانى ومصاحف أهل المدينة على ماروا الغازى بن قيس بالياء

وقال السخاوى وقد رأيت الحرف الأول من (بلقاء ربهم) بغير ياء ورأيت الحرف الثانى ولقاى الآخرة بالياء . وأما اللاى فإنها كتبت فى السور الثلاث (إلى) على صورة « إلى الجارة » لتحتملها القراآت الأربع

فالألف حذفت اختصاراً كما حذفت من تلقاء نفسي .

وبقيت صورة الهمزة عند من حذف الياء وحقق الهمزة أو سهلها بين وبين وصورة الياء عند من أبدلها ياء ساكنة . وأما عند وقف حمزة ومن معه ممن أثبت الهمزة والياء جميعاً فحذفت إحدى الياءين لاجتماع الصورتين والظاهر أن صورة الهمزة محذوفة والثابت هو الياء والله أعلم . وخرج من الهمز المتحرك المتطرف المتحرك ماقبله بالفتح كلمات وقعت الهمزة فيها مضمومة ومكسورة . فالمضمومة عشرة كتبت الهمزة فيها واواً وهى (تفتؤا) فى يوسف (ويتفيؤا) فى النحل (واتوكؤا ولا تظمؤا) كلاهما فى طه (ويدرؤا عنها) فى النور (ويعبؤ) فى الفرقان (والملؤا) فى أول المؤمنين، وهو (فقال الملأ الذين كفروا من قومه) . فى قصة نوح .

وفى المواضع الثلاثة فى النمل وهى (الملؤا انى والملؤا فتوانى . والملؤا ايكم ، وينشؤا فى الحلية) فى الزخرف (ونبؤ) فى غير حرف براءة وهو فى ابراهيم (نبؤ الذين) وكذلك فى التغابن ، و (نبؤا عظيم) فى ص ، و (نبؤا الخصم) فيها إلا أنه فى بعض المصاحف كتب بغير واو،و(ينبؤا و (ينبؤا الإنسان) فى القيامة على اختلاف فيه .

وزيدت الألف بعد الواو فى هذه المواضع تشبيها بالألف الواقعة بعد واو الضمير ،والمكسورة موضع واحد صورت الهمزة فيه ياء وهى (من نباى المرسلين) فى الأنعام إلا أن الألف زيدت قبلها وقد قيل إن الألف هى صورة الهمزة فى ذلك وأن الياء زائدةوالأول هو الأولى بل الصواب فإن الهمزة المضمومة من ذلك صورت واواً بالاتفاق فحمل المكسورة على نظيرها أصح .

وأيضاً فإن الألف زيدتقبل الياء رسما فى (اشاى) من سورةالكهف وفى جىء لغير موجب فزيادتها هنا لموجب الفتحة بعد الهمزة أولى .

وأيضاً فإن الكتاب أجمعوا على زيادة الألف فى (مائة) قبل الياء ليفرقوا بينها وبين منه وحمل علماء الرسم الألف فى ياء (يس) على ذلك للفرق بينها وبين (بيس) مع وجود القراءة بهذه الصورة فحملها هنا للفرق بينها وبين بنى وبنى أولى والله أعلم. وتقدم ذكر (السىء) فى موضعى فاطر وحكاية الغازى وغيره أن صورة الهمزة فيه كتبت الفاً على غير قياس وإنكار الدانى ذلك وأنها كتبت ياء على القياس .

ووجه رسم ماتقدم من مضموم المتطرف واواً ومكسوره ياء تنبيها على وجه تخفيفها وقفاً لذلك على لغة من يقف عليه بذلك كما قدمناه . وقيل تقوية للهمزة فى الخط كما قوية فى اللفظ بحرف المد .

وقيل اعتناء ببيان حركتها وقيل إجراء للمتطرف مجرى المتوسط باعتبار وصله بما بعده كما أجروا بعض الهمزات المبتدآت لذلك .

والأول هو الصواب لظهور فائدته وبيان ثمرته والله أعلم ، وخرج من الهمز المتوسط المتحرك بعد متحرك أصل مطرد وهو ماوقع بعد الهمزة فيه واو أو ياء فلم ترسم فى ذلك صورة وذلك نحو (مستهزون وصابون ومالون ويستنبونك وليطفوا وبروسكم ويطون) ونحو (خاسين وصابين ومتكين) وذلك إما لاجتماع المثلين على القاعدة المألوفة رسما أو على لغة من يسقط الهمزة رأسا أو لتحتمل القراءتين إثباتا وحذفا والله أعلم .

وكذلك حذفوها من (سيات) فى الجمع نحو (كفر عنهم سياتهم ، واجترحوا السيات) لاجتماع المثلين وعوضوا عنها إثبات الألف على غير قياسهم فى ألفات جمع التأنيث وأثبتوا صورتها فى المفرد (سيئة ، وسيئا) وجمعوا بين صورتها وألف الجمع فى (المنشآت) .

وخرج من ذلك الهمزة المضمومة بعد كسر مالم يكن بعدها واو نحو (ولا ينبئك ، وسنقرئك) فلم يرسم على مذهب الجادة بواو بل رسم على مذهب الأخفش بالياء ورسم عكسه (سئل وسئلوا) على مذهب الجادة ولم يرسم على مذهب الأخفش واختلف من المفتوح بعد الفتح فى (اطمأنوا) وفى (لاملأن) أعنى التى قبل النون وفى : (اشمأزت) فرسمت فى بعض المصاحف بالألف على القياس وحذفت فى أكثرها على غير قياس تخفيفا واختصاراً إذا كان موضعها معلوما .

وكذلك اختلفوا فى (اريت واريتم واريتكم) فى جميع القرآن فكتب فى بعض المصاحف بالاثبات وفى بعضها بالحذف إما على الاختصار أو على قراءة الحذف وذكر بعضهم الحذف فى سورة (الدين) فقط وذكره بعضهم فيها وفى (أريتم) فقط والصحيح إجراء الخلاف فى الجميع والله أعلم .

وأما (نأى) فى سبحان وفصلت فإنه رسم بنون وألف فقط ليحتمل القراءتين فعلى قراءة من قدم حرف المد على الهمز ظاهر وعلى قراءة الجمهور قد رسم الألف المنقلبة ألفا فاجتمع حينئذ ألفان فحذف إحداهما ولا شك عندنا أنها المنقلبة وأن هذه الألف الثابتة هى صورة الهمزة كما سيأتى بيانه وكذلك (رأى) كتب فى جميع القرآن براء وألف لا غير .

والألف فيه صورة الهمزة كذلك وكتب فى موضعى النجم وهما (ماكذب الفؤاد مارأى ، لقد رأى من آيات ربه الكبرى) بألف بعدها ياء على لغة الامالة لجمع فى ذلك بين اللغتين والله أعلم .

وأما رسم (ماية ومايتين وملايه وملايهم) بالألف قبل الياء فإن الألف فى ذلك زائدة كما قدمنا والياء فيه صورة الهمزة قطعا . والعجب من

الدانى والشاطبى ومن قلدهما كيف قطعوا بزيادة الياء فى (ملايه وملايهم) فقال الدانى فى مقنعه وفى مصاحف أهل العراق وغيرها (وملايه وملايهم) حيث وقع بزيادة ياء بعد الهمزة قال كذلك رسمها الغازى بن قيس فى كتاب هجاء السنة الذى رواه عن أهل المدينة قال السخاوى وكذلك رأيته فى المصحف الشامى .

(قلت) وكذلك فى سائر المصاحف ولكنها غير زائدة بل هى صورة الهمزة وإنما الزائدة الألف والله أعلم .

وخرج من الهمز الواقع أولا كلمات لم تصور الهمزة فيه ألفا كما هو القياس فيما وقع أولا بل صورت بحسب ماتخفف به حالة وصلها بما قبلها إجراء للمبتدأ فى ذلك مجرى المتوسط وتنبيها على جواز التخفيف جمعا بين اللغتين فرسمت المضمومة فى (أونبئكم) بالواو بعد الألف ولم ترسم فى نظيرها (أأنزل أألقى) بل كتبتا بألف واحدة للجمع بين الصورتين وكذلك سائر الباب نحو (أأنذرتهم ، أأنتم ، أأشفقتم ، أأمنتم من ، أألله أذن) .

وكذلك ما اجتمع فيه ثلاث ألفات لفظا نحو (أآلهتنا) وكذلك (إذا أإنا) إلا مواضع كتبت بياء على مراد الوصل كما سنذكره ورسم هؤلاء بواو ثم وصل بهاء التنبيه بحذف ألفه كما فعل فى (يأيها) ورسم (يابنؤم) فى طه بواو ووصل بنون (ابن) ثم وصلت الف ابن بياء النداء المحذوفة الألف فالألف التى بعد الياء هى الف (ابن) هذا هو الصواب كما نص عليه أبو الحسن السخاوى نقله عن المصحف الشامى رؤية وكذلك رأيتها أنا فيه غير أن بها أثر حك أظنه وقع بعد السخاوى والله أعلم .

(وهذا المصحف) الذى ينقل عنه السخاوى ويشير إليه بالمصحف

الشامى هو بالمشهد الشرقى الشمالى الذى يقال له مشهد على بالجامع الأموى من دمشق المحروسة وأخبرنا شيوخنا الموثوق بهم أن هذا المصحف كان أولا بالمسجد المعروف بالكرشك داخل دمشق الذى جدد عمارته الملك العادل نور الدين محمود بن زنكى رحمه الله وأن السخاوى رحمه الله كان سبب مجيئه إلى هذا المكان من الجامع ثم إنى أنا رأيتها كذلك فى المصحف الكبير الشامى الكائن بمقصورة الجامع الأموى المعروف بالمصحف العثمانى ثم رأيتها كذلك بالمصحف الذى يقال له الإمام بالديار المصرية وهو الموضوع بالمدرسة الفاضلية داخل القاهرة المعزية وكتبت الهمزة من أم فى (ابن أم) فى الأعراف ألفا مفصولة .

وأما (هاؤم اقرءوا) فى الحاقة فالهمزة فيه ليست من هذا الباب فلم تكن كالهمزة من (هؤلاء وهاأنتم) لأن همزة (هاؤم) حقيقية لأنها تتمة كلمة هاء بمعنى خذ ثم اتصل بها ضمير الجماعة المتصل (وهؤلاء وهاأنتم) الهاء فيه للتنبيه دخلت على (أولاء) وعلى (أنتم) فتسهل همزة (هاؤم) بلا خلاف بين بين ويوقف (هاؤم) على الميم بلا نظر وقد منع أبو محمد مكى الوقف عليها ظنا منه أن الأصل (هاؤمو) بواو وإنما كتبت على لفظ الوصل فحذفت لالتقاء الساكنين كما حذفت فى (سندع الزبانية) فقال لا يحسن الوقف عليه لأنك إن وقفت على الأصل بالواو خالفت الخط ، وإن وقفت بغير واو خالفت الأصل .

وذكر الشيخ أبو الحسن السخاوى فى شرحه معنى ذلك .

وذلك سهو بين فإن الميم فى (هاؤم) مثل الميم فى (أنتم) الأصل فيهما الصلة بالواو على ما تقدم فى قراءة ابن كثير وأبى جعفر ورسم المصحف فى جميع ذلك بحذف الواو فيما ليس بعده ساكن فما بعده ساكن

أولى فالوقف على الميم لجميع القراء . وإذا كان الذى يصل ميم الجمع بواو فى الوصل لا يقف بالواو على الأصل فما الظن بغيره .

وهذا مما نبه عليه الأستاذ أبو شامة رحمه الله ورسم (لاصلبنكم) فى طه والشعراء . فى بعض المصاحف بالواو بعد الألف وكذلك (ساوريكم) فقطع الدانى ومن تبعه بزيادة الواو فى ذلك وأن صورة الهمزة هى الألف قبلها والظاهر أن الزائد فى ذلك هو الألف وأن صورة الهمزة هو الواو كتبت على مراد الوصل تنبيهاً على التخفيف . والدليل على ذلك زيادة الألف بعد اللام فى نظير ذلك وهو (لا اذبحنه ، ولا اوضعوا) وكذلك إذا خففنا الهمزة فى ذلك فإنا نخففها بين الهمزة والواو كما أنا إذا خففناها فى هذا نخففه بين الهمزة والألف فدل على زيادة الألف فى كل ذلك والله أعلم « نعم » زيدت الواو باجماع من أئمة الرسم والكتابة فى (أولى) للفرق بينها وبين (إلى) الجارة . وفى (أولئك) للفرق بينها وبين (اليك) واطردت زيادتها فى (أولوا وأولات وأولاء) حملا على أخواته وهى فى (ياأولى) تحتمل الزيادة وهو الظاهر لزيادتها فى نظائرها وتحتمل أن تكون الواو صورة الهمزة كما كتبت فى هؤلاء وتكون الألف ألف ياء وهو بعيد لاطراد حذف الألف من ياء حرف النداء ولكن إذا أمكن الحمل على عدم الزيادة بلا معارض فهو أولى والله أعلم .

ورسمت المكسورة فى : (لئن ، ويومئذ ، وحينئذ) ياء موصولة بما قبلها كلمة واحدة . وكذلك صورت فى (أئنكم) فى الأنعام والنمل والثانى من العنكبوت وفصلت (وأين لنا) فى الشعراء (وأينا لمخرجون)فى النمل (وأينا لتاركوا) فى الصافات (وايذا متنا) فى الواقعة وكذلك رسم (أين ذكرتم) فى يس (وايفكا) فى الصافات فى مصاحف العراق ورسما فى غيرها بألف واحدة وكذلك سائر الباب والله أعلم .

وأما أيمة فليست من هذا الباب وإن كان قد ذكرها الشاطبي وغيره فيه فإن الهمزة فيه ليست أولا وإن كانت فاء بل هي مثلها في يئن ويئط وكذلك في (بيس) وإن كانت عينا فرسمها ياء على الأصل وهذا مما لا اشكال فيه والله أعلم ، وحذفت الهمزة المفتوحة بعد لام التعريف من كلمتين إحداهما (الآن) في موضعي يونس وفي جميع القرآن إجراء للمبتدأة مجرى المتوسطة وذلك باعتبار لزوم هذه الكلمة الأداة واختلف في الذي في سورة الجن وهو : (فمن يستمع الآن) فكتب في بعضها بألف وهذه الألف هي صورة الهمزة إذ الألف التي بعدها محذوفة على الأصل اختصاراً . والثانية (الايكة) في الشعراء وص رسمت في جميع المصاحف بغير ألف بعد اللام وقبلها لاحتمال القراءتين فهي على قراءة أهل الحجاز والشام ظاهرة تحقيقاً وعلى قراءة الكوفيين والبصريين تحتمل تقديراً على اللفظ ومراد النقل ورسم (أفاين مات) في آل عمران (افاين مت) في الأنبياء . بياء بعد الألف .

فقيل إن الياء زائدة والصواب زيادة الألف كما أذكره .ورسم (بايبد وبايبكم) بألف بعد الباء وبياءين بعدها فقيل إن الياء الواحدة زائدة ولا وجه لزيادتها هنا والصواب عندي والله أعلم أن الألف هي الزائدة كما زيدت في مائة ومائتين والياء بعدها هي صورة الهمزة كتبت على مراد الوصل وتنزيلا للمبتدأة منزلة المتوسطة كغيرها ،وأما (باية وباياتنا) فرسم في بعض المصاحف بألف بعد الياء وياءين بعدها فذهب جماعة إلى زيادة الياء الواحدة .

وقال السخاوي وقد رأيته في المصاحف العراقية (بايية وبايياتنا) بياءين بعد الألف ولم أر فيها غير ذلك .

ثم رأيته فى المصحف الشامى كذلك بياءين قال وإنما كتب ذلك على الإمالة فصورت الألف الممالة ياء وحذفت الألف التى بعد الياء الثانية من (بآية ، وبآياتنا) كما حذفت من (آيات) اهـ .

وقوله حذفت الألف التى بعد الياء الثانية من (بآية) فيه نظر لأنه ليس بعد الياء فى (بآية) ألف إنما الألف التى بعد الياء فى (بآياتنا) ولو قال الألف التى بعد الهمزة فى (بآية) والألف التى بعد الياء فى (بآياتنا) لكان ظاهراً ولعله أراد ذلك فسبق قلمه أو لعله إنما رأى بآية الجمع مثل (بآياتنا) وعليه يصح كلامه ولكن سقط من الناسخ سنة والله أعلم .

(فهذا) ما علمناه خرج من رسم الهمز عن القياس المطرد وأكثره على قياس مشهور وغالبه لمعنى مقصود وإن لم يرد ظاهره فلابد له من وجه مستقيم يعلمه من قدر للسلف قدرهم وعرف لهم حقهم . وقد كان بعض الناس يقول فى بعض ما خرج عما عرفه من القياس هو عندنا مما قال فيه عثمان رضى الله عنه .

أرى فى المصاحف لحنا ستقيمه العرب بألسنتها : وقال الحافظ أبو عمرو الدانى ولا يجوز عندنا أن يرى عثمان رضى الله عنه شيئاً فى المصحف يخالف رسم الكتابة مما لا وجه له فيها فيقره على حاله ويقول إن فى المصحف لحناً ستقيمه العرب بألسنتها .

ولو جاز ذلك لم يكن للكتابة معنى ولا فائدة بل كانت تكون وبالا لاشتغال القلوب بها ثم قال وعلة هذه الحروف وغيرها من الحروف المرسومة فى المصحف على خلاف ماجرى به رسم الكتاب من الهجاء

الانتقال من وجه معروف مستفيض إلى وجه آخر مثله فى الجواز والاستعمال وإن كان المنتقل عنه أكثر استعمالا ا هـ .

والأثر فقد رواه الحافظ أبو بكر بن أبى داود بألفاظ مضطربة مختلفة وكلها منقطعة لا يصح شيء منها . وكيف يصح أن يكون عثمان رضى الله عنه يقول ذلك فى مصحف جعل للناس إماما يقتدى به ثم يتركه لتقيمه العرب بألسنتها ويكون ذلك بإجماع من الصحابة حتى قال على بن أبى طالب رضى الله عنه لو وليت من المصاحف ماولى عثمان لفعلت كما فعل .

وأيضاً فإن عثمان رضى الله عنه لم يأمر بكتابة مصحف واحد إنما كتب بأمره عدة مصاحف ووجه كلا منها إلى مصر من أمصار المسلمين فماذا يقول أصحاب هذا القول فيها أيقولون إنه رأى اللحن فى جميعها متفقا عليه فتركه لتقيمه العرب بألسنتها أم رآه فى بعضها ؟ فإن قالوا فى بعض دون بعض فقد اعترفوا بصحة البعض ولم يذكر أحد منهم ولا من غيرهم أن اللحن كان فى مصحف دون مصحف ولم تأت المصاحف مختلفة إلا فيما هو من وجوه القراآت وليس ذلك بلحن .

وإن قالوا رآه فى جميعها لم يصح أيضاً فإنه يكون مناقضاً لقصده فى نصب إمام يقتدى به على هذه الصورة وأيضاً فإذا كان الذين تولوا جمعه وكتابته لم يقيموا ذلك وهم سادات الأمة وعلماؤها فكيف يقيمه غيرهم.

وإنما قصدنا استيعاب مارمم فى ذلك مما يتعلق بالهمز لانا لما أتينا على تحقيقه على مذاهب أهل العربية وكان منه ماصح نقلا ومالا يصح تعين أن نأتى على رسم الهمز لنذكر مايصح أيضاً مما لا يصح . قال الذين أثبتوا الوقف بالتخفيف الرسمى اختلفوا فى كيفيته اختلافاً شديداً فنهم من خصه بما وافق التخفيف القياسى ولو بوجه كما ذهب إليه مكى بن واصل

وأبو الفتح فارس بن أحمد وصاحبه أبو عمرو الدانى وابن شريح ومكى والشاطبى وغيرهم . فعلى قول هؤلاء إذا كان فى التخفيف القياسى وجه راجح وهو مخالف ظاهر الرسم وكان الوجه الموافق ظاهره مرجوحا كان هذا الموافق الرسم هو المختار وإن كان مرجوحاً باعتبار التخفيف القياسى فقد يكون ذلك بالواو المحضة نحو (يعبوا ، والبلوا ، وهزوا ، وكفوا) مما كتب بالواو .

وقد يكون . بالياء المحضه نحو (من نباى المرسلين ،ومن اناى الليل) مما كتب بالياء وقد يكون بالألف نحو (النشاة) مما كتب بألف . وقد يكون بين بين نحو ما مثلنا به عند من وقف عليه بالروم الموافق للمصحف كما سيأتى .

ونحو : (سنقريك ، وسيية) ونحو (هؤلاء وأينكم) عند جمهورهم ونحو (يابنوم ويومئذ) ونحو (السواى .وموىلا) على رأى . وقد يكون بالحذف نحو : (يستهزون والمنشيون . وخاسيين ومتكيين ودعاء ونداء وملجا) وقد يكون بالنقل نحو (أفيدة ، ومسولا ، والظمان) وقد يكون بالنقل والإدغام نحو(شياً وسوا) وقد يكون بالإدغام نحو (رءيا ،وتؤى) ونحو (رويك ، والرويا) عند بعضهم . وهذا هو الرسم القوى وقد يقال له الصحيح وقد يقال المختار . قال أبو عبد الله بن شريح فى كافيه الاختيار عند القراء الوقف لحمزة على المهموز بتسهيل لا يخالف المصحف وقال الحافظ أبو عمرو الدانى فى جامعه .

وقد اختلف علماؤنا فى كيفية تسهيل ماجاء من الهمز المتطرف مرسوماً فى المصحف على نحو حركته كقوله (فقال الملؤا الذين كفروا) وهو الحرف الأول من سورة المؤمنين وكذلك الثلاثة الأحرف من النمل

وكذلك (تفتؤا وتشؤا) وما أشبهه مما صورت الهمزة فيه واواً على حركتها أو على مراد الوصل .

وكذلك : (من نبإى المرسلين) وشبهه مما رسمت فيه ياء على ذلك أيضاً فقال بعضهم تسهل الهمزة فى جميع ذلك على حركة ماقبلها فتبدل ألفاً ساكنة حملا على سائر نظائره وإن اختلفت صورتها فيه إذ ذاك هو القياس قال وكان هذا مذهب شيخنا أبى الحسن رحمه الله وقال آخرون تسهل الهمزة فى ذلك بأن تبدل بالحرف الذى منه حركتها موافقة على رسماً تبدل واواً ساكنة فى قوله (الملؤا) وبابه وتبدل ياء ساكنة فى قوله (من نبإى المرسلين) ونحوه قال وهذا كان مذهب شيخنا أبو الفتح رحمه الله قال وهو اختيارى أنا وإن كان المذهب الأول هو القياس فإن هذا أولى من جهتين : أحدهما أن أبا هشام وخلفاً رويا عن حمزة نصا أنه كان يتبع فى الوقف على الهمزة خط المصحف فدل على أن وقفه على ذلك كان بالواو وبالياء على حال رسمه دون الألف لمخالفتهما إياه .

والجهة الثانية أن خلفاً قد حكى ذلك عن حمزة منصوصاً ثم حكى ذلك ثم قال وهذه الكلم فى المصاحف مرسومة بالياء والواو ومع هاتين الجهتين فإن إبدال الهمزة بالحرف الذى منه حركتها دون حركة ماقبلها فى الوقف خاصة فى نحو ذلك لغة معروفة حكاها سيبويه وغيره من النحويين قال سيبويه يقولون فى الوقف هذا الكلو ، فيبدلون من الهمزة واواً ، ومررت بالكلى . فيبدلون منها ياء .

ورأيت الكلا ، فيبدلون منها ألفاً حرصاً على البيان .قال يعنى سيبويه وهم الذين يحققون فى الوصل قال الدانى فواجب استعمال هذه اللغة فى مذهب هشام وحمزة فى الكلم المتقدمة لأنهما من أهل التحقيق فى الوصل كالعرب الذين جاء عنهم ذلك اهـ .

وقال أيضاً وقد اختلف أهل الأداء فى ادغام الحرف المبدل من الهمزة وفى إظهاره فى قوله : (تؤى إليك ، والتى تؤيه) وفى قوله (رءيا) فنهم من رأى إدغامه موافقة للخط ومنهم من رأى إظهاره لكون البدل عارضا فالهمزة فى التقدير والنية وإدغامها ممتنع قال والمذهبان فى ذلك صحيحان . والإدغام أولى لأنه قد جاء منصوصاً عن حمزة فى قوله (ورءيا) لموافقة رسم المصحف الذى جاء عنه اتباعه عند الوقف على الهمز .

ومنهم من عمم فى التخفيف الرسمى فأبدل الهمزة بما صورت به وحذفها فيما حذفت فيه فيبدلها واواً خالصة فى نحو (روف ، أبناوكم ، وتوزهم ، وشركاوكم ، ويدروكم ، ونساوكم ،وأحباوه ، وهولاء) ويبدلها ياء خالصة فى نحو (تايبات ، سايحات ، ونسايكم ، وابنايكم ، وخايفين ، وأوليك ، وجاير ، ومويلا ، ولين) ويبدلها ألفاً خالصة فى نحو (سال ، وامراته ، وسالهم،وبداكم ،وأخاه) وحذفها فى نحو (وما كانوا أولياوه إن أولياوه إلى أوليايهم) ويقول فى(فادارا تم فادارتم) وفى(امتلات-امتلت) وفى(اشمازت - اشمازت واشمزت) وفى (أأنذرتهم - أنذرتهم) وفى (الموؤدة - المودة) على وزن الموزة (ولا يبالون) ورد ذلك على قياس أم لا ؛ صح ذلك فى العربية أم لم يصح ؛ اختلت الكلمة أو لم تختل ، فسد المعنى أو لم يفسد ؛ وبالغ بعض المتأخرين من شراح قصيدة الشاطبى فى ذلك حتى أتى بما لا يحل ولا يسوغ .

فأجاز فى نحو (رأيت ، وسالت ، رايت ، وسالت) فجمع بين ثلاثة سواكن .ولا يسمع هذا إلا من اللسان الفارسى.وأجاز فى نحو (يجئرون يجرون . ويسئلون . يسلون) فأفسد المعنى وغير اللفظ .

وفى (برآء - بروا) فغير المعنى وأفسد اللفظ وأتى بما لا يسوغ .

ورأيت فيما ألفه ابن بصخان فى وقف حمزة أن قال وما رسم منه بالألف وقف عليه بها نحو (وأخاه . بأنهم) وكنت أظن أنه إنما قال (فانهم) على ما فيه حتى رأيته بخطه (بانهم) فعلمت أنه يريد أن يقال فى الوقف (بانهم) فيفتح الباء التى قبل الهمزة إذ لا يمكن أن ينطق بالألف بعدها إلا بفتحها ثم يمد على الألف من أجل التقاء الساكنين .

وهذا كله لا يجوز ولا يصح نقله ولا تثبت روايته عن حمزة ولا عن أحد من أصحابه ولا عن نقل عنهم . ويقال له الرسمى . وقد يقال له الشاذ ، وقد يقال له المتروك ، على أن بعضه أشد نكراً من بعض .

فأما إبدال الهمزة ياء فى نحو (خايفين ، وجاير ، وأوليك) وواواً فى نحو (ابناوكم واحباوه) فإننى تتبعته من كتب القراآت ونصوص الأئمة ومن يعتبر قولهم فلم أر أحداً ذكره ولا نص عليه ولا صرح به ولا أفهمه كلامه ولا دلت عليه إشارته سوى أبى بكر بن مهران فإنه ذكر فى كتابه فى وقف حمزة وجها فى نحو (تائبات) بإبدال الياء وفى نحو (رؤف) بإبدال الواو . ورأيت أبا على الأهوازى فى كتابه الاتضاح حكى هذا عن شيخه أبى إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبرى وقال ولم أر أحداً ذكره ولا حكاه من جميع من لقيت غيره .

(قلت) ثم إنى راجعت كتاب الطبرى وهو الاستبصار فلم أره حكى فى جميع ذلك سوى بين بين لا غير والقصد أن إبدال الياء والواو محضتين فى ذلك هو مما لم تجزه العربية بل نص أئمتها على أنه من اللحن الذى لم يأت فى لغة العرب وإن تكلمت به النبط وإنما الجائز من ذلك هو بين بين لا غير . وهو الموافق لاتباع الرسم أيضاً .

وأما غير ذلك فمنه ماورد على ضعف ومنه مالم يرد بوجه .

وكله غير جائز من القراءة من أجل عدم اجتماع الأركان الثلاثة فيه .
فهو من الشاذ المتروك الذى لا يعمل به ولا يعتمد عليه والله أعلم .
وسيأتى النص فى كل فرد فرد ليعلم الجائز من الممتنع والله الموفق .
وذهب جمهور أهل الأداء إلى القول بالتخفيف القياسى حسبما وردت الرواية به دون العمل بالتخفيف الرسمى ، وهذا الذى لم يذكر ابن سوار وابن شيطا وأبو الحسن بن فارس وأبو العز القلانسى وأبو محمد سبط الخياط وأبو الكرم الشهرزورى والحافظ أبو العلاء وسائر العراقيين وأبو طاهر ابن خلف وشيخه أبو القاسم الطرسوسى وأبو على المالكى وأبو الحسن بن غلبون وأبو القاسم بن الفحام وأبو العباس المهدوى وأبو عبد الله بن سفيان وغيرهم من الأئمة سواه ولا عدلوا إلى غيره .

بل ضعف أبو الحسن بن غلبون القول به ورد على الآخذين به ورأى أن ماخالف جادة القياس لا يجوز اتباعه ولا الجنوح إليه إلا برواية صحيحة وأنها فى ذلك معدومة والله أعلم .

تنبيهات

(الأول) يجوز الروم والاشمام فيما لم تبدل الهمزة المتطرفة فيه حرف مد وذلك أربعة أنواع : أحدها ما ألقى فيه حركة الهمزة على الساكن نحو : (دفء ، والمرء ،وسوء ، ومن سوء ، وشيء ، وكل شيء) والثانى ما أبدل الهمزة فيه حرفا وأدغم فيه ماقبله نحو (قروء ، وبرىء) ونحو (شيء ، وسوء) عند من روى فيه الادغام ، والثالث ما أبدلت فيه الهمزة المتحركة واواً أو ياء بحركة نفسها على التخفيف الرسمى نحو (الملوا ، والضعفوا ، ومن نباى ، وايتاى) والرابع ما أبدلت فيه الهمزة

المكسورة بعد الضم واواً والمضمومة بعد الكسر ياء . وذلك على مذهب الأخفش نحو (لولؤ ، ويبتديء) فأما ما تبدل حرف مد فلا روم فيه ولا اشمام .

وهما نوعان كما قدمنا فى الباب : أحدهما ما تقع الهمزة فيه ساكنة بعد متحرك سواء كان سكونها لازما نحو (اقرأ ، ونبئ) أم عارضا نحو (يبدأ ، وان امرؤ ، ومن شاطئ) والثانى أن تقع ساكنة بعد ألف نحو (يشاء ، ومن السماء ، ومن ماء) لأن هذه الحروف حينئذ سواكن لا أصل لها فى الحركة فهن مثلهن فى (يخشى ، ويدعوا ؛ ويرمى) .

﴿ الثانى ﴾ يجوز الروم فى الهمزة المتحركة المتطرفة إذا وقعت بعد متحرك أو بعد ألف إذا كانت مضمومة أو مكسورة كما سيأتى فى بابه . وذلك نحو (يبدأ ، وينشيء ، واللؤلؤ ، وشاطيء ، ولؤلؤ . وعن النبأ ، والسماء ، وبرءاؤا ، وسواء ، ويشاء ، والى السماء ، ومن ماء) فإذا رمت حركة الهمزة فى ذلك سهلتها بين بين فتنزل النطق ببعض الحركة وهو الروم منزلة النطق بجميعها فتسهل . وهذا مذهب أبى الفتح فارس والدانى وصاحب التجريد والشاطبى والحافظ أبى العلاء وأبى محمد سبط الخياط وكثير من القراء وبعض النحاة .

وأنكر ذلك جمهورهم وجعلوه مما انفرد به القراء . قالوا لأن سكون الهمزة فى الوقف يوجب فيها الإبدال على الفتحة التى قبل الألف فهى تخفف تخفيف الساكن لا تخفيف المتحرك وكذب ضعفه أبو العز القلانسى . وذهب أكثر القراء إلى ترك الروم فى ذلك وأجرو المضموم والمكسور فى ذلك مجرى المفتوح فلم يجيزوا فيه سوى الإبدال كما تقدم وهو مذهب أبى العباس المهدوى وأبى عبد الله بن سفيان وأبى الطاهر بن خلف وأبى العز القلانسى وابن الباذش وغيرهم .

وهو مذهب جمهور النحاة . وقد ضعف هذا القول أبو القاسم الشاطبى ومن تبعه وعدوه شاذا . والصواب صحة الوجهين جميعا فقد ذكر النص على الروم كذلك الحافظ أبو عمرو عن خلف عن سليم عن حمزة . وروى أبو بكر ابن الانبارى فى وقفه فقال حدثنا إدريس عن خلف قال كان حمزة يشم الياء فى الوقف مثل (من نباى المرسلين ، وتلقاى نفسى) يعنى فيما رسم بالياء . وروى أيضاً عنه أنه كان يسكت على قوله : (إن الذين كفروا سواء) يمد ويشم الرفع من غير همز .

وقال ابن واصل فى كتابه الوقف كان حمزة يقف على هؤلاء بالمد والإشارة إلى الكسر من غير همز ويقف على (لا تسئلوا عن أشيا) بالمد ولا يشير إلى الهمزة . قال ويقف على (البلاء والبأساء والضراء) بالمد والإشارة . قال وإن شئت لم تشر وقال فى قوله (أو من ينشأ) قال وإن شئت وقفت على الألف ساكنة وإن شئت وقفت وأنت تروم الضم .

وابن واصل هذا هو أبو العباس محمد بن أحمد بن واصل البغدادى من أئمة القراءة الضابطين روى عن خلف وغيره من أصحاب سليم وروى عنه مثل ابن مجاهد وابن شنبوذ وأبى مزاحم الخاقانى واضرابهم من الأئمة فدل على صحة الوجهين جميعاً مع أن الإبدال هو القياس ولم يختلف فى صحته وإنما اختلف فى صحة الروم مع التسهيل بين بين فلم يذكره كثير من القراء ومنعه أكثر النحاة لما قدمنا .

ولم أر فى كلام سيبويه تعرضا إلى هذه المسألة ولا نص فيها فى الوقف بشىء بل رأيته أطلق القول بأن الهمزة تجعل بعد الألف بين بين ولم يبين هل ذلك فى الوقف والوصل أو مخصوص بالوصل والله أعلم .

وذهب بعضهم إلى التفصيل فى ذلك فما صورت الهمزة فيه رسما واواً

أو ياء وقف عليه بالروم بين بين وما صورت فيه ألفاً وقف عليه بالبدل اتباعا للرسم وهو اختيار أبي محمد مكي وأبي عبد الله بن شريح وغيرهم وهو ظاهر ما رواه ابن الانباري نصا عن خلف عن حمزة في (من نبا المرسلين) .

وانفرد أبو علي بن بليمة بالروم كذلك فيم وقعت الهمزة فيه بعد الالف دون ما وقعت فيه بعد متحرك . ووافقه على ذلك أبو القاسم بن الفحام إلا أنه أطلقه في الأحوال الثلاث ضماً وفتحا وكسراً من غير خلاف وأجاز الوجهين بعد متحرك في الضم والكسر . ووافقه ابن سوار فيما كان بعد الألف وشذ بعضهم وأجاز الروم بالتسهيل في الحركات الثلاث بعد الألف وغيرها ولم يفرق بين المفتوح وغيره . وحكاه الحافظ أبو عمرو في جامعه ولم يذكر أنه قرأ به على أحد وأبو الحسن طاهر ابن غلبون في تذكرته ولم يرضه . وحكى نصا لحمزة وفيه نظر والله أعلم .

﴿ الثالث ﴾ إذا كانت الهمزة ساكنة لموجب فأبدلت حرف مد بقي ذلك الحرف بحاله لا يؤثر فيه الجازم وذلك نحو (نبىء ، واقرأ ، ويشاء ، ويهيء) وشذ صاحب الروضة أبو على المالكي فقال ويقف على (نبىء عبادى) بغير همز فإن طرحت الهمزة وأثرها قلت (نب) وإن طرحتها وأبقيت أثرها قلت (نبي) اهـ .

وما ذكره من طرح أثر الهمزة لا يصح ولا يجوز وهو مخالف لسائر الائمة نصا وأداء والله أعلم .

﴿ الرابع ﴾ إذا وقفت بالبدل في المتطرف بعد الألف نحو (جاء ، والسفهاء ، ومن ماء) فإنه يجتمع ألفان فإما أن تحذف إحداهما للساكنين أو تبقيهما لأن الوقف يحتمل اجتماع الساكنين .

فإن حذفت إحداهما فإما أن تقدرها الأولى أو الثانية . فإن قدرتها الأولى

فالقصر ليس إلا لفقد الشرط إلا أن الألف تكون مبدلة من همزة ساكنة وما كان كذلك فلا مد فيه كألف (يأمر ، ويأتى) وإن قدرتها الثانية جاز المد والقصر من أجل تغير السبب فهو حرف مد قبل همز مغير كما تقدم آخر باب المد وإن أبقيتها مددت مداً طويلا .

وقد يجوز أن يكون متوسطا لما تقدم فى سكون الوقف كذلك ذكره غير واحد من علمائنا كالحافظ أبى عمرو وأبى محمد مكى وأبى عبد الله بن شريح وأبى العباس المهدوى وصاحب تلخيص العبارات وغيرهم .

فنص مكى فى التبصرة على حذف أحد الألفين وأجاز المد على أن المحذوف الثانية والقصر على أن المحذوف الأولى ورجح المد .

ونص المهدوى فى الهداية على أن المحذوف الهمزة وذكر فى شرحه جواز أن تكون الأولى واختار أن تكون الثانية وزاد فقال وقد يجوز أن لا يحذف واحدة منهما ويجمع بينهما فى الوقف فيمد قدر ألفين إذ الجمع بين ساكنين فى الوقف جائز . وقطع فى الكافى بالحذف ومراده حذف الهمزة لأنه قطع بالمد وقال لأن الحذف عارض ثم قال ومن القراء من لا يمد .

وقطع فى التلخيص بالجمع بينهما فقال تبدل من الهمزة ألفا فى حال الوقف بأى حركة تحركت فى الوصل لسكونها وانفتاح ماقبل الألف التى قبلها وتمد من أجل الألفين المجتمعين. وبهذا قطع أبو الحسن بن غلبون

وقال فى التيسير وإن كان الساكن ألفا سواء كانت مبدلة أو زائدة أبدلت الهمزة بعدها ألفاً بأى حركة تحركت ثم حذفت إحدى الألفين للساكنين وإن شئت زدت فى المد والتمكين ليفصل ذلك بينهما ولم تحذف قال وذلك الأوجه وبه ورد النص عن حمزة من طريق خلف وغيره

فاتفقوا على جواز المد والقصر فى ذلك وعلى أن المد أرجح واختلفوا فى تعليله فذهب الدانى وأبو الحسن طاهر بن غلبون أبو على بن بليمة والمهدوى إلى عدم الحذف ونص على التوسط أبو شامة وغيره من أجل التقاء الساكنين وقاسه على سكون الوقف . وقد رد القول بالمد .

(قلت) وليس كما قال هو صحيح نصاً وقياساً واجماعاً . أما النص فما رواه يزيد بن محمد الرفاعى نصا عن سليم عن حمزة قال إذا مددت الحرف المهموز ثم وقفت فأخلف مكان الهمزة مدة أى أبدل منها ألفاً وروى أيضا خلف عن سليم عنه قال تقف بالمد من غير همز وجائز أن تحذف المبدلة من الهمزة وتبقى هى ، فعلى هذا يزاد فى تمكينها أيضا ليدل بذلك على الهمزة بعدها وهذا صريح فى الجمع بين الألفين وأما القياس فهو ما أجازه يونس فى . اضربان زيداً على لغة تخفيف النون قال إذا وقفت قلت : اضربا ، إلا أنها تبدل فى الوقف ألفاً فيجتمع ألفان فيزاد فى المد كذلك وروى عنه ذلك أبو جعفر بن النحاس وحكاه الحافظ أبو عمرو الدانى .

(الخامس) إنما يكون اتباع الرسم فيما يتعلق بالهمزة خاصة دون غيره فلا تحذف الألف التى قبل الهمزة فى (العلماء ويشاء وجزاء) ولا تثبت الألف بعد الواو بعدها . وهذا بالاجماع ممن رأى التخفيف الرسمى وكذلك لا تثبت الألف من نحو (مائة . ولشاى) فى الكهف ونحو ذلك مما كتب زائداً إذ لا فرق لفظا بين وجودها وعدمها .

فصل

وانفرد أبو على الحسن بن عبد الله العطار عن رجاله عن ابن البخترى عن جعفر بن محمد بن أحمد الوزان عن خلاد برواية الحدر فلا يسكت ولا يبالغ فى التحقيق فإذا وقف وقف بالهمز فى جميع أقسامه كسائر

الجماعة تفرد بذلك دون سائر الرواة حسبما رواه عنه أبو طاهر بن سوار في المستنير والمعروف عن الوزان هو تحقيق الهمزة المبتدأة دون المتوسطة والمتطرفة حسبما نص عليه أبو علي البغدادي في الروضة وغيره والله أعلم .

واختلف عن هشام في تسهيل الهمز المتطرف وقفا فروى جمهور الشاميين والمصريين والمغاربة قاطبة عن الحلواني عنه تسهيل الهمز في ذلك كله على نحو مايسهله حمزة من غير فرق وهي رواية الحافظ أبي عمرو الداني وابن سفيان والمهدوي وابني غلبون ومكي وابن شريح وابن بليمة وصاحب العنوان وشيخه صاحب المجتبى وغيرهم .

وهي رواية أبي العباس أحمد بن محمد بن بكر البكراوي عن هشام . وروى صاحب التجريد والروضة والجامع والمستنير والتذكار والمبهج والارشادين وسائر العراقيين وغيرهم عن هشام من جميع طرقه التحقيق كسائر القراء والوجهان صحيحان بهما قرأنا وبهما نأخذ وكل من روى عنه التسهيل أجرى نحو دعاء وماء وملجأ وموطئا مجرى المتوسط من أجل التنوين المبدل في الوقف ألفا من غير خلاف عنهم في ذلك .

(خاتمة) في ذكر مسائل من الهمز نذكر فيها ما أصلنا من القواعد المتقدمة مع ما ذكره أئمة الأداء مع بيان الصحيح من غيره ليقاس عليها نظائرها فيعرف بها حكم جميع ما وقع في القرآن :

﴿ فمن القسم الأول ﴾ وهو الساكن فمن المتطرف اللازم .

﴿ مسألة الوقف على : هيء ، ويهيء ، ومكر السيء ﴾ بوجه واحد على التخفيف القياسي وهو إبدال الهمزة ياء لسكونها وانكسار ماقبلها وحكى فيها وجه ثان وهو الوقف بألف على التخفيف الرسمي كما تقدم ولا يجوز ووجه ثالث في (هيء ويهيء ونبيء واقرأ ونشاء) ونحوه وهو التحقيق

لما تقدم من العلة لأبي عمرو ولا يصح ، ووجه رابع وهو حذف حرف المد المبدل من الهمزة لأجل الجزم كما ذكره صاحب الروضة ولا يجوز .

ومن العارض ﴿ مسألة أن امرؤ ﴾ يجوز فيها أربعة أوجه أحدها تخفيف الهمزة بحركة ماقبلها على تقدير إسكانها فتبدل واواً ساكنة وتخفيفها بحركة نفسها على مذهب التميميين فتبدل واوا مضمومة فإن سكنت للوقف اتحد مع الوجه قبله ويتحد معهما وجه اتباع الرسم وإن وقف بالإشارة جاز الروم والاشمام فتصير ثلاثة أوجه والوجه الرابع تسهيل بين بين على تقدير روم حركة الهمزة ويتحد معه اتباع الرسم على مذهب مكى وابن شريح .

وكذلك الحكم في (يخرج منهما اللؤلؤ) إلا أن حمزة يبدل الهمزة الأولى منه واوا . وهشاما يحققها وكذلك تجرى هذه الأربعة في (تفتؤ واتوكؤا) ونحوه مما رسم بالواو ونحو (الملوا) في المواضع الأربعة و (نبأ) في غير براءة كما تقدم ، ويزاد عليها وجه خامس وهو إبدالها ألفا لانفتاح ماقبلها وسكونها وقفا على التخفيف القياسى مذهب الحجازيين والجادة . وأما مارسم بألف نحو (قال الملأ) في الأعراف (ونبأ الذين) في براءة . و (يبدأ) فوجهان .

﴿ أحدهما ﴾ إبدالها ألفا بحركة ماقبلها .

﴿ والثانى ﴾ بين بين على الروم ولا يجوز إبدالها بحركة نفسها لمخالفة الرسم وعدم صحته رواية والله أعلم .

ومن ذلك ﴿ مسألة ينشيء ﴾ وشبهه مما وقعت الهمزة فيه مضمومة بعد كسر قيل فيها خمسة أوجه أحدها إبدال الهمزة ياء ساكنة لسكونها وقفا بحركة ماقبلها على التخفيف القياسى .

وإبدالها ياء مضمومة على ما نقل من مذهب الأخفش فإن وقف بالسكون فهو موافق لما قبله لفظا . وإن وقف بالإشارة جاز الروم والإشمام فتصير ثلاثة أوجه . والرابع روم حركة الهمزة فتسهل بين الهمزة والواو على مذهب سيبويه وغيره . وخامسها الوجه المعضل وهو تسهيلها بين الهمزة والياء على الروم .

ومن ذلك (مسألة : من شاطئ ولكل امرئ) ونحوه مما وقعت الهمزة فيه مكسورة بعد كسر يجوز فيها ثلاثة أوجه .

(أحدها) إبدال الهمزة ياء ساكنة بحركة ما قبلها لسكون الوقف على القياس وياء مكسورة بحركة نفسها على مذهب التميميين فإن وقف بالسكون فهو موافق ما قبله لفظا . وإن وقف بالإشارة وقف بالروم يصير وجهين .

(والثالث) تسهيل بين بين على روم حركة الهمزة أو اتباع الرسم على مذهب مكي وابن شريح وتجيء هذه الأوجه الثلاثة فيما رسم بالياء مما وقعت الهمزة فيه مكسورة بعد فتح وهو (من نبإى المرسلين) كما تقدم . ويزاد عليها التخفيف القياسي وهو إبدالها ألفا لسكونها وقفا وانفتاح ما قبلها فتصير أربعة أوجه .

وأما ما رسم بغير ياء نحو (عن النبإ العظيم فليس فيه سوى وجهين إبدالها ألفا على القياس . والروم بتسهيل بين بين ولا يجوز إبدالها ياء على مذهب التميميين لمخالفة الرسم والرواية إلا أن أبا القاسم الهذلي أجاز في (من ملجإ) الياء فقال فيه بياء مكسورة للكسرة .

(قلت) وقياس ذلك غيره ولا يصح والله أعلم .

ومن ذلك مسألة (كأمثال اللؤلؤ) ونحوه مما وقعت الهمزة فيه مكسورة قبل ضم قيل فيها أربعة أوجه :

أحدها إبدال الهمزة واوا ساكنة لسكونها وضم ماقبلها على القياس.

(والثانى) إبدالها واوا مكسورة على مانقل من مذهب الأخفش. فإن وقف بالسكون فهو كالأول لفظاً فيتحد. وإن وقف بالروم فيصير وجهين.

(والثالث) التسهيل وهو مابين الهمزة والياء على مذهب سيبويه والجماعة.

(والرابع) الوجه المعضل وهو بين الهمزة والواو على الروم. وأما ماوقعت الهمزة الأخيرة فيه مضمومة نحو (يخرج منهما اللؤلؤ) فوجهان

(الأول) إبدالهما واوا.

(والثانى) تسهيل الأخيرة بين بين على الروم كما قدمنا فى المسألة الثانية فإن كانت الأخيرة مفتوحة نحو: (حسبتهم لؤلؤا) فوجه واحد وهو إبدالهما واوين الأولى ساكنة لوقوعها بعد ضمة ومن ذلك (بدأ، وماكان أبوك امرء) ونحوه مما وقعت الهمزة فيه مفتوحة بعد فتح ففيه وجه واحد وهو إبدالها ألفا وحكى فيه وجه ثان وهو بين بين على جواز الروم فى المفتوح كما تقدم وهو شاذ لايصح والله أعلم.

ومن الساكن المتوسط مسألة (تؤى وتؤية ورؤيا) فى مريم. فيهن وجهان صحيحان.

(أحدهما) ابدال الهمزة من جنس ماقبلها فتبدل فى (توى وتويه) واوا وفى (رءيا) ياء من دون إدغام.

(والثانى) الإبدال مع الإدغام وقد نص على الوجهين غير واحد من الأئمة ورجح الإظهار صاحب الكافى وصاحب التبصرة وقال إنه الذى عليه العمل ولم يذكر فى الهداية والهادى وتلخيص العبارات والتجريد سواه.

ورجح الادغام صاحب التذكرة والدانى فى جامع البيان فقال هو أولى لأنه قد جاء منصوصا عن حمزة ولموافقة الرسم ولم يذكر صاحب العنوان سواه وأطلق صاحب التيسير الوجهين على السواء وتبعه على ذلك الشاطبى وزاد فى التذكرة فى (رءيا) وجها ثالثا وهو التحقيق من أجل تغيير المعنى ولا يؤخذ به لمخالفته النص والأداء وحكى الفاسى وجها رابعاً وهو الحذف أى حذف الهمزة فيوقف بياء واحدة مخففة على اتباع الرسم ولا يصح بل ولا يحل واتباع الرسم فهو متحد فى الإدغام فاعلم ذلك .

(وأما الرؤيا ، ورؤيا) حيث وقع فأجمعوا على إبدال الهمزة منه واواً لسكونها وضم ماقبلها ، واختلفوا فى جواز قلب هذه الواو ياء وإدغامها فى الياء بعدها كقراءة أبى جعفر فأجازه أبو القاسم الهذلى والحافظ أبو العلاء وغيرهما وسووا بينه وبين الاظهار ولم يفرقوا بينه وبين (تؤوى ورءيا) وحكاه ابن شريح أيضا وضعفه ، وهو وإن كان موافقاً للرسم فإن الإظهار أولى وأقيس ، وعليه أكثر أهل الأداء . وحكى فيه وجه ثالث وهو الحذف على اتباع الرسم عند من ذكره فيوقف بياء خفيفة كما تقدم فى (ريا) ولا يجوز ذلك .

ومن ذلك (مسألة : فادارءتم) فيه وجه واحد وهو إبدال الهمزة ألفاً لسكونها وانفتاح ماقبلها . وذكر وجه ثان وهو حذف هذه الألف اتباعا للرسم وليس فى اثبات الألف التى قبل الراء نظر لأنها غير متعلقة بالهمزة وذكر الحذف أيضا فى (امتلات واستجارت ويستاخرون) من أجل الرسم وليس ذلك بصحيح ولا جائز فى واحد منهن فإن الألف فى ذلك إنما حذفت اختصاراً للعلم بها كحذفها فى (الصلحات والصلحين) وغير ذلك مما لو قرىء به لم يجز لفساد المعنى .

ولقد أحسن من قال إن حذف الألف من ذلك تنبيه على أن اتباع

الخط ليس بواجب يعنى على حدته ، بل ولا جائز ولا بد من الركنين الأخيرين : وهما العربية وصحة الرواية وقد فقدا فى ذلك فامتنع جوازه .

ومن ذلك (مسأله : الذى ايتمن . والهدى ايتنا ، وفرعون ايتونى) فيه وجه واحد وهو إبدال الهمزة فيه بحركة ماقبلها كما تقدم وذكر فيه وجه ثان وهو التحقيق على ماذهب إليه ابن سفيان ومن تبعه من المغاربة بناء منهم على أن الهمزة فى ذلك مبتدأة وقد قدمنا ضعفه . وذكر وجه ثالث وهو زيادة المد على حرف المد المبدل استنبطه أبو شامة حيث قال: فإذا أبدل هذا الهمز حرف مد وكان قبله من جنسه وكان يحذف لأجل سكون الهمزة فلما أبدلت اتجه وجهان أحدهما عود الحرف المحذوف لزوال ما اقتضى حذفه وهو الهمزة الساكنة فإن الجمع بين حرفى مد من جنس واحد ممكن بتطويل المد ، والوجه الثانى حذفه لوجود الساكن . قال وهذان الوجهان هما المذكوران فى قول الشاطبى :

ويبدله مهما تطرف مثله ويقصر أو يمضى على المد اطولا

قال وينبنى على الوجهين جواز الإمالة فى قوله تعالى (إلى الهدى ايتنا) لحمزة ولورش أيضاً ، فإن أثبتنا الألف الأصلية أملنا وإن حذفنا فلا قال ويلزم من الإمالة إمالة الألف المبدلة فالاختيار المنع .

(قلت) وفيما قاله من ذلك نظر . وإذا كان الوجهان هما المذكوران فى قول الشاطبى : ويبدله - البيت - فيلزم أن يجرى فى هذا ثلاثة أوجه وهى المد والتوسط والقصر كما أجراها هناك لالتقاء الساكنين ويلزمه أن يجيز حذف الألف المبدلة كما أجازها ثم فيجىء على وجه البدل فى (الذى اوتمن. ولقانا ايت) ثلاثة أوجه ، وفى (الهدى ايتنا) ستة أوجه ثلاثة مع الفتح وثلاثة مع الإمالة ويكون القصر مع الإمالة على تقدير حذف الألف المبدلة

ويصير فيها مع التحقيق سبعة أوجه . ولا يصح من كلها سوى وجه واحد وهو البدل مع القصر والفتح لأن حرف المد أولا حذف لالتقاء الساكنين قبل الوقف بالبدل كما حذف من (قالوا الآن . وفى الأرض ، وإذا الأرض) للساكنين قبل النقل فلا يجوز رده لعروض الوقف بالبدل كما لا يجوز لعروض النقل .

وأما قوله إن هذين الوجهين هما الوجهان المذكوران فى قول الشاطبى ويبدله مهما تطرف . إلى آخره فليس كذلك لأن الوجهين المذكورين فى البيت هما المد والقصر فى نحو (يشاء والسماء) حالة الوقف بالبدل كما ذكر فيها من باب : وإن حرف مد قبل همز مغير . لا من أجل أن أحدهما كان محذوفا فى حالة ورجع فى حالة أخرى وتقدير حذف إحدى الألفين فى الوجه الآخر هو على الأصل فكيف يقاس عليه ما حذف من حرف المد للساكنين على الأصل قبل اللفظ بالهمز مع أن رده خلاف الأصل .

وأما الإمالة فقد أشار إليها الدانى فى جامع البيان كما سيأتى فى آخر الإمالة ومن القسم الثانى وهو المتحرك فمن المتطرف بعد الألف .

(مسألة : أضاء ، وشاء ويسفك الدماء ، وترثوا النساء) ونحو ذلك مما الهمز فيه مفتوح ففيه البدل . ويجوز معه المد والقصر وقد يجوز التوسط كما تقدم فبقى ثلاثة أوجه . وحكى فيه أيضا بين بين كما ذكرنا فيجىء معه المد والقصر وفيه نظر فيصير خمسة . وتجىء هـــذه الخمسة بلا نظر فيما كانت الهمزة من ذلك فيه مكسورة أو مضمومة مما لم يرسم للهمز فيه صورة فإن رسم للهمز فيه صورة جاز فى المكسور منه نحو (وإيتاى ذى القربى ، ومن آناى الليل) إذا أبدلت همزته ياء على وجه اتباع الرسم ، ومذهب غير الحجازيين مع هذه الخمسة أربعة أوجه أخرى . وهى المد

والتوسط والقصر مع سكون الياء والقصر مع روم حركتها فتصير تسعة أوجه ولكن يجيء في (وإيتاي) ثمانية عشر وجها باعتبار تسهيل الهمزة الأولى المتوسطة بزائد وتحقيقها ويجيء في (ومن آناى) سبعة وعشرون وجها باعتبار السكت وعدمه والنقل ، وجاز في المضموم منه نحو (أنهم فيكم شركوا . وفي أموالنا مانشوا) مع تلك التسعة ثلاثة أوجه أخرى وهي المد والتوسط والقصر مع إشمام حركة الواو فيصير اثنا عشر وجهـــا والله أعلم .

وكذلك الحكم في (برؤا) من سورة الممتحنة تجري فيها هذه الأوجه الإثنا عشرة لحمزة ولهشام في وجه تخفيف المتطرف إلا أن هشاما يحقق الأولى المفتوحة وحمزة يسهلها بين بين على أصله وأجاز بعضهم له حذفها على وجه اتباع الرسم فيجيء معه أوجه إبدال الهمزة المضمومة واوا لأن ذلك من تتمة وجه اتباع الرسم فتصير تسعة عشر .

وهذا الوجه ضعيف جدا غير مرضي ولا مأخوذ به لاختلال بنية الكلمة ومعناها بذلك ولأن صورة الهمزة المفتوحة إنما حذفت اختصارا كما حذفت الألف بعدها لا على وجه أن تخفف بحذفها . واختار الهذلي هذا الوجه على قلب الأولى ألفا على غير قياس فيجتمع ألفان فتحذف إحداهما وتقلب الثانية واوا على مذهب التميميين . وبالغ بعضهم فأجاز (بروا) بواو مفتوحة بعد الراء بعدهـــا ألف على حكاية صورة الخط فتصير عشرين وجها .

ولا يصح هذا الوجه ولا يجوز أيضاً وهو أشد شذوذاً من الذي قبله لفساد المعنى واختلال اللفظ ولأن الواو إنما هي صورة الهمزة المضمومة والألف بعدها زائدة تشبيهاً لها بواو الجمع وألفه كما قدمنا ذلك وأشد منه وأنكر وجه آخر حكاه الهذلي عن الأنطاكي وهو قلب الهمزتين

وواين فيقول (بر واو) قال وليس ذلك بصحيح وذكر بعض المتأخرين فيها ستة وعشرين وجها مفرعة عن أربعة أوجه .

(الأول) الأخذ بالقياس فى الهمزتين فتسهل الأولى وتبدل الثانية مع الثلاثة أو تسهلها كالواو مع الوجهين فهذه خمسة .

(الثانى) الأخذ بالرسم فيهما فتحذف الأولى وتبدل الثانية واواً بالإسكان والإشمام مع كل من المد والتوسط والقصر وبالروم مع المد والقصر فهذه ثمانية أوجه .

(الثالث) الأخذ بالقياس فى الأولى وبالرسم فى الثانية فتسهل الأولى وتبدل الثانية واواً وفيها الثمانية الأوجه .

(الرابع) الأخذ بالرسم فى الأولى وبالقياس فى الثانية فتحذف الأولى وفى الثانية الابدال مع الثلاثة والتسهيل مع الوجهين فهذه خمسة تتمة ستة وعشرين وجهاً على تقدير أن تكون الواو صورة الثانية .وزاد بعضهم وجهاً خامساً على أن الواو صورة الأولى والألف صورة المضمومة فأجاز ثلاثة مع ابدالها ووجهين مع تسهيلها فيكون خمسة تتمة إحدى وثلاثين وجهاً ولا يصح منها سوى ماتقدم والله أعلم .

ومن المتطرف بعد الواو والياء الساكنتين الزائدتين .

(مسألة : ثلاثة قروء) فيه وجه واحد وهو الإدغام كما تقدم ، ويجوز أيضاً فيه الإشارة بالروم فيصير وجهان وكذلك يجوز هذان الوجهان فى (برىء ، والنسىء) إلا أنه يجوز فيهما وجه ثالث وهو الإشمام وحكى فى ذلك الحذف على وجه اتباع الرسم مع إجراء المد والقصر ولا يصح . واتباع الرسم متحد مع الإدغام والله أعلم .

ومنه بعد الساكن الصحيح (مسألة ، يخرج الخبء) فيه وجه واحد

وهو النقل مع إسكان الباء للوقف وهو القياس المطرد . وجاء فيه وجه آخر وهو (الخبا) بالألف ، ذكره الحافظ أبو العلاء ، وله وجه فى العربية وهو الاتباع ، حكاه سيبويه وغيره كما ذكرنا . ويجرى الوجه .

(الأول) وهو النقل مع الإسكان فيما همزته مكسورة وهو (بين المرء) ويجوز فيه وجه ثان وهو الإشارة بالروم إلى كسرة الراء وتجرى الوجهان فى (ملء ودفء وينظر المرء) ويجوز فيه وجه ثالث وهو الإشمام وتجرى الثلاثة فى (جزء) وذكر فيه وجه رابع وهو الإدغام حكاه الهذلى ولا يصح عن حمزة ولو صح لجاز معه الثلاثة التى مع النقل فتصير ستة .

ومن ذلك بعد الساكن المعتل الأصلى (مسألة جىء وسىء وإن تبوءا) مما وقعت الهمزة فيه مفتوحة وكذلك (ليسوء) فى قراءة حمزة وهشام فيه وجهان .

(الأول) النقل وهو القياس المطرد .

(والثانى) الادغام كما ذكرنا عن بعض أئمة القراءة العربية وغيرهم ويجرى هذان الوجهان فيما وقعت الهمزة فيه مكسورة نحو (من سوء . وقوم سوء . ومن شىء) إلا أنه يجوز مع كل وجه منهما الإشارة بالروم فيصير فيها أربعة وتجرى هذه الأربعة فيما وقعت الهمزة فيه مضمومة نحو (يضىء والمسىء ولتنوء ولم يمسسهم سوء ومن الأمر شىء) ويجوز وجهان آخران وهما الإشمام مع كل من النقل والإدغام فيصير فيها ستة أوجه ولا يصح فيها غير ذلك فإن اتباع الرسم فى ذلك متحد كما قدمنا وقد قيل إنه يجوز فيها أيضا حذف الهمز اعتباطاً فيمد حرف المد ويقصر على وجه اتباع الرسم ورجح المد فى ذلك وحكى الهذلى فيه عن ابن غلبون بين بين وكل ذلك ضعيف لا يصح والله أعلم .

ومن المتوسط بعد الساكن إن كان ألفاً (مسألة : شركاونا وجاوا وأولياؤه وأحباوه ، وأوليك وإسرائيل ، وخايفين ، والملائكة ، وجانا وشركاوكم ، وأولياءه ، وبرآء ، ودعاء ، ونداء) ونحو ذلك مما تقع الهمزة متوسطة متحركة بعد ألف فإن فيه وجهاً واحداً وهو التسهيل بين بين بأى حركة تحركت الهمزة ويجوز فى الألف قبلها المد والقصر إلغاء للعارض واعتدادا به كما تقدم فى بابه وذكر فى المضموم منه والمكسور المرسوم فيه صورة الهمزة واواً وياء وجه آخر وهو إبداله واوا محضة وياء محضة على سورة الرسم مع اجراء وجهى المد والقصر أيضاً وهو وجه شاذ لا أصل له فى العربية ولا فى الرواية واتباع الرسم فى ذلك ونحوه بين بين وذكر أيضاً فيما حذفت فيه صورة الهمزة رسما إسقاطه لفظا فقيل نحو (أولياؤهم الطاغوت .

ويوحون إلى أوليايهم ونساءنا ونساءكم - أولياهم ونسانا) هكذا بالحذف فيصير كأنه اسم مقصور على صورة رسمه فى بعض المصاحف من المضموم والمكسور وفى جميع المصاحف من المفتوح مع اجراء وجهى المد والقصر إلغاء واعتداد بالعارض وقيل فيما اختلف فيه من ذلك ستة أوجه بين بين مع المد والقصر ، واتباع الرسم على رأيهم بمحض الواو والياء مع المد والقصر أيضا والحذف معهما أيضا وقيل ذلك فى (جزاه وأولياه) مع زيادة التوسط وربما قيل مع ذلك بالروم والاشمام فى الهاء ولا يصح فيه سوى وجه بين بين لا غير كما قدمنا .

وقد يتعذر الحذف الذى ذهبوا اليه فى مواضع كثيرة من القرآن نحو (إسرايل ، ويراون ، وجاوكم) فإن حقيقة اتباع الرسم فى ذلك تمتنع ولا تمكن فإن الهمزة إذا حذفت بقيت الواو والياء ساكنتين والنطق بذلك متعذر فلم يبق الا الجمع بين يائين وواوين على تقدير أن المحذوف واو البنية ولا

يصح ذلك رواية ولايوافق حقيقة الرسم على رأيهم فلم يبق سوى التسهيل بين بين والله أعلم .

وكذلك الحكم فى (دعاء ، ونداء ، وماء ، ونيسوا سواء) ونحوه مما وقعت الهمزة فيه متوسطة بالتنوين فالجمهور فيه على تسهيل بين بين على القاعدة واجراء وجهى المد والقصر لتغير الهمز .

وانفرد صاحب المبهج بوجه آخر فيه وهو الحذف وأطلقه عن حمزة بكماله وهو وجه صحيح ورد به النص عن حمزة فى رواية الضبى وله وجه وهو إجراء المنصوب مجرى المرفوع والمجرور وهو لغة للعرب معروفة فتبدل الهمزة فيه ألفا ثم تحذف للساكنين ويجوز معه المد والقصر وكذا التوسط كما تقدم وهو هنا أولى منه فى المتطرف لأن الألف المرسومة هنا تحتمل أن تكون ألف البنية وتحتمل أن تكون صورة الهمزة وتحتمل أن تكون ألف التنوين .

فعلى تقدير أن تكون ألف البنية لابد من ألف التنوين فيأتى بقدر ألفين وهو التوسط . وعلى أن تكون صورة الهمزة فلابد من ألف البنية وألف التنوين فيأتى بقدر ثلاث ألفات وهو المد الطويل وعلى أن تكون ألف التنوين فلا بد من ألف البنية فتأتى بقدر ألفين أيضاً فلا وجه للقصر إلا أن يقدر الحذف اعتباطا أو يراد حكاية الصورة أو يجرى المنصوب مجرى غيره لفظا ولولا صحته رواية لكان ضعيفا .

وأما (وأحباوه) ففى همزته الأولى التحقيق والتسهيل لكونها متوسطة بزائد ومع كل منهما تسهيل الثانية مع المد والقصر فتصير أربعة مع إسكان الهاء وإن أخذ بالروم والاشمام فى الهاء على رأى من يجيزه تصير اثنا عشر وحكى فيها إبدال الواو فى الثانية على اتباع الرسم عندهم وذكر فيها إبدال

الاولى ألفا على اتباع الرسم أيضا على رأيهم فيصير فى هذين الوجهين أربعة وعشرون ولا يصح منها شىء ولايجوز والله أعلم .

وأما تراء من (تراء الجمعان) فى سورة الشعراء فإن ألفها التى بعد الهمز تحذف وصلا لالتقاء الساكنين إجماعا . فاذا وقف عليها ثبتت إجماعا ولها حكم فى الامالة يأتى .

واختص حمزة وخلف بإمالة الراء وصلا فاذا وقف حمزة سهل الهمزة بين بين وأمالها من أجل إمالة الالف بعدها وهى المنقلبة عن الياء التى حذفت وصلا للساكنين وهى لام تفاعل ويجوز مع ذلك المد والقصر لتغير الهمز على القاعدة وهذا الوجه هو الصحيح الذى لايجوز غيره ولا يؤخذ بخلافه.

وذكر فيها وجهان آخران أحدهما حذف الألف التى بعد الهمزة وهى اللام من أجل حذفها رسما على رأى بعضهم فى اتباع الرسم فتصير على هذا متطرفة فتبدل ألفا لوقوعها بعد ألف ويفعل فيها ما يفعل فى (جاء وشاء) فيجىء على قولهم ثلاثة أوجه هى المد والتوسط والقصر وأجروا هشاما مجراه فى هذا الوجه إذا خفف المتطرف على هذا التقدير وهذا وجه لايصح ولايجوز لاختلاف لفظه وفساد المعنى به وقد تعلق مجيز هذا الوجه بظاهر قول ابن مجاهد كان حمزة يقف على (تراء) بمد مـــدة بعد الراء ويكسر الراء من غير همز انتهى .

ولم يكن أراد ما قالوه ولا جنح اليه وإنما أراد الوجه الصحيح الذى ذكرناه فعبر بالمدة عن التسهيل كما هى عادة القراء فى إطلاق عباراتهم ولا شك أن حذاق أصحاب ابن مجاهد مثل الأستاذ الكبير أبى طاهر بن أبى هاشم وغيره أخبر بمراده دون من لم يره ولا أخذ عنه قال الحافظ أبو عمرو الدانى فى جامع البيان فوقف حمزة (تراء) بإمالة فتحة الراء وبعد

بعدها مدة مطولة فى تقدير ألفين ممالتين . الاولى اميلت لإمالة فتحة الراء، والثانية أميلت لإمالة فتحة الهمزة المسهلة المشار اليها بالصدر لأنها فى زنة المتحرك وإن أضعف الصوت بها ولم يتم فيتوالى فى هذه الكلمة على مذهبه أربعة أحرف ممالة الراء التى هى فاء الفعل والالف التى بعدها الداخلة لبناء تفاعل والهمزة المجعولة على مذهبه التى هى عين الفعل والألف التى بعدها المنقلبة عن الياء التى هى لام الفعل لتحركها وانفتاح ماقبلها .

ثم حكى قول ابن مجاهد الذى ذكرناه بلفظه ثم قال : وهذا مجاز وما قلناه حقيقة ويحكم ذلك المشافهة انتهى . وهو صريح لما قلنا من أن ابن مجاهد لم يرد ماتوهمه بعضهم وأشار الدانى بقوله : تحكمه المشافهة إلى قول ابن مجاهد وغيره مما يشكل ظاهره وإنما يؤخذ من مشافهة الشيوخ وألفاظهم لا من الكتب وعباراتها .

قال الأستاذ أبو على الفارسى فى كتاب الحجة فى قول ابن مجاهد : هـــذا إن كان يريد بالمد ألف تفاعل وإسقاط العين واللام فهذا الحذف غير مستقيم .

والوجه الثانى قلب الهمزة ياء فتقول : (ترايا) حكاه الهذلى وغيره وهو ضعيف أيضا . وقد قيل فى توجيهه إنه لما قرب فتحة الراء من الكسرة بالإمالة أعطاها حكم المكسور فأبدل الهمزة المفتوحة بعدها ياء ولم يعتد بالألف حاجزة .

﴿ قلت ﴾ وله وجه عندى هو أمثل من هـذا وهو ان الهمزة فى مثل هذا تبدل ياء عند الكوفيين وأنشدوا عليه قول الشاعر .

غدات تسايلت من كل أوب   كنانة حاملين لهم لوايا

أراد (لواء) فأبدل من الهمزة ياء وهو وجه لو صحت به الرواية لكان

أولى من الذى قبله فقد حكى عنه أنه وقف على (تبوا لقومكما) كذلك . وروى أيضا عن حفص . والصحيح فيه عن حمزة أيضا بين بين والله أعلم .

ومنه بعد ياء زائدة (مسألة : خطية ، وخطيات ، وبريون) فيه وجه واحد وهو الإدغام كما تقدم وحكى فيه وجه آخر وهو بين بين ذكره الحافظ أبو العلاء وهو ضعيف وكذلك الحكم فى (هنيئاً مريئاً) وحكى فيه وجه آخر وهو الإدغام فيهما كأنه أريد به الإتباع ذكره الهذلى ، وحكى أيضا وجه آخر وهو التخفيف كالنقل كأنه على قصد اتباع الرسم وذكره بعضهم فيصير أربعة أوجه ولا يصح منها سوى الأول .

ومنه بعد ياء وواو أصليتين (مسألة ، سيئت ، والسوأى) فيهما وجهان النقل وهو القياس المطرد . والإدغام كما ذهب إليه بعضهم إلحاقا بالزائد . وحكى فيهما وجه ثالث وهو بين بين كما ذكره الحافظ أبو العلاء وغيره وهو ضعيف إلا أنه فى (السوأى) أقرب عند من التزم إتباع الرسم وكذلك الحكم فى (سوءة وسوآتكم ، وسوآتهما ، وشيا) و (كهيئة ، واستايس وييايس) وبابه إلا أنه حكى فى (استايس) وبابه وجه رابع وهو الألف على القلب كالبزى ومن معه ، ذكره الهذلى . وأما (موئلا) ففيه وجهان النقل والإدغام كما ذكرنا ويحكى فيه وجه ثالث وهو إبدال الهمزة ياء مكسورة على وجه اتباع الرسم وفيه نظر لمخالفته القياس وضعفه فى الرواية وقياسه على (هزوا) لا يصح لما نذكره ، وقد عده الدانى من النادر الشاذ وحكى فيه وجه رابع وهو بين بين نص عليه أبو طاهر بن أبى هاشم وهو داخل فى قاعدة تسهيل هذا الباب عند من رواه وهو أيضا أقرب إلى اتباع الرسم من الذى قبله ورده الدانى .

وذكر فيه وجه خامس وهو ابدال الهمزة ياء ساكنة وكسر الواو

قبلها على نقل الحركة وإبقاء الأثر حكاه ابن الباذش وهو أيضا ضعيف قياساً ولا يصح رواية .

وذكر وجه سادس وهو إبدال الهمزة واواً من غير إدغام حكاه الهذلى وهو أضعف هذه الوجوه وأردؤها .

وأما (الموؤدة) ففيه أيضا وجهان : النقل والإدغام إلا أن الإدغام يضعف هنا للثقل وفيه وجه ثالث وهو بين بين نص عليه أبو طاهر بن أبى هاشم وغيره .

وذكر وجه رابع وهو الحذف واللفظ بها على وزن الموزة ، والجوزة وهو ضعيف لما فيه من الإخلال بحذف حرفين ولكنه موافق للرسم ورواه منصوصا عن حمزة أبو أيوب الضبي واختاره ابن مجاهد وذكره الدانى .

وقال هو من التخفيف الشاذ الذى لا يصار إليه إلا بالسماع ، إذ كان القياس ينفيه ولا يجيزه وكأن من رواه من القراء واستعمله من العرب كره النقل والبدل .

أما النقل فلتحرك الواو فيه بالحركة التى تستثقل وهى الضمة .

وأما البدل فلأجل التشديد والإدغام ثم قال ومن العرب من إذا خفف همزة (يسؤك) قال (يسوك) استثقل الضمة على الواو فحذف الهمزة قال وهذا يؤيد ما قلناه يعنى من الحذف .

(قلت) حذف الهمز لا كلام فيه والكلام فيه فى حذف الواو بعد الهمزة التى تجحف بالكلمة وتغير الصيغة والله أعلم .

ومنه بعد الصحيح الساكن (مسألة)(مسؤلا ومذءوما ، وافيده ، والظمآن

والقرآن) ونحوه فيه وجه واحد وهو النقل وحكى فيه وجه ثان وهو بين بين وهو ضعيف جداً وكذلك الحكم فى (شطاه , ويستهزءون ، ويسئلون ، والنشاة) وحكى فيها وجه ثالث وهو إبدال الهمزة ألفاً على تقدير نقل حركتها فقط كما قدمنا وهو وجه مسموع ورواه الحافظ أبو العلاء ولكنه قوى فى (النشاة ، ويسألون) من أجل رسمها بألف كما ذكرنا . وضعيف فى غيرهما من أجل مخالفة الرسم وما عليه عمل أهل الأداء .

وأما (جزءا) ففيه وجه واحد وهو النقل وحكى فيه بين بين على ضعفه ووجه ثالث وهو الإدغام كما ذكرنا فى (جزء) ولا يصح .

وشذ الهذلى فذكر وجها رابعــا وهو إبدال الهمزة واواً قياسا على (هزوا) وليس بصحيح .

وأما (هزؤا ، وكفؤا) ففيهما وجهان : أحدهما النقل على القياس المطرد وهو الذى لم يذكر فى العنوان غيره واختاره المهدوى وهو مذهب أبى الحسن بن غلبون .

والثانى إبدال الهمزة واواً مع إسكان الزاى على اتباع الرسم وقد رجحه فى الكافى والتبصرة وهو ظاهر التيسير والشاطبية وطريق أبى الفتح فارس بن أحمد ومن تبعه .

وقال الدانى فى جامعه وهذا مذهب عامة أهل الأداء من أصحاب حمزة وغيرهم وهو مذهب شيخنا أبى الفتح وكذا رواه منصوصا خلف وأبو هشام عن سليم عنه انتهى.

وقد ضعفه أبو العباس المهدوى فقال: وأما (هزواً وكفواً) فالأحسن فيهما النقل كما نقل فى (جزءا) على ما تقدم من أصل الهمزة المتحركة بعد

الساكن السالم فيقول . (هزا وكفا) قال وقد أخذ له قوم بالإبدال فى (هزوا وكفوا) وبالنقل فى (جزا) واحتجوا بأن (هزوا وكفوا) كتبا بالواو (وأن جزا) كتبت بغير واو فأراد اتباع الخط .

قال وهذا الذى ذهبوا إليه لا يلزم لأنا لو اتبعنا الخط فى الوقف لوقفنا عن (الملأ) فى مواضع بالواو فقلنا (الملو) وفى مواضع بالألف فقلنا (الملا) .

قال وهذا لا يراعى ، قال ووجه آخر أن (هزوا وكفوا) لم يكتبا فى المصحف على قراءة حمزة وإنما كتبا على قراءة من يضم الزاى والفاء لأن الهمزة إنما تصور على ما يؤول إليه حكمها فى التخفيف ولو كتبا على قراءة حمزة لكتب بغير واو (كجزءا) فعلى هذا لا يلزم ما احتجوا به من خط المصحف ، غير أن الوقف بالواو فيهما جائز من جهة ورود الرواية به لا من جهة القياس أ هـ

ولا يخفى ما فيه وذلك أن الإبدال فيهما وارد على القياس وهو تقدير الإبدال قبل الإسكان ثم اسكن للتخفيف وقيل على توهم الضم الذى هو الأصل فيهما وذلك واضح . وأما إلزامه بالوقف على ما كتب بالواو من (الملوا) وما كتب بألف بحسب ما كتب فلا يحتاج إلى الالزام به لأنه من مذهبه ولو لم يكن من مذهبه لم يلزم أيضا لأن القراءة سنة متبعة .

وأما قوله : انهما رسما على قراءة الضم فصحيح لو تعذر حمل المرسوم على القراءتين ، أما إذا أمكن فهو المتعين .

وقد أمكن بما قلنا من تقدير الإبدال قبل ا كان والوجهان صحيحان أخذ بهما جمهور القراء والأشهر عند جمهورهم الإبدال وفيهما وجه ثالث وهو بين بين كما قدمنا ووجه رابع وهو تشديد الزاى على الإدغام وكلاهما ضعيف ووجه خامس وهو ضم الزاى والفاء مع إبدال الهمزة واوا اتباعا للرسم ولزوما للقياس وهو يقوى ما قلنا من وجه الابدال مع الإسكان .

وقد ذكره الحافظ أبو عمرو فى جامعه وقال رواه أبو بكر أحمد ابن محمد الادمى الجزى عن أصحابه عن سليم عن حمزة . وقال أبو سلمة عبد الرحمن بن إسحاق عن أبى أيوب الضبى أنه كان يأخذ بذلك قال والعمل بخلاف ذلك انتهى .

ومن المتوسط المتحرك بعد المتحرك المفتوح بعد الفتح . مسألة (سأل وسألهم وملجأ وسألت ورأيت وشنآن والمآب) ونحوه ففيه وجه واحد وهو بين بين وحكى فيه وجه آخر وهو إبدال الهمزة ألفا ذكره فى الكافى والتبصرة .

وقال وليس بالمطرد وحكى ذلك أبو العز عن المالكى .

وقد ذكره من يخفف باتباع الرسم وليس بصحيح لخروجه عن القياس وضعفه رواية ولا يصح فى مواضع نحو (سالت) لاجتماع ثلاثة سواكن فيه ولم يرد سكون ذلك فى لغة العرب ولكن يقوى فى نحو (ملجاومتكا) على لغة من حمله على فعله .

وقد نص على البدل فيه الهذلى وقد يكون على لغة من أجرى المنصوب مجرى المرفوع والمخفوض لكنه لم ترد به القراءة وكذلك الحكم فيما وقع بعد الهمزة فيه ألف نحو (المآب وشنآن) ولكن تحذف الألف من أجل اجتماعهما فيزداد ضعفا وكذلك حكم (ناء ورأى) لا يصح فيه سوى بين بين كما قدمنا وعلى الإبدال مع ضعفه بقدر الحذف أو الإثبات فيجتمع ساكنان فيمد ويتوسط وكله لا يصح ، ثم إنه لا فرق بين ما كان بعده ساكن نحو (رأى القمر) وبين غيره فإن الألف فيه صورة الهمزة والألف بعدها حذفت اختصارا لاجتماع المثلين لا لالتقاء الساكنين .

والدليل على حذفها اختصارا للتماثل إثباتها ياء فى حرف النجم كما قدمنا

وعلى أن حذفها ليس للساكنين حذفها فيما لم يكن بعد ساكن وتكلف بعض المتأخرين فى ذلك مالا يصح وحمل هشاما من ذلك مالا يحمل كما زعم فى (ترای) وليس فى ذلك شيء يصح (وأما اشمأزت واطمأنوا واملأن وأرأيت) وبابه فقد حكى فيها وجه ثالث وهو الحذف على رسم بعض المصاحف وليس بصحيح وإن كان قد صح فى (أرأيت) وبابه من رواية الكسائى فإنه لا يلزم أن كل ما صح عن قارىء يصح عن قارىء آخر والله أعلم .

وأما المفتوح بعد كسر وبعد ضم فلا إشكال فى إبدال همزته من جنس ماقبلها وجهـا واحدا وما حكى فيه من تسهيل بين بين فلا يصح .

ومن المضموم بعد الفتح مسألة (رؤف وتؤزهم) ونحوه فيه وجه واحد وهو بين بين وحكى فيه وجه ثان وهو واو مضمومة للرسم ولا يصح .

وأما نحو (يطؤن ، ويطؤهم ، ويطؤكم) ففيه وجه آخر وهو الحذف كقراءة أبى جعفر نص عليه الهذلى وغيره ونص صاحب التجريد على الحذف فى (يؤده) وقياسه (يؤسا) وهو موافق للرسم فهو أرجح عند من يأخذ به وقال الهذلى إنه الصحيح . وحكى وجه ثالث وهو إبدالها واوا ؛ ذكره أبو العز القلانسى وقال ليس بشيء .

ومن المضموم بعد الضم مسألة (برؤسكم ورؤس الشياطين) فيه وجهان بين بين على القياس والثانى الحذف وهو الأولى عند الآخذين باتباع الرسم وقد نص عليه غير واحد .

ومن المضموم بعد الكسر مسألة (ينبئك ، وسيئة) ففيه وجهان أحدهما بين بين أى بين الهمزة والواو على مذهب سيبويه وهو الذى عليه الجمهور والثانى إبدال الهمزة ياء على ماذكر من مذهب الأخفش وهو المختار عند الآخذين بالتخفيف الرسمى كالدانى وغيره كما تقدم ، وحكى فيه وجه ثالث وهو التسهيل بين الهمزة والياء وهو الوجه المعضل كما تقدم ، وحكى وجه رابع وهو إبدال الهمزة واواً وكلاهما لايصح ، وأما إذا وقع بعد الهمزة واوا نحو (قل استهزئوا ، ويطفئوا ، ويستنبئونك) ففيه وجه آخر وهو الحذف مع ضم ماقبل الواو كما تقدم وهو المختار عند أبى عمرو الدانى ومن أخذ باتباع الرسم وذكر فيه كسر ماقبل الواو وهو الوجه الخامل فيصير فيه ستة أوجه ، الصحيح منها ثلاثة وهو التسهيل بين الهمزة والواو وحذف الهمزة مع ضم ماقبلها وإبدال الهمزة ياء .

وأما نحو (يستهزئون ، ومالئون ومتكئون) مما يجتمع فيه ساكنان للوقف فيجوز فى كل وجه من الأوجه المذكورة كل من الثلاثة الأوجه من المد والتوسط والقصر .

ومن المكسور بعد الفتح مسألة (ييئس ، ويطمئن) ونحوه فيه وجه واحد وهو بين بين وحكى فيه وجه ثان وهو إبدالها ياء ولايجوز وكذلك الحكم فى (جبريل) وحكى فيه ياء واحدة مكسورة اتباعاً للرسم ولايصح من أجل أن ياء البنية لاتحذف وكذلك لايجوز حذف الهمزة على الرسم أيضاً لتغير البنية بفتح الراء قبل الياء الساكنة . ونص الهذلى على إبدال همزته ياء وهو ضعيف وكذلك (بعذاب بئيس) .

ومن المكسور بعد الكسر مسألة (بارئكم) فيه وجه واحد وهو بين بين وحكى إبدالها ياء على الرسم ونص عليه أبو القاسم الهذلى وغيره وهو

ضعيف وأما ما وقع بعد همزته ياء نحو (الصابئين ، والخاطئين ، وخاسئين ، ومتكئين) ففيه وجه ثان وهو حذف الهمزة ، حكاه جماعة وهو المختار عند الآخذين باتباع الرسم وحكى فيه وجه ثالث وهو إبدال الهمزة ياء ، ذكره الهذلي وغيره وهو ضعيف .

ومن المكسور بعد الضم مسألة (سئل ، وسئلوا) فيه وجهان أحدهما بين الهمزة والياء على مذهب سيبويه وهو قول الجمهور والثاني إبدال الهمزة واواً على مذهب الأخفش ، نص عليه الهذلي والقلانسي وجاء منصوصاً عن خالد الطبيب .

فهذه جمل من مسائل الهمز المتوسط بنفسه والمتطرف

أوضحناها وشرحناها إجمالا وتفصيلا ليقاس عليها مالم نذكره بحيث لم ندع فى ذلك إشكالا ولله الحمد .

وأما المتوسط بغيره من زائد اتصل به رسما ولفظا أو لفظا فقط فلا إشكال فيه لأن حكمه حكم غيره وقد بينا ذلك فيما سلف ولكن نزيده بيانا وإيضاحا ليتم مقصودنا من إيصال دقائق هذا العلم لكل أحد ليحصل الثواب المأمول من كرم الله تعالى .

(مسألة) لو وقف على نحو (الارض والايمان والآخرة والاولى والآن والآزفة والإسلام) ونحو ذلك فله وجهان : أحدهما التحقيق مع السكت وهو مذهب أبي الحسن طاهر بن غلبون وأبي عبدالله محمد بن شريح وأبي علي بن بليمة وصاحب العنوان وغيرهم عن حمزة بكماله وهو أحد الوجهين فى التيسير والشاطبية وطريق أبي الطيب بن غلبون وأبي محمد مكي عن خلف عن حمزة .

(والثاني) النقل وهو مذهب وفارس أبي الفتح بن أحمد والمهدوي وابن شريح أيضا والجمهور من أهل الأداء وهو الوجه الثاني في التيسير والشاطبية وحكي فيه وجه ثالث وهو التحقيق من غير سكت كالجماعة ولا أعلمه نصا في كتاب من الكتب ولا في طريق من الطرق عن حمزة ولا عن أصحاب عدم السكت على لام التعريف عن حمزة أو عن أحد من رواته حالة الوصل مجمعون على النقل وقفاً لا أعلم بين المتقدمين في ذلك خلافا منصوصا يعتمد وقد رأيت بعض المتأخرين يأخذ به لخلاد اعتمادا على بعض شروح الشاطبية ولا يصح ذلك في طريق من طرقها والله أعلم .

مسألة (ولله الأسماء الحسنى) ونحوه يصح فيه عشرة أوجه وهي الوجهان المذكوران من النقل والسكت في تلك الخمسة المتقدمة في الهمزة المتطرفة المضمومة وهي البدل مع المد والتوسط والقصر والروم بالتسهيل مع المد والقصر ويمتنع وجه عدم السكت وعدم النقل كما قدمنا آنفا لعدم صحته رواية .

ومن المتوسط بزائد مسألة (هؤلاء) ففي الأولى التحقيق وبين بين مع المد والقصر . وفي الثانية الإبدال بثلاثة والروم بوجهين صارت خمسة عشر لكن يمتنع منها وجهان في وجه بين بين وهما مد الأولى وقصر الثانية وعكسه لتصادم المذهبين . وذكر في الأولى الإبدال بواو على اتباع الرسم مع المد والقصر فتضرب في الخمسة فتبلغ خمسة وعشرين ولا يصح .

ومما اجتمع فيه متوسط بزائد وبغير زائد مسألة (قل أؤنبئكم) في آل عمران فيها ثلاثة همزات .

(الأولى) بعد ساكن صحيح منفصل وهو اللام .

(والثانية) متوسط بزائد وهي مضمومة بعد فتح .

(والثالثة) متوسطة بنفسها وهى مضمومة بعد كسر ففى الأولى التحقيق والتسهيل فإذا حققت فيجيء فى الساكن قبلها السكت وعدمه وإذا سهلت فالنقل .

وفى الهمزة الثانية التحقيق والتسهيل : وتسهيلها بين بين فقط . وفى الثالثة التسهيل على مذهب سيبويه بين الهمزة والواو وعلى مذهب الأخفش بياء محضة فيجوز فيها حينئذ عشرة أوجه .

(الأول) السكت مع تحقيق الثانية المضمومة مع تسهيل الثالثة بين بين وهذا الوجه لحمزة بكماله فى العنوان ولخلف عنه فى الكافى والشاطبية والتيسير وطريق أبى الفتح فارس عنه .

(الثانى) مثله مع إبدال الثالثة ياء مضمومة على ما ذكر من مذهب الأخفش وهو اختيار الحافظ أبو عمرو الدانى فى وجه السكت وفى الشاطبية والتيسير لخلف .

(الثالث) عدم السكت على اللام مع تحقيق الهمزة الأولى والثانية وتسهيل الثالثة بين بين وهو فى الهداية والتذكرة لحمزة وهو لخلاد فى التبصرة والكافى والشاطبية والتيسير وتلخيص ابن بليمة .

(الرابع) مثله مع إبدال الثالثة ياء وهو فى الشاطبية والتيسير لخلاد واختيار الدانى فى وجه عدم السكت .

(الخامس) السكت على اللام مع تسهيل الهمزة الثانية والثالثة بين بين وهو فى التجريد لحمزة وطريق أبى الفتح لخلف عن حمزة وكذا فى الشاطبية والتيسير .

(السادس) مثله مع إبدال الثالثة ياء وهو اختيار الدانى فى وجه السكت أيضاً وفى الشاطبية والتيسير لخلف .

(السابع) عدم السكت مع تسهيل الثانية والثالثة بين بين وهو اختيار صاحب الهداية لحمزة وفى تلخيص بن بليمة وطريق أبى الفتح لخلاد وفى الشاطبية والتيسير .

(الثامن) مثله مع إبدال الثالثة ياء وهو اختيار الدانى فى وجه عدم السكت وفى الشاطبية والتيسير .

(التاسع) النقل مع تسهيل الثانية والثالثة بين بين وهو فى الروضة والشاطبية ومذهب جمهور العراقيين .

(العاشر) مثله مع إبدال الثالثة ياء وهو فى الكفاية الكبرى وغاية أبى العلاء وحكاه أبو العز عن أهل واسط وبغداد ولا يصح فيهـا غير ماذكرت .

وقد أجاز الجعبرى وغيره من المتأخرين فيها سبعة وعشرين وجها باعتبار الضرب فقالوا فى الأولى النقل والسكت وعدمه هذه ثلاثة ، وفى الثانية التحقيق وبين بين والواو اتباعا للرسم وهـذه ثلاثة . وفى الثـالثة التسهيل كالواو وإبدالها ياءو تسهيلها كالياءعلى ماذكر من مذهب الأخفش فتضرب الثلاثة الأولى فى الثلاثة الثانية بتسعة والتسعة فى الثلاثة الأخرى بسبعة وعشرين وقد ذكر ذلك أبو العبـاس أحمـد بن يوسف النحوى المعروف بالسمين فى شرحه للشاطبية ونقله عن صاحبه الشيخ أبى على الحسن بن أم قاسم حيث نظمه فقال :

سبع وعشرون وجها قل لحمزة فى ... قل أونبيكم ياصاح إن وقفا
فالنقل والسكت فى الأولى وتركهما ... واعط ثانية حكما لها ألفا
واوا وكالواو أو حقق وثالثة ... كالواو أو ياو كالياليس فيه خفا
واضرب بذلك ماقدمت متضحا ... وبالاشارة استغنى وقد عرفا

ولا يصح منها سوى العشرة المتقدمة فإن التسعة التى مع تسهيل الأخيرة كالياء وهو الوجه المعضل لا يصح كما قدمنا وابدال مثانية واواً محضة على ماذكر من اتباع الرسم فى الستة لا يجوز والنقل فى الأولى مع تحقيق الثانية بالوجهين لا يوافق ، قال أبو شامة نص ابن مهران فيها على ثلاثة أوجه : أحدها أن يخفف الثلاثة الأولى بالنقل والثانية والثالثة بين بين

(والثانى) تخفف الثالثة فقط وذلك على رأى من لا يرى تخفيف المبتدأة ولا يعتد بالزائد .

(والثالث) تخفيف الأخيرتين فقط اعتدادا بالزائد واعراضاً عن المبتدأة ، قال وكان يحتمل وجهاً رابعاً وهو تخفيف الأولى والأخيرة دون الثانية لولا أن من خفف الأولى يلزمه أن يخفف الثانية بطريق الأولى لأنها متوسطة صورة فهى أحرى بذلك من المبتدأة اهـ .

وهو الذى أردنا بقولنا والنقل فى الأولى مع تحقيق الثانية لا يوافق والله أعلم .

ومن ذلك (مسألة : قل أأنتم) يجىء فيها خمسة أوجه : أحدها السكت على اللام مع تسهيل الهمزة الثانية .

(والثانى) كذلك مع تحقيقها .

(والثالث) عدم السكت مع تسهيل الثانية .

(والرابع) كذلك مع التحقيق .

(والخامس) النقل مع تسهيل الثانية ولا يجوز مع التحقيق لما قدمنا وذكر فيها ثلاثة أخرى وهى السكت وعدمه والنقل مع ابدال الثانية ألفاً على ماذكر فى الكافى وغيره وفيه نظر ، وحكى هذه الثلاثة مع حذف إحدى الهمزتين على صورة اتباع الرسم ولا يصح سوى ماذكرته أولا .

ومن المتوسط بغيره بعد ساكن أيضاً (مسألة : قالوا آمنا) وذكر فيه خمسة أوجه أحدها التحقيق مع عدم السكت وهو مذهب الجمهور .

(والثانى) مع السكت وهو مذهب أبى بكر الشذائى وذكره الهذلى أيضاً وبه قرأ صاحب المبهج على شيخه أبى الفضل وصاحب التجريد على شيخه عبد الباقى فى رواية خلاد

(والثالث) النقل وهو مذهب أكثر العراقيين .

(والرابع) الإدغام وهو جائز من طرق أكثرهم كما قدمنا من مذاهبهم

(والخامس) التسهيل بين بين على ماذكره الحافظ أبو العلاء وهو ضعيف وتجىء هذه الخمسة فى قوله تعالى :

(من دونه أولياء) مع الخمسة فى الهمزة الأخيرة المضمومة فتبلغ خمسة وعشرين وجهاً إلا أن الإدغام فيها يختار على النقل كما تقدم وأكثر القراء لا يرون التسهيل بالروم كما ذكرنا .

ومن ذلك (مسألة بنى إسرائيل) وفيها بحكم ماذكرنا عشرة أوجه وهى الخمسة المذكورة أولا مع تسهيل الهمزة الثانية مداً وقصراً وقيل فيها وجه آخر وهو ابدال الهمزة ياء على اتباع الرسم وهو شاذ فإن ضرب فى الخمسة المذكورة صارت خمسة عشر وأشذ منه حذف الهمزة واللفظ بياء واحدة بعد الألف مع أنه غير ممكن فيصير عشرين ولا يصح .

ومن ذلك (مسألة بما أنزل) وفيها ثلاثة أوجه .

(الأول) التحقيق مذهب الجمهور .

(والثانى) بين بين طريق أكثر العراقيين ويجوز معه المد والقصر .

(والثالث) السكت مع التحقيق لمن تقدم آنفاً ، وتجىء هذه الأربعة

فى نحو : (فلما أضاءت) مع تسهيل الثانية بالمد والقصر فتصبح ستة لإخراج المد مع المد والقصر مع القصر وتجىء أيضا فى (كلما أضاء) مع ثلاثة الابدال فتبلغ اثنا عشر وتجىء الثلاثة أيضا مع الخمسة الأخيرة من قوله (ولا ابنا) فتبلغ خمسة عشر وجها بل عشرين لكن يسقط منها وجها التصادم فتصبح ثمانية عشر .

ومن ذلك (مسألة : فسوف يأتيهم أنباوا) وفيه باعتبار ماتقدم فى شركاو وفى أموالنا مانشوا) أربعة وعشرون وجها وهى مع السكت على الميم اثنا عشروجها المد والتوسط والقصر مع الابدال ألفاً، والمد والقصر مع الروم ، وهذه الخمسة مع التخفيف القياسى ، والسبعة الباقية مع اتباع الرسم وهى المد والتوسط والقصر مع إسكان الواو وهذه الثلاثة مع الإشمام والقصر مع الروم . ولو قرىء بالنقل على مذهب من أجازه لجاء أربعة وعشرون أخرى وذلك على وجهى فتح الميم وضمها أى حالة النقل كما تقدم وكلاهما لا يصح .

ومن ذلك (مسأله يشاء إلى) ونحوه وفيه الثلاثة الجائزة لباقى القراء وصلا وهى التحقيق مذهب الجمهور وبين بن على مذهب أكثر العراقيين والياء المحضة على مذهب بعضهم وتجرى هذه الثلاثة فى عكسه فى نحو (فى الأرض أمما) وتجىء نحو (فى الكتاب أولئك) ستة أوجه وهى هذه الثلاثة وهى تسهيل الهمزة المكسورة مع المد والقصر فقس على هذه المسائل ماوقع فى نظيرها .

باب الادغام الصغير

وهو عبارة عما إذا كان الحرف الأول منه ساكناً كما قدمنا فى أول باب الإدغام الكبير . وينقسم إلى جائز ، وواجب ، وممتنع ،كما أشرنا إليه أول الإدغام الكبير فيما تقدم .

فأما الجائز وهو الذى جرت عادة القراء بذكره فى كتب الخلاف فينقسم إلى قسمين .

(الأول) إدغام حرف من كلمة فى حروف متعددة من كلمات متفرقة ويبنحصر فى فصول : إذ ، وقد ، وتاء التأنيث ، وهل ، وبل .

(الثانى) إدغام حرف فى حرف من كلمة أو كلمتين حيث وقع وهو المعبر عنه عندهم بحروف قربت مخارجها ويلتحق بهما قسم آخر اختلف فى بعضه فذكره جمهور أئمتنا عقيب ذلك وهو الكلام على أحكام النون الساكنة والتنوين خاصة إلا أنه يتعلق به أحكام آخر سوى الإدغام والإظهار من الاخفاء والقلب والله تعالى أعلم .

فصل

(ذال : إذ) اختلفوا فى ادغامها وإظهارها عند ستة أحرف وهى حروف تجد ، والصفير ، فالتاء ، (اذ تبرأ الذين ، واذ تخلق ، واذ تأذن ، إذ تأتيهم ، اذتفيضون . اذ تقول ، اذتدعون ، اذتمشى) ، والجيم ، (اذ جعل ، واذ جئتم ، واذ جاء) ، والدال ، (اذ دخلت جنتك) فى الكهف (اذ دخلوا) فى الحجر وص والذاريات ، والسين ، (إذسمعتموه) ، والصاد ، (واذ صرفنا) ، والزاى ، (واذ زين لهم ، واذ زاغت) فأدغمها فى الحروف الستة أبو عمرو وهشام . وأظهرها عندها نافع وابن كثير وعاصم وأبو جعفر ويعقوب وأدغمها فى التاء والدال فقط حمزة وخلف وأدغمها فى غير الجيم الكسائى وخلاد .

وانفرد صاحب العنوان عن خلاد بإظهار (واذ زاغت الأبصار) وانفرد الكارزينى عن رويس بإدغامها فى التاء والصاد . وانفرد صاحب

المهج عنه بالادغام فى الزاى . وأبو معشر فى الجيم . وأما ابن ذكوان فأظهرها فى غير الدال .

واختلف عنه فى الدال فروى عنه الأخفش إدغامها فى الدال .

وروى عنه الصورى إظهارها عندها أيضا . وانفرد أبو العز عن زيد عن الرملى عنه بادغامها فى (إذ دخلت) فى الكهف فقط وانفرد هبة الله عن الأخفش باظهارها عند الدال . وكذلك انفرد النهروانى عن الأخفش باظهار (إذ دخلوا) فى المواضع الثلاثة وادغامها (اذ دخلت) فقط وكذلك روى الفارسى عن الحمامى فانفرد به عن سائر أصحاب الحمامى .

وانفرد أبو العز أيضا عن زيد بادغام (إذ تقول) فى الأحزاب . وزاد وذاد فى الكفاية (اذ تفيضون) وانفرد القباب عن الرملى بادغام (إذ تقول . واذ تفيضون) والله أعلم .

فصل

(دال : قد) اختلفوا فى ادغامها واظهارها عند ثمانية أحرف وهى الذال والظاء . والضاد والجيم ، والشين وحروف الصفير . فالذال (ولقد ذرأنا) . والظاء (فقد ظلم . لقد ظلمك) والضاد (قد ضلوا . قد ضل . قد ضللت) . والجيم (لقد جاءكم) .

(وقد جمعوا لكم ، وقد جادلتنا) . والشين (قد شغفها) . والسين (قد سألها . ولقد سبقت ، وقد سمع . وما قد سلف) . والصاد (ولقد صرفنا ، ولقد صدق ، ولقد صبحهم) . والزاى (ولقد زينا) - فأدغمها فيهن أبو عمرو وحمزة والكسائى وخلف وهشام واختلف ن هشام فى

(لقد ظلمك) فى ص . فروى الجمهور من المغاربة وكثير من العراقيين عنه من طريقيه الاظهار . وهو الذى فى التيسير والتبصرة والهداية والتلخيص والشاطبية والمبهج وغيرها .

وبه قرأ صاحب التجريد على عبد الباقى فى فارس وروى جمهور العراقيين وبعض المغاربة عنه الإدغام وهو الذى فى المستنير والكفاية الكبرى لأبى العز وغاية أبى العلاء وبه قرأ صاحب التجريد على الفارسى والمالكى.

والوجهان جميعا فى الكافى . وأدغمها ابن ذكوان فى الثلاثة الأول وهى الذال . والظاء ، والضاد فقط .

واختلف عنه فى الزاى فروى الجمهور عن الأخفش عنه الاظهار وبه قرأ الدانى على عبد العزيز الفارسى وهو الذى فى التجريد من قراءته على نصر بن عبد العزيز الفارسى وهو رواية العراقيين قاطبة عن الأخفش .

وروى عنه الصورى وبعض المغاربة عن الأخفش الإدغام وهو الذى فى العنوان والتبصرة والكافى والهداية والتلخيص وغيرها وبه قرأ الدانى على أبى الحسن بن غلبون وأبى الفتح فارس . وصاحب التجريد على عبد الباقى وابن نفيس .

ورواه الحافظ أبو العلاء عن ابن الأخرم .

وانفرد الشذائى بحكاية التخيير فى الشين عن ابن الأخرم وأدغمها ورش فى الضاد والظاء فوافق ابن ذكوان فيهما . وأظهرها عند باقى الحروف . وأظهرها الباقون عند حروفها الثمانية وهم : ابن كثير وعاصم وأبو جعفر ويعقوب وقالون . وانفرد أبو عبد الله الكارزينى عن رويس بادغامها فى الجيم . وانفرد أبو الكرم فى المصباح عن روح بالادغام فى الضاد والظاء والله الموفق .

فصـــل

(تاء التأنيث) اختلفوا فى ادغامها وإظهارها عند ستة أحرف وهى : الثاء والجيم ، والظاء ، وحروف الصفير .

(فالثاء) (بعدت ثمود . وكذبت ثمود . ورحبت ثم)

(والجيم) (نضجت جلودهم ، وجبت جنوبها)

(والظاء) (حملت ظهورهما ، حرمت ظهورها ، وكانت ظالمة)

(والسين) (أنبتت سبع ، أقلت سحاباً ،ومضت سنة ،وجاءت سيارة وأنزلت سورة،وجاءت سكرة) .

(والصاد) (حصرت صدورهم) فى قراءة غير يعقوب (لهدمت صوامع)

(والزاى) (خبت زدناهم) فأدغمها فى الحروف الستة أبو عمرو وحمزة والكسائى . وأدغمها الأزرق عن ورش فى الظاء فقط . وأظهرها خلف فى الثاء حسب وأدغمها ابن عامر فى الصاد والظاء . وأدغمها هشام فى الثاء .

واختلف عنه فى حروف (سجز) وهى السين والجيم والزاى فأدغمها الداجونى عن أصحابه عنه وكذلك ابن عبدان عن الحلوانى عنه من طريق أبو العز عن شيخه عن ابن نفيس ومن طريق الطرسوسى كليهما عن السامرى عنه وبه قطع لهشام وحده فى العنوان والتجريد وأظهرها عنه الحلوانى من جميع طرقه إلا من طريقى أبى العز والطرسوسى عن ابن عبدان .

واختلف عن الحلوانى فى (لهدمت صوامع) فروى الجمهور عنه إظهارها وهو الذى فى التيسير والشاطبية والتبصرة والهداية والتذكرة والتلخيص وغيرها وقطع بالوجهين له صاحب الكافى واستثناها أيضاً جماعة ممن روى

الادغام عن الحلوانى . وأضاف بعضهم إليها (نضجت جلودهم) فاستثناها أيضاً كصاحب المستنير والغاية والتجريد وليس ذلك من طرقنا.

وانفرد صاحب التجريد أيضا باستثناء الجيم والصادفأظهرها عندهما وذلك من قراءته على الفارسى يعنى من طريق الجمال عن الحلوانى . والمعروف من طريق الجمال ماقدمنا . وأظهرها ابن ذكوان عند حروف (سجز) المتقدمة، واختلف عنه فى الثاء فروى عنه الصورى إظهارها عندها وروى الأخفش إدغامها فيها ، هذا هو الصحيح .

وقد اضطربت ألفاظ كتب أصحابنا فيه .

وقد نقله الدانى على الصواب من نصوص أصحاب ابن ذكوان وأصحاب أصحابه . واستثنى الصورى من السين (أنبتت سبع) فقط فأدغمها . وانفرد الحافظ أبو العلاء بالاظهار عن الصورى عند الضاد وهو وهم والله أعلم

وانفرد صاحب المبهج عنه باستثناء (حصرت، ولهدمت) فأدغمها ولانعرفه وانفرد الشاطبى عن ابن ذكوان بالخلاف فى (وجبت جنوبها) ولا نعرف خلافاً عنه فى إظهارها من هذه الطرق . وقد قال أبو شامة. إن الدانى ذكر الادغام فى غير التيسير من قراءته على أبى الفتح فارس بن أحمد لابن ذكوان وهشام معا

(قلت) والذى نص عليه فى جامع البيان هو عند الجيم ولفظه : واختلفوا عن ابن ذكوان فروى ابن الأخرام وابن أبى داود وابن أبى حمزة والنقاش وابن شنبوذ عن الأخفش عنه الاظهار فى الحرفين وكذلك روى محمد بن يونس عن ابن ذكوان .

وروى ابن مرشد وأبو طاهر وابن عبد الرزاق وغيرهم عن الأخفش عنه (نضجت جلودهم) بالاظهار ، و (وجبت جنوبها) بالادغام وكذلك

روى لى أبو الفتح عن قراءته على عبد الباقى بن الحسن فى رواية هشام انتهى فرواة الاظهار هم الذين فى الشاطبية .

ولم يذكر الدانى أنه قرأ بالادغام على أبى الفتح إلا فى رواية هشام كما ذكره وعلى تقدير كونه قرأ به على أبى الفتح حتى يكون من طريق أصحاب الادغام كابن مرشد وأبى طاهر وابن عبد الرزاق وغيرهم فماذا يفيد إذا لم يكن قرأ به من طرق كتابه ؟ على أنى رأيت نص أبى الفتح فارس فى كتابه فإذا هو الادغام عن هشام فى الجيم والإظهار عن ابن ذكوان ولم يفرق بين. (وجبت جنوبها) وغيره . والباقون بإظهارها عند الأحرف الستة وهم ابن كثير وعاصم وأبو جعفر ويعقوب وقالون والأصبهانى عن ورش .

وانفرد الكارزينى عن رويس فيما ذكره السبط وابن الفحام بإدغامها فى السين والجيم والظاء . وانفرد فى المصباح عن روح بالادغام فى الظاء فقط .

فصـــل

(لام : هل وبل) اختلفوا فى إدغامها وإظهارها عند ثمانية أحرف وهى التاء والثاء . والزاى ، والسين ، والضاد ، والطاء ، والظاء . والنون . منها خمسة تختص ببل وهى : الزاى ، والسين ، والضاد والطاء ، والظاء . وواحد يختص بهل وهو الثاء . وحرفان يشتركان فيهما معا وهما التاء والنون . فالتاء ، نحو (هل تنقمون وهل تعلم ، وبل تأتيهم :وبل تؤثرون) والثاء ، نحو (هل ثوب الكفار) ، والزاى ، (بل زين للذين ، بل زعمتم ، والسين ، (بل سولت لكم) ، والضاد ، بل ضلوا ، والطاء ، (بل طبع) ، والظاء ، (بل ظننتم) ، والنون ، نحو (بل نتبع ، وبل نقذف ، وهل نحن منظرون ، وهل ننبئكم) فأدغم اللام منهما فى الأحرف الثمانية الكسائى .

ووافقه حمزة فى التاء والثاء . والسين واختلفوا عنه فى (بل طبع)

فروى جماعة من أهل الأداء عنه إدغامها وبه قرأ الدانى على أبى الفتح فارس فى رواية خلاد وكذا روى صاحب التجريد عن أبى الحسين الفارسى عن خلاد .

ورواه نصاً عنه محمد بن سعيد ومحمد بن عيسى ورواه الجمهور عن خلاد بالاظها وبه قرأ الدانى عن أبى الحسن بن غلبون واختار الادغام وقال فى التيسير وبه آخذ . وروى صاحب المبهج عن المطوعى عن خلف إدغامه .

وقال ابن مجاهد فى كتابه عن أصحابه عن خلف عن سليم أنه كان يقرأ على حمزة (بل طبع) مدغما فيجيزه . وقال خلف فى كتابه عن سليم عن حمزة إنه كان يقرأ عليه بالإظهار فيجيزه وبالادغام فلا يرده .

وكذا روى الدورى عن سليم وكذا روى العبسى والعجلى عن حمزة . وهذا صريح فى ثبوت الوجهين جميعاً عن حمزة إلا أن المشهور عند أهل الاداء عنه الاظهار . وأظهرها هشام عند الضاد والنون فقط وأدغمها فى الستة الأحرف الباقية ،هذا هو الصواب والذى عليه الجمهور وهو الذى تقتضيه أصوله .

وخص بعض أهل الأداء الادغام بالحلوانى فقط كذا ذكره أبو طاهر ابن سوار وهو ظاهر عبارة صاحب التجريد وأبى العز فى كفايته .

ولكن خالفه الحافظ أبو العلاء فعمم الادغام لهشام من طريقى الحلوانى والداجونى مع أنه لم يسند طريق الداجونى إلا من قراءته على أبى العز .

وكذا نص على الادغام لهشام بكماله الحافظ أبو عمرو الدانى فى جامع البيان وأبو القاسم الهذلى فى كامله فلم يحكيا عنه فى ذلك خلافا . وأما سبط الخياط فنص فى مبهجه على الادغام لهشام من طريق الحلوانى والداجونى فى لام هل فقط .

ونص على الادغام له من طريق الحلوانى والاخفش فى لام «بل» ولعله سهو قلم من الداجونى إلى الأخفش والله أعلم .

واستثنى جمهور رواة الادغام عن هشام اللام من هل فى سورة الرعد قوله (هل تستوى الظلمات والنور) .

وهذا هو الذى فى الشاطبية والتيسير والكافى والتبصرة والهادى والهداية والتذكرة والتلخيص والمستنير وغاية أبى العلاء .

ولم يستثنها أبو العز القلانسى فى كفايته ولم يستثنها فى الكامل للداجونى واستثناها للحلوانى .

وروى صاحب التجريد إدغامها من قراءته على الفارسى وإظهارها من قراءته على عبد الباقى . ونص على الوجهين جميعاً عن الحلوانى فقط صاحب المبهج فقال : واختلف عن الحلوانى عن هشام فيها .

فروى الشذائى إدغامها . وروى غيره الاظهار قال وبهما قرأت على شيخنا الشريف انتهى . ومقتضاه الادغام للداجونى بلا خلاف والله أعلم .

وقال الحافظ أبو عمرو فى جامعه وحكى لى أبو الفتح عن عبد الله بن الحسين عن أصحابه عن الحلوانى عن هشام (أم هل تستوى) بالإدغام كنظائرة فى سائر القرآن قال وكذلك نص عليه الحلوانى فى كتابه انتهى .

وهو يقتضى صحة الوجهين والله أعلم . وأظهر الباقون اللام منهما عند الحروف الثمانية إلا أبا عمرو فإنه يدغم اللام من (هل ترى) . فى الملك والحاقة والله الموفق .

باب حروف قربت مخارجها

وتنحصر فى سبعة عشر حرفا :

(الأول) الباء الساكنة عند الفاء وذلك فى خمسة مواضع . فى النساء (أو يغلب فسوف) وفى الرعد (وإن تعجب فعجب) وفى سبحان (قال اذهب فمن) وفى طه (اذهب فإن لك) وفى الحجرات (ومن لم يتب فأولئك) فأدغم الباء فى الفاء فيها أبو عمرو والكسائى واختلف عن هشام وخلاد . فأما هشام فرواها عنه بالادغام أبو العز القلانسى من طريق الحلوانى

وكذلك الحافظ أبو العلاء .وكذلك رواه ابن سوار من طريق هبة الله المفسر عن الداجونى عنه ومن طريق جعفر ابن محمد عن الحلوانى ، رواه الهذلى عن هشام من جميع طرقه وبه قرأ صاحب التجريد على الفارسى من طريق الحلوانى .

وبه قطع أحمد بن نصر الشذائى عن هشام من جميع طرقه وقال : لا خلاف عن هشام فى ذلك .

وقال الدانى فى جامعه قال لى أبو الفتح عن عبد الباقى عن أصحابه عن هشام بالوجهين اهـ .

ورواه الجمهور عن هشام بالإظهار وعليه أهل العرب قاطبةوهو الذى لم يذكر فى التيسير والشاطبية والعنوان والكافى والتبصرة والهدايةوالهادى والتذكرة وغيرها سواه وبه قرأ صاحب لتجريد على عبد الباقى من طريق الحلوانى وعلى المالكى والفارسى من طريق الداجونى .

وكذا روى صاحب المستنير عن النهروانى من طريق الداجونى وبه قرأ الدانى على أبى الحسن وعلى أبى الفتح عن أبى أحمد عبد الله بن الحسين السامرى عن أصحابه عن الحلوانى قال : وبه قرأت فى رواية الحلوانى وبه آخذ . وانفرد الرملى عن الصورى عن ابن ذكوان بإدغامها كما ذكره فى

المبهج وغاية الاختصار وأبو القاسم الهذلى وأما خلاد فرواها عنه بالادغام جمهور أهل الأداء وعلى ذلك المغاربة قاطبة كابن شريح وابن سفيان ومكى والمهدوى وابن غلبون والهذلى وفى المستنير من طريق النهروانى. وأظهرها عنه جمهور العراقيين كابن سوار وأبى العز وأبى العلاء الهمدانى وسبط الخياط .

وخص بعض المدغمين عن خلاد الخلاف بحرف الحجرات فذكر فيه الوجهين على التخيير كصاحب التيسير والشاطبية وذكر فيه الوجهين على الخلاف صاحب التجريد .

فروى الإدغام من قراءته على عبد الباقى يعنى من طريق ابن شاذان والإظهار من قراءته على الفارسى والمالكى يعنى من طريق الوزان . وقال الحافظ الدانى فى الجامع قال لى أبو الفتح خير خلاد فيه فأقرأنيه عنه بالوجهين . وروى فيه الإظهار وجها واحداً صاحب العنوان .

(الثانى) (يعذب من يشاء) فى البقرة أدغم الباء منه فى الميم أبو عمرو والكسائى وخلف . واختلف عن ابن كثير وحمزة وقالون . فأما ابن كثير فقطع له فى التبصرة والكافى والعنوان والتذكرة وتلخيص العبارات بالادغام بلاخلاف وقطع لقنبل بالإدغام وجهاً واحداً فى الإرشاد والمستنير والكامل والحافظ أبو العلاء والهذلى وسبط الخياط فى كفايته وقطع به للبزى وجهاً واحداً فى الهداية والهادى وقطع به له من طريق أبى ربيعة صاحب المستنير والمبهج وقطع به لقنبل من طريق ابن مجاهد أبو العز وسبط الخياط فى مبهجه وهو طريق ابن الحباب وابن بنان وعليه الجمهور عن ابن كثير وقطع بالإظهار للبزى صاحب الإرشاد .

ورواه من طريق أبى ربيعة صاحب التجريد والكامل وهو فى التجريد

لقنبل من طريق ابن مجاهد وفى الكفاية الكبرى للنقاش عن أبى ربيعة للبزى ولقنبل عن ابن مجاهد وأطلق الخلاف عن ابن كثير بكماله صاحب التيسير وتبعه على ذلك الشاطبى .

والذى تقتضيه طرقهما هو الإظهار وذلك أن الدانى نص على الإظهار فى جامع البيان لابن كثير من رواية ابن مجاهد عن قنبل ومن رواية النقاش عن أبى ربيعة ، هذا لفظه وهاتان الطريقان هما اللتان فى التيسير والشاطبية ولكن لما كان الادغام لابن كثير هو الذى عليه الجمهور أطلق الخلاف فى التيسير له ليجمع بين الرواية وما عليه الأكثرون وهو مما خرج فيه عن طرقه وتبعه على ذلك الشاطبى والوجهان عن ابن كثير صحيحان والله أعلم .

وأما حمزة فروى له الادغام المغاربة قاطبة وكثير من العراقيين .

وروى له الاظهار وجها واحدا صاحب العنوان وصاحب المبهج . وقطع له به صاحب الكامل فى رواية خلف وفى رواية خلاد من طريق الوزان . وكذلك هو فى التجريد لخلاد من قراءته على عبدالباقى . والخلاف عنه فى روايتيه جميعا فى المستنير وغاية ابن مهران وممن نص على الاظهار محمد بن عيسى عن خلاد وابن جبير كلاهما عن سليم .

والوجهان صحيحان والله أعلم .

وأما قالون فروى عنه الإدغام الأكثرون من طريق أبى نشيط وهو رواية المغاربة قاطبة عن قالون . وهو الذى عنه فى التجريد من جميع طرقه .

وروى عنه الاظهار من طريقيه صاحب الارشاد وسبط الخياط فى كفايته ومن طريق الحلوانى صاحب المستنير والكفاية الكبرى والمبهج

والكامل والجمهور وكلاهما صحيح والله أعلم . وقرأ الباقون من الجازمين بالاظهار وجها واحدا وهو ورش وحده، ووقع فى الكامل أنه لخلف فى اختياره وهو وهم وكذلك ظاهر المبهج للكسائى وهو سهو قلم والله أعلم .

(الثالث) (اركب معنا) . فى هود أدغمه أيضا أبو عمرو والكسائى ويعقوب واختلف عن ابن كثير وعاصم وقالون وخلاد . فأما ابن كثير فقطع له بالإدغام وجها واحدا مكى وابن سفيان والمهدوى وابن شريح وابن بليمة وصاحب العنوان وجمهور المغاربة وبعض المشارقة ، وقطع له بالإظهار أبو القاسم الهذلى من جميع رواياته وطرقه سوى الزينبى وليس فى طرقنا.

وروى عنه الإظهار من رواية البزى النقاش من جميع طرقه . وهو الذى فى المستنير والكفاية والغاية والتجريد والإرشاد والروضة والمبهج.

وخص الأكثرون قنبلا بالاظهار من طريق ابن شنبوذ . والادغام من طريق ابن مجاهد . وهو الذى فى الكفاية فى الست وغاية أبى العلاء وأطلق الخلاف عن البزى صاحب التيسير والشاطبى وغيرهما والوجهان عن ابن كثير من روايتيه صحيحان .

وأما عاصم فقطع له جماعة بالاظهار والأكثرون بالادغام . والصواب إظهاره من طريق العليمى عن أبى بكر ومن طريق عمرو بن الصباح عن حفص كما نص عليه الدانى فى جامعه .

ورواه بن سوار عن الطبرى عن أصحابه عن عمرو عن حفص ولم يذكر الهاذلى فى كامله الادغام لغير الهاشمى عن عبيد :

وقد روى الاظهار نصا عن حفص هبيرة وكلاهما صحيح والله أعلم وأما قالون فقطع له بالادغام فى التبصرة والهداية والكافى والتلخيص والهادى والتجريد والتذكرة وبه قرأ الدانى على أبى الحسن .

وقطع له بالاظهار فى الارشاد والكفاية الكبرى . وبه قرأ الدانى على أبى الفتح . والأكثرون على تخصيص الادغام بطريق أبى نشيط والاظهار بالحلوانى .

وممن نص على ذلك الحافظ أبو العلاء وسبط الخياط فى كفايته .

وعكس ذلك فى المبهج فجعل الادغام للحلوانى والوجهان عن قالون صحيحان . وهما فى التيسير والشاطبية والاعلان . وأما خلاد فالأكثرون على الاظهار له وهو الذى فى الكافى والهادى والتبصرة والتلخيص والتجريد والتذكرة والعنوان وبه قرأ الدانى على شيخه أبى الحسن ابن غلبون .

وقطع له صاحب الكامل بالادغام وهو رواية محمد بن الهيثم عنه . وكذا نص عليه محمد بن يحيى الخنيسى وعنبسة بن النضر ومحمد ابن الفضل كلهم عن خلاد وبه قرأ أبو عمرو الدانى على أبى الفتح فارس ابن أحمد .

والوجهان جميعا عن خلاد فى الهداية والتيسير والشاطبية والإعلان وقد صحا نصا وأداء .

وقرأ الباقون بالاظهار وهم ابن عامر وأبو جعفر وخلف وورش وخلف عن حمزة وروى بعض أهل الآداء الاظهار عن يعقوب كما ذكره فى التذكرة وفى الكامل أيضا تبعا لابن مهران .

وإنما ورد ذلك من غير روايتى رويس وروح وهو الذى عليه العمل وبه قرأت وبه آخذ وانفرد صاحب المبهج بالإدغام عن ورش يعنى من طريق الأصبهانى وكذا أبو العلاء عن الحمامى فخالف سائر الرواة عن الأصبهانى والله أعلم .

(الرابع)(نخسف بهم) . فى سبأ . فادغم الفاء فى الباء الكسائى وأظهرها الباقون .

(الخامس) الراء الساكنة عند اللام نحو (واصطبر لعبادته ، يغفر لكم واصبر لحكم ربك . وينشر لكم ، وأن اشكر لى)فأدغم الراء فى اللام فى ذلك أبو عمرو من رواية السوسى : واختلف عنه من رواية الدورى . فرواه عنه بالإدغام أبو عبد الله بن شريح فى كافيه وأبو العز فى إرشاده وكفايته وأبو العلاء فى غايته وصاحب المستنير وصاحب المبهج والكفاية فى القراآت الست ورواه بالإظهار أبو محمد مكى فى تبصرته وابن بليمة فى تلخيصه وأطلق الخلاف عن الدورى صاحب التيسير والشاطبى والمهدوى وأبو الحسن بن غلبون . وانفرد بالخلاف عن السوسى .

(قلت) والخلاف مفرع على الإدغام الكبير . فمن أدغم الإدغام الكبير لأبى عمرو لم يختلف فى إدغام هذا بل أدغمه وجها واحداً ومن روى الإظهار اختلف عنه فى هذا الباب عن الدورى . فمنهم من روى إدغامه . ومنهم من روى إظهاره والأكثرون على الإدغام والوجهان صحيحان عن أبى عمرو

وبالإدغام قرأ الدانى على أبى القاسم عبد العزيز بن جعفر عن قراءته بذلك على أبى طاهر عن ابن مجاهد ، وهى الطريق المسندة فى التيسير ، قال الدانى فى جامعه وقد بلغنى عن ابن مجاهد أنه رجع عن الإدغام إلى الإظهار اختياراً واستحسانا ومتابعة لمذهب الخليل وسيبويه قبل موته بست سنين .

(قلت) إن صح ذلك عن ابن مجاهد فإنما هو فى وجه إظهار الكبير أما فى وجه إدغامه فلا لأنه إذا أدغم الراء المتحركة فى اللام فادغامها ساكنة أولى وأحرى والله أعلم .

﴿ السادس ﴾ اللام الساكنة في الذال وذلك (من يفعل ذلك) حيث وقع كقوله (ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه ، ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضات الله) فأدغمها أبو الحارث عن الكسائي وأظهرها الباقون .

(السابع) الدال عند الثاء وهو موضعان في آل عمران (ومن يرد ثواب الدنيا ، ومن يرد ثواب الآخرة) فأدغم الدال في الثاء أبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي وخلف . وأظهرها الباقون .

(الثامن) الثاء في الذال ، وهو موضع واحد (يلهث ذلك) في الأعراف فأظهر الثاء عند الذال نافع وابن كثير وأبو جعفر وعاصم وهشام على اختلاف عنهم فيه . فأما نافع فروى إدغامه عنه من رواية قالون أبو محمد مكي وأبو عبد الله بن سفيان وأبو العباس المهدوي وأبو علي بن بليمة وابن شريح وصاحب التجريد والتذكرة والجمهور من المغاربة وجماعة من المشارقة ورواه ابن سوار عن أبي نشيط وكذلك سبط الخياط والحافظ أبو العلاء .

ورواه أبو العز عن أبي نشيط وعن هبة الله بن جعفر عن الحلواني . وبه قرأ أبو عمرو الداني على أبي الحسن من جميع طرقه عن قالون وعلى أبي الفتح عن قراءته على عبد الله بن الحسين السامري وهذان الوجهان في التيسير والشاطبية ، ورواه عنه بالإظهار بعض العراقيين من غير طريق أبي نشيط وبعضهم من طريق أبي نشيط والحلواني . وذكره صاحب العنوان وهو طريق إسماعيل وبه قرأ الداني على أبي الفتح من قراءته على عبد الباقي وروى إظهاره عن ورش جمهور المشارقة والمغاربة وخص بعضهم الإظهار بالأزرق وبعضهم بالأصبهاني .

وروى إدغامه عن ورش من جميع طرقه أبو بكر بن مهران ورواه أبو الفضل الخزاعي من طريق الأزرق وغيره واختاره الهذلي .

وأما ابن كثير فاختلف عنه فى الإظهار والإدغام فروى له أكثر المغاربة الإظهار ولم يذكره الأستاذ أبو العز فى كفايته إلا من طريق النقاش عن أبى ربيعة عن البزى ولم يذكره الإمام أبو طاهر بن سوار إلا من الطريق المذكورة ومن غير طريق النهروانى عن ابن مجاهد عن قنبل .

وذكره صاحب المبهج عن أبى ربيعة أيضا وعن قنبل إلا الزينبى . ولم يذكره الحافظ أبو عمرو الدانى فى جامع البيان عن ابن كثير إلا من رواية القواس . وذكره الحافظ أبو العلاء فى غير رواية ابن فليح ولم يذكره الخزاعى إلا من طريق ابن مجاهد عن قنبل فقط ، وكلهم روى الإدغام عن سائر أصحاب ابن كثير .

وأما عاصم فاختلفوا عنه أيضاً فقال الدانى فى جامع البيان أقرأنى فارس بن أحمد لعاصم فى جميع طرقه من طريق عبد الله يعنى أبا أحمد السامرى بالاظهار ومن طريق عبد الباقى بالادغام قال وروى أبو بكر الولى عن أحمد بن حميد عن عمرو وعن الاشنانى عن عبيد عن حفص بالاظهار انتهى .وقطع له صاحب العنوان وأبو الحسن الخبازى من روايتى أبى بكر وحفص وغيرهما بالاظهار .

وذكر الخلاف عن حفص صاحب التجريد وروى الجمهور من المغاربة والمشارقة عن عاصم من جميع رواياته الادغام وهو الأشهر عنه .

وأما أبو جعفر فالأكثرون من أهل الأداء على الأخذ له بالاظهار وهو المشهور ونص له أبو الفضل الخزاعى على الادغام وجهاً واحداً واختاره الهذلى . ولم يأخذ أبو بكر بن مهران من جميع طرقه له بسواه .

وأما هشام فروى جمهور المغاربة عنه الإظهار وأكثر المشارقة على الإدغام له من طريق الداجونى . وعلى الإظهار من طريق الحلوانى وهو

الذى فى المبهج والكامل والمنتهى وذكر صاحب المستنير له الإدغام من طريق هبة الله المفسر عن الداجونى .

﴿ قلت ﴾ فقد ثبت الخلاف فى إدغامه وإظهاره عمن ذكرت . وصح الأخذ بهما جميعاً عنهم وإن كان الأشهر عن بعضهم الإدغام وعن آخرين الإظهار .

فإن الذى يقتضيه النظر ويصح فى الاعتبار هو الإدغام ولولا صحة الإظهار عنهم عندى لم آخذ لهم ولا لغيرهم بغير الإدغام وذلك أن الحرفين إذا كانا من مخرج واحد وسكن الأول منهما يجب الإدغام مالم يمنع مانع ولا مانع هنا فقد حكى الأستاذ أبو بكر بن مهران الإجماع على إدغامه فقال مانصه : وقد أجمعوا على إدغام الثاء فى الذال من قوله (يلهث ذلك) إلا النقاش فإنه كان يذكر الإظهار فيه لابن كثير وعاصم برواية حفص ونافع برواية قالون . قال وكذلك كان يذكر البخارى المقرى لابن كثير وحده إلا أنه يقول بين الإظهار والإدغام على مايخرج فى اللفظ قال وقال الآخرون لا نعرفه إلا مدغما قال وهو الصحيح والله أعلم .

﴿ التاسع ﴾ الذال فى التاء إذا وقع قبل الذال خاء نحو قوله (اتخذتم العجل ، قل أفاتخذتم . وثم اتخذتم . ولتخذت) فأظهر الذال عند التاء ابن كثير وحفص ، واختلف عن رويس فروى الحمامى من جميع طرقه والقاضى أبو العلاء وابن العلاف والأكثرون عن النخاس عن التمار عنه بالإظهـــار . وهو الذى فى المستنير والكفاية والإرشاد والجامع والروضة وغيرها .

وروى أبو الطيب وابن مقسم كلاهما عن التمار عنه بالإدغام . وكذا روى الخبازى والخزاعى عن النخاس عن التمار عنه . وهو الذى قطع به

الهذلى فى كامله وابن مهران فى غايته . وروى الجوهرى عن التمار الإظهار فى حرف الكهف وهو قوله (لتخذت عليه أجرا) فقط والإدغام فى باقى القرآن وكذا روى الكارزينى عن النخاس .وهو الذى فى التذكرة والمبهج

﴿ العاشر ﴾ الذال فى التاء (فنبذتها) من سورة طه : فأدغمها أبو عمرو وحمزة والكسائى وخلف : واختلف عن هشام فقطع له المغاربة قاطبة بالإظهار وهو الذى فى التيسير والتبصرة والكافى والهداية والهادى والعنوان والتذكرة والتلخيص والشاطبية وغيرها وقطع له جمهور المشارقة بالإدغام وهو الذى فى الكفاية الكبرى والمستنير والكامل وغاية أبى العلاء وغيرها ورواه صاحب التجريد عنه من طريق الداجونى . وكذا ذكره له صاحب المصباح .

ورواه صاحب المبهج من طريق الحلوانى . والوجهان عنه صحيحان . إلا أن الحافظ أبا عمرو قرأ بالإظهار من طريق الحلوانى . وانفرد أبو العلاء الهمدانى من طريق القباب عن الصورى عن ابن ذكوان بإدغامه ولم يذكره غيره والله أعلم .

﴿ الحادى عشر ﴾ الذال فى التاء فى (عذت بربى) فى غافر والدخان فأدغمها أبو عمرو وحمزة والكسائى وأبو جعفر وخلف ، واختلف عن هشام فقطع له بالادغام جمهور العراقيين كابن سوار وأبى العز والحافظ أبى العلاء والهذلى ، وقطع له بالاظهار صاحب التيسير والشاطبية والتجريد والمغاربة قاطبة وصاحب المبهج من طريق الحلوانى والداجونى ، وبه قرأ الدانى من طريق الحلوانى وكلاهما صحيح .

﴿ الثانى عشر ﴾ الثاء فى التاء فى (لبثتم ولبثتم) كيف جاء فأدغمه

أبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائى وأبو جعفر، وأظهره الباقون، وانفرد الكارزينى عن أصحابه عن رويس بالاظهار فى حرفى المؤمنين وإدغام غيرهما.

﴿ الثالث عشر) الثاء فى التاء أيضاً من (أورثتموها) فى الموضعين من الأعراف والزخرف، فأدغمها أبو عمرو وحمزة والكسائى وهشام: واختلف عن ابن ذكوان فرواهما عنه الصورى بالادغام ورواهما الأخفش بالاظهار، وبذلك قرأ الباقون وانفرد فى المبهج بالاظهار عن هشام من طريق الداجونى وسائرهم لم يذكر عن هشام فيهما خلافاً والله أعلم، وانفرد فى الكامل عن خلف بالادغام ولم يذكره غيره والله أعلم.

﴿ الرابع عشر ﴾ الدال فى الذال من (ص ذكر) فى أول سورة مريم فادغمها أبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائى وخلف. وقرأ الباقون بالاظهار.

﴿ الخامس عشر ﴾ النون فى الواو من (يس والقرآن) فادغمها الكسائى ويعقوب وخلف وهشام واختلف عن نافع وعاصم والبزى وابن ذكوان. فأما نافع فقطع له بالادغام من رواية قالون أبو بكر ابن مهران وابن سوار فى المستنير وكذلك سبط الخياط فى كفايته ومبهجه وكذلك الحافظ أبو العلاء فى غايته وكذلك جمهور العراقيين من جميع طرقهم إلا أن أبا العز استثنى عن هبة الله يعنى من طريق الحلوانى.

وبه قرأ صاحب التجريد على الفارسى من طريق أبى نشيط والحلوانى جميعاً على ابن نفيس من طريق أبى نشيط وقطع له بالاظهار صاحب التيسير والكافى والهادى والتبصرة والهداية والتلخيص والتذكرة والشاطبية وجمهور المغاربة.

وقطع الدانى فى جامعه بالادغام من طريق الحلوانى . وبالاظهار من طريق أبى نشيط . وكلاهما صحيح عن قالون من الطريقين . وقطع له بالادغام من رواية ورش من طريق الأزرق صاحب التيسير والكافى والتبصرة والتلخيص والشاطبية والجمهور وقال فى الهداية إنه الصحيح عن ورش وقطع بالاظهار من الطريق المذكورة صاحب التجريد حسبما قرأ به على شيوخه من طرقهم . وقطع بالادغام من طريق الأصبهانى أبو العز وابن سوار والحافظ أبو العلاء وصاحب التجريد والمبهج والأكثرون . وبالاظهار الأستاذ أبو بكر بن مهران والحافظ أبو عمرو الدانى والوجهان صحيحان عن ورش .

وأما البزى فروى عنه الاظهار أبو ربيعة وروى عنه الادغام ابن الحباب . والوجهان صحيحان عنه من الطريقين المذكورتين وغيرهما نص عليهما الحافظ أبو عمرو .

وأما ابن ذكوان فروى عنه الادغام الأخفش .

وروى عنه الاظهار الصورى وذكر صاحب المبهج من طريق الصورى الادغام أيضا . والجمهور على خلافه والوجهان صحيحان عن ابن ذكوان ذكرهما الدانى فى جامع البيان من الطريقين المذكورتين ، وأما عاصم فقطع له الجمهور بالادغام من رواية أبى بكر من طريق يحيى بن آدم وبالاظهار من طريق العليمى إلا أن كثيراً من العراقيين روى الاظهار عنه من طريق يحيى بن آدم كأبى العز وأبى العلاء وكذلك أبو القاسم بن الفحام فى تجريده من قراءته على الفارسى ورواه فى المبهج عنه من طريق نفطويه .

وروى الادغام عن العليمى فى كفايته ومبهجه . وكلاهما صحيح عن أبى بكر من الطريقين وروى عنه الادغام من رواية حفص عمرو بن الصباح من طريق زرعان وقطع به فى التجريد من طريق عمرو وروى عنه الاظهار من طريق الفيل .

والوجهان صحيحان من طريق عمرو عنه . ولم يختلف عن عبيد عنه أنه بالاظهار والله أعلم .

وقرأ الباقون بالاظهار وجهاً واحـــداً وهم أبو عمرو وحمزة وأبو جعفر وقنبل .

﴿ السادس عشر ﴾ النون فى الواو من (ن والقلم) والخلاف فيه كالخلاف فى (يس والقرآن) أدغم النون فى الواو الكسائى ويعقوب وخلف وهشام الا أنه لم يختلف فيه عن قالون أنه بالاظهار .

واختلف عن ورش وحده وعن عاصم والبزى وابن ذكوان . فأما ورش فقطع له بالادغام من طريق الأزرق صاحب التجريد والتلخيص والكامل وغيرهم وقطع له بالاظهار صاحب التذكرة والعنوان . وقال فى الهداية إنه الصحيح عن ورش .

وقال فى التيسير إنه الذى عليه عامة أهل الأداء . وأطلق الوجهين جميعا عنه أبو عبد الله بن شريح وأبو القاسم الشاطبى وأبو محمد مكى وقال فى تبصرته إن الادغام مذهب الشيخ أبى الطيب يعنى ابن غلبون .

وأما عاصم والبزى وابن ذكوان فالخلاف عنهم كالخلاف فى (يس)من الطرق المذكورة الا أن سبط الخياط قطع فى كفايته لأبى بكر من طريق العليمى بالادغام هنا والاظهار فى (يس) ولم يفرق غيره بينهما عنه والله أعلم

وأظهر النون من (نون) الباقون وهم أبو عمرو وحمزة وأبو جعفر وقالون وقنبل .

﴿ السابع عشر ﴾ النون عند الميم من (طسم) أول الشعراء والقصص فأظهر النون عندها حمزة وأبو جعفر .

والباقون بالادغام . وأبو جعفر مع اظهاره على أصله فى السكت على كل حرف من حروف الفواتح كما تقدم وإنما ذكرناه مع المظهرين فى هذه الفواتح من أجل مرافقتهم له فى الاظهار وإلا فمن لازم السكت الاظهار

فلذلك لم يحتج إلى التنبيه له على إظهار الميم عند الميم من (آلم) فإنه إنما انفرد بإظهارها من أجل السكت عليها وكذلك النون المخفاة من (عين صاد) أول مريم . والنون من (طس تلك) أول النمل . والنون من (عسق)فإن السكت عليها لايتم إلا بإظهارها فلم يحتج معه إلى تنبيه والله أعلم .

وما وقع لأبي شامة من النص على الإظهار فى (طس تلك) للجميع فهو سبق قلم فاعلم .

(تنبيه) كل حرفين التقيا أولها ساكن وكانا مثلين أو جنسين وجب إدغام الأول منهما لغة وقراءة فالمثلان نحو (فاضرب به ، ربحت تجارتهم، وقد دخلوا ، إذذهب ، وقل لهم ، وهم من عن نفس ، اللاعنون ، يدرككم ، يوجهه) والجنسان نحو (قالت طائفة ، اثقلت دعوا ، وقد تبين ، إذ ظلمتم ، بل ران . هل رأيتم ، قل رب) مالم يكن أول المثلين حرف مد نحو (قالوا وهم ، الذى يوسوس) أو أول الجنسين حرف حلق نحو (فاصفح عنهم) كما قدمنا التنصيص عليه فى فصل التجويد أول الكتاب وكذلك تقدم ذكر نحو (احطت ، وبسطت) فى حرف الطاء وأما (ألم نخلقكم) فى المرسلات فتقدم أيضا ما حكى فيه من وجهى الادغام المحض وتبقية الاستعلاء .

وقد انفرد الهذلى عن أبي الفضل الرازى من طريق ابن الأخرم عن ابن ذكوان باظهاره , وكذلك حكى عن أحمد بن صالح عن قالون ولعل مرادهم إظهار صفة الاستعلاء وإلا فإن أرادوا الاظهار المحض فإن ذلك لايجوز ، على أن الحافظ أباعمرو الدانى حكى الاجماع على أن إظهار الصفة أيضا خطأ وخطأ فقال فى الجامع وكذلك أجمعوا على إدغام القاف فى الكاف ... إلا أنها كافا خالصة من غير إظهار صوت لها فى قوله (ألم نخلقكم)

قال وروى أبو على بن حبش الدينورى أداء عن أحمد بن حرب عن الحسن بن مالك عن أحمد بن صالح عن قالون مظهرة القاف قال وما حكيناه عن قالون غلط فى الرواية وخطأ فى العربية .

(قلت) فإن حمل الدانى الاظهار من نصهم على إظهار الصوت وجعله خطأ وغلطاً ففيه نظر فقد نص عليه غير واحد من الائمة . فقال الأستاذ أبو بكر بن مهران وقوله (ألم نخلقكم)

وقال ابن مجاهد فى مسائل رفعت إليه فأجاب فيها لا يدغمه إلا أبو عمرو قال ابن مهران وهذا منه غلط كبير وسمعت أباعلى الصفار يقول قال أبو بكر الهاشمى المقرى لا يجوز اظهاره .

وقال ابن شنبوذ أجمع القراء على ادغامه قال ابن مهران وكذلك قرأنا على المشايخ فى جميع القراآت أعنى بالادغام إلا على أبى بكر النقاش فانه كان يأخذ لنافع وعاصم بالاظهار ولم يوافقه أحد عليه إلا البخارى المقرى فإنه ذكر فيه الاظهار عن نافع برواية ورش ثم قال ابن مهران وقرأناه بين الاظهار والادغام قال وهو الحق والصواب لمن أراد ترك الادغام فأما اظهار بين فقبيح .

وأجمعوا على أنه غير جائز انتهى ، ولاشك ان من أراد باظهاره الاظهار المحض فان ذلك غير جائز إجماعا وأما الصفة فليس بغلط ولا قبيح فقد صح عندنا نصاً وأداء .

وقرأت به على بعض شيوخى ولم يذكر مكى فى الرعاية غيره وله وجه من القياس ظاهر إلا أن الادغام الخالص أصح رواية وأوجه قياساً بل لا ينبغى أن يجوز البتة فى قراءة أبى عمرو فى وجه الادغام الكبير غيره لأنه يدغم المتحرك من ذلك ادغاما محضا فادغام الساكن منه أولى وأحرى .

ولعل هذا مراد ابن مجاهد فيما أجاب عنه من مسائله والله تعالى أعلم . وأما (ماليه هلك) فى سورة الحاقة فقد حكى فيه الاظهار من أجل كونه هاء سكت كما حكى عدم النقل فى (كتابيه إنى) وقال مكى فى تبصرته : يلزم من ألقى الحركة فى (كتابيه إنى) أن يدغم (ماليه هلك) لأنه قد أجراها مجرى الأصل حين ألقى الحركة وقدر ثبوتها فى الوصل .

قال وبالإظهار قرأت وعليه العمل وهو الصواب إن شاء الله قال أبو شامة يعنى بالإظهار أن يقف على (ماليه هلك) وقفة لطيفة .

وأما ان وصل فلا يمكن غير الادغام أو التحريك قال وإن خلا اللفظ من أحدهما كان القارىء واقفا وهو لا يدرى لسرعة الوصل .

وقال أبو الحسن السخاوى وفى قوله (ماليه هلك) خلف . والمختار فيه أن يوقف عليه لأن الهاء انما اجتلبت للوقف فلا يجوز أن توصل فان وصلت فالاختيار الاظهار لأن الهاء موقوف عليها فى النية لأنها سيقت للوقف : والثانية منفصلة منها فلا ادغام .

(قلت) وما قاله أبو شامة أقرب إلى التحقيق ؛ وأحرى بالدراية والتدقيق ، وقد سبق إلى النص عليه استاذ هذه الصناعة أبو عمرو الدانى رحمه الله تعالى قال فى جامعه فمن روى التحقيق يعنى التحقيق فى (كتابيه إنى) لزمه أن يقف على الهاء فى قوله (ماليه هلك) وقفة لطيفة فى حال الوصل من غير قطع لأنه واصل بنية الواقف فيمتنع بذلك من أن يدغم فى الهاء التى بعدها قال ومن روى الالقاء لزمه أن يصلها ويدغمها فى الهاء التى بعــدها لأنها عنده كالحرف اللازم الأصلى انتهى وهو الصواب والله أعلم .

وشذ صاحب المبهج فحكى عن قالون من طريق الحلوانى وابن بويان

عن أبي نشيط إظهار تاء التأنيث عند الدال ولا يصح ذلك وكذلك اظهارها عند الطاء ضعيف جداً والله تعالى أعلم .

باب احكام النون الساكنة والتنوين

وهى أربعة : إظهار ، وإدغام ، وقلب ، واخفاء .

والنون الساكنة تكون فى آخر الكلمة وفى وسطها كسائر الحروف السواكن . وتكون فى الاسم والفعل والحرف .

وأما التنوين فلا يكون إلا فى آخر الاسم بشرط أن يكون منصرفا موصولا لفظاً غير مضاف عريا عن الألف واللام وثبوته مع هذه الشروط إنما يكون فى اللفظ لا فى الخط إلا فى قوله تعالى (وكأين) . حيث وقع فانهم كتبوه بالنون .

(أما الاظهار) فإنه يكون عند ستة أحرف وهى حروف الحلق منها أربعة بلا خلاف وهى : الهمزة ، والهاء ، والعين ، والحاء نحو (ينأون ، من آمن ، كل آمن ، أنهار ، من هاد ، جرف هار ، أنعمت ، من عمل ، عذاب عظيم ، وانحر ، من حكيم حميد) .

والحرفان الآخران اختلف فيهما وهما : الغين والخاء . نحو (فسينغضون ، من غل ، إله غيره ، والمنخنقة ، من خير ، قوم خصمون) فقرأ أبو جعفر بالاخفاء عندهما .

وقرأ الباقون بالاظهار . واستثنى بعض أهل الاداء عن أبي جعفر (فسينغضون ، و : إن يكن غنياً ، و : المنخنقة) فاظهروا النون عنه فى هذه الثلاثة وروى الاخفاء فيها أبو العز فى إرشاده من طريق الحنبلى عن هبة الله وذكرهما فى كفايته عن الشطوى كلاهما من رواية ابن وردان .

ورواه أبو طاهر بن سوار فى المنخنقة خاصة من الروايتين جميعاً . ولم يستثنها الأستاذ أبو بكر بن مهران فى الروايتين بل أطلق الإخفاء فى الثلاثة كسائر القرآن . وخص فى الكامل استثناءها من طريق الحمامى فقط وأطلق الإخفاء فيها من الطريقين وبالإخفاء وعدمه قرأنا لأبى جعفر من روايتيه . والاستثناء أشهر ، وعدمه اقيس ، والله أعلم . وانفرد ابن مهران عن ابن بويان عن أبى نشيط عن قالون بالإخفاء أيضا عند الغين والخاء فى جميع القرآن ولم يستثن شيئاً واتبعه على ذلك أبو القاسم الهذلى فى كامله . وذكره الحافظ أبو عمرو فى جامعه عن أبى نشيط من طريق ابن شنبوذ عن أبى حسان عنه ، وكذا ذكره فى المبهج واستثنى (إن يكن غنيا ، و : فسينغضون) وهى رواية المسيبى عن نافع .

وكذلك رواه محمد بن سعدان عن اليزيدى عن أبى عمرو ووجه الإخفاء عند الغين والخاء قربهما من حرفى أقصى اللسان القاف والكاف . ووجه الإظهار بعد مخرج حروف الحلق من مخرج النون والتنوين وإجراء الحروف الحلقية مجرى واحداً .

وأما الحكم الثانى (وهو الإدغام) فإنه يأتى عند ستة أحرف أيضا وهى حروف « يرملون » ، منها حرفان بلا غنة وهما اللام والراء نحو (فإن لم تفعلوا ، هدى للمتقين ، من ربهم ، ثمرة رزقنا) هذا هو مذهب الجمهور من أهل الأداء والجلة من أئمة التجويد وهو الذى عليه العمل عند أئمة الأمصار فى هذه الأعصار وهو الذى لم يذكر المغاربة قاطبة وكثير من غيرهم سواه كصاحب التيسير والشاطبية والعنوان والكافى والهادى والتبصرة والهداية وتلخيص العبارات والتجريد والتذكرة وغيرهم .

وذهب كثير من أهل الأداء إلى الإدغام مع إبقاء الغنة ورووا ذلك عن أكثر أئمة القراءة كنافع وابن كثير وابى عمرو وابن عامر وعاصم

وأبي جعفر ويعقوب وغيرهم وهي رواية أبي الفرج النهرواني عن نافع وأبي جعفر وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر ، نص على ذلك أبو طاهر ابن سوار في المستنير عن شيخه أبي علي العطار عنه .

وقال فيه : وخير الطبري عن قالون من طريق الحلواني قال وذكر أبو الحسن الخياط عن السوسي وأبي زيد كذلك ثم قال وقرأت على أبي علي العطار عن حماد والنقاش بتبقية الغنة أيضا .

ورواه أبو العز في إرشاده عن النهرواني عن أبي جعفر وزاد في الكفاية عن ابن حبش عن السوسي وعن أحمد بن صالح عن قالون وعن نظيف عن قنبل ورواه الحافظ أبو العلاء في غايته عن عيسى بن وردان وعن السوسي وعن المسيبي عن نافع وعن النهرواني عن اليزيدي وانفرد بتبقية الغنة عن الصوري عن ابن ذكوان في الراء خاصة وأطلق ابن مهران الوجهين عن غير أبي جعفر وحمزة والكسائي وخلف وقال إن الصحيح عن أبي عمرو إظهار الغنة ورواه صاحب المبهج عن المطوعي عن أبي بكر عند الراء وعن الشنبوذي عن أبي بكر فيهما بوجهين قال وقرأت على شيخنا الشريف بالتبقية فيهما عندهما قال وخير البزي بين الإدغام والإظهار فيهما عندهما.

قال وبالوجهين قرأت . ورواه أبو القاسم الهذلي في الكامل عن غير حمزة والكسائي وخلف وهشام وعن غير الفضل عن أبي جعفر وعن ورش غير الأزرق وذكره أبو الفضل الخزاعي في المنتهى عن ابن حبش عن السوسي وعن ابن مجاهد عن قنبل وعن حفص من غير طريق زرعان وعن الحلواني عن هشام وعن الصوري عن ابن ذكوان وذكره في جامع البيان عن قنبل من طريق ابن شنبوذ في اللام خاصة وعن الزينبي عن أبي ربيعة عن البزي وقنبل في اللام والراء وعن أبي عون عن الحلواني عن قالون وعن الأصبهاني عن ورش وعن الشموني عن الأعشى عن أبي بكر عن إبراهيم

ابن عباد عن هشام ورواه الأهوازى فى وجيزه عن روح . ﴿ قلت ﴾ وقد وردت الغنة مع اللام والراء عن كل من القراء وصحت من طريق كتابنا نصاً وأداء عن أهل الحجاز والشام والبصرة وحفص . وقرأت بها من رواية قالون وابن كثير وهشام وعيسى بن وردان وروح وغيرهم .

﴿ والأربعة أحرف ﴾ الباقية من « يرملون » وهى : النون والميم والواو والياء . وهى حروف « ينمو » تدغم فيها النون الساكنة والتنوين بغنة نحو (عن نفس ، حطة نغفر ، من مال ، مثلا ما ، من وال ، ورعد وبرق من يقول ، وبرق يجعلون) .

واختلف منها فى الواو والياء فأدغم خلف عن حمزة فيهما النون بلا غنة واختلف عن الدورى عن الكسائى فى الياء فروى عنه أبو عثمان الضرير الإدغام بغير غنة كرواية خلف عن حمزة .

وروى عنه جعفر بن محمد : تبقية الغنة كالباقين . واطلق الوجهين له صاحب المبهج وكلاهما صحيح والله أعلم .

وانفرد صاحب المبهج بعدم الغنة عند الياء عن قنبل من طريق الشطوى عن ابن شنبوذ فخالف سائر المؤلفين وأجمعوا على إظهار النون الساكنة عند الواو والياء إذا اجتمعا فى كلمة واحدة نحو (صنوان ، وقنوان ، والدنيا ، وبنيان) لئلا يشتبه بالمضعف نحو صوان ، وحيان وكذلك أظهرها العرب مع الميم فى كلمة فى نحو قولهم شاة زنماء ؛ وغنم زنم ، ولم يقع مثله فى القرآن .

وقد اختلف رأى أئمتنا فى ذكر النون مع هذه الحروف فكان الحافظ أبو عمرو الدانى ممن يذهب إلى عدم ذكرها معهن قال فى جامعه والقراء من المصنفين يقولون تدغم النون الساكنة والتنوين فى ستة

أحرف فيزيدون النون نحو (من نار ، يومئذ ناعمة) قال وزعم بعضهم أن ابن مجاهد جمع الستة الأحرف فى كلمة « يرملون » .

قال وذلك غير صحيح عنه لأن محمد بن أحمد حدثنا عنه فى كتابه السبعة أن النون الساكنة والتنوين يدغمان فى الراء واللام والميم والياء والواو ولم يذكر النون إذ لا معنى لذكرها معهن لأنها إذا أتت ساكنة ولقيت مثلها لم يكن بد من إدغامه فيها ضرورة وكذلك التنوين كسائر المثلين إذا التقيا وسكن الأول منهما ثم قال : ولو صح أن ابن مجاهد جمع كلمة يرملون الستة الأحرف لكان إنما جمع منها النون وما تدغم فيه اهـ .

ولا يخفى ما فيه والتحقيق فى ذلك أن يقال إن أريد بإدغام النون فى غير مثلها فإنه لا وجه لذكر النون فى حروف الإدغام .

وإن أريد بادغامها مطلق ما يدغمان فيه فلابد من ذكر النون فى ذلك ولاشك أن المراد هو هذا لا غيره فيجب حينئذ ذكر النون فيها وعلى ذلك مشى الدانى فى تيسيره والله أعلم .

واختلف أيضا رأيهم فى الغنة الظاهرة حالة إدغام النون الساكنة والتنوين فى الميم هل هى غنة النون المدغمة أو غنة الميم المقلوبة للإدغام ؟ فذهب إلى الأول أبو الحسن بن كيسان النحوى وأبو بكر بن مجاهد المقرى وغيرهما وذهب الجمهور إلى أن تلك الغنة غنة الميم لا غنة النون والتنوين لانقلابهما إلى لفظها وهو اختيار الدانى والمحققين وهو الصحيح لأن الأول قد ذهب بالقلب فلا فرق فى اللفظ بالنطق بين (من من ، وان من — وبين — هم من ، وام من) وأما ما روى عن بعضهم إدغام الغنة واذهابها عند الميم فغير صحيح إذ لا يمكن النطق به ولا هو فى الفطرة ولا الطاقة وهو خلاف اجماع القراء والنحويين ولعلهم أرادوا بذلك غنة المدغم والله أعلم .

وأما الحكم الثالث وهو (القلب) فعند حرف واحد وهى الباء فإن النون الساكنة والتنوين يقلبان عندها ميا خالصة من غير إدغام وذلك نحو (أنبئهم، ومن بعد، وصم بكم) ولابد من إظهار الغنة مع ذلك فيصير فى الحقيقة إخفاء الميم المقلوبة عند الباء فلا فرق حينئذ فى اللفظ بين (أن بورك، وبين: يعتصم بالله) إلا أنه لم يختلف فى إخفاء الميم ولا فى إظهار الغنة فى ذلك وما وقع فى كتب بعض متأخرى المغاربة من حكاية الخلاف فى ذلك فوهم ولعله انعكس عليهم من الميم الساكنة عند الباء. والعجب أن شارح أرجوزة ابن برى فى قراءة نافع حكى ذلك عن الدانى. وإنما حكى الدانى ذلك فى الميم الساكنة لا المقلوبة واختار مع ذلك الإخفاء وقد بسطنا بيان ذلك فى كتاب التمهيد والله أعلم.

وأما الحكم الرابع وهو (الإخفاء) وهو عند باقى حروف المعجم وجملتها خمسة عشر حرفاً وهى: التاء، والثاء، والجيم، والدال، والذال والزاى، والسين، والشين، والصاد والضاد، والطاء، والظاء، والفاء. والقاف، والكاف. نحو (كنتم، ومن تاب، جنات تجرى، والانثى، من ثمرة، قولا ثقيلا، أنجيتنا، أن جعل، خلق جديد، أنداداً. من دابة. كأساً دهاقا، أأنذرتهم، من ذهب، وكيلا ذرية، تنزيل، من زوال، صعيدا زلقا، والإنسان، من سوء. رجلا سالما، أنشرنا، ان شاء، غفور شكور، الانصار، أن صدوكم، جمالت صفر، منضود، من ضل، وكلا ضربنا، المقنطرة، من طين، صعيدا طيبا، ينظرون، من ظهير، ظلا ظليلا، فانفلق، من فضله، خالداً فيها، انقلبوا، من قرار، سميع قريب المنكر، من كتاب، كتاب كريم).

واعلم أن الإخفاء عند أئمتنا هو حال بين الإظهار والإدغام. قال الدانى وذلك أن النون والتنوين لم يقربا من هذه الحروف كقربهما من

حروف الإدغام فيجب ادغامهما فيهن من أجل القرب ولم يبعدا منهن كبعدهما من حروف الإظهار فيجب إظهارهما عندهن من أجل البعد فلما عدم القرب الموجب للإدغام والبعد الموجب للإظهار أخفيا عندهن فصارا لا مدغمين ولا مظهرين إلا أن اخفاءهما على قدر قربهما منهن وبعدهما عنهن فما قربا منه كانا عنده اخفى مما بعدا عنده قال والفرق عند القراء والنحويين بين المخفى والمدغم أن المخفى مخفف والمدغم مشدد اهـ والله أعلم.

تنبيهات

﴿ الأول ﴾ أن مخرج النون والتنوين مع حروف الإخفاء الخمسة عشر من الخيشوم فقط ولا حظ لهما معهن فى الفم لأنه لا عمل للسان فيهما كعمله فيهما مع ما يظهران عنده أو يدغمان فيه بغنة وحكمهما مع الغين والخاء عند أبى جعفر كذلك وذلك من حيث أجرى الغين والخاء مجرى حروف الفم للتقارب الذى بينهما وبينهن فصار مخرج النون والتنوين معهما كمخرجهما معهن ومخرجهما على مذهب الباقين المظهرين من أصل مخرجهما وذلك من حيث أجرو العين والخاء مجرى باقى حروف الحلق لكونها من جملتين دون حروف الفم.

﴿ الثانى ﴾ الإدغام بالغنة فى الواو والياء وكذلك فى اللام والراء عند من روى ذلك هو إدغام غير كامل من أجل الغنة الباقية معه. وهو عند من أذهب الغنة إدغام كامل. وقال بعض أئمتنا إنما هو إخفاء اطلاق الادغام عليه مجاز ؛ وممن ذهب إلى ذلك أبو الحسن السخاوى فقال : واعلم أن حقيقة ذلك اخفاء لا إدغام وإنما يقولون له ادغام مجازا. قال وهو فى الحقيقة اخفاء على مذهب من يبقى الغنة ويمنع تمحيض الادغام إلا أنه

لابد من تشديد يسير فيهما. قال وهو قول الأكابر قالوا الإخفاء ما بقيت معه الغنة .

(قلت) والصحيح من أقوال الأئمة أنه إدغام ناقص من أجل صوت الغنة الموجودة معه فهو بمنزلة صوت الاطباق الموجود مع الادغام فى (أحطت ، وبسطت) والدليل على أن ذلك إدغام وجود التشديد فيه إذ التشديد يمتنع مع الاخفاء .

قال الحافظ أبو عمرو فمن بقى غنة النون والتنوين مع الادغام لم يكن ذلك إدغاما صحيحا فى مذهبه لأن حقيقة باب الادغام الصحيح أن لا يبقى فيه من الحرف المدغم أثر إذ كان لفظه ينقلب إلى لفظ المدغم فيه فيصير مخرجه من مخرجه بل هو فى الحقيقة كالاخفاء الذى يمتنع فيه الحرف من القلب لظهور صوت المدغم وهو الغنة .

ألا ترى أن من أدغم النون والتنوين ولم يبق غنتهما قلبهما حرفا خالصا من جنس ما يدغمان فيه ؟ فعدمت الغنة بذلك رأسا فى مذهبه ؛ إذ غير ممكن أن تكون منفردة فى غير حرف أو مخالطة لحرف لاغنة فيه لأنهما تختص به النون والميم لاغير .

(الثالث) أطلق من ذهب إلى الغنة فى اللام وعمم كل موضع وينبغى تقييده بما إذا كان منفصلا رسما نحو (فإن لم تفعلوا ، أن لا يقولوا) وما كان مثله مما ثبتت النون فيه، أما إذا كان منفصلا رسما نحو (فإلم يستجيبوا لكم) فى هود (ألن نجعل لكم) فى الكهف . ونحوه مما حذفت منه النون فانه لاغنة فيه لمخالفة الرسم فى ذلك وهذا اختيار الحافظ أبى عمرو الدانى وغيره من المحققين ؛ قال فى جامع البيان .

واختار فى مذهب من يبقى الغنة مع الإدغام عند اللام ألا يبقها إذا

عدم رسم النون فى الخط لأن ذلك يؤدى إلى مخالفته للفظه بنون ليست فى الكتاب . قال وذلك فى قوله (فإلم يستجيبوا لكم) فى هود وفى قوله (الن نجعل لكم موعداً) فى الكهف (و ألن نجمع عظامه) فى القيامة قال وكذلك (ألا تعولوا ، ألا يسجدوا لله ، ألا تطغوا) وما أشبهه مما لم ترسم فيه النون وذلك على لغة من ترك الغنة ولم يبق للنون أثراً قال وجملة المرسوم ذلك بالنون فيما حدثنا به محمد بن على الكاتب عن أبى بكر بن الانبارى عن أئمته عشرة مواضع : أولها فى الأعراف (أن لاأقول على الله إلا الحق ، وان لاتقولوا على الله إلا الحق) وفى التوبة (أن لا ملجأ من الله) وفى هود (وأن لاإله إلا هو , وان لاتعبدوا إلا الله) فى قصة نوح عليه السلام .

وفى الحج (ان لاتشرك بى شيئا) وفى يس (ان لاتعبدوا الشيطان) وفى الدخان (وان لاتعلوا على الله) وفى الممتحنة) على (ان لايشركن بالله شيئا) وفى ن والقلم على (ان لايدخلنها اليوم) قال واختلفت المصاحف فى قوله فى الأنبياء (ان لا إله إلا انت) قال وقرأت الباب كله المرسوم منه بالنون والمرسوم بغير نون ببيان الغنة ، وإلى الأول اذهب

(قلت) وكذا قرأت أنا على بعض شيوخى بالغنة ولا آخذ به غالبا ويمكن أن يجاب عن اطلاقهم بأنهم إنما أطلقوا إدغام النون بغنة . ولا نون فى المتصل منه والله أعلم .

(الرابع) إذا قرىء بإظهار الغنة من النون الساكنة والتنوين فى اللام والراء للسوسى وغيره عن أبى عمرو فينبغى قياسا اظهارها من النون المتحركة فيهما نحو (نؤمن لك ، زين للذين ، تبين له) ونحو (تأذن ربك خزائن رحمة ربى) إذ النون من ذلك تسكن أيضا للإدغام ، وبعدم الغنة قرأت عن أبى عمرو فى الساكن والمتحرك وبه آخذ . ويحتمل أن القارىء

باظهار الغنة إنما يقرأ بذلك فى وجه الإظهار أى حيث لم يدغم الإدغام الكبير والله أعلم :

باب مذاهبهم فى الفتح(١) والامالة(٢) وبين اللفظين

والفتح هنا عبارة عن فتح القارىء لفيه بلفظ الحرف وهو فيما بعده ألف ظهر ويقال له أيضاً التفخيم وربما قيل له النصب . وينقسم إلى فتح شديد وفتح متوسط . فالشديد هو نهاية فتح الشخص فمه بذلك الحرف . ولا يجوز فى القرآن بل هو معدوم فى لغة العرب . وإنما يوجد فى لفظ عجم الفرس ولا سيما أهل خراسان .

وهو اليوم فى أهل ما وراء النهر أيضاً ولما جرت طباعهم عليه فى لغتهم استعملوه فى اللغة العربية وجروا عليه فى القراءة ووافقهم على ذلك غيرهم وانتقل ذلك عنهم حتى فشا فى أكثر البلاد وهو ممنوع منه فى القراءة كما نص عليه أئمتنا وهذا هو التفخيم المحض . وممن نبه على هذا الفتح المحض الأستاذ أبو عمرو الدانى فى كتابه الموضح قال والفتح المتوسط هو ما بين الفتح الشديد والامالة المتوسطة . قال وهذا الذى يستعمله أصحاب الفتح من القراء اھ .

ويقال له الترقيق وقد يقال له أيضاً التفخيم بمعنى أنه ضد الامالة .

والامالة أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء (كثيراً)

(١) الفتح لغة أهل الحجاز .

(٢) الامالة لغة عامة اهل نجد من تميم وقيس وأسد .

وهو المحض . ويقال له . الاضجاع ، ويقال له : البطح ، وربما قيل له الكسر أيضا .

﴿ وقليلا ﴾ وهو بين اللفظين ويقال له أيضا التقليل والتلطيف وبين بين ، فهى بهذا الاعتبار تنقسم أيضا إلى قسمين إمالة شديدة وإمالة متوسطة وكلاهما جائز فى القراءة جار فى لغة العرب .

والإمالة الشديدة يجتنب معها القلب الخالص والاشباع المبالغ فيه والإمالة المتوسطة بين الفتح المتوسط وبين الإمالة الشديدة : قال الدانى والإمالة والفتح لغتان مشهورتان فاشيتان على ألسنة الفصحاء من العرب الذين نزل القرآن بلغتهم . فالفتح لغة أهل الحجاز .

والامالة لغة عامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس قال وعلماؤنا مختلفون فى أى هذه الأوجه أوجه وأولى ، قال واختار الإمالة الوسطى التى هى بين بين لأن الغرض من الامالة حاصل بها وهو الإعلام بأن أصل الألف الياء أو التنبيه عن انقلابها إلى الياء فى موضع أو مشاكلتها للكسر المجاور ا أو الياء .

ثم أسند حديث حذيفة بن اليمان أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « اقرؤا القرآن بلحون العرب وأصواتها وإياكم ولحون أهل الفسق وأهل الكتابين » قال فالإمالة لا شك من الأحرف السبعة ومن لحون العرب وأصواتها . وقال أبو بكر بن أبى شيبة : حدثنا وكيع .

حدثنا الأعمش عن إبراهيم قال كانوا يرون ان الألف والياء فى القراءة سواء قال يعنى بالألف والياء التفخيم والإمالة . وأخبرنى شيخنا أبو العباس أحمد بن الحسين المقرى بقراءتى عليه وأخبرنا محمد بن أحمد الرقى المقرى بقراءتى عليه . أخبرنا الشهاب محمد بن مزهر المقرى بقراءتى

عليه ، أخبرنا الإمام أبو الحسن السخاوى المقرى بقراءتى عليه ، أخبرنا أبو البركات داود بن أحمد بن ملاعب .

(ح) وقرأت على عمر بن الحسن المازى أنبأك[1] على بن أحمد عن داود بن ملاعب حدثنا المبارك بن الحسن الشهرزورى حدثنا أبو الحسن على بن الحسين بن أيوب البزار ، حدثنا عبد الغفار بن محمد المؤذن .

حدثنا محمد بن أحمد بن الحسن الصواف ، حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ، حدثنا محمد بن سعدان الضرير . المقرى ، حدثنا أبو عاصم الضرير الكوفى عن محمد بن عبيد الله عن عاصم عن زر بن حبيش قال قرأ رجل على عبد الله بن مسعود (طه) ولم يكسر : فقال عبد الله (طه) وكسر الطاء والهاء فقال الرجل (طه) ولم يكسر فقال عبد الله (طه) وكسر الطاء والهاء فقال الرجل (طه) ولم يكسر فقال عبد الله (طه) وكسر - ثم قال : والله لهكذا علمنى رسول الله ﷺ .هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وهو مسلسل بالقراء .

وقد رواه الحافظ أبو عمرو الدانى فى تاريخ القراء عن فارس بن أحمد عن بشر بن عبد الله عن أحمد بن موسى عن أحمد بن القاسم بن مساور عن محمد بن سماعة عن أبى عاصم فذكره . وأبو عاصم هذا هو محمد بن عبد الله يقال له أيضاً المكفوف ويعرف بالمسجدى ومحمد بن عبيد الله شيخه هو العزرمى الكوفى من شيوخ سفيان الثورى وشعبة ولكنه ضعيف عند أهل الحديث مع أنه كان من عباد الله الصالحين ،ذهبت كتبه فكان يحدث من حفظه فأتى عليه من ذلك ، وباقى رجال إسناده كلهم ثقات .

---

(١) هكذا بالأصل .

وقد اختلف أئمتنا فى كون الامالة فرعا عن الفتح أو أن كلا منهما أصل برأسه مع اتفاقهم على أنهما لغتان فصيحتان صحيحتان نزل بهما القرآن . فذهب جماعة إلى أصالة كل منهما وعدم تقدمه على الآخر . وكذلك التفخيم والترقيق وكما أنه لايكون إمالة إلا بسبب فكذلك لايكون فتح ولا تفخيم إلا بسبب .

قالوا ووجود السبب لا يقتضى الفرعية ولا الأصالة .

وقال آخرون إن الفتح هو الأصل وإن الإمالة فرع بدليل أن الإمالة لا تكون إلا عند وجود سبب من الأسباب فإن فقد سبب منها لزم الفتح وإن وجد شيء منها جاز الفتح والإمالة فما من كلمة تمال إلا وفى العرب من يفتحها ولا يقال كل كلمة تفتح ففى العرب من يميلها .

قالوا فاستدللنا باطراد الفتح وتوقف الامالة على أصالة الفتح وفرعية الامالة . قالوا وأيضاً فإن الإمالة تصير الحرف بين حرفين بمعنى أن الألف الممالة بين الألف الخالصة والياء .

وكذلك الفتحة الممالة بين الفتحة الخالصة والكسرة والفتح يبقى الألف والفتحة على أصلهما قالوا فلزم أن الفتح هو الأصل والإمالة فرع .

﴿ قلت ﴾ ولكل من الرأيين وجه وليس هذا موضع الترجيح . فإذا علم ذلك فليعلم أن للامالة أسباباً ووجوها وفائدة ومن يميل وما يمال .

﴿ فأسباب الامالة ﴾ قالوا هى عشرة ترجع إلى شيئين : أحدهما الكسرة . والثانى الياء وكل منهما يكون متقدما على محل الامالة من الكلمة ويكون متأخراً ويكون أيضاً مقدراً فى محل الامالة وقد تكون الكسرة والياء غير موجودتين فى اللفظ ولا مقدرتين محل الإمالة ولكنهما مما يعرض فى بعض تصاريف الكلمة ، وقد تمال الألف أو الفتحة لأجل ألف أخرى أو فتحة أخرى ممالة وتسمى هذه إمالة لأجل إمالة وقد تمال الألف تشبيها بالألف الممالة .

(قلت) وتمال أيضا بسبب كثرة الاستعمال وللفرق بين الاسم والحرف فتبع الأسباب اثنى عشر سببا والله أعلم .

فأما الإمالة لأجل كسرة متقدمة فليعلم أنه لا يمكن أن تكون الكسرة ملاصقة للألف إذ لا تثبت الألف إلا بعد فتحة فلا بد أن يحصل بين الكسرة المتقدمة والألف الممالة فاصل وأقله حرف واحد مفتوح نحو كتاب وحساب وهذا الفاصل إنما حصل باعتبار الألف .

فأما الفتحة الممالة فلا فاصل بينها وبين الكسرة . والفتحة مبدأ الألف ومبدأ الشىء جزء منه فكأنه ليس بين الألف والكسرة حائل وقد يكون الفاصل بين الألف والكسرة حرفين بشرط أن يكون أولهما ساكنا أو يكونا مفتوحين والثانى هاء نحو إنسان ويضربها من أجل خفاء الهاء وكون الساكن حاجزاً غير حصين فكأنهما فى حكم المعدوم وكأنه لم يفصل بين الكسرة والألف إلا حرف واحد .

وهذا يقتضى أن من أمال مررت بها كانت الكسرة عند الألف فى الحكم وإن فصلت الهاء فى اللفظ . وأما إمالتهم درهمان فقيل من أجل الكسرة قبل ولم يعتد بالحرفين الفاصلين . والظاهر أنه من أجل الكسرة المتأخرة والله أعلم .

وأما الياء المتقدمة فقد تكون ملاصقة للألف الممالة نحو إمالة : أياما، والحياة ومن ذلك قولهم : السيال (بفتح السين) وهو ضرب من الشجر له شوك وهى من العضاه وقد يفصل بينهما بحرف نحو : شيبان . وقد يفصل بحرفين أحدهما الهاء نحو : يدها . وقد يكون الفاصل غير ذلك نحو رأيت يدنا .

وأما الامالة من أجل الكسرة بعد الألف الممالة نحو : عابد . وقد

تكون الكسرة عارضة نحو (من الناس، وفى النار) لأن حركة الإعراب غير لازمة .

(وأما الإمالة لأجل الياء بعد الألف الممالة فنحو : مبايع) .

وأما الامالة لأجل الكسرة المقدرة فى المحل الممال فنحو : خاف ، أصله ، خوف بكسر عين الكلمة وهى الواو فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها .

وأما الامالة لأجل الياء المقدرة فى المحل الممال فنحو . (يخشى، والهدى وأتى ، والثرى) تحركت الياء فى ذلك وانفتح ماقبلها فقلبت ألفاً .

وأما الامالة لأجل كسرة تعرض فى بعض أحوال الكلمة فنحو : طاب ، وجاء ، وشاء ، وزاد . لأن الفاء تكسر من ذلك إذا اتصل بها الضمير المرفوع من المتكلم والمخاطب ونون جماعة الإناث فتقول :طبت وجئت ، وشئت ، وزدت . هذا قول سيبويه ويمكن أن يقال إن الامالة فيه ليست بسبب أن الألف منقلبة عن ياء ولكن إذا أطلقوا المنقلب عن ياء أو واو فى هذا الباب فلا يريدون إلا المتطرف والله أعلم .

وأما الامالة لأجل ياء تعرض فى بعض الأحوال فنحو : تلا وغزا وذلك لأن الألف فيهما منقلبة عن واو التلاوة والغزو وإنما أميلت فى لغة من أمالها لأنك تقول إذا بنيت الفعل للمفعول : تلى وغزى مع بقاء عدة الحروف كما كانت حين بنيت الفعل للفاعل .

وأما الامالة لأجل الامالة فنحو امالة : (تراء) أمالوا الألف الأولى من أجل امالة الألف الثانية المنقلبة عن الياء وقالوا رأيت عمادا فأمالوا الألف المبدلة من التنوين لأجل امالة الألف الأولى الممالة لأجل الكسرة وقيل فى امالة (الضحى والقوى وضحاها وتلاها) إنها بسبب امالة رؤوس

الآى قبل وبعد فكانت من الامالة للامالة . ومن ذلك إمالة قتيبة عن الكسائى الألف بعد النون من : (إنا لله) لامالة الألف من (لله) ولم يمل (وانا اليه راجعون) لعدم ذلك بعده .

وأما الامالة لأجل الشبه فإمالة ألف التأنيث فى نحو (الحسنى) وألف الالحاق فى نحو : ارطى ، فى قول من قال : مأرط اشبه ألفهما بألف (الهدى) المنقلبة عن الياء ويمكن أن يقال بأن الألف تنقلب ياء فى بعض الأحوال وذلك إذا ثنيت قلت : الحسنيان والارطيان ،ويكون الشبه أيضا بالمشبه بالمنقلب عن الياء كإمالتهم : موسى وعيسى فانه ألحق بألف التأنيث المشبهة بألف الهدى .

وأما الامالة لأجل كثرة الاستعمال فكإمالتهم الحجاج علما لكثرته فى كلامهم . ذكره سيبويه ، ومن ذلك امالة .

(الناس) فى الأحوال الثلاث رواه صاحب المبهج وهو موجود فى لغتهم لكثرة دوره . ويمكن أن يقال إن ألف .

(الناس) منقلبة عن ياء كما ذكره بعضهم . وأما الامالة لأجل الفرق بين الاسم والحرف فقال سيبويه وقالوا باء وتاء فى حروف المعجم يعنى بالامالة لأنها أسماء مايلفظ به فليست مثل ما ولا وغيرها من الحروف المبنية على السكون وإنما جاءت كسائر الأسماء انتهى .

(قلت) وبهذا السبب أميل ما أميل من حروف الهجاء فى الفواتح والله أعلم .

(وأما وجوه الامالة) فأربعة ترجع إلى الأسباب المذكورة أصلها اثنان رهما المناسبة والاشعار فأما المناسبة فقسم واحد وهو فيما أميل لسبب

موجود فى اللفظ وفيما اميل لامالة غيره فأرادوا أن يكون عمل اللسان ومجاورة النطق بالحرف الممال وبسبب الامالة من وجه واحد وعلى نمط واحد

وأما الاشعار فثلاثة أقسام .

(أحدها) الاشعار بالاصل وذلك إذا كانت الألف الممالة منقلبة عن ياء أو عن واو مكسورة .

(الثانى) الاشعار بما يعرض فى الكلمة فى بعض المواضع من ظهور كسرة أو ياء حسبما تقتضيه التصاريف دون الأصل كما تقدم فى غزا وطاب

(الثالث) الاشعار بالشبه المشعر بالأصل وذلك كإمالة ألف التأنيث والملحق بها والمشبه أيضاً .

(وأما فائدة الامالة) فهى سهولة اللفظ وذلك أن اللسان يرتفع بالفتح وينحدر بالامالة والانحدار أخف على اللسان من الارتفاع ، فلهذا أمال من أمال وأما من فتح فانه راعى كون الفتح أمتن أو الأصل والله أعلم .

إذا علم ذلك فان حمزة والكسائى وخلفاً أمالوا كل ألف منقلبة عن ياء حيث وقعت فى القرآن سواء كانت فى اسم أو فعل « فالاسماء » نحو : (الهدى. والهوى ، والعمى، والزنا ، ومأواه، ومأوا كم ، ومثواه، ومثوا كم) ونحو (الأدنى والأزكى والأعلى. والأشقى وموسى وعيسى ويحيى (والأفعال) نحو (أتى وأبى ، وسعى ، ويخشى ، ويرضى، و . فسوى ، واجتبى ، واستعلى وتعرف ذوات الياء من الأسماء بالتثنية ، ومن الأفعال برد الفعل اليك فاذا ظهرت الياء فهى أصل الألف وإن ظهرت الواو فهى الأصل أيضاً فتقول فى اليائى من الاسماء : كالمولى والفتى والهدى والهوى والعمى والمأوى - موليان وفتيان وهديان وهويان وعميان ومأويان ، وفى

الواوى ، منها كالصفا وشفا وسنا وابا وعصا ـ صفوان وشفوان وسنوان وأبوان وعصوان .

وكذلك ادنيان وازكيان والاشقيان والاعليان، وتقول فى اليائى من الافعال فى نحو . أتى ورمى وسعى وعسى وأبى وارتضى واشترى واستعلى ـ أتيت ورميت وسعيت وعسيت وأبيت وارتضيت واشتريت واستعليت

وفى الواو منها فى نحو : دعا ودنا وعفا وعلا وبدا وخلا ـ دعوت ودنوت وعفوت وعلوت وبدوت وخلوت إلا إذا زاد الواوى على ثلاثة أحرف فإنه يصير بتلك الزيادة يائيا ويعتبر بالعلامة المتقدمة وذلك كالزيادة فى الفعل بحروف المضارعة وآلة التعدية وغيره نحو : (ترضى ، وتدعى ، وتبلى ؛ ويدعى؛ ويبتلى ، ويزكى، وزكاها : وتزكى ؛ ونجانا ؛ فأنجاه وإذا تتلى وتجلى . فمن اعتدى ؛ فتعالى الله ، من استعلى) ومن ذلك أفعل فى الأسماء نحو : (أدنى ، وأربى ، وأزكى ، وأعلى) لان لفظ الماضى من ذلك كله تظهر فيه الياء إذا رددت الفعل إلى نفسك نحو (زكيت ، وانجيت ؛ وابتليت)

وأما فيما لم يسم فاعله نحو : يدعى؛ فلظهور الياء فى (دعيت، ويدعيان) فظهر أن الثلاثى المزيد يكون اسماً نحو : أدنى وفعلا ماضيا نحو : ابتلى ، وأنجى ، ومضارعا مبنيا للفاعل نحو يرضى ، وللمفعول نحو : تدعى .

وكذلك يميلون كل ألف تأنيث جاءت من: فعلى مفتوح الفاء أو مضمومها او مكسورها نحو : موتى ، ومرضى ، والسلوى والتقوى، وشتى ، وطوبى، وبشرى [illegible]وى ، والدنيا ، والقربى ، والانثى ، وإحدى ؛ وذكرى ، وسيما [illegible] — وألحقوا بذلك — يحيى ، وموسى وعيسى ،

وكذلك يميلون منها ما كان على وزن فعالى مضموم الفاء أو مفتوحها نحو : أسارى ، وكسالى ، وسكارى ، وفرادى ، ويتامى ، ونصارى ، والايامى والحوايا ، وكذلك أمالوا مارسم فى المصاحف بالياء نحو : متى وبلى ، ويا أسفى وياويلتى ، وياحسرتى ، وآنى ، وهى للاستفهام نحو (أنى شئتم ، أنى لك) واستثنوا من ذلك : (حتى والى وعلى ولدى وما زكى منكم) فلم يميلوه .

وكذلك أمالوا أيضاً من الوارى ما كان مكسور الأول أو مضمومه وهو (الربا) كيف وقع و (الضحى) كيف جاء ، و (القوى والعلى) فقيل لأن من العرب من يثنى ما كان كذلك بالياء وإن كانت من ذوات الواو فيقول : ربيان وضحيان ، فراراً من الواو إلى الياء لأنها أخف حيث ثقلت الحركات بخلاف المفتوح الأول .

وقال مكى . مذهب الكوفيين أن يثنوا ما كان من ذوات الواو مضموم الأول أو مكسوره بالياء .

﴿ قلت ﴾ وقوى هذا السبب سبب آخر وهو الكسرة قبل الألف فى (الربا) وكون (الضحى وضحاها والقوى والعلى) رأس آية .

فأميل للتناسب والسور الممال رؤوس آيها بالأسباب المذكورة للبناء على نسق هى إحدى عشرة سورة وهى (طه والنجم ، وسأل سائل ، والقيامة ، والنازعات ، وعبس ، والأعلى والشمس ، والليل ، والضحى ، والعلق)

واختص الكسائى دون حمزة وخلف مما تقدم بإمالة (أحيا كم وفأحيا به وأحياها) حيث وقع إذا لم يكن منسوقاً أو نسق بالفاء حسب وبإمالة : خطايا حيث وقع بنحو : خطاياكم وخطياهم وخطايانا) وبإمالة (مرضات ومرضاتى) حيث وقع بإمالة (حق تقاته) فى آل عمران

وبإمالة (قد هدان) فى الأنعام (ومن عصانى) فى إبراهيم (وأنسانيه) فى الكهف (وآتانى الكتاب) فى مريم (وأوصانى بالصلاة) فيها (وآتانى الله) فى النمل (ومحياهم) فى الجاثية (ودحاها) فى النازعات (وتلاها وطحاها) فى والشمس (وسجى) فى والضحى . واتفق مع حمزة وخلف على إمالة (وأحيى) وهو فى سورة والنجم لكونه منسوقاً بالواو وهذا مما لا خلاف فيه .

وانفرد عبد الباقى بن الحسن من طريق أبى على بن صالح عن خلف ومن طريق أبى محمد بن ثابت عن خلاد كلاهما عن سليم عن حمزة بإجراء (يحيى) مجرى (أحيا ففتحه عنه إذا لم يكن منسوقاً بواو وهو : (ولا يحيى) فى طه وسبح .

وبذلك قرأ الدانى على فارس عن قراءته على عبد الباقى المذكور وكذا ذكره صاحب العنوان وصاحب التجريد من قراءته على عبد الباقى بن فارس عن أبيه إلا أنه ذكره بالوجهين وقال إن عبد الباقى بن الحسن الخراسانى نص بالفتح عن خلف قال وبه قرأت .

وذكر أن ذلك فى طه والنجم وهو سهو قلم ، صوابه طه وسبح . فإن حرف النجم ماض وهو بالواو وليس هو نظير حرف طه والله أعلم . واتفق الكسائى وخلف على إمالة (الرؤيا) المعروف باللام وهو أربعة مواضع فى يوسف وسبحان والصافات والفتح إلا أن مواضع سبحان يمال فى الوقف فقط من أجل الساكن فى الوصل .

واختص الكسائى بإمالة : (رؤياى) وهو حرفان فى يوسف واختلف عنه فى (رؤياك) فى يوسف أيضاً فأماله الدورى عنه أيضاً وفتحه أبو الحارث .

واختلف فيهما عن ادريس فرواهما الشطى عنه بالإمالة وهو الذى قطع به عن إدريس فى الغاية وغيرها .

ورواهما الباقون عنه بالفتح وهو الذى فى المبهج والكامل وغيرهما . وذكره فى كفاية الست من طريق القطيعى والوجهان صحيحان والله أعلم . واختص الدورى فى روايته عن الكسائى بإمالة (رؤياك) وهو فى أول يوسف كما تقدم (وهداى) وهو فى البقرة وطه (ومثواى) وهو فى يوسف أيضاً (ومحياى) وهو فى آخر الأنعام و (آذانهم وآذاننا وطغيانهم) حيث وقع و(بارئكم) فى الموضعين من البقرة (وسارعوا ويسارعون ، ونسارع) حيث وقع و (الجوار) فى الشورى والرحمن وكورت و (كمشكاة) فى النور .

واختلف عنه فى : (البارىء المصور) من سورة الحشر فروى عنه إمالته ، وأجراه مجرى (بارئكم) جمهور المغاربة وهو الذى فى تلخيص العبارات والكافى والهادى والتبصرة والهداية والعنوان والتيسير والشاطبية وكذلك رواه من طريق ابن فرح أعنى عن الكسائى صاحب التجريد والارشادين والمستنير وغيرهم .

ورواه عنه بالفتح خصوصا أبو عثمان الضرير وهو الذى فى أكثر كتب القراآت ونص على استثنائه الحافظ أبو العلاء وأبو محمد سبط الخياط وابن سوار وأبو العز وغيرهم والوجهان صحيحان عن الدورى . وقال الدانى فى جامعه لم يذكر أحد عن البارى نصا وإنما ألحقه بالحرفين اللذين فى البقرة ابن مجاهد قياسا عليهما ، سمعت أبا الفتح يقول ذلك اهـ.

واختلف عنه أيضا فى (بوارى واوارى) فى المائدة (ويوارى)

فى الأعراف (ولاتمار) فى الكهف فروى عنه أبو عثمان الضرير إمالتها وهذا مما اجتمعت عليه الطرق عن أبى عثمان نصاً وأداءً وروى فتح الكلمات الثلاث جعفر بن محمد النصيبى ولم يختلف عنه أيضا فى ذلك .

وأما ماذكره الشاطبى رحمه الله (ليوارى واوارى) فى المائدة فلا أعلم له وجها سوى أنه تبع صاحب التيسير حيث قال وروى أبو الفارس عن أبى طاهر عن أبى عثمان سعيد بن عبد الرحيم الضرير عن أبى عمرو عن الكسائى أنه أمال (يوارى ، و : فأوارى) فى الحرفين فى المائدة ولم يروه غيره قال وبذلك أخذه يعنى أبا طاهر من هذا الطريق وغيره ومن طريق ابن مجاهد بالفتح انتهى .

وهو حكاية أرادبها الفائدة على عادته وإلا فأى تعلق لطريق أبى عثمان الضرير بطريق التيسير ؟ ولو أراد ذكر طريق أبى عثمان عن الدورى لذكرها فى أسانيده .

ولم يذكر طريق النصيبى ولو ذكرها لاحتاج أن يذكر جميع خلافه نحو إمالته الصاد من (النصارى) والتاء من (اليتامى) وغير ذلك مما يأتى ولذكر إدغامه النون الساكنة والتنوين فى الياء حيث وقع فى القرآن كما تقدم ، ثم تخصيص المائدة دون الاعراف هو مما انفرد به الدانى وخالف فيه جميع الرواة .

قال فى جامع البيان بعد ذكر إمالتهما عن أبى عثمان وكذلك رواه عن أبى عثمان سائر أصحابه أبو الفتح أحمد بن عبد العزيز بن بدهن وغيره قال وقياس ذلك قوله فى الاعراف (يوارى سوآتكم) ولم يذكره أبو طاهر ولعله أغفل ذكره .

(قلت) لم يغفل ذكره بل ذكره قطعا ورواه عنه جميع أصحابه من

أهل الأداء نصاً وأداء . ولعل ذلك سقط من كتاب صاحبه أبى القاسم عبد العزيز بن محمد الفارسى شيخ الدانى والله أعلم . على أن الدانى قال بعد ذلك : وبإخلاص الفتح قرأت ذلك كله يعنى الكلمات الثلاث للكسائى من جميع الطرق وبه كان يأخذ ابن مجاهد انتهى . وظهر أن إمالة (يوارى و : فأوراى)) فى المائدة ليست من طريق التيسير ولا الشاطبية . ولا من طرق صاحب التيسير وتخصيص المائدة غير معروف والله تعالى أعلم ، وانفرد الحافظ أبو العلاء عن القباب عن الرملى عن الصورى بإمالة هذه الكلمات الثلاث اللاوى (يوارى) اى الموضعين (وأوارى وتمارا) .

فصـــــل

ووافقهم أبو عمرو من جميع ماتقدم على ماكان فيه راء بعدها ألف ممالة بأى وزن كان نحو (ذكرى . وبشرى ، وأسرى ، والقرى ، والنصارى وأسارى وسكارى . وفاراه ، واشترى . ووارى . ويرى) فقرأه كله بالإمالة واختلف عنه فى ياء (بشراى) فى يوسف فرواه عنه عامة أهل الأداء بالفتح وهو الذى قطع به فى التيسير والكافى والهداية والهادى والتجريد وغالب كتب المغاربة والمصريين وهو الذى لم ينقل العراقيون قاطبة سواه .

ورواه عنه بعضهم بين اللفظين وعليه نص أحمد بن جبير وهو أحد الوجهين فى التذكرة والتبصرة وقال فيها والفتح أشهر وحكاه أيضاً صاحب تلخيص العبارات .

وروى آخرون عنه الإمالة المحضة ولم يفرقوا له بينها وبين غيرها كأبى بكر بن مهران وأبى القاسم الهذلى وذكر الثلاثة الأوجه أبو القاسم

الشاطبى ومن تبعه وبها قرأت غير أن الفتح أصح رواية والإمالة أقيس على أصله والله أعلم .

واختلف فى ذلك كله عن ابن ذكوان فرواه الصورى عنه كذلك بالإمالة ورواه الأخفش بالفتح وانفرد الكارزينى عن المطوعى عن الصورى بالفتح فخالف سائر الرواة عن الصورى والله أعلم .

واختلف عن الأخفش فى (ادرى) فقط نحو (أدراك ، وأدراكم) فأماله عنه ابن الأخرم وهو الذى فى التذكرة والتبصرة والهداية والهادى والكافى والعنوان والمبهج وبه قرأ الدانى على أبى الحسن وفتحه عنه النقاش وهو الذى فى تلخيص العبارات والتجريد لابن الفحام والغاية لابن مهران وبه قرأ الدانى على أبى الفتح فارس ابن أحمد وانفرد الشذائى بإمالتها عن الداجونى عن ابن ماموية عن هشام لم يروها عنه غيره . ووافق بكر على إمالة (أدراكم به) فى يونس فقط .

واختلف عنه فى غير يونس فروى عنه المغاربة قاطبة الإمالة مطلقا وهى طريق شعيب عن يحيى وهو الذى قطع به صاحب التيسير والهادى والكافى والتذكرة والتبصرة والهداية والتلخيص والعنوان والتلخيص للطبرى وغيرها .

وروى عنه العراقيون قاطبة الفتح فى غير سورة يونس وهو طريق أبى حمدون عن يحيى والعليمى عن أبى بكر وهو الذى فى التجريد والمبهج والإرشاد والكفايتين والغايتين وغيرها .

وذكره أيضاً فى المستنير من غير طريق وشعيب واختلف عن أبى بكر فى (بشراى) . من يوسف فروى إمالته عنه العليمى من أكثر طرقه .

وهو الذى قطع له به فى التجريد والحافظ أبو عمرو الدانى والحافظ أبو العلاء وأبو على العطار وسبط الخياط فى كفايته وقال فى المبهج إن الإمالة له فى وجه ورواها الدانى من طريق يحيى ابن آدم من رواية الواسطيين يعنى من طريق يوسف بن يعقوب عن شعيب عنه وروى عنه الفتح يحيى ابن آدم من جمهور طرقه وهو رواية أبى العز عن العليمى والوجهان صحيحان عن أبى بكر . ووافقهم حفص على إمالة (مجراها) فى سورة هود ولم يمل غيره .

وانفرد أيضا الشذائى عن الداجونى عن ابن مامويه عن هشام بإمالته وأبو عمرو وابن ذكوان على أصلهما .

واختلف عن ورش فى جميع ما ذكرناه من ذوات الراء حيث وقع فى القرآن فرواه الأزرق عنه بالإمالة بين بين : ورواه الأصبهانى بالفتح

واختلف عن الأزرق فى (أراكهم) فى الأنفال فقطع له بالفتح فيه صاحب العنوان وشيخه عبد الجبار وأبو بكر الأدفوى وبه قرأ الدانى على أبى الفتح فارس وقطع بين بين صاحب تلخيص العبارات والتيسير والتذكرة والهداية وقال إنه اختيار ورش وإن قراءته على نافع بالفتح وكذلك قال مكى إلا أنه قال وبالوجهين قرأت . وقال صاحب الكافى إنه قرأه بالفتح : قال وبين اللفظين أشهر عنه .

﴿ قلت ﴾ وبه قرأ الدانى على ابن خاقان وابن غلبون : وقال فى تمهيده وهو الصواب : وقال فى جامعه وهو القياس . قال وعلى الفتح عامة أصحاب ابن هلال وأصحاب أبى الحسن النحاس وأطلق له الخلاف أبو القاسم الشاطبى والوجهان صحيحان عن الأزرق والله أعلم .

فصل

ووافق من أمال بعض القراء على إمالة بعض ذوات الياء فخالفوا

أصولهم فى إحدى عشرة كلمة وهى (بلى ، ورمى ، ومزجاة ، وأتى أمر الله ، ويلقاه ، وأعمى ، وسوى ، وسدى ، وإناه ، ونأى ، ورأى) .

(فأما بلى) فأماله معهم حيث وقع أبو حمدون من جميع طرقه عن يحيى بن آدم عن أبى بكر . وخالفه شعيب والعليمى ففتحه عنه . وانفرد بإمالته أيضا أبو الفرج النهروانى من الأصبهانى عن ورش فخالف سائر الرواة عنه .

(وأما رمى) وهو فى الأنفال فوافق على إمالته أبو بكر من جميع طرق المغاربة ولم يذكره أكثر العراقيين كأبى محمد سبط الخياط .

وأما مزجاة - وهو فى يوسف - وأتى أمر الله - وهو أول النحل - ويلقاه منشورا وهو فى سبحان) .

فاختلف عن ابن ذكوان فى إمالة هذه الثلاثة فروى عنه إمالة : (مزجاة) صاحب التجريد من جميع طرقه وصاحب الكامل من طريق الصورى وهو نص الأخفش فى كتابه الكبير عن ابن ذكوان فانه قال : يشم الجيم شيئا من الكسر وكذا روى هبة الله عنه والاسكندرانى عن ابن ذكوان فروى عنه إمالة (أتى أمر الله) والصورى وهى رواية الداجونى عن ابن ذكوان من جميع طرقه نص على ذلك أبو طاهر بن سوار وأبو محمد سبط الخياط والحافظ أبو العلاء وأبو العز وغيرهم ولم يذكره الهذلى ولا ابن الفحام فى تجريده ولا صاحب المبهج عن المطوعى وروى عنه إمالة : (يلقاه) الصورى من طريق الرملى وهى رواية الداجونى عن أصحابه عن ابن ذكوان .

وكذا رواه صاحب التجريد عن النقاش عن الأخفش وهى رواية هبة الله عن الأخفش أيضا وكل من الفتح والإمالة صحيح عن ابن ذكوان فى الأحرف الثلاثة قرأنا به من الطرق المذكورة وبه نأخذ .

(وأما أعمى) وهو فى موضعى سبحان (ومن كان فى هذه أعمى فهو فى الآخرة أعمى) فوافق على إمالتهما أبو بكر من جميع طرقه .

ووافق على إمالة الأول أبو عمرو ويعقوب .

وانفرد ابن مهران بفتحها عن روح فخالف سائر الناس وانفرد صاحب المبهج عن نفطويه عن يحيى بإمالة (أعمى) فى موضعى طه وهو (ونحشره يوم القيامة أعمى ، قال رب لم حشرتنى أعمى) فخالف الناس عن يحيى (وأما سوى - وهو فى طه - وسدى - وهى فى القيامة) فاختلف فيهما عن أبى بكر فروى المصريون والمغاربة قاطبة عن شعيب عنه الإمالة فى الوقف مع من أمال وهى رواية العجلى والوكيعى عن يحيى بن آدم ورواية ابن أبى أمية وعبيد بن نعيم عن أبى بكر ولم يذكر سائر الرواة عن أبى بكر من جميع الطرق فى ذلك شيئا فى الوقف والوجهان جميعا عنه صحيحان والفتح طريق العراقيين قاطبة لا يعرفون غيره والله أعلم .

(وأما : إناه) وهو فى الأحزاب فاختلف فيه عن هشام فرواه عنه بالإمالة مع من أمال الجمهور من طريق الحلوانى وهو الذى لم يذكر المغاربة والمصريون والشاميون وأكثر العراقيين عنه سواه ورواه الداجونى عن أصحابه عنه بالفتح وبه قطع صاحب المبهج لهشام من طريقيه والوجهان عنه صحيحان وبالإمالة آخذ عنه من طريق الحلوانى وبالفتح من طريق غيره . وانفرد الحافظ أبو العلاء عن النهروانى عن عيسى بن وردان عن أبى جعفر بإمالته بين اللفظين لم يروه غيره مع أنه لم يسندها إلا عن أبى العز ولم يذكرها أبو العز فى شىء من كتبه والله أعلم .

(وأما نأى)) وهو فى سبحان وفصلت فوافق على إمالته فى سبحان فقط أبو بكر .

وانفرد صاحب المبهج عن أبى عون عن شعيب عن يحيى عنه بفتحه

وانفرد ابن سوار عن النهروانى عن أبى حمدون عن يحيى عنه بالإمالة فى الموضعين .

وانفرد فارس بن أحمد فى أحد وجهيه عن السوسى بالإمالة فى الموضعين وتبعه على ذلك الشاطبى .وأجمع الرواة عن السوسى من جميع الطرق على الفتح لا نعلم بينهم فى ذلك خلافاً ، ولهذا لم يذكره له فى المفردات ولا عول عليه .

واختلف عن أصحاب الإمالة فى إمالة النون فأمال النون مع الهمزة الكسائى وخلف لنفسه وعن حمزة واختلف عن أبى بكر فى حرف سبحان فروى عنه العليمى والحمامى وابن شاذان عن أبى حمدون عن يحيى بن آدم عنه الامالة فيهما وروى سائر الرواة عن شعيب عن يحيى عنه فتح النون فيصير لأبى بكر أربع طرق أحدها إمالة الهمزة فى سبحان فقط وهى رواية الجمهور عن شعيب عن يحيى عنه .

الثانى إمالة النون والهمزة جميعا فى سبحان أيضاً وهى رواية العليمى عنه وأبى حمدون عن يحيى عنه من طريق الحمامى وابن شاذان . الثالث امالة الهمزة فقط فى سبحان وفصلت جميعا وهى طريق ابن سوار عن النهروانى عن أبى حمدون عن يحيى . الرابع الفتح فى الموضعين وهى طريق صاحب المبهج عن أبى عون عن شعيب عن يحيى عنه وكل من هذه الأربعة أيضاً عن يحيى بن آدم عنه والله تعالى أعلم .

(وأما رأى) فمنه مايكون بعده متحرك ومنه ماياتى بعده ساكن فالذى بعده متحرك يكون ظاهراً ومضمرا فالذى بعده ظاهر سبعة مواضع فى الأنعام (رأى كوكباً) وفى هود (رأى أيديهم) وفى يوسف (رأى قميصه ،ورأى برهان ربه) وفى طه (رأى ناراً) وفى النجم : (مارأى

لقد رأى) فأمال الراء تبعاً للهمزة : حمزة والكسائى وخلف ووافقهم أبو بكر فى (رأى كوكبا) فى الأنعام .

واختلف عنه فى الستة الباقية فأمال الراء والهمزة يحيى بن آدم . وفتحوا العليمى وانفرد صاحب الكامل بهذا عن أبى القاسم بن بابش عن الاصم عن شعيب عن يحيى . وانفرد صاحب المبهج بالفتح فى السبعة عن أبى عون عن شعيب عن يحيى وعن الرزاز عن العليمى .

وانفرد صاحب العنوان عن القافلانى عن الاصم عن شعيب عن يحيى فى أحد الوجهين بفتح الراء وإمالة الهمزة فيصير لأبى بكر أربعة أوجه أحدها رواية الجمهور عن يحيى بإمالة الراء والهمزة جميعاً فى السبعة المواضع

الثانى رواية الجمهور عن العليمى إمالتهما فى الأنعام وفتحهما فى غيرها

الثالث فتحهما فى السبعة طريق المبهج عن أبى عون عن يحيى وعن الرزاز عن العليمى .

الرابع فتح الراء وإمالة الهمزة طريق صاحب العنوان فى أحد وجهيه عن شعيب عن يحيى ووافق أيضاً على إمالة الراء والهمزة جميعاً فى المواضع السبعة ابن ذكوان وانفرد زيد عن الرملى عن الصورى بفتح الراء وإمالة الهمزة فيها وانفرد صاحب المبهج عن الصورى بفتح الراء والهمزة واختلف عن هشام فروى الجمهور عن الحلوانى عنه فتح الراء والهمزة وهذا هو الصحيح عنه وكذا روى الحافظ أبو العلاء وأبو العز القلانسى وابن الفحام الصقلى وغيرهم عن الداجونى عنه .

وروى الأكثرون عن الداجونى عنه إمالتهما وهو الذى فى المبهج وكامل الهذلى ورواه صاحب المستنير عن المفسر عن الداجونى وهذا هو

المشهور عن الداجونى وقطع به صاحب التجريد عن الحلوانى من قراءته على الفارسى فى السبعة ومن قراءته على عبد الباقى فى غير سورة النجم .
والوجهان جميعا صحيحان عن هشام والله أعلم .

وانفرد صاحب المبهج عن أبى نشيط عن قالون بإمالة الراء والهمزة جميعا وذلك من طريق الشذائى عنه فخالف سائر الرواة وأمال أبوعمرو الهمزة فقط فى المواضع السبعة وانفرد أبو القاسم الشاطبى بإمالة الراء أيضاً عن السوسى بخلاف عنه فخالف فيه سائر الناس من طرق كتابه ولا أعلم هذا الوجه روى عن السوسى من طريق الشاطبية والتيسير بل ولا من طريق كتابنا أيضا . نعم رواه عن السوسى صاحب التجريد من طريق أبى بكر القرشى عن السوسى وليس ذلك فى طرقنا .

وقول صاحب التيسير وقد روى عن أبى شعيب مثل حمزة لايدل على ثبوته من طرقه فإنه قد صرح بخلافه فى جامع البيان فقال إنه قرأعلى أبى الفتح فى رواية السوسى من غير طريق أبى عمران موسى بن جرير فيما لم يستقبله ساكن وفيما استقبله بامالة فتحة الراء والهمزة معا وأما الذى بعده ضمير وهو ثلاث كلمات فى تسعة مواضع (رآك الذين كفروا) فى الأنبياء (ورآها تهتز) فى النمل والقصص (ورآه) فى النمل أيضا وفى فاطر والصافات والنجم والتكوير والعلق فان الاختلاف فيه كالاختلاف فى الذى قبله عن المنفردين وغيرهم إلا أن العليمى عن أبى بكر فتح الراء والهمزة جميعا منه وأمالها يحيى عنه على ماتقدم .

واختلف فيه عن ابن ذكوان على غير ماتقدم فأمال الراء والهمزة جميعا عنه المغاربة قاطبة وجمهور المصريين وهو الذى لم يذكر صاحب التيسير والحافظ أبو العلاء عن الأخفش من طريق النقاش سواءوبه قطع أبو الحسن بن فارس فى جامعه لابن ذكوان من طريق الأخفش والرملى

وفتحهما جميعا عن ابن ذكوان جمهور العراقيين وهو طريق ابن الأخرم عن الأخفش وفتح الراء وأمال الهمزة الجمهور عن الصورى وهو الذى لم يذكر أبو العز والحافظ أبو العلاء عنه سواه وبالفتح قطع أبو العز الأخفش من جميع طرقه وابن مهران وسبط الخياط وغيرهم وأمال الأزرق عن ورش فتحة الراء والهمزة جميعا من هذه التسعة الأفعال التى وقع بعدها الضمير ومن الأفعال السبعة المتقدمة التى لم يقع بعدها ضمير بين بين وأخلص الباقون الفتح فى ذلك كله .

وأما الذى بعده ساكن وهو فى ستة مواضع أولها (رأى القمر) فى الأنعام وفيها (رأى الشمس) وفى النحل (رأى الذين ظلموا وفيها (وإذا رأى الذين أشركوا) وفى الكهف (ورأى المجرمون) وفى الأحزاب (ولما رأى المؤمنون الأحزاب) فأمال الراء منه وفتح الهمزة حمزة وخلف وأبو بكر وانفرد الشاطبي عن أبي بكر بالخلاف فى إمالة الهمزة أيضا .

وعن السوسى بالخلاف أيضاً فى إمالة فتحة الراء وفتحة الهمزة جميعا . فأما إمالة الهمزة عن أبى بكر فإنما رواه خلف عن يحيى ابن آدم عن أبى بكر حسبما نص عليه فى جامعه حيث سوى فى ذلك بين مابعده متحرك وما بعده ساكن ونص فى مجرده عن يحيى عن أبى بكر الباب كله بكسر الراء ولم يذكر الهمزة وكان ابن مجاهد يأخذ من طريق خلف عن يحيى بإمالتهما .

ونص على ذلك فى كتابه وخالفه سائر الناس فلم يأخذوا لأبى بكر من جميع طرقه إلا بإمالة الراء وفتح الهمزة وقد صحح أبو عمرو الدانى الإمالة فيهما يعنى من طريق خلف حسبما نص عليه فى التيسير فحسب الشاطبي أن ذلك من طريق كتابه فحكى فيه خلافا عنه والصواب الاقتصار على إمالة الراء دون الهمزة من جميع الطرق التى ذكرناها فى كتابنا وهى التى من جملتها طرق الشاطبية والتيسير .

أما من غير هذه الطرق فإن إمالتهما لم تصح عندنا إلا من طريق خلف حسبما حكاه الدانى وابن مجاهد فقط وإلا فسائر من ذكر رواية أبى بكر من طريق خلف عن يحيى لم يذكر غير إمالة الراء وفتح الهمزة ولم يأخذ بسوى ذلك وأما إمالة الراء والهمزة عن السوسى فهو مما قرأ به الدانى على شيخه أبى الفتح .

وقد تقدم آنفاً أنه إنما قرأ عليه بذلك من غير طريق أبى عمران موسى بن جرير وإذا كان الأمر كذلك فليس إلى الأخذ به من طريق الشاطبية ولا من طريق التيسير ولا من طرق كتابنا سبيل على أن ذلك مما انفرد به فارس بن أحمد من الطرق التى ذكرها عنه سوى طريق ابن جرير وهى طريق أبى بكر القرشى وأبى الحسن الرقى وأبى عثمان النحوى .

ومن طريق أبى بكر القرشى ذكره صاحب التجريد من قراءته على عبد الباقى بن فارس عن أبيه وبعض أصحابنا ممن يعمل بظاهر الشاطبية يأخذ للسوسى فى ذلك بأربعة أوجه وهى فتحهما وإمالتهما وبفتح الراء وإمالة الهمزة وبعكسه وهو إمالة الراء وفتح الهمزة ولا يصح منها من طريق الشاطبية والتيسير سوى الأول .

وأما الثانى فمن طريق من قدمنا وأما الثالث فلا يصح من طريق السوسى البتة .

وإنما روى من طريق أبو حمدون وأبى عبد الرحمن وإبراهيم بن اليزيدى عن اليزيدى ومن طريقهما حكاه فى التيسير وصححه على أن أحمد بن حفص الخشاب وأبا العباس الرافعى حكينا أيضاً عن السوسى والله أعلم .

وأما الرابع فحكاه ابن سعدان وابن خبير عن اليزيدى ولا نعلمه

ورد عن السوسى البتة بطريق من الطرق والله أعلم . وهذا حكم اختلافهم فى هذا القسم حالة الوصل فأما حالة الوقف فإن كلا من القراء يعود إلى أصله فى القسم الأول الذى ليس بعده ضمير ولا ساكن من الإمالة والفتح بين وبين فاعلم ذلك .

فصل

وأمال ورش من طريق الأزرق جميع ما تقدم من رؤس الآى فى السور الإحدى عشر المذكورة بين بين كإمالته ذوات الراء المتقدمة سواء وسواء كانت من ذوات الواو نحو (الضحى ، وسجى ، والقوى) أو من ذات الياء نحو (هدى ، والهوى ، ويغشى) .

وانفرد صاحب الكافى ففرق فى ذلك بين اليائى فأماله بين بين وبين الواوى ففتحه . واختلف عنه فيما كان من رؤوس الآى على لفظ (ها) وذلك فى سورة النازعات والشمس نحو (بناها ، وضحاها وسواها . ودحاها وتلاها ، وارساها ، وجلاها) سواء كان واوياً أو يائيا فأخذ جماعة فيها بالفتح وهو مذهب أبى عبدالله بن سفيان وأبى العباس المهدوى وأبى محمد مكى وابن غلبون وابن شريح وابن بليمة وغيرهم وبه قرأ الدانى على أبى الحسن .

وذهب آخرون إلى اطلاق الإمالة فيها بين بين وأجروها مجرى غيرها من رؤوس الآى وهو مذهب أبى القاسم الطرسوسى وأبى الطاهر بن خلف صاحب العنوان وأبى الفتح فارس بن حمد وأبى القاسم الخاقانى وغيرهم والذى عول عليه الدانى فى التيسير هو الفتح كما صرح به أول السور مع أن اعتماده فى التيسير على قراءته على أبى القاسم الخاقانى فى رواية ورش وأسندها فى التيسير من طريقه ولكنه اعتمد فى هذا الفصل على قراءته على أبى الحسن فلذلك قطع عنه بالفتح فى المفردات وجهاً واحداً مع اسناده فيها الرواية

من طريق ابن خاقان . وقال فى كتاب الامالة اختلفت الرواة وأهل الأداء عن ورش فى الفواصل إذا كن على كناية مؤنث نحو آى (والشمس وضحاها) و بعض آى (والنازعات) فأقرأنى ذلك أبو الحسن عن قراءته باخلاص الفتح وكذلك رواه عن ورش أحمد بن صالح وأقرأنيه أبو القاسم وأبو الفتح عن قراءتهما بإمالة بين بين وذلك قياس رواية أبى الأزهر وأبى يعقوب وداود عن ورش وذكر فى باب ما يقرؤه ورش بين اللفظين من ذوات الياء مما ليس فيه راء قبل الألف سواء اتصل به ضمير أو لم يتصل أنه قرأه على أبى الحسن باخلاص الفتح وعلى أبى القاسم وأبى الفتح وغيرهما من اللفظين ورجح فى هذا الفصل بين اللفظين .

وقال وبه خذ فاختار بين اللفظين . والوجهان جميعا صحيحان عن ورش فى ذلك من الطريق المذكورة .

وأجمع الرواة من الطرق المذكورة على إمالة ما كان من ذلك فيه راء بين اللفظين وذلك قوله : (ذكراها) هذا مما لا خلاف فيه عنه .

وقال السخاوى إن هذا الفصل ينقسم ثلاثة أقسام ما لا خلاف عنه فى إمالته نحو (ذكراها) وما لا خلاف عنه فى فتحه نحو (ضحاها) وشبهه من ذوات الواو ؛ وما فيه الوجهان وهو ما كان من ذوات الياء وتبعه فى فى ذلك بعض شراح الشاطبية وهو تفقه لا تساعده رواية بل الرواية إطلاق الخلاف فى الواوى واليائى من غير تفرقة كما أنه لم يفرق فى غيره من رؤوس الآى بين اليائى والواوى إلا ما قدمنا من انفراد الكافى

وانفرد صاحب التجريد عن الأزرق بفتح جميع رؤوس الآى ما لم يكن رائيا سواء كان واويا أو يائيا فيه « ها » أو لم يكن فخالف جميع الرواة

عن الأزرق واختلف أيضا عن الأزرق فيما كان من ذوات الياء ولم يكن رأس آية على أى وزن كان نحو : هدى، ونأى، وأتى، ورمى . وابتلى ،ويخشى، ويرضى والهدى ، وهداى ،ومحياى . والزنا ، واعمى ، ويا أسفى ،وخطايا، وتقاته ، ومتى . وإناه ، ومثوى ، ومثواى ، والمأوى ، والدنيا، ومرضى، وطوبى ، ورؤيا ، وموسى ، وعيسى ، ويحيى ، واليتامى ، وكسالى ، وبلى . وشبه ذلك فروى عنه امالة ذلك كله بين بين أبو طاهر بن خلف صاحب العنوان وعبد الجبار الطرسوسى صاحب المجتبى وأبو الفتح فارس بن أحمد وأبو القاسم خلف بن خاقان وغيرهم وهو الذى ذكره الدانى فى التيسير والمفردات وغيرهما .

وروى عنه ذلك كله بالفتح أبو الحسن طاهر ابن غلبون وأبوه أبو الطيب وأبو محمد مكى بن أبى طالب وصاحب الكافى وصاحب الهادى وصاحب الهداية وصاحب التجريد وأبو على بن بليمة وغيرهم وأطلق الوجهين له فى ذلك الدانى فى جامعه وغيره وأبو القاسم الشاطبى والصفراوى ومن تبعهم والوجهان صحيحان .

وانفرد صاحب المبهج بإمالة جميع ماتقدم عن قالون من جميع طرقه بين بين خالف جميع الناس والمعروف أن ذلك له من طريق إسماعيل القاضى كما هو فى العنوان .

(تنبيه) ظاهر عبارة التيسير فى (هداى) فى البقرة وطه . و(محياى) فى الأنعام . و (مثواى) فى يوسف الفتح لورش من طريق الأزرق وذلك أنه لما نص على إمالتها للكسائى من رواية الدورى عنه فى الفصل المختص به وأضاف إليه (رؤياك) نص بعد ذلك على إمالة (رؤياك) بين بين لورش وأبى عمرو دون الباقى .

وقد نص فى باقى كتبه على خلاف ذلك وصرح به نصـــا فى كتاب

الإمالة وهو الصواب خلافا لمن تعلق بظاهر عبارته فى التيسير وكذلك ظاهر عبارة العنوان فى هود يقتضى فتح (مرساها) لورش وكذا (السوآى) فى الروم والصواب إدخال ذلك فى الضابط المتقدم فى باب الإمالة فيؤخذ له بين بين بلا نظر والله أعلم .

وأجمعوا على أن (مرضاتى ومرضاة وكمشكاة) مفتوح ، هذا الذى عليه العمل بين أهل الأداء وهو الذى قرأنا به ولم يختلف علينا فى ذلك اثنان من شيوخنا من أجل أنهما واويان .

وأما (الربا وكلاهما) فقد ألحقه بعض أصحابنا بنظائره من (القوى والضحى) فأماله بين بين وهو صريح العنوان وظاهر جامع البيان والجمهور على فتحه وجها واحدا وهو الذى نأخذ به من أجل كون (الربا) واويا (وكلاهما والربا) إنما أميلا من أجل الكسرة وإنما أميل ماأميل من الواوى غير ذلك كالضحى والقوى من أجل كونه رأس آية فأميل للمناسبة والمجاورة وهذا الذى عليه العمل عند أهل الأداء قاطبة ولا يوجد نص أحد منهم بخلافه والله أعلم .

وكذلك أجمع من روى الفتح فى اليائى عن الأزرق على إمالة (رأى) وبابه مما لم يكن بعده ساكن بين بين وجها واحدا إلحاقا له بذوات الراء من أجل إمالة الراء قبله كذلك والله أعلم .

(فالحاصل) أن غير ذوات الراء للأزرق عن ورش على أربعة مذاهب (الأول) إمالة بين بين مطلقا رؤوس الآى وغيرها كان فيها ضمير تأنيث أو لم يكن وهذا مذهب أبى طاهر صاحب العنوان وشيخه وأبى الفتح وابن خاقان .

(الثانى) الفتح مطلقا رؤوس الآى وغيرها وهـذا مذهب أبى القاسم ابن الفحام صاحب التجريد .

(الثالث) إمالة بين بين فى رؤوس الآى فقط سوى مافيه ضمير تأنيث فالفتح وكذلك مالم يكن رأس آية وهـذا مذهب أبى الحسن بن غلبون ومكى وجمهور المغاربة .

(الرابع) الإمالة بين بين مطلقا أى رؤوس الآى وغيرها إلا أن يكون رأس آية فيها ضمير تأنيث وهذا مذهب الدانى فى التيسير والمفردات وهو مذهب مركب من مذهبى شيوخه وبقى مذهب خامس وهو إجراء الخلاف فى الكل رؤوس الآى مطلقاً وذوات الياء غير (ها) إلا أن الفتح فى رؤس الآى غير ما فيه (ها) قليل وهو فيما فيه (ها) كثير وهو مذهب يجمع المذاهب الثلاثة الأول وهذا الذى يظهر من كلام الشاطبى وهو الأولى عندى بحمل كلامه عليه لما بينته فى غير هذا الموضع والله أعلم . وأما ذوات الراء فكلهم مجمعون على إمالتها بين بين وجهـا واحـداً إلا (أراكهم) فإنهم اختلفوا فيها كما تقدم وكذا كل من أمال عنه رؤوس الآى فإنه لم يفرق بين كونه واويا أو يائيا وقد وقع فى كلام مكى مايقتضى تخصيص إمالة رؤوس الآى بذوات الياء ولعل مراده ما كتب بالياء والله أعلم .

فصـــــل

وأما أبو عمرو فقد تقدمت إمالته ذوات الراء محضا وكذلك أعمى أول سبحـان ورأى والاختلاف عنـــه فى بشراى أما غير ذلك من رؤوس الآى وألفات التأنيث فقد اختلف عنه فى ذلك وفى كلمات أخرى نذكرها فروى عنه المغاربة قاطبة وجمهور المصريين وغيرهم إمالة رؤوس

الآى من الإحدى عشرة سورة غير ذوات الراء منها بين بين وهذا هو الذى فى التيسير والشاطبية والتذكرة والتبصرة والمجتبى والعنوان وإرشاد عبد المنعم والكافى والهادى والهداية والتلخيص وغاية ابن مهران وتجريد ابن الفحام من قراءته على عبد الباقى .

وأجمعوا على الحاق الواوى منها باليائى للمجاورة إلا ما انفرد به صاحب التبصرة فإنه قيده بما إذا كانت الألف منقلبة عن ياء مع نصه فى صدر الباب على (دحاها وطحاها وتلاها وسجى) أنها ممالة لأبى عمرو وبين بين فبقى على قوله (الضحى وضحاها والقوى والعلى) والصواب الحاقها بأخواتها فإنا لا نعلم خلافا بينهم فى إلحاقها بها وإجرائها مجراها ولعله أراد باليائى ما كتب بالياء كما قدمنا .

وأجمعوا أيضاً على تقييد رؤوس الآى أيضاً بالسور الإحدى عشرة المذكورة إلا ما انفرد صاحب العنوان بإطلاقه فى جميع رؤوس الآى وعلى هذا يدخل (وزدناهم هدى) فى الكهف (ومثواكم) فى القتال فى هذا الإطلاق وقد كان بعض شيوخنا المصريين يأخذ بذلك والصواب تقييده بما قيده الرواة والرجوع إلى ما عليه الجمهور والله أعلم .

ثم اختلف هؤلاء عنه فى إمالة ألف التأنيث من فعلى كيف أتت مما لم يكن رأس آية وليس من ذوات الراء فذهب الجمهور منهم إلى إمالته بين بين وهو الذى فى الشاطبية والتيسير والتبصرة والتذكرة والإرشاد والتلخيصين والكافى وغاية ابن مهران والتجريد من قراءته على عبد الباقى

وانفرد أبو على البغدادى فى الروضة بإمالة ألف : فعلى محضا لأبى عمرو فى رواية الإدغام وليس ذلك من طرقنا فإن رواة الإدغام فى الروضة ليس منهم الدورى والسوسى .

وذهب الآخرون إلى الفتح وعليه أكثر العراقيين وهو الذى فى العنوان والمجتبى والهادى والهداية إلا أن صاحب الهداية خص من ذلك موسى وعيسى ويحيى الأسماء الثلاثة فقط فأمالها عنه بين بين دون غيرها .

وانفرد الهذلى بإمالتها من طريق ابن شنبوذ عنه إمالة محضة وبين بين من طريق غيره ولم ينص فى هذا الباب على غيرها وأجمع أصحاب بين بين على إلحاق اسم موسى . وعيسى ، ويحيى . بألفات التأنيث إلا ما انفرد به صاحب الكافى من فتح يحيى للسوسى وقال مكى اختلف عنه فى يحيى يعنى عن أبى عمرو من طريقيه قال فذهب الشيخ يعنى أبا الطيب بن غلبون أنه بين اللفظين وغيره يقول بالفتح لأنه يفعل .

(قلت) وأصل الاختلاف أن إبراهيم بن اليزيدى نص فى كتابه على (موسى ، وعيسى) ولم يذكر (يحيى) فتمسك من تمسك بذلك وإلا فالصواب إلحاقها بأخواتها فقد نص الدانى فى الموضح على أن القراء يقولون إن (يحيى) فعلى ، و (موسى) فعلى ، و (عيسى) فعلى . وذكر اختلاف النحويين فيها ثم قال أنه قرأها لأبى عمرو بين اللفظين من جميع الطرق .

وانفرد صاحب التجريد بإلحاق ألف التأنيث من فعالى وفعالى بألف فعلى ، فأمالها عنه بين بين من قراءته على عبد الباقى أيضا وذلك محكى عن السوسى من طريق أحمد بن حفص الخشاب عنه والأول هو الذى عليه العمل وبه نأخذ .

واختلف أيضا هؤلاء المقللون عن أبى عمرو فى سبعة ألفاظ وهى (بلى ، ومتى ، وعسى . وأنى الاستفهامية . وياويلتى ، وياحسرتى ، ويا أسفى فأما بلى ومتى فروى إمالتهما بين بين لأبى عمرو من روايتيه أبو عبد الله ابن شريح فى كتابيه وأبو العباس المهدوى فى هدايته وصاحب الهادى .

وأما عسى فذكر إمالتها له كذلك صاحب الهداية والهادى ولكنهما لم يذكرا رواية السوسى من طرقنا وأما : أنى ، وياويلتى ، وياحسرتى فروى إمالتها بين بين من رواية الدورى عنه صاحب التيسير وصاحب الكافى وصاحب التبصرة وصاحب الهداية وصاحب الهادى وتبعهم على ذلك أبو القاسم الشاطبى ، وأما يا أسفى فروى إمالته كذلك عن الدورى عنه بغير خلاف كل من صاحب الكافى وصاحب الهداية وصاحب الهادى وهو يحتمل ظاهر كلام الشاطبى وذكر صاحب التبصرة عنه فيها خلافاً وأنه قرأ بفتحها ونص الدانى على فتحها له دون أخواتها وروى فتح الألفاظ السبعة عن أبى عمرو من روايتيه سائر أهل الأداء من المغاربة والمصريين وغيرهم وبه قرأ الدانى على أبى الحسن .

وروى جمهور العراقيين وبعض المصريين فتح جميع هذا الفصل عن أبى عمرو ومن روايتيه المذكورتين ولم يميلوا عنه شيئاً مما ذكرنا سوى ما تقدم من ذوات الراء وأعمى الأولى من (سبحان ورأى) حسب لا غير وهو الذى فى المستنير لابن سوار والإرشاد والكفاية لأبى العز والمبهج والكفاية لسبط الخياط والجامع لابن فارس والكامل لأبى القاسم الهذلى وغير ذلك من الكتب .

وأشار الحافظ أبو العلاء إلى الجمع بين الروايتين فقال فى غايته ومن لم يمل عنه يعنى عن أبى عمرو (فعلى) على اختلاف حركة فائها وأواخر الآى فى السور اليائيات وما يجاورها من الواويات فإنه يقرأ جميع ذلك بين الفتح والكسر وإلى الفتح أقرب قال ومن صعب عليه اللفظ بذلك عدل إلى التفخيم لأنه الأصل .

(قلت) وكل من الفتح وبين اللفظين صحيح ثابت عن أبى عمرو من الروايتين المذكورتين قرأت به وبه آخذ وقد روى منهم بكر بن شاذان

وأبو الفرج النهروانى عن زيد عن ابن فرح عن الدورى إمالة الدنيا حيث وقعت إمالة محضة ، نص على ذلك أبو طاهر بن سوار وأبو العز القلانسى وأبو العلاء الهمدانى وغيرهم وهو صحيح مأخوذ به من الطرق المذكورة والله تعالى أعلم .

فصل فى إمالة الألف التى بعدها راء متطرفة مكسورة

اتفق أبو عمرو من روايتيه والكسائى من رواية الدورى على إمالة كل ألف بعدها راء متطرفة مجرورة سواء كانت الألف أصلية أم زائدة نحو (الدار ، والنار ، والقهار ، والغفار ، والنهار والديار ، والكفار والفجار ، والأبكار ، وبدينار ، وبقنطار ، وبمقدار ، وأنصار ، وأوبارها وأشعارها ، وآثارها ، وآثارهم ، وأبصارهم ، وديارهم) .

واختلف عن ابن ذكوان فروى الصورى عنه إمالة ذلك كله وانفرد عنه أبو الفتح فارس بن أحمد فيما ذكره الدانى فى جامع البيان بفتح (الأبصار) فقط نحو (لأولى الأبصار ، يذهب بالأبصار) حيث وقع من لفظه خالف فيه سائر الناس عنه وروى الأخفش عنه الفتح وهو الذى لم تعرف المغاربة سواه وروى الأزرق عن ورش جميع الباب بين بين وانفرد بذلك صاحب العنوان عن حمزة وكذلك رواه عن أبى الحارث إلا أن روايته عن أبى الحارث ليست من طرقنا ولا على شرطنا والله أعلم .

وقرأ الباقون الباب كله بالفتح وخرج من الباب تسعة أحرف وهى (الجار) فى موضعى النساء و (حمارك) فى البقرة و (الحمار) فى الجمعة و (الغار) فى التوبة ، (وهار) فيها أيضا و (البوار) فى إبراهيم ، و(القهار) حيث وقع ، و (جبارين) فى المائدة والشعراء ، و (أنصارى) فى آل عمران والصف خالف بعض القراء فيها أصولهم المذكورة .

(أما الجار) فاختص بإمالته الدورى عن الكسائى وفتحه أبو عمرو إلا أنه اختلف عنه من رواية الدورى .

فروى الجمهور عنه الفتح وهى رواية المغاربة وعامة المصريين وطريق أبى الزعراء عن الدورى والمطوعى عن ابن فرح وروى ابن فرح عنه من طريق النهروانى وبكر ابن شاذان وأبى محمد الفحام من جميع طرقهم والحمامى من طريق الفارسى والمالكى كلهم عن زيد عن ابن فرح بالإمالة وهو الذى فى الإرشاد والكفاية والمستنير وغيرها من هذه الطرق وبه قطع صاحب التجريد لابن فرح عنه وقطع الخلاف لأبى عمرو فيه أبو بكر ابن مهران وهى رواية بكمر السراوبلى عن الدورى نصا ولم يستثنه فى الكامل وذلك يقتضى إمالته لأبى عمرو بغير خلاف والمشهور عن أبى عمرو فتحه وعليه عمل أهل الأداء إلا من رواه عن ابن فرح والله أعلم .

واختلف فيه عن الأزرق عن ورش فرواه أبو عبد الله بن شريح عنه بين بين وكذلك هو فى التيسير وإن كان قد حكى فيه اختلافا فإنه نص بعد ذلك على أنه بين بين قرأ به وبه يأخذ وكذلك قطع به فى مفرداته ولم يذكر عنه سواه .

وأما فى جامع البيان فإنه نص على أنه قرأه بين بين على ابن خاقان وكذلك على أبى الفتح فارس بن أحمد وقرأه بالفتح على أبى الحسن بن غلبون

(قلت) والفتح فيه هو طريق أبيه أبى الطيب واختياره وبه قطع صاحب الهداية والهادى والتلخيص وغيرهم ، وقال مكى فى التبصرة مذهب أبى الطيب الفتح وغيره بين اللفظين اهـ . وهو يقتضى الوجهين جميعا وبهما قطع فى الشاطبية وكلاهما صحيح والله أعلم .

وأما (حمارك ،والحمار) فاختلف فيهما عن الأخفش عن ابن ذكوان فرواه عنه الجمهور من طريق ابن الأخرم بالإمالة .

ورواه آخرون من طريق النقاش وبالفتح قطع صاحب الهادى والهداية والتبصرة والكافى وتلخيص العبارات والتذكرة وغيرهم وبه قرأ الدانى على أبى الحسن بن غلبون يعنى من طريق ابن الأخرم وبالإمالة قطع لابن ذكوان بكماله صاحب المبهج وصاحب التجريد من قراءته على الفارسى وصاحب التيسير وقال إنه قرأ به على عبد العزيز بن جعفر وهو طريق التيسير وعلى أبو الفتح فارس وهى رواية هبة الله بن جعفر عن الأخفش وبذلك نص الأخفش فى كتابه الخاص به وانفرد صاحب العنوان عنه بفتح (حمارك) وإمالة (الحمار) ولم أعلم أحداً فرق بينهما غيره والباقون فيهما على أصولهم والله أعلم ، وأما (الغار) فاختلف فيه عن الدورى عن الكسائى فرواه عنه جعفر بن محمد النصيبى بالإمالة على أصله ورواه عنه أبو عثمان الضرير بالفتح فخالف أصله فيه خاصة .

وانفرد أبو على العطار عن أبى إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبرى عن ابن بويان عن أبى نشيط عن قالون بإمالته بين بين .

وكذلك انفرد صاحب التجريد به عن عبد الباقى بن فارس عن أبيه عن السامرى عن الحلوانى عنه وانفرد أيضاً من قراءته على عبد الباقى المذكور فى رواية خلاد فيه خاصة بذلك وقد وافق فى ذلك صاحب العنوان لو لم يخصص وانفرد أبو الكرم عن ابن خشنام عن روح بإمالته فخالف فيه سائر الرواة عن روح والباقون فيه على أصولهم .

(وأما هار) وقد كانت راؤه لاما فجعلت عينا بالقلب وذلك أن أصله هاير أو هاور ، من هار يهير أو يهور وهو الأكثر فقدمت اللام إلى موضع العين وأخرت العين إلى موضع اللام ثم فعل به مافعل فى قاض فالراء

حينئذ ليست بطرف ولكنها بالنظر إلى صورة الكلمة طرف وكذا إلى لفظها الآن فهى بعد الألف متطرفة فلذلك ذكرت هنا وعلى تقدير الأصل ليست كذلك بل بينهما حرف مقدر فهو من هذا الوجه يشبه كافر وقد اتفق على إمالته أبو عمرو والكسائى وأبو بكر واختلف عن قالون وابن ذكوان .

فأما قالون فروى عنه الفتح أبو الحسن بن ذؤابة القزاز وبه قرأ الدانى على أبى الحسن ابن غلبون وهو الذى عليه العراقيون قاطبة من طريق أبى نشيط ورواه أبو العز وأبو العلاء الحافظ وأبو بكر بن مهران وغيرهم عن قالون من طريقيه وروى عنه الإمالة أبو الحسين بن بويان وبه قرأ الدانى على أبى الفتح فارس وهو الذى لم تذكر المغاربة قاطبة عن قالون سواه وقطع به الدانى للحلوانى فى جامعه وكذلك صاحب التجريد والمبهج وغيرهم وكلاهما صحيح عن قالون من الطريقين ، نص عليهما جميعاً أبو عمرو الحافظ فى مفرداته والله أعلم .

وأما ابن ذكوان فروى عنه الفتح الأخفش من طريق النقاش وغيره وهو الذى قرأ به الدانى على عبد العزيز بن جعفر وعليه العراقيون قاطبة من الطريق المذكورة وروى عنه الإمالة من طريق أبى الحسن بن الأخرم وهى طريق الصورى عن ابن ذكوان وبذلك قطع لابن ذكوان صاحب المبهج وابن مهران وصاحب التجريد والعنوان وابن شريح ومكى وابن سفيان وابن بليمة والجمهور ونص على الوجهين فى جامع البيان أبو القاسم الشاطبى وهو ظاهر التيسير وأماله الأزرق عن ورش بين بين وفتحه الباقون . وانفرد صاحب التجريد بفتحه عن أبى الحارث من قراءته على عبد الباقى

وانفرد أيضاً بإمالته عن خلف عن حمزة من قراءته على الفارسى

وانفرد سبط الخياط فى المبهج بوجهى الفتح والإمالة عن حمزة بكماله وانفرد أيضاً فى كفايته بإمالته عن خلف فى اختياره يعنى من رواية إدريس ولم يذكره سواه والله أعلم .

﴿ وأما البوار والقهار ﴾ فاختلف فيهما عن حمزة فروى فتحهما له من روايتيه العراقيون قاطبة وهو الذى فى الإرشادين والغايتين والمستنير والجامع والتذكار والمبهج والتجريد والكامل وغيرها ورواهما بين بين المغاربة عن آخرهم وهو الذى فى التيسير والكافى والهادى والتبصرة والهداية والتلخيص وتلخيص العبارات والشاطبية وغيرها وانفرد أبو معشر الطبرى عن حمزة فى روايتيه بإمالتهما محضا وكذا أبو على العطار عن أصحابه عن ابن مقسم عن إدريس عن خلف عنه والله أعلم . والباقون على أصولهم المذكورة فى هذا الباب والله الموفق .

﴿ وأما جبارين ﴾ فاختص بإمالته الكسائى من رواية الدورى وانفرد النهروانى عن ابن فرح عن الدورى عن أبى عمرو بإمالته لم يروه غيره . واختلف فيه عن الأزرق فرواه عنه بين بين أبو عبد الله بن شريح فى كافيه وأبو عمرو الدانى فى مفرداته وتيسيره وبه قرأ على شيخه الخاقانى وفارس وقرأ بفتحه على أبى الحسن ابن غلبون وهو الذى فى التذكرة والتبصرة والكافى والهداية والهادى والتجريد والعنوان وتلخيص العبارات وغيرها وذكر الوجهين جميعا أبو القاسم الشاطبى وبهما قرأت وآخذ والباقون بالفتح وبالله التوفيق .

﴿ وأما أنصارى) فاختص بإمالته الدورى عن الكسائى وانفرد بذلك زيد عن الصورى وفتحه الباقون والراء فيه وفى (جبارين) ليست مجرورة بل مكسورة فى موضع رفع فى (أنصارى) وفى موضع نصب فى (جبارين) ولكنها متطرفة ذكرت فى هذا الباب والله أعلم

فأما ما وقعت فيه الراء مكررة من هذا الباب نحو (الابرار والاشرار وقرار) فأماله أبو عمرو والكسائى وخلف ورواه ورش من طريق الأزرق بين بين .

واختلف فيه عن حمزة وابن ذكوان . فأما حمزة فروى جماعة من أهل الأداء الامالة عنه من روايتيه وهو الذى فى المبهج والعنوان وتلخيص أبى معشر والتجريد من قراءته على عبد الباقى وبه قرأ الحافظ أبو عمرو على شيخه أبى الفتح فارس بن أحمد فى الروايتين جميعاً ولم يذكره فى التيسير وهو مما خرج خلف فيه عن طرقه وذكره فى جامع البيان ورواه جمهور العراقيين عنه من رواية خلف وقطعوا لخلاد بالفتح كأبى العز وابن سوار والهذلى والهمدانى وابن مهران وأبى الحسن بن فارس وأبى على البغدادى وأبى القاسم بن الفحام من قراءته على الفارسى وروى جمهور المغاربة والمصريين عن حمزة من روايتيه بين بين وهو الذى فى التيسير والشاطبية والهداية والتبصرة والكافى وتلخيص العبارات والهادى والتذكرة وغيرها وبه قرأ الدانى على شيخه أبى الحسن

وأما ابن ذكوان فروى عنه الامالة الصورى وروى عنه الفتح الاخفش وانفرد صاحب العنوان عنه بين بين مخالف سائر الرواة وكذلك انفرد به عن أبى الحارث ولكنه لم يكن من طرقنا ولا من شرطنا وانفرد به أيضاً صاحب المبهج عن قالون من جميع طرقه وهو فى العنوان من طريق اسماعيل عنه والله أعلم .

وقرأ الباقون بفتح ذلك كله وانفرد صاحب المبهج عن الداجونى عن ابن ماموية عن هشام بالامالة أيضا وانفرد أبو على العطار عن النهروانى فى رواية ابن وردان عن أبى جعفر فيما قرأ به على ابن سوار بإمالته أيضا فخالف فيه سائر الرواة والله أعلم .

فصـــل

فى إمالة الألف التى هى عين من الفعل الثلاثى الماضى .

أمالها حمزة من عشر أفعال وهى (زاد ،وشاء . وجاء .وخاب،وران ، وخاف ، وزاغ . وطاب ، وضاق ؛ وحاق) حيث وقعت وكيف جاءت نحو : (فزادهم . وزادوهم، وجاءتهم رسلهم ،وجاؤا أباهم،وجاءت سيارة) إلا زاغت فقط وهى فى الاحزاب وصاد فانه لاخلاف عنه فى استثنائه وان كانت عبارة التجريد تقتضى اطلاقه فهو مما أجتمعت عليه الطرق من هذه الروايات وانفرد ابن مهران بإمالته عن خلاد نصاً وهى رواية العبسى والعجلى عن حمزة وقد خالف ابن مهران فى ذلك سائر الرواة والله أعلم.

ووافقه خلف وابن ذكوان فى (جاء ، وشاء)كيف وقعا ووافقه ابن ذكوان وحده فى (فزادهم الله مرضا) أول البقرة .

واختلف عنه فى باقى القرآن فروى فيه الفتح وجهاً واحداً صاحب العنوان وابن شريح وابن سفيان والمهدوى وابن بليمة ومكى وصاحب التذكرة والمغاربة قاطبة وهى طريق ابن الاخرم عن الاخفش عنه وبه قرأ الدانى على أبى الحسن بن غلبون ولم يذكر ابن مهران غيره وروى الامالة أبو العز فى كتابيه وصاحب التجريد والمستنير والمبهج وجمهور العراقيين وهى طريق الصورى والنقاش عن الأخفش وطريق التيسير فان الدانى قرأبهـــا على عبد العزيز بن جعفر وعلى أبى الفتح أيضاً وكلاهما صحيح .

واختلف عن ابن ذكوان أيضا فى خاب وهو فى أربعة مواضع فى إبراهيم وموضعى (طه) وفى (الشمس) فأماله عـــنه الصورى وفتحه

الأخفش . واختلف عن هشام فى (شاء وجاء وزاد) فأمالها الداجونى وفتحها الأخفش .

واختلف عن الداجونى فى (خاب) فأماله صاحب التجريد والروضة والمبهج وابن فارس وجماعة وفتحه ابن سوار وأبو العز والحافظ أبو العلاء وآخرون واتفق حمزة والكسائى وخلف وأبو بكر على إمالة (ران) وهو فى التطفيف (بل ران على قلوبهم) وفتحه الباقون .

فصل فى إمالة حروف مخصوصة غير ما تقدم

وهى أحد وعشرون حرفا (التورية) حيث وقعت (والكافرين) حيث وقع بالياء مجروراً كان أو منصوبا (والناس) حيث وقع مجروراً (وضعافا) فى سورة النساء (وآتيك) فى موضعى النمل (والمحراب) كيف وقع (وعمران) حيث أتى (والإكرام وإكراههن والحواريين) فى المائدة والصف (وللشاربين) فى النحل والصافات والقتال (ومشارب) فى يس (وآنية) فى الغاشية (وعابدون وعابد) فى الكافرين (والنصارى وأسارى وكسالى واليتامى وسكارى) حيث وقع (وتراء الجمعان) فى الشعراء . فأما (التورية) فأماله أبو عمرو والكسائى وخلف وابن ذكوان

واختلف عن حمزة وقالون وورش . فأما حمزة فروى الإمالة المحضة عنه من روايتيه العراقيون قاطبة وجماعة من غيرهم وهو الذى فى المستنير والجامع لابن فارس والمبهج والإرشادين والكامل والغايتين والتجريد وغيرها وبه قرأ الدانى عن شيخه أبى الفتح فارس بن أحمد عن قراءته على عبد الباقى بن الحسن وروى عنه الإمالة بين اللفظين جمهور المغاربة

وغيرهم وهو الذى فى التذكرة وإرشاد عبد المنعم والتبصرة والهداية والهادى والتلخيصين والكافى والتيسير والعنوان والشاطبية وبه قرأ الدانى على أبى الحسن بن غلبون وعلى أبى الفتح أيضاً عن قراءته على عبد الله بن الحسين السامرى .

وأما قالون فروى عنه الإمالة بين اللفظين المغاربة قاطبة وآخرون من غيرهم وهو الذى فى الكامل والهادى والتبصرة والتذكرة والتلخيصين والهداية وغيرها وبه قرأ الدانى على أبى الحسن بن غلبون وقرأ به أيضاً على شيخه أبى الفتح عن قراءته على السامرى يعنى من طريق الحلوانى وهو ظاهر التيسير .

وروى عنه الفتح العراقيون قاطبة وجماعة من غيرهم وهو الذى فى الكفايتين والإرشاد والغايتين والتذكار والمستنير والجامع والكامل والتجريد وغيرها وبه قرأ الدانى على أبى الفتح أيضاً عن قراءته على عبد الباق ابن الحسن يعنى من طريق أبى نشيط وهى الطريق التى فى التيسير وذكره غيره فيه خروج عن طريقه وقد ذكر الوجهين جميعاً الشاطبى والصفراوى وغيرهما . وأما صاحب المبهج فمقتضى ماذكره فى سورة آل عمران أن يكون له الفتح ومقتضى ماذكره فى باب الإمالة بين بين وهو الصحيح من طرقه . وأما ورش فروى عنه الإمالة المحضة الأصبهانى وروى عنه بين بين الأزرق والباقون بالفتح .

﴿ وأما الكافرين ﴾ فأماله أبو عمرو والكسائى من رواية الدورى ورويس عن يعقوب ووافقهم روح فى النمل وهو (من قوم كافرين) واختلف عن ابن ذكوان فأماله الصورى عنه وفتحه الأخفش وأماله بين بين ورش من طريق الأزرق وفتحه الباقون وانفرد بذلك صاحب العنوان عن الأزرق عن ورش فخالف سائر الناس عنه . وانفرد

أبو القاسم الهذلى عن ابن شنبوذ عن قنبل بإمالة بين بين ولا نعرفه لغيره والله أعلم .

(وأما الناس) فاختلف فيه عن أبى عمرو من رواية الدورى فروى إمالته أبو طاهر بن أبى هاشم عن أبى الزعراء عنه وهو الذى فى التيسير وذلك أنه أسند رواية الدورى فيه عن عبد العزيز بن جعفر الفارسى عن أبى طاهر المذكور .

وقال فى باب الإمالة وأقرأنى الفارسى عن قراءته على أبى طاهر فى قراءة أبى عمرو بإمالة فتحة النون من (الناس) فى موضع الجر حيث وقع وذلك صريح فى أن ذلك من رواية الدورى وبه كان يأخذ أبو القاسم الشاطبى فى هذه الرواية وهو رواية جماعة من أصحاب اليزيدى عنه عن أبى عمرو كأبى عبد الرحمن بن اليزيدى وأبى حمدون وابن سعدان وغيرهم وذلك كان اختيار أبى عمرو الدانى من هذه الرواية .

قال فى جامع البيان واختيارى فى قراءة أبى عمرو من طريق أهل العراق الإمالة المحضة فى ذلك لشهرة من رواها عن اليزيدى وحسن اطلاعهم ووفور معرفتهم ثم قال وبذلك قرأت على الفارسى عن قراءته على أبى طاهر بن أبى هاشم وبه آخذ .

قال وقد كان ابن مجاهد رحمه الله يقرىء بإخلاص الفتح فى جميع الأحوال وأظن ذلك اختياراً منه واستحسانا فى مذهب أبى عمرو وترك لأجله ما قرأه على الموثوق به من أئمته إذ قد فعل ذلك فى غير ما حرف وترك المجمع فيه عن اليزيدى ومال إلى رواية غيره إما لقوتها فى العربية أو لسهولتها على اللفظ واقربها على المتعلم من ذلك إظهار الراء الساكنة عند اللام وكسر هاء الضمير المتصلة بالفعل المجزوم من غير صلة وإشباع

الحركة فى بارئكم ويأمركم ونظائرهما) وفتح الهاء والخاء فى (يهدى ويخصمون) وإخلاص فتح ما كان من الأسماء المؤنثة على فعلى وفعلى وفعلى فى أشباه لذلك ترك فيه رواية اليزيدى واعتمد على غيرها من الروايات عن أبى عمرو ولما ذكرناه فإن كان فعل فى (الناس) كذلك وسلك تلك الطريقة فى اخلاص فتحه لم يكن إقراؤه بإخلاص الفتح حجة يقطع بها على صحته ولا يدفع بها رواية من خالفه، على أنه قد ذكر فى كتاب قراءة أبى عمرو من رواية أبى عبد الرحمن فى إمالة (الناس) فى موضع الخفض ولم يتبعها خلافاً من أحد من الناقلين عن اليزيدى ولا ذكر أنه قرأ بغيرها كما يفعل ذلك فيما يخالف قراءته رواية غيره فدل ذلك على أن الفتح اختيار منه والله أعلم.

قال وقد ذكر عبد الله بن داود الحربى عن أبى عمرو أن الإمالة فى (الناس) فى موضع الخفض لغة أهل الحجاز وأنه كان يميله اهـ.

ورواه الهذلى من طريق ابن فرح عن الدورى وعن جماعة عن أبى عمرو.

وروى سائر الناس عن أبى عمرو من رواية الدورى وغيره الفتح وهو الذى اجتمع عليه العراقيون والشاميون والمصريون والمغاربة ولم يرووه بالنص عن أحد فى رواية أبى عمرو إلا من طريق أبى عبد الرحمن بن اليزيدى وسبطه أبى جعفر أحمد بن محمد والله أعلم. والوجهان صحيحان عندنا من رواية الدورى عن أبى عمرو وقرأنا بهما وبهما نأخذ وقرأ الباقون بالفتح والله الموفق.

﴿ وأما ضعافاً ﴾ فأماله حمزة من رواية خلف واختلف عن خلاد فروى أبو على بن بليمة صاحب التلخيص إمالته وأطلق الوجهين صاحب التيسير والشاطبية والتبصرة والتذكرة ولكن قال فى التيسير إنه بالفتح

يأخذ له وقال فى المفردات إنه قرأ على أبى الفتح بالفتح وعلى أبى الحسن بالوجهين واختار صاحب التبصرة الفتح وقال ابن غلبون فى تذكرته واختلف عن خلاد فروى عنه الإمالة والفتح وأنا آخذ له بالوجهين كما قرأت .

﴿ قلت ﴾ وبالفتح قطع العراقيون قاطبة وجمهور أهل الأداء وهو المشهور عنه والله أعلم .

وأما (آتيك) فأماله فى الموضعين خلف فى اختياره عن حمزة واختلف عن خلاد أيضاً فيهما فروى الإمالة أبو عبد الله بن شريح فى الكافى وابن غلبون فى تذكرته وأبوه فى إرشاده ومكى فى تبصرته وابن بليمة فى تلخيصه وأطلق الإمالة لحمزة بكماله ابن مجاهد وأطلق الوجهين فى الشاطبية وكذلك فى التيسير .

وقال إنه يأخذ بالفتح .

وقال فى جامع البيان إنه هو الصحيح عنه وبه قرأ على أبى الفتح وبالإمالة على أبى الحسن . والفتح مذهب جمهور من العراقيين وغيرهم .

وانفرد سبط الخياط فى كفايته فلم يذكر فى رواية إدريس عن خلف فى اختياره إمالة فخالف سائر الناس والله أعلم . وأما (المحراب) فأماله ابن ذكوان من جميع طرقه إذا كان مجروراً وذلك موضعان (يصلى فى المحراب) فى آل عمران و (فخرج على قومه من المحراب) فى مريم .

واختلف عنه فى المنصوب وهو موضعان أيضا (كلما دخل عليها زكريا المحراب) فى آل عمران (وإذ تسوروا المحراب) فى ص فأماله فيهما النقاش عن الأخفش من طريق عبد العزيز بن جعفر وبه قرأ الدانى عليه وعلى

أبى الفتح فارس ورواه أيضا هبة الله عن الأخفش وهى رواية محمد
ابن يزيد الاسكندرانى عن ابن ذكوان وفتحه عنه الصورى وابن الأخرم
عن الأخفش وسائر أهل الأداء من الشاميين والمصريين والعراقيين والمغاربة

ونص على الوجهين لابن ذكوان صاحب التيسير والشاطبية والإعلان
وكذلك هو فى المستنير من طريق هبة الله وفى المبهج من طريق الاسكندرانى
وفى جامع البيان من رواية الثعلبى وابن المعلى وابن أنس كلهم عن ابن ذكوان
ونص عليه الأخفش فى كتابه الخاص والله أعلم .

(وأما عمران) وهو فى قوله (آل عمران، وامرأت عمران، وابنت
عمران) والإكرام : وهو الموضعان فى سورة الرحمن (والإكرام) وهو
فى النور فاختلف عن ابن ذكوان فيها فروى بعضهم إمالة هذه الثلاثة
الأحرف عنه وهو الذى لم يذكر فى التجريد غيره وذلك من طريق
الأخفش عنه ومن طريق النقاش وهبة الله بن جعفر وسلامة بن هارون
وابن شنبوذ وموسى بن عبد الرحمن خمستهم عن الأخفش.

ورواه أيضا فى العنوان وذلك من طريق ابن شنبوذ وسلامة بن هارون
وذكره فى التيسير من قراءته على أبى الفتح ولكنه منقطع بالنسبة إلى
التيسير فإنه لم يقرأ على أبى الفتح بطريق النقاش عن الأخفش التى ذكرها
فى التيسير بل قرأ عليه بطريق أبى بكر محمد بن أحمد بن مرشد المعروف
بابن الزرز وموسى بن عبد الرحمن بن موسى وأبى طاهر محمد بن سليمان
البعلبكى وأبى الحسن بن شنبوذ وأبى نصر سلامة بن هارون خمستهم عن
الأخفش ورواه أيضا العراقيون قاطبة من طريق هبة الله بن جعفر
عن الأخفش.

ورواه صاحب المبهج عن الاسكندرانى عن ابن ذكوان وروى سائر
أهل الأداء من أصحاب الكتب وغيرهم عن ابن ذكوان الفتح وهو الثابت.

من طرقنا سوى من ذكرنا من طريق النقاش وكلاهما صحيح عن الأخفش وعن ابن ذكوان أيضا وقد ذكرهما جميعاً أبو القاسم الشاطبى والصفراوى والله أعلم .

(وأما الحواريين) فاختلف فى إمالته عن الصورى عن ابن ذكوان فروى إمالته فى الموضعين زيد من طريق الإرشاد لأبى العز وكذلك الحافظ أبو العلاء من طريق القباب ونص أبو العز فى الكفاية على حرف الصف فقط وكذلك فى المستنير وجامع ابن فارس والصحيح اطلاق الإمالة فى الموضعين عنه كما ذكره الحافظ أبو العلاء والله أعلم .

﴿ وأما للشاربين ﴾ فاختلف فيه عن ابن ذكوان فأماله عنه الصورى وفتحه الأخفش ولم يذكر إمالته فى المبهج لغير المطوعى عنه والوجهان صحيحان عن ابن ذكوان والله أعلم .

﴿ وأما مشارب ﴾ فاختلف فيه عن هشام وابن ذكوان جميعا فروى إمالته عن هشام جمهور المغاربة وغيرهم وهو الذى فى التيسير والشاطبية والكافى والتذكرة والتبصرة والهداية والهادى والتلخيص والتجريد من قراءته على عبدالباقى وغيرها وكذا رواه الصورى عن ابن ذكوان ورواه الأخفش عنه بالفتح وكذارواه الداجونى عن هشام .

﴿ وأما آنيه ﴾ فاختلف فيه عن هشام فروى إمالته الحلوانى وبه قرأ صاحب التجريد على عبد الباقى وهو الذى لم تذكر المغاربة عن هشام سواه وروى فتحه الداجونى وهو الذى لم يذكر العراقيون عن هشام سواه وكلاهما صحيح به قرأنا وبه نأخذ .

﴿ وأما عابدون ـ كلاهما ـ وعابد ﴾ وهى فى الكافرون فاختلف فيه أيضاً عن هشام فروى إمالته الحلوانى عنه وروى فتحه الداجونى وأما

الألف بعد الصاد (من النصارى ونصارى) وبعد السين (من أسارى ، وكسالى) وبعد التاء (من اليتامى . ويتامى) وبعد الكاف من (سكارى) فاختلف فيها عن الدورى عن الكسائى فامالها أبو عثمان الضرير عنه اتباعاً لامالة ألف التأنيث وماقبلها من الألفاظ الخمسة وفتحها الباقون عن الدورى

وانفرد صاحب المبهج عنه أيضا عن الدورى بإمالته (أول كافر به) فخالف سائر الرواة من الطرق المذكورة .

(وأما تراء الجمعان) فامال الراء دون الهمزة حال الوصل حمزة وخلف وإذا وقفا أمالا الراء والهمزة جميعا ومعهما الكسائى فى الهمزة فقط على أصله المتقدم فى ذوات الياء وكذا ورش على أصله فيها من طريق الأزرق بين بين بخلاف عنه فاعلم ذلك وشذ الهذلى فروى امالة (ذلك وذلكم) عن ابن شنبوذ عن قنبل وأحسبه غلطاً والله أعلم .

فصل فى إمالة احرف الهجاء فى اوائل السور

وهى خمسة فى سبع عشرة سورة (أولها الراء) من (الر) أول يونس وهود ، ويوسف ، وابراهيم ، والحجر ، ومن (المر) أول الرعد فأمال الراء من السور الست أبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائى وخلف وأبو بكر وهذا الذى قطع به الجمهور لابن عامر بكماله وعليه المغاربة والمصريون قاطبة وأكثر العراقيين وهو الذى لم يذكر فى التذكرة والمبهج والكافى وأبو معشر فى تلخيصه والهذلى فى كامله وغيرهم عنه سواه الا أن الهذلى استثنى عن هشام الفتح من طريق ابن عبدان يعنى عن الحلوانى عنه وتبعه على ذلك أبو العز فى كفايته وزاد الفتح أيضاً له من طريق الداجونى وتبعه على الفتح للداجونى الحافظ أبو العلاء وكذلك ذكر ابن سوار وابن فارس عن الداجونى ولم يذكر فى التجريد عن هشام إمالة البتة .

(قلت) والصواب عن هشام هو الإمالة من جميع طرقه فقد نص عليه هشام كذلك فى كتابه أعنى على الإمالة ورواه أيضاً منصوصا عن ابن عامر بإسناده فقال أبو الحسن بن غلبون حدثنا عبد الله بن محمد يعنى ابن الناصح نزيل دمشق قال ثنا أحمد بن أنس يعنى أبا الحسن صاحب هشام وابن ذكوان.

قال (ثنا) هشام بإسناده عن ابن عامر (الر) مكسورة الراء قال الحافظ أبو عمرو الداني وهو الصحيح عنه يعنى عن هشام ولا يعرف أهل الأداء عنه غير ذلك انتهى.

ورواها الأزرق عن ورش بين اللفظين والباقون بالفتح وانفرد ابن مهران عن ابن عامر وقالون والعليمى عن أبى بكر بإمالة بين بين وتبعه فى ذلك الهذلى عن ابن بويان عن أبى نشيط عن قالون وانفرد صاحب المبهج عن أبى نشيط عن قالون بالإمالة المحضة مع من أمال وتبعه على ذلك صاحب الكنز من حيث أسند ذلك من طريقه وثانيها الهاء من فاتحة (كهيعص) و (طه) فأما الها من (كهيعص) فأمالها أبو عمرو والكسائى وأبو بكر

واختلف عن قالون وورش فأما قالون فاتفق العراقيون على الفتح عنه من جميع الطرق وكذلك هو فى الهداية والهادى وغيرهما من طرق المغاربة وهو أحد الوجهين فى الكافى وفى التبصرة إلا أنه قال فى التبصرة وقرأ نافع بين اللفظين.

وقد روى عنه الفتح والأول أشهر وقطع له أيضاً بالفتح صاحب التجريد وبه قرأ الداني على أبى الفتح فارس بن أحمد عن قراءته على عبد الباقى بن الحسن يعنى من طريق أبى نشيط وهو طريق التيسير ولم يذكره فيه فهو من المواضع التى خرج فيها عن طرقه.

وروى عنه بين بين صاحب التيسير والتلخيصين والعنوان والتذكرة والكامل والشاطبية وهو الوجه الثانى فى الكافى والتبصرة وبه قرأ الدانى على أبى الحسن وعلى أبى الفتح من قراءته على عبد الله بن الحسين يعنى من طريق الحلوانى.

وأما ورش فرواه عنه الاصبهانى بالفتح .

واختلف عن الأزرق فقطع له ببين بين اللفظين صاحب التيسير والتلخيصين والكافى والتذكرة وهو أحد الوجهين فى الكافى والتبصرة على ماذكرنا وقطع له بالفتح صاحب الهداية والهادى وصاحب التجريد وهو الوجه الثانى فى الكافى والتبصرة وانفرد أبو القاسم الهذلى ببين بين عن الاصبهانى عن ورش وانفرد ابن مهران عن العليمى عن أبى بكر بالفتح فخالف فى ذلك سائر الناس والله أعلم .

وأما الهاء من (طه) فأمالها أبو عمرو وحمزة والكسائى وخلف وأبو بكر واختلف عن ورش ففتحها عنه الأصبهانى ثم اختلفوا عن الأزرق فالجمهور على الامالة عنه محضا وهو الذى فى التيسير والشاطبية والتذكرة وتلخيص العبارات والعنوان والكامل وفى التجريد من قراءته على ابن نفيس والتبصرة من قراءته على أبى الطيب وقواه بالشهرة وأحد الوجهين فى الكافى ولم يمل الازرق محضا فى هذه الكتب سوى هذا الحرف ولم يقرأ الدانى على شيوخه بسواه وروى بعضهم عنه بين بين وهو الذى فى تلخيص أبى معشر والوجه الثانى فى الكافى وفى التجريد أيضا من قراءته على عبد الباقى وهو رواية ابن شنبوذ عن النحاس عن الازرق نصا فقال يشم الهاء الإمالة قليلا .

وانفرد صاحب التجريد بإمالتها محضاً عن الاصبهانى وانفرد الهذلى

عنه وعن قالون بين بين وتابعه عن قالون فى ذلك أبو معشر الطبرى .

وكذا أبو على العطار عن أبى اسحاق الطبرى عن أصحابه عن أبى نشيط إلا أنهما يميلان معها الطاء كذلك كما سيأتى وانفرد فى الهداية بالفتح عن الأزرق وهو وجه اشار اليه بالضعف فى التبصرة وانفرد ابن مهران بالفتح عن العليمى عن أبى بكر وبين بين عن أبى عمرو ولا أعلم أحداً روى ذلك عنه سواه والله أعلم .

« وثالثها الياء » من (كهيعص) و (يس) فأما الياء من (كهيعص) فأمالها ابن عامر وحمزة والكسائى وخلف وأبو بكر وهذا هو المشهور عن هشام وبه قطع له ابن مجاهد وابن شنبوذ والحافظ أبو عمرو من جميع طرقه فى جامع البيان وغيره وكذلك صاحب الكامل وكذلك صاحب المبهج وكذلك صاحبا التلخيصين بين بين وهو الذى فى التذكرة والتبصرة والكافى وغيرها .

وروى جماعة له الفتح كصاحب التجريد والمهدوى ورواه أبو العز بن سوار وابن فارس والحافظ أبو العلاء من طرق الداجونى .

واختلف عن نافع من روايتيه فأمالها بين اللفظين من أمال الهاء كذلك فيما قدمنا وفتحها عنه من فتح على الاختلاف الذى ذكرناه فى الهاء سواء وكذلك فى انفراد الهذلى عن الأصبهانى وابن مهران عن العليمى عن أبى بكر .

وأما أبو عمرو فورد عنه إمالة الياء من رواية الدورى طريق ابن فرح من كتاب التجريد من قراءته على عبد الباقى وغاية ابن مهران وأبى عمرو الدانى من قراءته على أبى الفتح فارس بن أحمد ووردت الإمالة عنه أيضاً من رواية السوسى فى كتاب التجريد من قراءته على عبد الباقى ابن فارس

يعنى من طريق أبى بكر القرشى عنه وفى كتاب أبى عبد الرحمن النسائى عن السوسى نصاً وفى كتاب جامع البيان من طريق أبى الحسن على بن الحسين الرقى وأبى عمران بن جرير حسبما نص عليه فى الجامع .

وقد أبهم فى التيسير والمفردات حيث قال عقب ذكره الإمالة : وكذا قرأت فى رواية أبى شعيب على فارس بن أحمد عن قراءته فأوهم أن ذلك من طريق أبى عمران التى هى طريق التيسير .

وتبعه على ذلك الشاطبى وزاد وجه الفتح فأطلق الخلاف عن السوسى وهو معذور فى ذلك فإن الدانى أسند رواية أبى شعيب السوسى فى التيسير من قراءته على أبى الفتح فارس ثم ذكر أنه قرأ بالإمالة عليه ولم يبين من أى طريق قرأ عليه بذلك لأبى شعيب وكان يتعين أن يبينه كما بينه فى الجامع حيث قال وبإمالة فتحة الهاء والياء قرأت فى رواية السوسى من غير طريق أبى عمران النحوى عنه على أبى الفتح عن قراءته .

وقال فيه إنه قرأ بفتح الياء على أبى الفتح فارس فى رواية أبى شعيب من طريق أبى عمران عنه عن اليزيدى فإنه لو لم ينبه على ذلك لكنا أخذنا من إطلاقه الإمالة لأبى شعيب السوسى من كل طريق قرأ بها على أبى الفتح فارس وبالجملة فلم نعلم إمالة الياء وردت عن السوسى فى غير طريق من ذكرنا .

وليس ذلك فى طرق التيسير والشاطبية بل ولا فى طرق كتابنا ونحن لا نأخذ من غير طريق من ذكرنا ، وأما الياء من (يس) فأمالها حمزة والكسائى وخلف وأبو بكر وروح هذا هو المشهور عند جمهور أهل الأداء عن حمزة وروى عنه جماعة بين بين وهو الذى فى العنوان والتبصرة وتلخيص أبى معشر الطبرى وكذا ذكره ابن مجاهد عنه ورواه

نصا عنه كذلك خلف وخلاد والدورى وابن سعدان وأبو هشام وقد قرأنا به من طرق من ذكرنا .

واختلف أيضا عن نافع فالجمهور عنه على الفتح وقطع له ببين بين أبو على بن بليمة فى تلخيصه وأبو طاهر بن خلف فى عنوانه وبه كان يأخذ ابن مجاهد وكذا ذكره فى الكامل من جميع طرقه فيدخل به الأصبهانى وكذا رواه صاحب المستنير عن شيخه أبى على العطار عن أبى إسحاق الطبرى عن أصحابه عن نافع وانفرد ابن مهران بالفتح عن روح وانفرد أبو العز فى كفايته بالفتح عن العليمى مخالف سائر الرواة والله أعلم .

﴿ ورابعها ﴾ الطاء من (طه) ومن (طسم) الشعراء وفى القصص ومن (طس) النمل فأما الطاء من (طه) فأمالها حمزة والكسائى وخلف وأبو بكر .

والباقون بالفتح إلا أن صاحب الكامل روى بين بين فيها عن نافع سوى الأصبهانى ووافقه على ذلك أبو معشر الطبرى فى تلخيصه وكذلك أبو على العطار عن الطبرى عن أصحابه عن أبى نشيط فيما ذكره ابن سوار وانفرد ابن مهران عن العليمى عن أبى بكر بالفتح لم يروه غيره والله أعلم .

وأما الطاء من (طسم وطس) فأمالها أيضا حمزة والكسائى وخلف وأبو بكر . وانفرد أبو القاسم الهذلى عن نافع ببين اللفظين ووافقه فى ذلك صاحب العنوان إلا أنه عن قالون ليس من طريقنا .

﴿ وخامسها ﴾ الحاء من (حم) فى السبع السور فأمالها محضا حمزة والكسائى وخلف وابن ذكوان وأبو بكر وأمالها بين بين ورش من طريق الأزرق واختلف عن أبى عمرو فأمالها عنه بين اللفظين صاحب

التيسير والكافى والتبصرة والعنوان والتلخيصين والهداية والهادى والتذكرة والكامل وسائر المغاربة وبه قرأ فى التجريد على عبد الباقى وقال الهذلى وعليه الحذاق من أصحاب أبى عمرو وبه قرأ الدانى على أبى الفتح عن قراءته على أبى أحمد السامرى عن أصحابه عن اليزيدى وعلى أبى القاسم عبد العزيز بن جعفر الفارسى وأبى الحسن بن غلبون عن قراءتهم من روايتى الدورى والسوسى جميعا وفتحها عنه صاحب المبهج والمستنير والارشادين والجامع وابن مهران وسائر العراقيين وبه قرأ الدانى على أبى الفتح عن قراءته على عبد الباقى بن الحسن فى الروايتين والوجهان صحيحان والله أعلم .

والباقون بالفتح وانفرد أبو العز بالفتح من العليمى عن أبى بكر .

وانفرد ابن مهران بالفتح عن ابن ذكوان مخالفا سائر الرواة والله أعلم وقد انفرد الهذلى عن أبى جعفر بإمالة بين اللفظين فى الهاء والياء والطاء من فاتحة (مريم وطه ، وطسم وطس ويس) من روايتيه لم يروه غيره والله أعلم .

(فالحاصل) أن الهاء والياء من (كهيعص) أمالهما جميعا الكسائى وأبو بكر وكذا أبو عمرو من طريق من ذكر عنه فى روايتيه وأمالهما بين بين نافع فى أحد الوجهين كما تقدم وأمال الهاء وفتح الياء أبو عمرو فى المشهور عنه كما ذكرنا .

وفتح الهاء وامال الياء حمزة وخلف وابن ذكوان وهشام فى المشهور عنه وفتحهما الباقون وهم ابن كثير وأبو جعفر ويعقوب وحفص ونافع فى الوجه الآخر وهشام من طريق من ذكر عنه .

وكذلك الأصبهانى عن ورش فى المشهور عنه والعليمى عن أبى بكر

من طريق الهذلى وامال الطاء والهاء من (طه) حمزة والكسائى وخلف وأبو بكر وفتح الطاء وامال الهاء أبو عمرو والأزرق عن ورش فى أحد وجهيه والأصبهانى من طريق التجريد وفتح الطاء وامال الهاء بين بين الأزرق فى الوجه الآخر وقالون من طريق من ذكر عنه .

وامال الهاء فقط بين بين الأصبهانى من طريق الكامل وفتحهما الباقون وهم : ابن كثير وابن عامر ويعقوب وحفص والأصبهانى وقالون فى المشهور عنه والعليمى عن أبى بكر فيما انفرد به الهذلى ولم يمل أحد الطاء والله تعالى أعلم .

تنبيهات

(الأول) أنه كل مايمال أو يلطف وصلا فإنه يوقف عليه كذلك من غير خلاف عن أحد من أئمة القراءة إلا ما كان من كلم أميلت الألف فيه من أجل كسرة وكانت الكسرة متطرفة نحو (الدار ، والحمار ، وهار ، والأبرار ، والناس ، والمحراب) .

فإن جماعة من أهل الأداء ذهبوا إلى الوقف فى مذهب من امال فى الوصل محضاً أو بين اللفظين بإخلاص الفتح ، هذا إذا وقف بالسكون اعتداداً منهم بالعارض إذ الموجب للإمالة حالة الوصل هو الكسر وقد زال بالسكون فوجب الفتح وهذا مذهب أبى بكر الشذائى وأبى الحسن ابن المنادى وابن حبش وابن اشته وغيرهم وحكى هذا المذهب أيضاً عن البصريين .

ورواه داود بن أبى طيبة عن ورش وعن ابن كيسة عن سليم عن حمزة وذهب الجمهور إلى أن الوقف على ذلك فى مذهب من امال بالإمالة

الخالصة وفى مذهب من قرأ بين بين كذلك بين اللفظين كالوصل سواء إذ الوقف عارض والاصل أن لا يعتد بالعارض ولأن الوقف مبنى على الوصل كما أميل وصلا لاجل الكسرة فإنه كذلك يمال وقفا .

وإن عدمت الكسرة فيه وليفرق بذلك بين الممال لعلة و بين ما لا يمال أصلا وللاعلام بأن ذلك كذلك فى حال الوصل كإعلامهم بالروم والاشمام حركة الموقوف عليه وهذا مذهب الأكثرين من أهل الأداء واختيار جماعة المحققين وهو الذى عليه العمل من عامة المقرئين وهو الذى لم يذكر أكثر المؤلفين سواه كصاحب التيسير والشاطبية والتلخيصين والهادى والهداية والعنوان والتذكرة والإرشادين وابن مهران والدانى والهذلى وأبى العز وغيرهم واختاره فى التبصرة وقال سواء رمت أو سكنت ورد على من فتح حالة الإسكان وقال إن ذلك ليس بالقوى ولا بالجيد لأن الوقف غير لازم والسكون عارض .

﴿ قلت ﴾ وكلا الوجهين صحيحان عن السوسى نصاً وأداء وقرأنا بهما من روايتيه وقطع بهما له صاحب المبهج وغيره وقطع له بالفتح فقط الحافظ أبو العلاء الهمدانى فى غايته وغيره والأصح أن ذلك مخصوص به من طريق ابن جرير ومأخوذ به من طريق ابن حبش كما نص عليه فى المستنير وفى التجريد وابن فارس فى جامعه وغيرهم .

وأطلق أبو العلاء ذلك فى الوقف ولم يقيده بسكون وقيده آخرون برؤوس الآى كابن سوار والصقلى وذهب بعضهم إلى الإمالة بين بين ومن هؤلاء من جعل ذلك مع الروم كما نص عليه فى الكافى .

وقال إنه مذهب البغداديين ومنهم من أطلق واكتفى بالإمالة اليسيرة إشارة إلى الكسر وهذا مذهب أبى طاهر بن أبى هاشم وأصحابه وحكى أنه

قرأ به على ابن مجاهد وأبى عثمان عن الكسائى وعلى ابن مجاهد عن أصحابه عن اليزيدى والصواب تقييد ذلك بالإسكان وإطلاقه فى رؤوس الآى وغيرها وتعميم الإسكان بحالتى الوقف والإدغام الكبير كما تقدم .

ثم إن سكون كليهما عارض وذلك نحو (النار ربنا ، والأبرار ربنا ، الغفار لاجرم ، الفجار لفى) وذلك من طريق بن حبش عن ابن جرير كما نص عليه أبو الفضل الخزاعى وأبو عبد الله القصاع وغيرهما وقد ذكرنا ذلك فى آخر باب الإدغام وقد تترجح الإمالة عند من يأخذ بالفتح من قوله (فى النار لخزنة جهنم) لوجود الكسرة بعد الألف حالة الادغام بخلاف غيره .

(قلته) قياسا والله أعلم .

ويشبه اجراء الثلاثة من الإمالة وبين بين والفتح لاسكان الوقف إجراء الثلاثة من المد والتوسط والقصر فى سكون الوقف بعد حرف المد لكن الراجح فى باب المد هو الاعتداد بالعارض وفى الإمالة عكسه والفرق بين الحالين أن المد موجبه الاسكان وقد حصل فاعتبروا الإمالة موجبها الكسر وقد زال فلم يعتبر والله أعلم .

(الثانى) أنه إذا وقع بعد الألف الممالة ساكن فان تلك الألف تسقط لسكونها ولقى ذلك الساكن فحينئذ تذهب الإمالة على نوعيها لأنها إنما كانت من أجل وجود الألف لفظاً فلما عدمت فيه امتنعت الإمالة بعدمها فان وقف عليها انفصلت من الساكن تنويناً كان أو غير تنوين وعادت الإمالة بين اللفظين بعودها على حسب ماتأصل وتقرر .

(فالتنوين) يلحق الاسم مرفوعا ومجروراً ومنصوبا ويكون متصلا به فالمرفوع نحو (هدى للمتقين) وأجل مسمى ، لايغنى مولى ، وهو

عليهم عمى) والمجرور نحو (فى قرى محصنة، والى أجل مسمى، وعن مولى، ومن ربا، ومن عسل مصفى) والمنصوب نحو (قرى ظاهرة، أوكانوا غزاً، وأن يحشر الناس ضحى، ومكانا سوى، وأن يترك سدى).

(وغير التنوين) لايكون الا منفصلا فى كلمة أخرى ويكون ذلك فى اسم وفعل، فالاسم نحو (موسى الكتاب، وعيسى ابن مريم، والقتلى الحر وجنى الجنتين، والرؤيا إلى، وذكرى الدار، والقرى التى) والفعل نحو (طغى الماء، وأحيى الناس) والوقف بالإمالة أو بين اللفظين لمن مذهبه ذلك فى النوعين هو المأخوذ به والمعول عليه وهو الثابت نصا وأداء وهو الذى لايؤخذ نص عن أحد من أئمة القراء المتقدمين بخلافه بل هو المنصوص به عنهم وهو الذى عليه العمل

فأما النص فقد قال الامام أبو بكر بن الأنبارى: حدثنا إدريس قال حدثنا خلف قال سمعت الكسائى يقف على. (هدى للمتقين: هدى) بالياء وكذلك: (من مقام إبراهيم مصلى، أوكانوا غزاً ومن عسل مصفى وأجل مسمى)

وقال يسكت أيضا على (سمعنا فتى، وفى قرى، وأن يترك سدى) بالياء ومثله حمزة. قال خلف وسمعت الكسائى يقول فى قوله (أحيى الناس) الوقف عليه (أحيى) بالياء لمن كسر الحروف الا من يفتح فيفتح مثل هذا. قال وسمعته يقول الوقف على قوله (المسجد الأقصى) بالياء.

وكذا (من أقصى المدينة) وكذا (وجنى الجنتين) وكذا (طغا الماء) قال والوقف على (وما آتيتم من ربا) بالياء. وروى حبيب بن اسحاق عن داود بن أبى طيبة عن ورش عن نافع (قرى ظاهرة) مفتوحة فى القراءة مكسورة فى الوقف وكذلك (قرى محصنة، وسحر مفترى) قال الدانى ولم يأت به عن ورش نصا غيره انتهى.

ومن حكى الإجماع على هذا الحافظ أبو العلاء وأبو العباس المهدوى

وأبو الحسن بن غلبون وأبو معشر الطبرى وأبو محمد سبط الخياط وغيرهم وهو الذى لم يحك أحد من العراقيين سواه .

وأما الأداء فهو الذى قرأنا به على عامة شيوخنا ولم نعلم أحداً أخذ على سواه وهو القياس الصحيح والله أعلم .

وقد ذهب بعض أهل الأداء إلى حكاية الفتح فى المنون مطلقاً من ذلك فى الوقف عمن أمال وقرأ بين بين حكى ذلك أبو القاسم الشاطبى رحمه الله حيث قال : وقد فخموا التنوين وقفا ورققوا وتبعه على ذلك صاحبه أبو الحسن السخاوى فقال وقد فتح قوم ذلك كله .

﴿ قلت ﴾ ولم أعلم أحداً من أئمة القراءة ذهب إلى هذا القول ولا قال به ولا أشار إليه فى كلامه ولا أعلمه فى كتاب من كتب القراءات وإنما هو مذهب نحوى لا أدائى دعا إليه القياس لا الرواية .

وذلك أن النحاة اختلفوا فى الألف اللاحقة للأسماء المقصورة فى الوقف فحكى عن المازنى أنها بدل من التنوين سواء كان الاسم مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً وسبب هذا عنده أن التنوين متى كان بعد فتحة أبدل فى الوقف ألفاً ولم يراع كون الفتحة علامة للنصب أو ليست كذلك .

وحكى عن الكسائى وغيره أن هذه الألف ليست بدلا من التنوين وإنما هى بدل من لام الكلمة لزم سقوطها فى الوصل لسكونها وسكون التنوين بعدها فلما زال التنوين بالوقف عادت الألف ونسب الدانى هذا القول أيضاً إلى الكوفيين وبعض البصريين وعزاه بعضهم إلى سيبويه قالوا وهذا أولى من أن يقدر حذف الألف التى هى مبدلة من حرف أصلى وإثبات الألف التى هى مبدلة من حرف زائد وهو التنوين .

وذهب أبو على الفارسى وغيره إلى أن الألف فيما كان من هذه الأسماء

منصوبا بدل من التنوين وفيما كان منها مرفوعا أو مجروراً بدل من الحرف الأصلى اعتباراً بالأسماء الصحيحة الأواخر إذ لا تبدل فيها الألف من التنوين إلا فى النصب خاصة وينسب هذا القول إلى أكثر البصريين وبعضهم ينسبه أيضا إلى سيبويه قالوا وفائدة هذا القول إلى أكثر البصريين وبعضهم ينسبه أيضا إلى سيبويه قالوا وفائدة هذا الخلاف تظهر فى الوقف على لغة أصحاب الإمالة فيلزم أن يوقفه على هذه الأسماء بالإمالة مطلقا على مذهب الكسائى ومن قال بقوله .

وعلى مذهب الفارسى وأصحابه إن كان الاسم مرفوعا أو مجرورا وأن يوقف عليها بالفتح مطلقا على مذهب المازنى وعلى مذهب الفارسى إن كان الاسم منصوبا لأن الألف المبدلة من التنوين لا تمال ولم ينقل الفتح فى ذلك عن أحد من أئمة القراءة .

﴿ نعم ﴾ حكى ذلك فى مذهب التفصيل الشاطبى وهو معنى قوله وتفخيمهم فى النصب أجمع أشملا . وحكاه مكى وابن شريح عن أبى عمرو وورش من طريق الأزرق فذكرا الفتح عنهما فى المنصـــوب والإمـالة فى المرفوع والمجرور .

وقال مكى إن القياس هو الفتح لكن يمنع من ذلك نقل القراءة وعدم الرواية وثبات الياء فى الشواذ وقال ابن شريح والأشهر هو الفتح يعنى فى المنصوب خاصة ولم يحكيا خلافا عن حمزة والكسائى فى الإمالة وقفا .

وأما ابن الفحام فى تجريده فلم يتعرض إلى هذه المسألة فى الإمالة بل ذكر فى باب الراآت بعد تمثيله بقوله : قرى ومفترى التفخيم فى الوصل وأما فى الوقف فقرأت فى الوقف بالترقيق فى موضع الرفع والخفض وفخمت الراء فى موضع النصب .

قال وهو المختار وحكى الدانى أيضا هذا التفصيل فى مفرداته فى رواية أبى عمرو فقال أما قوله تعالى فى سبأ (قرى ظاهرة) فإن الراء تحتمل الوجهين : إخلاص الفتح وذلك إذا وقفت على الألف المبدلة من التنوين دون المبدلة من الياء والإمالة .

وذلك إذا وقفت على الألف المبدلة من الياء دون المبدلة من التنوين قال وهذا الأوجه وعليه العمل وبه آخذ وقال فى جامع البيان وأوجه القولين وأولاهما بالصحة قول من قال إن المحذوفة هى المبدلة من التنوين لجهات ثلاث احداهن انعقاد اجماع السلف من الصحابة رضى الله عنهم على ألفات هذه الأسماء بالآت فى كل المصاحف ، والثانية ورود النص عند العرب وأئمة القراءة بإمالة هذه الألفات فى الوقف ، والثالثة وقوف بعض العرب على المنصوب المنون نحو رأيت زيد وضربت عمرو وبغير عوض من التنوين حكى ذلك سماعا منهم الفراء والأخفش .

قال وهذه الجهات كلها تحقق ان الموقوف عليه من أحدى الألفين هى الأولى المنقلبة عن الياء دون الثانية المبدلة من التنوين لأنها لو كانت المبدلة منه لم ترسم ياء باجماع وذلك من حيث لم تنقلب عنها ولم تمل فى الوقف أيضا لأن ما يوجب إمالتها فى بعض اللغات وهو الكسر والياء معدوم وقوعه قبلها ولأنها المحذوفة لا محالة فى لغة من لم يعوض ثم قال والعمل عند القراء وأهل الأداء على الأول يعنى الإمالة قال وبه أقول لورود النص به ودلالة القياس على صحته اهـ .

فدل مجموع ما ذكرنا ان الخلاف فى الوقف على المنون لا اعتبار به ولا عمل عليه وإنما هو خلاف نحوى لا تعلق للقراء به والله أعلم .

﴿ الثالث ﴾ اختلف عن السوسى فى إمالة فتحة الراء التى تذهب الألف

المالة بعدها لساكن منفصل حالة الوصل نحو قوله تعالى : (نرى الله جهرة ، وسيرى الله ، وترى الناس ، ويرى الذين ، والنصارى المسيح ، والقرى التى ، وذكرى الدار) فروى عنه أبو عمران بن جرير الإمالة وصلا وهى رواية على بن الرق وأبى عثمان النحوى وأبى بكر القرشى كلهم عن السوسى .

وكذلك روى أبو عبد الرحمن بن اليزيدى وأبو حمدون وأحمد بن واصل كلهم عن اليزيدى وهى رواية العباس بن الفضل وأبى معمر عن عبد الوارث كلاهما عن أبى عمرو وبه قطع الحافظ أبو عمرو الدانى للسوسى فى التيسير وغيره وهو قراءته على أبى الفتح عن أصحاب ابن جرير قال الدانى واختار الإمالة لأنه قد جاء بها نصاً وأداء عن أبى شعيب أبو العباس محمود بن محمد الأديب وأحمد بن حفص الخشاب وهما من جلة الناقلين عنه فهما ومعرفة قال وقد جاء بالإمالة فى ذلك نصاً عن أبى عمرو العباس بن الفضل وعبد الوارث بن سعيد انتهى . وقطع به أيضاً للسوسى أبو القاسم الهذلى فى كامله من طريق أبى عمران وطريق ابن غلبون يعنى عبد المنعم .

وهى ترجع أيضاً إلى أبى عمران وممن قطع بالإمالة للسوسى أيضاً أبو معشر الطبرى وأبو عبد الله الحضرمى صاحب المفيد وصاحب التجريد من قراءته على عبد الباقى بن فارس مطلقاً .

ومن قراءته على ابن نفيس فى (نرى الله ، وسيرى الله) خاصة وعلى (النصارى المسيح) فقط من قراءة ابن نفيس على أبى أحمد وروى ابن جمهور وغيره عن السوسى الفتح وهو الذى لم يذكر أكثر المؤلفين عن السوسى سواه كصاحب التبصرة والتذكرة والهادى والهداية والكافى والغايتين والإرشادين والكفاية والجامع والروضة والتذكار وغيرهم .

وبه قرأ الدانى على أبى الحسن بن غلبون . وإنما اشتهر الفتح عن

السوسى من أجل أن ابن جرير كان يختار الفتح من ذات نفسه، كذا رواه عنه فارس بن أحمد ونقله عنه الدانى . والوجهان جميعا صحيحان عنه ذكرهما له الشاطبى والصفراوى وغيرهما، وسيأتى الكلام على ترقيق اللام من اسم الله بعد هذه الراء الممالة فى باب اللامات إن شاء الله تعالى .

(الرابع) إنما يسوغ إمالة الراء وجود الألف بعدها فتمال من أجل إمالة الألف فإذا وصلت حذفت الألف للساكن وبقيت الراء ممالة على حالها فلو حذفت تلك الألف أصالة لم تجز إمالة تلك الراء .

وذلك نحو قوله (أو لم ير الذين ، أو لم ير الإنسان) لعدم وجود الألف بعد الراء من حيث إنها حذفت للجزم ومن هذا الباب أمال حمزة وخلف راء (تراء الجمعان) وصلا كما ذكرنا وأمال حمزة وخلف وأبو بكر راء (رأى القمر) ونحوه كما تقدم وكذلك ورد عن السوسى من بعض الطرق كما قدمنا وإنما خصت الراء بالإمالة دون باقى الحروف كالسين من (موسى الكتاب) واللام من (القتلى الحر) والنون من (جنى الجنتين) من أجل ثقل الراء وقوتها بالتكرير تخصيصها من بين الحروف المستقلة بالتفخيم فلذلك عدت من حروف الإمالة وساغت إمالتها لذلك والعلة فى إمالتها من نحو (يرى الذين) دون (قرى ومفترى) كون الساكن فى الأول منفصلا والوصل عارض فكانت الإمالة موجودة قبل مجىء الساكن الموجب للحذف بخلاف الثانى فإنه متصل وإثباته عارض فعومل كل بأصله وقيل من أجل تقدير كون الألف بدلا من التنوين فامتنع لذلك وليس بشىء .

(الخامس) إذا وقف على (كلتا الجنتين) وفى الكهف (والهدى ايتنا) فى الأنعام (وتترا) فى المؤمنون .

(أما كلتا) فالوقف عليها لأصحاب الإمالة يبنى على معرفة ألفها وقد اختلف النحاة فيها فذكر الدانى فى الموضح وجامع البيان أن الكوفيين قالوا هى ألف تثنية . وواحد كلتا : كلت ، وقال البصريون هى ألف تأنيث ووزن كلتا فعلى ـ كإحدى . وسيما ـ والتاء مبدلة من واو والأصل كلوى قال فعلى الأول لا يوقف عليها بالإمالة لأصحاب الإمالة ولا بيين بين لمن مذهبه ذلك وعلى الثانى يوقف بذلك فى مذهب من له ذلك قال والقراء وأهل الأداء على الأول .

(قلت) نص على إمالتها لأصحاب الإمالة العراقيون قاطبة كأبى العز وابن سوار وابن فارس وسبط الخياط وغيرهم ونص على الفتح غير واحد وحكى الاجماع عليه أبو عبد الله بن شريح وغيره وقال مكى يوقف لحمزة والكسائى بالفتح لأنها ألف تثنية عند الكوفيين ولأبى عمرو بين اللفظين لأنها ألف تأنيث ا هـ .

والوجهان جيدان ولكنى إلى الفتح أجنح فقد جاء به منصوصاً عن الكسائى سورة بن المبارك فقال (كلتا الجنتين) بالألف يعنى بالفتح فى الوقف وأما (إلى الهدى ايتنا) على مذهب حمزة فى إبدال الهمزة فى الوقف ألفا قال الدانى فى جامع البيان يحتمل وجهين الفتح والإمالة فالفتح على أن الألف الموجودة فى اللفظ بعد فتحة الدال هى المبدلة من الهمزة دون ألف الهدى والإمالة على أنها ألف الهدى دون المبدلة من الهمزه قال والوجه الأول أقيس لأن ألف الهدى قد كانت ذهبت مع تحقيق الهمزة فى حال الوصل فكذا يجب أن تكون مع المبدل منها لأنه تخفيف والتخفيف عارض انتهى . وقد تقدم حكاية ذلك عن أبى شامة فى أواخر باب وقف حمزة ولا شك أنه لم يقف على كلام الدانى فى ذلك والحكم فى وجه الإمالة للأزرق عن ورش كذلك والصحيح المأخوذ به عنهما هو الفتح والله أعلم .

(واما تترا) على قراءة من نون فيحتمل أيضا وجهين : أحدهما أن يكون بدلا من التنوين فتجرى على الراء قبلها وجوه الاعراب الثلاثة رفعاً ونصباً وجراً والثانى أن يكون للالحاق ألحقت بجعفر نحو : ارطى . فعلى الأول لاتجوز امالتها فى الوقف على مذهب أبى عمرو كما لاتجوز امالة ألف التنوين نحو (أشد ذكراً ، ومن دونها ستراً . ويومئذ رزقا ، وعوجاً وامتا) وعلى الثانى تجوز امالتها على مذهبه لأنها كالأصلية المنقلبة عن الياء

قال الدانى والقراء وأهل الأداء على الأول وبه قرأت وبه آخذ وهو مذهب ابن مجاهد وأبى طاهر بن أبى هاشم وسائر المتصدرين انتهى .

وظاهر كلام الشاطبى أنها للالحاق ونصوص أكثر أئمتنا تقتضى فتحها لأبى عمرو وان كانت للالحاق من أجل رسمها بالألف فقد شرط مكى وابن بليمة وصاحب العنوان وغيرهم فى امالة ذوات الراء له أن تكون الألف مرسومة ياء ولا يريدون بذلك إلا اخراج (تترا (والله أعلم .

(السادس) رؤوس الآى الممالة فى الاحدى عشر سورة متفق عليها ومختلف فيها فالمختلف فيه مبنى على مذهب المميل من العادين والأعداد المشهورة فى ذلك ستة وهى المدنى الأول والمدنى الأخير .

والمكى والبصرى والشامى والكوفى ، فلا بد من معرفة اختلافهم فى هذه السور لتعرف مذاهب القراء فيها والمحتاج إلى معرفته من ذلك هو عدد المدنى الأخير لأنه عدد نافع وأصحابه وعليه مدار قراءة أصحابه المميلين رؤوس الآى ، وعدد البصرى ليعرف به قراءة أبى عمرو فى رواية الامالة والمختلف فيه فى هذه السور خمس آيات وهى قوله فى طه (منى هدى ، وزهرة الحياة الدنيا) عدهما المدنيان والمكى والبصرى والشامى ولم يعدهما الكوفى . وقوله تعالى فى النجم (ولم يرد إلا الحياة الدنيا) عدها

كلهم إلا الشامى . وقوله فى النازعات (فأما من طغى) عدها البصرى والشامى والكوفى . ولم يعدها المدنيان ولا المكى . وقوله فى العلق (أرأيت الذى ينهى) عدها كلهم إلا الشامى .

فأما قوله فى طه (ولقد أوحينا إلى موسى) فلم يعدها أحد إلا الشامى وقوله تعالى (وإله موسى) فلم يعدها أحد إلا المدنى الأول والمكى وقوله فى النجم (عن من تولى) لم يعدها أحد إلا الشامى فلذلك لم تذكرها إذ ليست معدودة فى المدنى الأخير ولا فى البصرى .

(إذا علم هذا) فليعلم أن قوله فى طه (لتجزى كل نفس . وفألقاها ، وعصى آدم ، وثم اجتباه ربه ، وحشرتنى أعمى) وقوله فى النجم (إذ يغشى وعمن تولى ، وأعطى قليلا ، وثم يجزاه . وأغنى . وفغشاها)

وقوله تعالى فى القيامة (أولى لك ، وثم أولى لك) وقوله فى الليل (من أعطى . ولا يصلاها) فان أبا عمرو يفتح جميع ذلك من طريق المميلين له رؤوس الآى لأنه ليس برأس آية ماعدا موسى عند من أماله عنه فانه يقرؤه على أصله بين بين والازرق عن ورش يفتح جميعه أيضاً من طريق أبى الحسن بن غلبون وأبيه عبد المنعم ومكى وصاحب الكافى وصاحب الهادى وصاحب الهداية وابن بليمة وغيرهم لانه ليس برأس آية ويقرأ جميعه بين بين من طريق التيسير والعنوان وعبد الجبار وفارس بن أحمد وأبى القاسم بن خاقان لكونه من ذوات الياء وكذلك (فأما من طغى) فى النازعات فإنه مكتوب بالياء ويترجح له عند من أمال الفتح فى قوله تعالى (لا يصلاها) فى والليل كما سيأتى فى باب اللامات والله أعلم .

(السابع) إذا وصل نحو (النصارى المسيح ، ويتامى النساء) لابى عثمان الضرير عن الدورى عن الكسائى فيجب فتح الصاد من النصارى والتاء

من يتامى من أجل فتح الراء والميم بعد الألف وصلاً فإذا وقف عليهما له أميلت الصاد والتاء مع الالف بعدهما من أجل إمالة الراء والميم مع الالف بعدهما والله أعلم .

باب إمالة هاء التأنيث وماقبلها فى الوقف

وهى الهاء التى تكون فى الوصل تاء آخر الاسم نحو : نعمة ورحمة فتبدل فى الوقف هاء وقد أمالها بعض العرب كما أمالوا الالف . وقيل للكسائى إنك تميل ماقبل هاء التأنيث فقال هذا طباع العربية . قال الحافظ أبو عمرو الدانى يعنى بذلك أن الإمالة هنا لغة أهل الكوفة وهى باقية فيهم إلى الآن وهم بقية أبناء العرب يقولون أخذته أخذة وضربته ضربة . قال وحكى نحو ذلك عنهم الاخفش سعيد بن مسعدة .

(قلت) والامالة فى هاء التأنيث وماشابهها من نحو (همزة ، ولمزة ، وخليفة ، وبصيرة) هى لغة الناس اليوم والجارية على ألسنتهم فى أكثر البلاد شرقا وغربا وشاما ومصراً لايحسنون غيرها ولاينطقون بسواها يرون ذلك أخف على لسانهم وأسهل فى طباعهم .

وقد حكاها سيبويه عن العرب ثم قال شبه الهاء بالالف فأمال ماقبلها كما يميل ماقبل الالف انتهى وقد اختص بامالتها الكسائى فى حروف مخصوصة بشروط معروفة باتفاق واختلاف وتأتى على ثلاثة أقسام .

ووافقه على ذلك بعض القراء كما سنذكره مبيناً . فالقسم الاول المتفق على إمالته قبل هاء التأنيث وما أشبهها خمسة عشر حرفا يجمعها قولك : فجثت زينب لذود شمس ، فالفاء ، ورد فى أحد وعشرين اسما نحو (خليفة ، ورأفة ، والخطفة ، وخيفة) ، والجيم ، فى ثمانية أسماء وهى (وليجة ،

وحاجة ، وبهجة ، ولجة ، ونعجة ، وحجة ، ودرجة ، وزجاجة ،) « والثاء » فى أربعة أسماء وهى (ثلاثة ، وورثة ، وخبيثة ، ومبثوثة) .

« التاء » فى أربعة أسماء أيضا (الميتة ، وبغتة ، والموتة ، وستة) « والزاى » فى ستة أسماء (أعز ، والعزة ، وبارزة ، وبمفازة ، وهمزة ، ولمزة) « والياء » وردت فى أربعة وستين إسما نحو :

(شية ، ودية ، وحية ، وخشية ، وزانية) « والنون » فى سبعة وثلاثين اسما نحو :

(سنة ، وسنة ، والجنة ، والجنة ، ولعنة ، وزيتونة) « والباء » فى ثمانية وعشرين اسما نحو (حبة ، والتوبة ، والكعبة ، وشيبة ، والإربة ، وغيابة ،) « واللام » فى خمسة وأربعين اسما نحو (ليلة ، وغفلة ، وعيلة ، والنخلة ، وثلة ، والضلالة) « والذال » فى اسمين (لذة ، والموقوذة) « والواو » فى سبعة عشر اسما نحو :

(قسوة ، والمروة ، ونجوة ، وأسوة ،) « والدال » فى ثمانية وعشرين اسما نحو :

(بلدة ، وجلدة ، ، وعدة وقردة ، وأفئدة ، « والشين » فى أربعة أسماء (البطشة وفاحشة ، وعيشة ، ومعيشة) « والميم فى اثنين وثلاثين اسما نحو (رحمة ، ونعمة ، وأمة ، وقائمة ، والطامة) « والسين » فى ثلاثة أسماء وهى (خمسة ، والخامسة ، والمقدسة) .

(والقسم الثانى) الذى يوقف عليه بالفتح وذلك إن كان قبل الهاء حرف من عشرة أحرف وهى « حاع » وأحرف الإستعلاء السبعة « قظ خص ضغط » إلا أن الفتح عند الألف إجماع وعند التسعة الباقية على المختار « فالحاء » وردت فى سبعة أسماء وهى (صيحة) ، ونفحة ، ولواحة ، والنطيحة ، وأشحة ، وأجنحة ، ومفتحة) « والألف » وردت فى ستة

أسماء وهى (الصلاة، والزكاة والحياة ، والنجاة ، وبالغداة ،ومناة)ويلحق بهذه الأسماء ذات من (ذات بهجة) ونحوه مما يأتى فى باب الوقف على مرسوم الخط (هيهات واللات) فى النجم (ولات حين مناص) فى ص .

وأما (التوراة ، وتقاة ، ومرضاة . ومزجاة ، ومشكاة) فليس من هذا الباب بل من الباب قبله تمال ألفه وصلا ووقفا كما تقدم وسيأتى إيضاحه آخر الباب ، والعين ،وردت فى ثمانية وعشرين إسما نحو (سبعة ، وصنعة، وطاعة ، والساعة) ، والقاف ، فى تسعة عشر اسما نحو : (طاقة ، وناقة ، والصعقة ، والصاعقة ، والحاقة) ، والظاء ، فى ثلاثة أسماء .

وهى (غلظة ، وموعظة ، وحفظة) ، والخاء ، فى اسمين وهما (الصاخة ونفخة) ، والصاد ، فى ستة أسماء وهى (خالصة وشاخصة ، وخصاصة . وخاصة ومخمصة ، وغصة) ،والضاد،فى تسعة أسماء (روضة ، وقبضة،وفضة، وعرضة ، وفريضة ، وبعوضة وخافضة ، وداحضة ،ومقبوضة) ،والغين، فى أربعة أسماء (صبغة ، ومضغة وبازغة ، وبالغة) ، والطاء ، فى ثلاثة أسماء وهى (بسطة ، وحطة ، ومحيطة) .

(والقسم الثالث) الذى فيه التفصيل فيمال فى حال ويفتح فى أخرى آخر وذلك إذا كان قبل الهاء حرف من أربعة أحرف وهى (اكهر) فمتى كان قبل حرف من هذه الأربعة ياء ساكنة أو كسرة أميلت وإلا فتحت ، هذا مذهب الجمهور وهو المختار كما سيأتى فإن فصل بين الكسرة والهاء ساكن لم يمنع الإمالة ؛ فالهمزة وردت فى أحد عشر اسما منها اسمان بعد الياء وهما : كهيئة ، وخطيئة ؛ وخمسة بعد الكسرة وهى : مئة ، وفئة، وناشئة ، وسيئة ، وخاطئة . وأربعة سوى ذلك وهى النشأة ، وسوءة ، وامرأة ، وبراءة ، والكاف ، وردت أيضاً فى خمسة عشر اسما .

واحد بعد الياء وهى الأيكة ، وأربعة بعد الكسرة وهى (ضاحكة ومشركة ، والملائكة والمؤتفكة) وستة سوى ماتقدم وهى بكة . ودكة ، والشوكة والتهلكة ومباركة (والهاء) وردت فى أربعة أسماء إثنان بعد الكسرة المتصلة وهى (آلهة ، وفاكهة) وواحد بعد المنفصلة وهو (وجهة) والآخر بعد الألف وهو (سفاهة) . (والراء) وردت فى ثمانية وثمانين اسما ستة بعد الياء وهى (كبيرة ، وكثيرة وصغيرة ، والظهيرة ، وبحيرة ، وبصيرة) وثلاثون بعد الكسرة المتصلة أو المفصولة بالساكن نحو (الآخرة ، وفنظرة ، وحاضرة ، وكافرة ، والمغفرة وغبرة ، وسدرة ، وفطرة ، ومرة) وفى اثنين وخمسين سوى ماتقدم نحو (جهرة ، وحسرة ، وكرة ، والعمرة ، والحجارة ، وسفرة ، وبررة ، وميسرة . ومعره) .

(إذا تقرر ذلك) فاعلم أن الكسائى اتفق الرواة عنه على الإمالة عند الحروف الخمسة عشر وهى التى فى القسم الاول مطلقا ، واتفقوا على الفتح عند الألف من القسم الثانى واتفق جمهورهم على الفتح عند التسعة الباقية من القسم الثانى وكذلك عند الأحرف الأربعة فى القسم الثالث مالم يكن بعد ياء ساكنة اوكسرة متصلة أو مفصولة بساكن .

هذا الذى عليه أكثر الأئمة وجلة أهل الأداء وعمل جماعة القراء وهو اختيار الإمام أبى بكر بن مجاهد وابن أبى الشفق والنقاش وابن المنادى وأبى طاهر بن أبى هاشم وأبى بكر الشذائى وأبى الحسن بن غلبون وأبى محمد مكى وأبى العباس المهدوى وابن سفيان وابن شريح وابن مهران وابن فارس وأبى على البغدادى وابن شيطا وابن سوار وابن الفحام الصقلى وصاحب العنوان والحافظ أبى العلاء وأبى العز وأبى على العطار وأبى اسحاق الطبرى وغيرهم وإياه أختار وبه قرأ صاحب التيسير على شيخه ابن غلبون وهو اختياره واختيار أبى القاسم الشاطبى وأكثر المحققين .

وقد استثنى جماعة من هؤلاء . فطرت وهى فى الروم وذلك أن الكسائى يقف عليه بالهاء على أصله كما سيأتى فيما كتب بالتاء واعتدوا بالفاصل بين الكسرة والهاء وإن كان ساكنا وذلك بسبب كونه حرف استعلاء وإطباق

وهذا اختيار أبى طاهر بن أبى هاشم والشذائى وأبى الفتح بن شيطا وابن سوار وأبى محمد سبط الخياط وأبى العلاء الحافظ وصاحب التجريد وابن شريح وأبى الحسن بن فارس .

وذهب سائر القراء إلى الإمالة طردا للقاعدة ولم يفرقوا بين ساكن قوى وضعيف وهذا اختيار ابن مجاهد وجماعة من أصحابه وبه قطع صاحب التيسير وصاحب التلخيص وصاحب العنوان وابنا غلبون وابن سفيان والمهدوى والشاطبى وغيرهم وذكر الوجهين جميعا أبو عمرو الدانى فى غير التيسير وذكر أبو محمد مكى الخلاف فيها عن أصحاب ابن مجاهد وهو مذهب أبى الفتح فارس بن أحمد وشيخه أبى الحسن عبد الباقى .

وروى عنه فقال سألت أبا سعيد الحسن بن عبد الله السيرافى عن هذا الذى اختاره أبو طاهر فقال لا وجه له لأن هذه الهاء طرف والإعراب لا يراعى فيه الحرف المستعلى ولا غيره ، قال وفى القرآن : أعطى ، واتقى ويرضى لا خلاف فى جواز الإمالة فيه وفى شبهه فلما أجمعوا على الإمالة لقوة الإمالة فى الأطراف فى موضع التغيير كانت الهاء فى الوقف بمثابة الألف إذا عدمت الألف نحو (مكة وفطرة) اهـ .

والوجهان جيدان صحيحان . وذهب جماعة من العراقيين إلى إجراء الهمزة والهاء مجرى الأحرف العشرة التى هى فى القسم الثانى فلم يميلوا عندهما من حيث أنهما من أحرف الحلق أيضا فكان لهما حكم أخواتهما وهذا مذهب أبى الحسن بن فارس وأبى طاهر بن سوار وأبى العز القلانسى وأبى الفتح

ابن شيطا وأبى القاسم بن الفحام وأبى العلاء الهمدانى وغيره إلا أن الهمدانى منهم قطع بإمالة الهاء إذا كانت بعد كسرة متصلة نحو : فاكهة .

وبالفتح إذا فصل بينهما ساكن نحو (وجهه) وهذا ظاهر عبارة صاحب العنوان من المصريين ولبعض أهل الأداء من المصريين والمغاربة اختلاف فى أحرف القسم الثالث فى الأربعة فظاهر عبارة التبصرة إطلاق الإمالة عندها وحكاه أيضا فى الكافى وحكى مكى عن شيخه أبى الطيب الإمالة إذا وقع قبل الهمزة ساكن كسر ما قبله أو لم يكسر وكذا عند ابن بليمة وأطلق الإمالة عند الكاف بغير شرط واعتبر ما قبل الثلاثة الآخر وكذا مذهب صاحب العنوان فى الهمزة يميلها إذا كان قبلها ساكن واستثنى من الساكن الألف نحو (براءة) وما ذكرناه أولا هو المختار وعليه العمل وبه الأخذ والله أعلم .

وذهب آخرون إلى إطلاق الإمالة عند جميع الحروف ولم يستثنوا شيئا سوى الألف كما تقدم وأجرو حروف الحلق والاستعلاء والحنك مجرى باقى الحروف ولم يفرقوا بينها ولا اشترطوا فيها شرطا وهذا مذهب أبى بكر بن الأنبارى وابن شنبوذ وابن مقسم وأبى مزاحم الخاقانى وأبى الفتح فارس بن أحمد وشيخه أبى الحسن عبد الباقى الخراسانى وبه قرأ الدانى على أبى الفتح المذكور وبه قال السيرافى وثعلب والفراء .

وذهب جماعة من أهل الأداء إلى الإمالة عن حمزة من روايتيه ورووا ذلك عنه كما رووه عن الكسائى وروى ذلك عنه أبو القاسم الهذلى فى الكامل ولم يحك عنه فيه خلافا بل جعله والكسائى سواء ورواه أيضا أبو العز القلانسى والحافظ أبو العلاء وأبو طاهر بن سوار وغيرهم من طريق النهروانى إلا أن ابن سوار خص به رواية خلف وأبى حمدون عن سليم ولم يخص غيره عن حمزة فى ذلك رواية بل أطلقوا الإمالة لحمزة من جميع

رواته وكذا رواه أبو مزاحم الخاقانى ورواه ابن الأنبارى عن إدريس عن خلف وحكى ذلك أبو عمرو الدانى فى جامعه عن حمزة من روايتى خلف وخلاد.

وانفرد الهذلى بالإمالة أيضاً عن خلف فى اختياره وعن الداجونى عن أصحابه عن ابن عامر وعن النخاس عن الأزرق عن ورش وغيرهم إمالة محضة وعن باقى أصحاب نافع وابن عامر وأبى عمرو وأبى جعفر بين اللفظين ولما حكى الدانى عن ابن شنبوذ عن أصحابه فى رواية نافع وأبى عمرو إمالة هاء التأنيث قال عقيب ذلك ولا يعرف أحد من أهل الاداء بحرف نافع وأبى عمرو فى جميع الأمصار غير الفتح قال وأحسب أن الامالة التى رواها ابن شنبوذ عن نافع وأبى عمرو أنها بين بين وليست بخالصة.

(قلت) والذى عليه العمل عند أئمة الأمصار هو الفتح عن جميع القراء إلا فى قراءة الكسائى وماذكر عن حمزة والله تعالى أعلم.

تنبيهات

(الاول) قول سيبويه فيما تقدم إنما اميلت الهاء تشبيها لها بالالف مراده ألف التأنيث خاصة لاالالف المنقلبة عن الياء ووجه الشبه بين هذه الهاء وألف التأنيث أنهما زائدتان وأنهما للتأنيث وأنهما ساكنتان وأنهما مفتوح ماقبلهما وأنهما من مخرج واحد عند الاكثرين أوقريبا المخرج على ماقررنا وأنهما حرفان خفيان قد يحتاج كل واحد منهما أن يبين بغيره كما بينوا ألف الندبة فى الوقف بالهاء بعده فى نحو: وازيداه.

وبينوا هاء الإضمار بالواو والياء نحو: ضربه زيد، ومربه عمرو.

كما هو مقرر فى موضعه فقد اشتمل هذا الكلام على أوجه من الشبه الخاص بالألف والهاء اللذين للتأنيث وعلى أوجه من الشبه العام بين الهاء والألف مطلقا وإن كانتا لغير التأنيث . وإذا تقرر اتفاق الألف والهاء على الجملة وزادت هذه الهاء التى للتأنيث على الخصوص اتفاقها مع ألف التأنيث على الخصوص فى الدلالة على معنى التأنيث وكانت ألف التأنيث تمال لشبهها بالألف المنقلبة عن الياء أمالوا هذه الهاء حملا على ألف التأنيث المشبهة فى الإمالة بالألف المنقلبة عن الياء وذلك ظاهر .

﴿ الثانى ﴾ اختلفوا فى هاء التأنيث هل هى ممالة مع ما قبلها أو أن الممال هو ما قبلها وأنها نفسها ليست ممالة فذهب جماعة من المحققين إلى الأول وهو مذهب الحافظ أبى عمرو الدانى وأبى العباس المهدوى وأبى عبد الله ابن سفيان وأبى عبد الله بن شريح وأبى القاسم الشاطبى وغيرهم . وذهب الجمهور إلى الثانى وهو مذهب مكى والحافظ أبى العلاء وأبى العز وابن الفحام وأبى الطاهر بن خلف وأبى محمد سبط الخياط وابن سوار وغيرهم .

والأول أقرب إلى القياس وهو ظاهر كلام سيبويه حيث قال شبه الهاء بالألف يعنى فى الإمالة والثانى أظهر فى اللفظ وأبين فى الصورة .

ولا ينبغى أن يكون بين القولين خلاف فباعتبار حد الإمالة وأنه تقريب الفتحة من الكسرة والألف من الياء فإن هذه الهاء لا يمكن أن يدعى تقريبها من الياء ولا فتحة فيها فتقرب من الكسرة وهذا مما لا يخالف فيه الدانى ومن قال بقوله وباعتبار أن الهاء إذا أميلت فلابد أن يصحبها فى صوتها حال من الضعف خفى يخالف حالها إذا لم يكن قبلها ممالا وإن لم يكن الحال من جنس التقريب إلى الياء فيسمى ذلك المقدار إمالة وهذا مما لا يخالف فيه مكى ومن قال بقوله فعاد النزاع فى ذلك لفظيا إذ لم يمكن أن يفرق بين القولين بلفظ والله أعلم .

﴿ الثالث ﴾ هاء السكت نحو : كتابيه ، وحسابيه ، وماليه . ويتسنه ، لاتدخلها الامالة لأن من ضرورة إمالتها كسر ماقبلها وهى إنما أتى بهــا بيانا للفتحة قبلها فى إمالتها مخالفة للحكمة التى من أجلها اجتلبت . وقال الهذلى الامالة فيها بشعة وقد أجازها الخاقانى وثعلب .

وقال الدانى فى كتاب الامالة والنص عن الكسائى والسماع من العرب إنما ورد فى هاء التأنيث خاصة قال وقد بلغنى أن قوماً من أهل الأداء منهم أبو مزاحم . الخاقانى كانوا يجرونها مجرى هاء التأنيث فى الامالة وبلغ ذلك ابن مجاهد فأنكره أشد النكير وقال فيه أبلغ قول وهو خطأ بين والله أعلم .

(الرابع) الهاء الأصلية نحو (ولما توجه) لايجوز إمالتها وإن كانت الامالة تقع فى الألف الأصلية لأن الألف أميلت من حيث إن أصلها الياء والهاء لا أصل لها فى ذلك ولذلك لاتقع الامالة فى هاء الضمير نحو (يسره . وأقبره ، وأنشره) ليقع الفرق بين هاء التأنيث وغيرها .

وأما الهاء من هذه فانها لاتحتاج إلى إمالة لأن ماقبلها مكسور والله أعلم

(الخامس) لاتجوز الامالة فى نحو : الصلاة ، والزكاة . وبابه مماقبله ألف كما تقدم لأن هذه الالف لو أميلت لزم إمالة ماقبلها ولم يمكن الاقتصار على امالة الالف مع الهاء دون إمالة ماقبل الألف والأصل فى هذا الباب هو الاقتصار على امالة الهاء والحرف الذى قبلها فقط فلهذا أميلت الالف فى نحو : التوراة ، ومزجاة . وبابه مما تقدم لأنها منقلبة عن الياء لا من أجل أنها للتأنيث . قال الدانى فى مفرداته إن الالف وماقبلها هو الممال فى هذه الكلمات لا الهاء وماقبلها إذ لو كان ذلك لما جازت الامالة فيها فى حال الوصل لانقلاب الهاء المشبهة بالألف فيه تاء .

وقال فى جامع البيان إن من أمال ذلك لم يقصد إمالة الهاء بل قصد إمالة الالف وماقبلها ولذلك ساغ له استعمالها فيهن فى حال الوصل والوقف جميعاً ولو قصد إمالة الهاء لامتنع ذلك فيها لوقوع الالف قبلها كامتناعه فى : الصلاة ، والزكاة ، وشبههما . قال وهذا كله لطيف غامض انتهى .

ويلزم على مذهبه ومذهب أصحابه أن يقال القدر الذى يحصل فى صوت الهاء من التكيف الذى يسمونه إمالة بعد الفتحة الممالة حاصل أيضا بعد الالف الممالة وان لم تكن الامالة بسبب الهاء ولا يلزم ذلك على مذهب مكى وأصحابه لأن الامالة عندهم لاتكون فى الهاء كما قدمنا والله أعلم .

خاتمـــــة

قوله تعالى : (آنية) فى سورة الغاشية يميل منها هشام فتحة الهمزة والألف بعدها خاصة ويفتح الياء والهاء . والكسائى من طرقنا بعكس ذلك فيميل فتحة الياء والهاء فى الوقف ويفتح الهمزة والألف ولا يميل الجميع إلا قتيبة فى روايته كما هو معروف من مذهبه ومعلوم من طرقه .

وأما نحو (الآخرة ، وباسرة ، وكبيرة ، وصغيرة) فى رواية ورش من طريق الازرق حيث يرقق الراء فى ذلك فليس كمذهب الكسائى وإن سماه بعض أئمتنا إمالة كالدانى وقد فرق بين ذلك فقال لأن ورشاً إنما يقصد إمالة فتحة الراء فقط ولذلك أمالها فى الحالين والكسائى إنما قصد إمالة الهاء ولذلك خص بها الوقف لاغير إذ لاتوجد الهاء فى ذلك إلا فيه انتهى . وهو لطيف والله أعلم .

باب مذاهبهم فى ترقيق الراآت وتفخيمها[1]

الترقيق من الرقة وهو ضد السمن . فهو عبارة عن إنحاف ذات الحرف ونحوله . والفتخيم من الفخامة وهى العظمة والكثرة فهى عبارة عن ربو الحرف وتسمينه فهو والتغليظ واحد إلا أن المستعمل فى الراء فى ضد الترقيق هو التفخيم وفى اللام التغليظ كما سيأتى .

وقد عبر قوم عن الترقيق فى الراء بالامالة بين اللفظين كما فعل الدانى وبعض المغاربة وهو تجوز إذ الامالة أن تنحو بالفتحة إلى الكسرة وبالألف إلى الياء كما تقدم . والترقيق إنحاف صوت الحرف فيمكن اللفظ بالراء مرققة غير ممالة ومفخمة ممالة وذلك واضح فى الحسن والعيان وإن كان لا يجوز رواية مع الامالة إلا الترقيق ولو كان الترقيق إمالة لم يدخل على المضموم والساكن ولكانت الراء المكسورة ممالة وذلك خلاف إجماعهم . ومن الدليل أيضاً على أن الامالة غير الترقيق أنك إذا أملت (ذكرى) التى هى فعلى بين بين كان لفظك بها غير لفظك بذكراً المذكر وقفاً إذا رققت ولو كانت الراء فى المذكر بين اللفظين لكان اللفظ بهما سواء وليس كذلك ولا يقال إنما كان اللفظ فى المؤنث غير اللفظ فى المذكر لأن اللفظ بالمؤنث ممال الألف والراء واللفظ بالمذكر ممال الراء فقط فإن الألف حرف هوائى لا يوصف بإمالة ولا تفخيم بل هو تبع لما قبله فلو ثبت إمالة ما قبله بين اللفظين لكان ممالا بالتبعية كما أملنا الراء قبله فى المؤنث بالتبعيه ولما اختلف اللفظ بهما والحالة ماذكر ولا مزيد على هــــذا فى الوضوح والله أعلم .

---

(١) الترقيق والفتخيم لغتان صحيحتان عند العرب .

وقال الدانى فى كتابه التجريد : الترقيق فى الحرف دون الحركة إذا كان صيغته والإمالة فى الحركة دون الحرف إذ كانت لعلة أوجبتها وهى تخفيف كالادغام سواء انتهى . وهذا حسن جدا . وأما كون الأصل فى الراء التفخيم أو الترقيق فسيجىء الكلام على ذلك فى التنبيهات آخر الباب .

(إذا علم ذلك) فليعلم أن القراءات فى مذاهب القراء عند أئمة المصريين والمغاربه وهم الذين روينا رواية ورش من طريق الأزرق من طرقهم على أربعة أقسام : قسم اتفقوا على تفخيمه وقسم اتفقوا على ترقيقه وقسم اختلفوا فيه عن كل القراء وقسم اختلفوا فيه عن بعض القراء فالقسمان الأولان اتفق عليهما سائر القراء وجماعة أهل الأداء من العراقيين والشاميين وغيرهم فهما مما لاخلاف فيهما والقسمان الآخران مما انفرد بهما من ذكرنا وسيأتى الكلام على المختلف فيه والمتفق عليه من ذلك .

واعلم أن هذا التقسيم إنما يرد على الراءات التى لم يجر لها ذكر فى باب الإمالة فأما ماذكر هناك نحو (ذكرى ، وبشرى ، والنصارى والابرار ، والنار) فلا خلاف أن من قرأها بالإمالة أو بين اللفظين يرققها ومن قرأها بالفتح يفخمها . وسترد عليك هذه مستوفاة إن شاء الله تعالى .

(فاعلم) أن الراء لاتخلو من أن تكون متحركة أو ساكنة .

(فالمتحركة) لاتخلو من أن تكون مفتوحة أو مضمومة أومكسورة .

(فالمفتوحة) تكون أول الكلمة ووسطها وآخرها وهى فى الأحوال الثلاثة تأتى بعد متحرك وساكن والساكن يكون ياء وغير ياء .

(فمثالها) أول الكلمة بعد الفتح (ورزقكم ، وراعنا ، وقال ربكم) وبعد الكسر (برسولهم ، لحكم ربك) وبعد الضم (رسل ربنا) وبعد

الساكن الياء (فى ريب) وغير الياء (بل ران ، ولا رطب . وعلى رجعه، والراجفة) ومثالها وسط الكلمة بعد الفتح (فرقنا . وعرفوا ، وتراض) و بعد الضم (غرابا ، وفراتا وكبرت ، وفرادى) و بعد الكسر (فراشا ، وسراجا ، وكراما ، ودراستهم ، قردة آخرة ، وازرة ، صابرة ،مسفرة ، والذاكرات، ولأستغفرن،ولايشعرن ،وبطرت وأحضرت)و بعدالساكن الياء (حيران، والخيرات ؛وخيرا)وغيره ونحو(صغيرة وكبيرة .ومصيركم) وغير الياء عن ضم (العمرة . وغفرانك . وسورة . ويورث وعن فتح (أغرينا .وأجرموا . وزهرة. والحجارة .ومباركة) وعن كسر (إكراه والاكرام . واجرامى . وإصراً . واخراجا . ومدراراً)

(ومثالها) آخر الكلمة بعد الفتح منونة (سفراً ، وبشراً . ونفراً . ومحضرا)وغير منونة (البقر والحجر والقمر ، ولاوزر) وبعد الضم (منونة : نشراً ، وسرورا . ونذراً)وغير منونة (كبر ، ولتفجر) وبعد الكسر منونة(شاكراً وجاصراً .وظاهراً.ومبصرا.ومنتصراً .ومستقراً) وغير منونة (كبائر ، وبصائر . وأكابر ، والحناجر . فلا ناصر وليغفر . وخسر) وبعد ساكن الياء منونة (خيراً . وطيراً .وسيراً) ونحو(قديراً. وخبيراً . وكبيراً . وكثيراً . وتقديراً . وتطهيراً . ومنيرا . ومستطيرا) وغير منونة (الخير . والطير . وغير . ولاضير)ونحو (الفقير . والحمير . والخنازير)وبعد الساكن غير الياءعن فتح منونة (أجرا . وبداراً) وغير منونة(وفار .واختاروخر)وعن ضم (عذرا . وغفوراً . وقصوراً) وغير منونة (فمن اضطر) وعن كسر منونة (ذكرا . وسترا.ووزرا. وأمراً . وحجرا . وصهرا)

وليس فى القرآن غير هذه الستة . وغير منونة (السحر . والذكر ، والشعر . ووزر أخرى وذكرك ، والسر والبر)

(فهذه) أقسام الراء المفتوحة بجميع أنواعها . وأجمعوا على تفخيمها فى هذه الأقسام كلها إلا أن تقع بعد كسرة أو ياء ساكنة والراء مع ذلك وسط كلمة أو آخرها فإن الأزرق له فيها مذهب خالف سائر القراء وهو الترقيق مطلقا .

واستثنى من ذلك أصلين الأول أن لا يقع بعد الراء حرف استعلاء فإن وقع بعد الراء حرف استعلاء فإنه يفخمها كسائر القراء ووقع ذلك بعد المتوسطة فى أربعة ألفاظ وهى (صراط) كيف جاء رفعا ونصبا وجرا منونا وغير منون نحو (هذا صراط على . اهدنا الصراط . إلى صراط مستقيم .

وهذا صراط ربك مستقيما ، وفراق) وهو فى الكهف والقيامة . والثانى إن تكرر الراء بعد ووقع ذلك فى ثلاث كلمات (ضرارا . وفرارا . والفرار) وكذلك يرققها إذا حال بين الكسرة وبينها ساكن فإنه يرققها أيضاً بشروط أربعة :

أحدها أن لا يكون الفاصل الساكن حرف استعلاء ولم يقع من ذلك سوى أربعة أحرف الأول الصاد فى قوله تعالى (إصرا) فى البقرة (وإصرهم) فى الأعراف (ومصرا) منونا فى البقرة وغير منون فى يونس موضع وفى يوسف موضعان .

وفى الزخرف موضع . الثانى الطاء فى قوله (قطرا) فى الكهف (وفطرت الله) فى الروم . الثالث القاف : وهو (وقرآ) فى الذاريات .

وقد فخمها الأزرق عند هذه الثلاثة الأحرف فى المواضع المذكورة بلا خلاف . والحرف الرابع الخاء فى (إخراج) حيث وقع ولم يعتبره

حاجزا وأجراه مجرى غيره من الحروف المستفلة فرقق الراء عنده من غير خلاف .

الشرط الثانى أن لا يكون بعده حرف استعلاء ووقع ذلك فى كلمتين (إعراضا) فى النساء (وإعراضهم) فى الأنعام واختلف عنه (الاشراق) فى ص من أجل كسر القاف كما سيأتى . والشرط الثالث أن لا تكرر الراء فى الكلمة فإن تكرر فإنه يفخمها . والذى فى القرآن من ذلك (مدراراً وإسرارا) والشرط الرابع أن لا تكون الكلمة أعجمية والذى فى القرآن من ذلك (إبراهيم . وعمران . وإسرائيل) ولم يختلف فى تفخيم الراء من هذه الألفاظ المذكورة وقد اختلف الرواة بعد ذلك عن الأزرق فيما تقدم من هذه الأقسام فى أصل مطرد وألفاظ مخصوصة .

(فالأصل المطرد) أن يقع شىء من الأقسام المذكورة منونا فذهب بعضهم إلى عدم استثنائه مطلقاً على أى وزن كان وسواء كان بعد كسرة مجاورة أو مفصولة بساكن صحيح مظهر أو مدغم أو بعد ياء ساكنة .

فالذى بعد كسرة مجاورة ثمانية عشر حرفا وهى (شاكراً ، وسامراً . وصابراً ، وناصراً ، وحاضراً ، وطاهراً ، وظافراً ، وطائراً ، وفاجراً ، ومدبراً ، ومبصراً ، ومهاجراً ومغيراً ، ومبشراً ، ومنتصراً ، ومقتدراً ، وخضراً ، وعاقراً) والمفصول بساكن صحيح مظهر ومدغم ثمانية أحرف وهى (ذكراً ، وستراً ، ووزراً ، وأمراً ، وحجراً وصهراً ، ومستقراً ، وسراً) .

والذى بعد ياء ساكنة فتأتى الياء حرف لين وحرف مد ولين فبعد حرف لين فى ثلاثة أحرف وهى (خيراً ، وطيراً ، وسيراً ، وبعد حرف المد واللين منه مايكون على وزن فعيلا وجملته اثنان وعشرون حرفا وهى

قديراً ، وخبيراً ، وبصيراً وكبيراً وكثيراً ، وبشيراً ، ونذيراً ، وصغيراً ، ووزيراً ، وعسيراً ، وحريرا ، وأسيراً) .

ومنه مايكون على غير ذلك الوزن وجملته ثلاثة عشر حرفا وهى (تقديراً ، وتطهيراً ، وتكبيراً ، وتبذيراً ، وتدميراً ، وتدبيراً ، وتفسيراً وقواريرا ، وقطيرا ، وزمهريراً ، ومنيراً ومستطيرا فرققوا ذلك كله فى الحالين وأجروه مجرى غيره من المرقق .

وهذا مذهب أبى طاهر بن خلف صاحب العنوان وشيخه عبد الجبار صاحب المجتبى وأبى الحسن بن غلبون صاحب التذكرة وأبى معشر الطبرى صاحب التلخيص وغيرهم : وهو أحد الوجهين فى الكافى وبه قرأ الدانى على شيخه أبى الحسن وهو القياس .

وذهب آخرون إلى استثناء ذلك كله وتفخيمه من أجل التنوين الذى لحقه ولم يستثنوا من ذلك شيئاً وهو مذهب أبى طاهر ابن أبى هاشم وأبى الطيب عبد المنعم بن عبد الله وأبى القاسم الهذلى وغيرهم وحكاه الدانى عن أبى طاهر وعبد المنعم وجماعة .

وذهب الجمهور إلى التفصيل فاستثنوا ماكان بعد ساكن صحيح مظهر وهو الكلمات الست (ذكراً وستراً) وأخواته ولم يستثنوا المدغم وهو : سرا ومستقراً من حيث إن الحرفين فى الإدغام كحرف واحد إذ اللسان يرتفع بهما ارتفاعة واحدة من غير مهلة ولا فرجة فكأن الكسرة قد وليت الراء فى ذلك .

وهذا مذهب الحافظ أبى عمرو الدانى وشيخيه أبى الفتح والخاقانى وبه قرأ عليهما وكذلك هو مذهب أبى عبد الله بن سفيان وأبى العباس المهدوى وأبى عبد الله بن شريح وأبى على بن بليمة وأبى محمد مكى وأبى القاسم

ابن الفحام والشاطبى وغيرهم . إلا أن بعض هؤلاء استثنى من المفصول بالساكن الصحيح صهرا . فرققه من أجل خفاء الهاء كابن شريح والمهدوى وابن سفيان وابن الفحام ولم يستثنه الدانى ولا ابن بليمة ولا الشاطبي ففخموه .

وذكر الوجهين جميعا مكى . وذهب آخرون إلى ترقيق كل منون ولم يستثنوا (ذكرا) وبابه فمنهم أبو الحسن طاهر بن غلبون وغيره وبه قرأ الدانى عليه وأجمعوا على استثناء : (مصرا ، وإصرا ، وقطرا ، ووزرا ووقرا) من أجل حرف الاستعلاء .

﴿ تنبيه ﴾ قول أبى شامة : ولا يظهر لى فرق بين كون الراء فى ذلك مفتوحة أو مضمومة بل المضمومة أولى بالتفخيم لأن التنوين حاصل مع ثقل الضم قال وذلك كقوله تعالى : (هذا ذكر) اهـ .

﴿ قلت ﴾ وقد أخذ الجعبرى هذا منه مسلما فغلط الشاطبي فى قوله : وتفخيمه (ذكراً وستراً) وبابه ـ حتى غير هذا البيت فقال ولو قال مثل

كذكراً رقيق للأقل وشاكرا خبير لأعيان وسراً تعدلا

لنص على الثلاثة فسوى بين ذكر المنصوب وذكر المرفوع وتمحل لاخراج ذلك من كلام الشاطبي فقال : ومثال الناظم دلا على العموم فذكر (مبارك) مثال المضموم ونصبها لإيقاع المصدو عليها ولو حكاه لأجاد انتهى .

وهذا كلام من لم يطلع على مذاهب القوم فى اختلافهم فى ترقيق الراآت وتخصيصهم الراء المفتوحة بالترقيق دون المضمومة وأن من مذهبه ترقيق المضمومة لم يفرق بين (ذكر ، وبكر ، وسحر ، وشاكر ، وقادر ، ومستمر ، ويغفر ، ويقدر) كما سيأتى بيانه والله أعلم .

ثم اختلف هؤلاء الذين ذهبوا إلى التفصيل فيما عدا مافصل بالساكن الصحيح فذهب بعضهم إلى ترقيقه فى الحالين سواء كان بعد ياء ساكنة نحو (خبيراً ، وبصيراً ، وخيراً) وسائر أوزانه أو بعد كسرة مجاورة نحو شاكراً وخضرا) وسائر الباب .

وهـــذا مذهب أبى عمرو والدانى وشيخيه أبى الفتح وابن خاقان وبه قرأ عليهما وهو أيضاً مذهب أبى على بن بليمة وأبى القاسم بن الفحام وأبى القاسم الشاطبى وغيرهم وهو أحد الوجهين فى الكافى والتبصرة .

وذهب الآخرون إلى تفخيم ذلك وصلا من أجل التنوين والوقف عليه بالترقيق كابن سفيان والمهدوى . وهو الوجه الثانى فى الكافى وذكره فى التجريد عن شيخه عبد الباقى عن قراءته على أبيه فى أحد الوجهين فى الوقف .

وانفرد صاحب التبصرة فى الوجه الثانى بترقيق ماكان وزنه فعيلا فى الوقف وتفخيمه فى الوصل وذكر أنه مذهب شيخه أبى الطيب .

وأما الألفاظ المخصوصة فهى ثلاثة عشر : أولهـا (إرم ذات العماد) فى الفجر . ذهب إلى ترقيقها من أجل الكسرة قبلها أبو الحسن بن غلبون وأبو الطاهر صاحب العنوان وعبد الجبار صاحب المجتبى ومكى . وبه قرأ الدانى على شيخه ابن غلبون وذهب الباقون إلى تفخيمها من أجل العجمة وهو الذى فى التيسير والكافى والهداية والهـــادى والتجريد والتلخيصين والشاطبية .

والوجهان صحيحان من أجل الخلاف فى عجمتها . وقد ذكرهما الدانى فى جامع البيان . ثانيها (سراعاً ، وذراعاً ، وذراعيه) ففخمها من أجل

العين صاحب العنوان وشيخه وطاهر بن غلبون وابن شريح وأبو معشر الطبرى .

وبه قرأ الدانى على أبى الحسن ورققها الآخرون من أجل الكسرة وهو الذى فى التيسير والتبصرة والهداية والهادى والتجريد والشاطبية وبه قرأ الدانى على فارس والخاقانى وذكر الوجهين ابن بليمة والدانى فى الجامع .

ثالثها (افتراء على الله ، وافتراء عليه ، ومراء) ففخمها من أجل الهمزة ابن غلبون صاحب التذكرة وابن بليمة صاحب تلخيص العبارات وأبو معشر صاحب التلخيص وبه قرأ الدانى على أبى الحسن ورققها الآخرون من أجل الكسرة .

وذكر الدانى الوجهين فى جامع البيان .

رابعها (ساحران ، وتنتصران ، وطهرا) ففخمها من أجل ألف التثنية أبو معشر الطبرى وأبو على بن بليمة وأبو الحسن بن غلبون وبه قرأ الدانى عليه ورققها الآخرون من أجل الكسرة والوجهان جميعا فى جامع البيان .

خامسها (وعشيرتكم) . فى التوبة فخمها أبو العباس المهدوى وأبو عبد الله بن سفيان وصاحب التجريد وأبو القاسم خلف بن خاقان ونص عليه كذلك إسماعيل النحاس .

قال الدانى وبذلك قرأت على ابن خاقان وكذلك رواه عامة أصحاب أبى جعفر بن هلال عنه .

قال وأقرأنيه غيره بالإمالة قياساً على نظائره اهـ .

ورققها صاحب العنوان وصاحب التذكرة وأبو معشر وقطع به فى التيسير لخرج عن طريقه فيه . والوجهان جميعا فى جامع البيان والكافى والهداية والتبصرة وتلخيص العبارات والشاطبية . سابعها (وزرك ، وذكرك) فى ألم نشرح نخمها مكىوصاحب التجريد والمهدوىوابنسفيان وأبو الفتح فارس وغيرهم من أجل تناسب رؤوس الآى.ورققها الآخرون على القياس .

والوجهان فى التذكرة والتلخيصين والكافى . وقال إن التفخيم فيهما أكثر ، وحكى الوجهين فى جامع البيان .

وقال إنه قرأ بالتفخيم على أبى الفتح واختار الترقيق . « ثامنها » (وزر أخرى) نخمه مكى وفارس بن أحمد وصاحب الهداية والهادى والتجريد .

وبه قرأ الدانى على أبى الفتح وذكر الوجهين فى الجامع . ورققه الآخرون على القياس . « تاسعها » (إجرامى) نخمه صاحب التجريد وهو أحد الوجهين فى التبصرة والكافى،ورققه الآخرون ومكىوابن شريح فى الوجه الآخر وقال إن ترقيقها أكثر « عاشرها » (حذركم) نخمه مكى وابن شريح والمهدوى وابن سفيان وصاحب التجريد وانفرد بتفخيم (حذركم) ورقق ذلك الآخرونوهو القياس « الحادى عشر » منها(لعبرة وكبره ، نخمها صاحب التبصرة والتجريد والهداية والهادى ورققهما الآخرون « الثانى عشر منها » (والأشراق) فى صورة ص .رققه صاحب العنوان وشيخه عبد الجبار من أجل كسر حرف الاستعلاء بعد وهوأحد الوجهين فى التذكرة وتلخيص أبى معشر وجامع البيان وبه قرأ على ابن غلبون وهو قياس ترقيق (فرق) ونخمه الآخرون وبه قرأ الدانى على أبى الفتح وابن خاقان . وهو اختياره أيضاً وهو القياس .

«والثالث عشر» (حصرت صدورهم) فخمه وصلا من أجل حرف الاستعلاء بعده صاحب التجريد والهداية والهادى ورققه الآخرون فى الحالين والوجهان فى جامع البيان . قال ولا خلاف فى ترقيقها وقفا انتهى وانفرد صاحب الهداية بتفخيمها أيضاً فى الوقف فى أحد الوجهين .

والأصح ترقيقها فى الحالين ولا اعتبار بوجود حرف الاستعلاء بعد لانفصاله وللاجماع على ترقيق (الذكر صفحاً . ولينذر قوما ،والمدثر قم فأنذر) وعدم تأثير حرف الاستعلاء فى ذلك من أجل الانفصال والله أعلم .

وبقى من الراآت المفتوحة مما اختص الأزرق بترقيقه حرف واحد وهو (بشرر) فى سورة المرسلات وهو خارج عن أصله المتقدم فإنه رقق من أجل الكسرة المتأخرة . وقد ذهب الجمهور إلى ترقيقه فى الحالين وهو الذى قطع به فى التيسير والشاطبية وحكيا على ذلك اتفاق الرواة .

وكذلك روى ترقيقه أيضاً أبو معشر وصاحب التجريد والتذكرة والكافى . ولا خلاف فى تفخيمه من طريق صاحب العنوان والمهدوى وابن سفيان وابن بليمة وقياس ترقيقه ترقيق (الضرر) ولا نعلم أحداً من أهل الأداء روى ترقيقه وإن كان سيبويه أجازه وحكاه سماعا من العرب وعلل أهل الأداء تفخيمه من أجل حرف الاستعلاء قبله . نص على ذلك فى التيسير ولم يرتضه فى غيره . فقال ليس ذلك بمانع من الامالة هنا لقوة جرة الراء كما لم يمنع منها كذلك فى نحو (الغار ، وقنطار) اهـ .

ولا شك أن ضعف السبب يؤثر فيه قوة الاطباق والاستعلاء بخلاف مامثل به فإن السبب فيه قوى وسيأتى علة ترقيقه فى الوقف آخر الباب .

وبقى من الراآت المفتوحة أيضاً ماأميل منها نحو (ذكرى ، وبشرى ونصارى ، وسكارى) وحكمه فى نوعية الترقيق كما تقدم وهذا بلاخلاف والله أعلم .

وأما الراء المضمومة فإنها أيضا تكون أول الكلمة ووسطها وآخرها ـ وتأتى أيضا فى الأحوال الثلاثة : بعد متحرك وساكن والساكن يكون ياء وغير ياء فمثالها أولا بعد الفتح (وردوا، ورمان ، وأقرب رحما)وبعد الكسر (لرقيك ، وبرؤوسكم) وبعدالضم(تأويل رؤياى) وبعد الساكن الياء فى (رؤياى) وغير الياء (الرجعى ، وهم رقود ، ولو ردوا) ومثالها وسط الكلمة بعد الفتح (صبروا ، وأمروا ، فعقروها) .

وبعدالضم(يشكرون، فاذكروا ،والحرمات)وبعد الكسر(الصابرون وبمطرنا ، وطائركم ، ويبصرون ، ويغفرون ، ويشعركم) .

وبعد الساكن الياء (كبيرهم ، وسيروا) وغيره . وغير الياء عن فتح (لعمرك ، ويفرط)

ومن ضم نحو : (وزخرفا) ومن كسر نحو (عشرون ، ويعصرون) ومثالها آخر الكلمة بعـــد الفتح منونة (بشر ، ونفر) وغير منونة (القمر ، والشجر)

وبعد الضم منونة : (حمر ، وسرر) وغير منونة (تغنى النذر)

وبعد الكسر منونة (شاكر ، وكافر ومنفطر ، ومستمر)وغير منونة (الساحر ، والآخر ، والسرائر ، والمدثر ، ويغفر ، ويقدر)

وبعد الساكن الياء منونة (قدير، وخبير، وحرير) وغير منونة(العير وتحرير ، وأساطير ، وعزير ، وغير ، والخير)

وبعد الساكن غير الياء منونة : (بكر ، وذكر ، وسحر) وغير منونه (السحر ، والذكر ، والبر ، ويقر (« وهذه أقسام المضمومة مستوفاة » .

فأجمعوا على تفخيمها فى كل حال الا أن تجىء وسطاً أوآخراً بعد

كسر أو ياء ساكنة أو حال بين الكسر وبينها ساكن فان الأزرق عن ورش رققها فى ذلك على اختلاف بين الرواة عنه .

فروى بعضهم تفخيمها فى ذلك ولم يجروها مجرى المفتوحة .

وهذا مذهب أبى الحسن طاهر بن غلبون صاحب التذكرة وأبى طاهر اسماعيل بن خلف صاحب العنوان وشيخه عبد الجبار صاحب المجتبى وغيرهم وبه قرأ الدانى على شيخه أبى الحسن .

« وروى » جمهورهم ترقيقها وهو الذى فى التيسير والهادى والكافى والتلخيصين والهداية والتبصرة والتجريد والشاطبية وغيرها وبه قرأ الدانى على شيخه الخاقانى وأبى الفتح ونقله عن عامة أهل الأداء من أصحاب روش من المصريين والمغاربة . قال وروى ذلك منصوصا أصحاب النخاس وابن هلال وابن داود وابن سيف وبكر بن سهل ومواس بن سهل عنهم عن أصحابهم عن ورش .

﴿ قلت ﴾ والترقيق هو الأصح نصاً ورواية وقياساً والله أعلم .

واختلف هؤلاء الذين رووا ترقيق المضمومة فى حرفين وهما: عشرون (كبرماهم ببالغيه) ففخمها منهم أبو محمد صاحب التبصرة والمهدوى وابن سفيان وصاحب التجريد . ورققها أبو عمرو والدانى وشيخاه أبو الفتح والخاقانى وأبو معشر الطبرى وأبو على بن بليمة وأبو القاسم الشاطبى وغيرهم .

وأما الراء المكسورة فإنها مرققة لجميع القراء من غير خلف عن أحد منهم وهى تكون أيضا أول الكلمة ووسطها وآخرها .

فمثالها أولا (رزق ، ورجس ، وريح ، ورجال ، وركز ، ورضوان ، وربيون) ومثالها وسطا (فارض . وفارهين . وكارهين . والطارق -

والقارعة . وبضارهم وبوارى . وعفريت . واصرى) ومثالها آخرا (إلى النور . وبالزبر .ومن الدهر والطور . والمعمور .وبالنذر . والفجر وإلى الطير . والمنير . وفى الحر) وما أشبه ذلك من المجرورات بالإضافة أو بالحرف أو بالتبعية فإن الكسرة فى ذلك كله عارضة لأنها حركة إعراب وكذلك ماكسر لالتقاء الساكنين فى الوصل نحو (فليحذر الذين . وفلينظر الإنسان . وبشر الذين . واذكر اسم ربك . وذر الذين . ومما لم يذكر اسم الله) .

وكذلك ماتحرك بحركة النقل نحو : (وانحر إن شانئك . وانتظر إنهم . وفليكفر إنا اعتدنا . وانظر إلى) فأجمع القراء على ترقيق هذه الراآت المتطرفات وصلا كما أنهم أجمعوا على ترقيقها مبتدأة ومتوسطة إذا كانت مكسورة . فأما الوقف عليها إذا كانت آخراً فسنذكره فى فصل بعد ذلك إن شاء الله .

وأما الراء الساكنة فتكون أيضاً أولا ووسطاً وآخرا وتكون فى ذلك كله بعد ضم وفتح وكسر . فمثالها أول بعد فتح (وارزقنا . وارحمنا وبعد ضم : (اركض) وبعد كسر (يابنى اركب . وام ارتابوا . ورب ارجعونى ، والذى ارتضى ، ولمن ارتضى) .

فالتى بعد فتح لابد أن تقع بعد حرف عطف . والتى بعد ضم تكون بعد همزة الوصل ابتداء وقد تكون كذلك بعد ضم وصلا .

وقد تكون بعد كسر على اختلاف بين القراء كما مثلنا به فإن قوله تعالى : (بعذاب اركض) يقرأ بضم التنوين قبل على قراءة نافع وابن كثير والكسائى وأبى جعفر وخلف وهشام .

ويقرأ بالكسر على قراءة أبي عمرو وعاصم وحمزة وأبي يعقوب وابن ذكوان فهى مفخمة على كل حال لوقوعها بعد ضم ولكون الكسرة عارضة وكذلك (ام ارتابو . ويابنى اركب . ورب ارجعونى) ونحوه فتفخيمهـــا أيضاً ظاهر .

وأما قوله تعالى (وإن قيل لكم ارجعوا . ويا أيتها النفس المطمئنة ارجعى ، ويا أيها الذين آمنوا اركعوا . والذين ارتدوا ، وتفرحون ارجع إليهم) فلا تقع الكسرة قبل الراء فى ذلك ونحوه إلا فى الابتداء فهى أيضا فى ذلك مفخمة لعروض الكسر قبلها وكون الراء فى ذلك أصلها التفخيم .

وأما الراء الساكنة المتوسطه فتكون أيضا بعد فتح وضم وكسر . فمثالها بعد الفتح (برق . وخردل . والأرض . ويرجعون . والعرش . والمرجان وفردة وصرعى) فالراء مفخمة فى ذلك كله لجميع القراء لم يأت على أحد منهم خلاف فى حرف من الحروف سوى ثلاث كلمات وهى (قرية . ومريم ، والمرء) فأما (قرية) حيث وقعت (ومريم) فنص عن الترقيق فيهمـا لجميع القراء أبو عبد الله بن سفيان وأبو محمد مكى وأبو العباس المهدوى وأبو عبد الله بن شريح وأبو القاسم بن الفحام وأبو على الأهوازى وغيرهم من أجل سكونها ووقوع الياء بعدها وقد بالغ أبو الحسن الحصرى فى تغليط من يقول بتفخيم ذلك فقال :

وإن سكنت والياء بعد كمريم فرقق وغلط من يفخم عن قهر

وذهب المحققون وجمهور أهل الأداء إلى التفخيم فيهمـــا وهو الذى لا يوجد نص على أحد من الأئمة المتقدمين بخلافه وهو الصواب وعليه العمل فى سائر الأمصار وهو القياس الصحيح . وقد غلط الحافظ أبو عمرو الدانى وأصحابه القائلين بخلافه .

وذهب بعضهم إلى الأخــذ بالترقيق لورش من طريق الأزرق وبالتفخيم لغيره وهو مذهب أبى على بن بليمة وغيره والصواب المأخوذ به هو التفخيم للجميع لسكون الراء بعد فتح ولا أثر لوجود الياء بعـدها فى الترقيق ولا فرق بين ورش وغيره فى ذلك والله أعلم .

وأما (المرء) من قوله تعـالى (بين المرء وزوجه ، والمرء وقلبـه) فذكر بعضهم ترقيقها لجميع القراء من أجل كسرة الهمزة بعدها وإليه ذهب الأهوازى وغيره وذهب كثير من المغاربة إلى ترقيقها لورش من طريق المصريين وهو مذهب أبو بكر الأذفوى وأبى القاسم بن الفحـام وزكريا ابن يحى ومحمـد بن خيرون وأبى على بن بليمة وأبى الحسن الحصرى وهو أحد الوجهين فى جامع البيـان والتبصرة والكافى إلا أنه قال فى التبصرة إن المشهور عن ورش الترقيق وقال ابن شريح التفخيم أكثر وأحسن وقال الحصرى :

ولا تقرأن را المرء إلا رقيقة لدى سورة الأنفال أو قصة السحر

وقال الدانى وقد كان محمد بن على وجماعة من أهل الأداء من أصحاب ابن هلال وغيره يروون عن قراءتهم ترقيق الراء فى قوله (بين المرء) حيث وقع من أجل جرة الهمزة وقال وتفخيمها أقيس لأجل الفتحة قبلهـا وبه قرأت انتهى .

والتفخيم هو الأصح والقياس لورش وجميـــع القراء وهو الذى لم يذكر فى الشاطبية والتيسير والكافى والهادى والهداية وسائر أهل الأداء سواه وأجمعوا على تفخيم (ترميهم ، وفى السرد ، ورب العرش والأرض) ونحوه ولا فرق بينه وبين (المرء) والله أعلم .

ومثالها بعد الضم (القرآن ، والفرقان ، والغرفة ، وكرسيه ، والخرطوم وترجى ، وسأرهقه ، وزرتم) فلا خلاف فى تفخيم الراء فى ذلك كله .

ومثالها بعد الكسرة (فرعون ، وشرعة ، وشرذمة ، ومرية ، والفردوس ، وأم لم تنذرهم ،وأحصرتم ، واستأجره وأمرت، وينفطرن، وقرن) فأجمعوا على ترقيق الراء فى ذلك كله لوقوعها ساكنة بعد كسر .

فإن وقع بعدها حرف استعلاء فلا خلاف فى تفخيمها من أجل حرف الاستعلاء والذى وردمنها فى القرآن ساكنة بعد كسر وبعدها حرف استعلاء (قرطاس) فى الأنعام (وفرقة ، وارصادا) فى التوبة(ومرصادا) فى النبأ و (بالمرصاد) فى الفجر ، وقد شذ بعضهم فحكى ترقيق ماوقع بعد حرف استعلاء من ذلك عن ورش من طريق الأزرق كما ذكره فى الكافى وتلخيص ابن بليمة فى أحد الوجهين وهو غلط والصواب ماعليه عمل أهل الأداء والله أعلم .

واختلفوا فى (فرق) من سورة الشعراء من أجل كسر حرف الاستعلاء وهو القاف فذهب جمهور المغاربة والمصريين إلى ترقيقه وهو الذى قطع به فى التبصرة والهداية والهادى والكافى والتجريد وغيرها وذهب سائر أهل الأداء إلى التفخيم وهو الذى يظهر من نص التيسير وظاهر العنوان والتلخيصين وغيرها وهو القياس ونص على الوجهين صاحب جامع البيان والشاطبية والإعلان وغيرها .

والوجهان صحيحان إلا أن النصوص متواترة على الترقيق . وحكى غير واحد عليه الاجماع وذكر الدانى فى غير التيسير والجامع أن من الناس من يفخم راء (فرق) من أجل حرف الاستعلاء قال والمأخوذ به الترقيق لأن حرف الاستعلاء قد انكسرت صولته لتحركه بالكسر اهـ .

والقياس إجراء الوجهين فى (فرقة) حالة الوقف لمن أمال هاء التأنيث ولا أعلم فيها نصاً والله أعلم .

(وأما مرفقا) فقد ذكر بعض أهل الأداء تفخيمها لمن كسر الميم من أهل البصرة والكوفة من أجل زيادة الميم وعروض كسرتها وبه قطع فى التجريد وحكاه فى الكافى أيضـــا عن كثير من القراء ولم يرجح شيئاً والصواب فيه الترقيق وان الكسرة فيه لازمة وان كانت الميم زائدة كما سيأتى ولولا ذلك لم يرقق (اخراجا والمحراب) لورش ولا فخمت (ارصاداً ، والمرصاد) من أجل حرف الاستعلاء وهو مجمع عليه والله أعلم . وسيأتى بيان ذلك آخر الباب .

وأما الراء الساكنة المتطرفة فتكون كذلك بعد فتح وبعد ضم وبعد كسر فمثالها بعد الفتح : يغفر، ولم يتغير، ولا يسخر، ولا تذر، ولا تقهر، ولا تنهر) ومثالها بعد الضم (فانظر ، وأن اشكر ، فلا تكفر) فلا خلاف فى تفخيم الراء فى جميع ذلك لجميع القراء . ومثالها بعد الكسر (استغفر ، ويغفر وأبصر . وقدر . واصبر ، واصطبر ، ولا تصاعر) ولا خلاف فى ترقيق الراء فى ذلك كله لوقوعها ساكنة بعد الكسر ولا اعتبار بوجود حرف الإستعلاء بعدها فى هـذا القسم لانفصاله عنها وذلك نحو (فاصبر صبرا . وأن أنذر قومك ، ولا تصاعر خدك) .

فصل فى الوقف على الراء

قد تقدم أقسام الراء المتطرفة وهى لا تخلو فى الوصل إما أن تكون ساكنة أومتحركة فإن كانت ساكنة نحو (اذكر ، فلا تنهر ، وأنذر قومك) أو كانت مفتوحة نحو (أمر ، ولتفجر ، وان نصبر ، والسحر . والحمر ، والحمير) أو كانت مكسورة لالتقاء الساكنين نحو (واذكر اسم وبك ، وأنذر الناس) أو كانت كسرتها منقولة نحو (وانحر إن شانئك ، وانظر إلى الجبل وفاصبر إن وعد الله حق) فإن الوقف على جميع ذلك بالسكون

لا غير . وإن كانت مكسورة، والكسرة فيها للإعراب نحو (بالبر ، ونجاكم إلى البر . وبالحر . وإلى الخير . ولصوت الحمير) أو كانت كسرتها للإضافة إلى ياء المتكلم نحو (نذر ، ونكير) أو كانت الكسرة فى عين الكلمة نحو (يسر) فى الفجر (والجوار) فى الشورى . والرحمن . والتكوير (وهار) فى التوبة . على ما فيه من القلب كما قدمنا .

ونحو ذلك مما الكسرة فيه ليست منقولة ولا لالتقاء الساكنين جاز فى الوقف عليها الروم والسكون كما سيأتى فى بابه . وإن كانت مرفوعة نحو (قضى الأمر ، والكبر : والأمور والنذر . والأشر . والخير . والغير) جاز الوقف فى جميع ذلك بالروم والاشمام والسكون كما سنذكره فى موضعه .

إذا تقرر فاعلم أنك متى وقفت على الراء بالسكون أو بالإشمام نظرت إلى ماقبلها . فإن كان قبلها كسرة أو ساكن بعد كسرة أو ياء ساكنة أو فتحة ممالة أو مرققة نحو (بعثر . والشعر : والخنازير ، ولا ضير ونذير ، ونكير والعير ، والخير وبالبر . والقناطير ، والى الطير ، وفى الدار وكتاب الأبرار عند من أمال الألف و (بشرر) عند من رقق الراء رققت الراء وإن كان قبلها غير ذلك فخمتها .

هذا هو القول المشهور المنصور . وذهب بعضهم إلى الوقف عليها بالترقيق إن كانت مكسورة لعروض الوقف كما سيأتى فى التنبيهات آخر الباب.

ولكن قد يفرق بين الكسرة العارضة فى حال واللازمة بكل حال كما سيأتى والله أعلم .

ومتى وقفت عليها بالروم اعتبرت حركتها فإن كانت كسرة رققتها للكل وإن كانت ضمة نظرت إلى ماقبلها فإن كان كسرة أو ساكن بعد كسرة أو ياء

ساكنة رققتها لورش وحده من طريق الأزرق وفخمتها للباقين وإن لم يكن قبلها شيء من ذلك فخمتها للكل إلا إذا كانت مكسورة فإن بعضهم يقف عليها بالترقيق. وقد يفرق بين كسرة البناء وكسرة الإعراب كما سنذكره آخر الباب.

(فالحاصل) من هذا أن الراء المتطرفة إذا سكنت فى الوقف جرت مجرى الراء الساكنة فى وسط الكلمة تفخم بعد الفتحة والضمة نحو (العرش وكرسيه) وترقق بعد الكسرة نحو (شرذمة) وأجريت الياء الساكنة والفتحة الممالة قبل الراء المتطرفة إذا سكنت مجرى الكسرة وأجرى الإشمام فى المرفوعة مجرى السكون وإذ وقف عليها بالروم جرت مجراها فى الوصل والله أعلم.

تنبيهات

(الأول) إذا وقعت الراء طرفا بعد ساكن هو بعد كسرة وكان ذلك الساكن حرف استعلاء ووقف على الراء بالسكون وذلك نحو (مصر . وعين القطر) فهل يعتد بحرف الاستعلاء فتفخم أم لا يعتد فترقق ؟ رأيان لأهل الأداء فى ذلك فعلى التفخيم نص الإمام أبو عبد الله بن شريح وغيره وهو قياس مذهب ورش من طريق المصريين وعلى الترقيق نص الحافظ أبو عمرو الدانى فى كتاب الراآت وفى جامع البيان وغيره وهو الأشبه بمذهب الجماعة لكنى أختار فى (مصر) التفخيم ، وفى (قصر) الترقيق نظراً للوصل وعملا بالأصل والله أعلم.

(الثانى) إذا وقفت بالسكون على (بشرر) لمن يرقق الراء الأولى رققت الثانية وإن وقعت بعد فتح وذلك أن الراء الأولى إنما رققت فى

الوصل من أجل ترقيق الثانية فلما وقف عليها رققت الثانية من أجل الأولى فهو فى الحالين ترقيق لترقيق كالإمالة للامالة .

(الثالث) إذا وقفت على نحو (الدار ، والنار ، والنهار ، والقرار ، والأبرار) لأصحاب الإمالة فى نوعيها رققت الراء بحسب الإمالة وشذ مكى بالتفخيم لورش مع إمالة بين بين فقال فى آخر باب الإمالة فى الوقف لورش بعد أن ذكر أنه يختار له الروم قال مانصه : فإذا وقفت له بالاسكان وتركت الاختيار وجب أن تغلظ الراء لأنها تصير ساكنة قبلها فتحة قال ويجوز أن تقف بالترقيق كالوصل لأن الوقف عارض والكسر منوى . وقال فى آخر باب الراآت : فأما (النار) فى موضع الخفض فى قراءة ورش فتقف إذا سكنت بالتغليظ والاختيار أن تروم الحركة فترقق إذا وقفت انتهى . وهو قول لا يعول عليه ولا يلتفت إليه بل الصواب الترقيق من أجل الإمالة سواء أسكنت أم رمت لا نعلم فى ذلك خلافا وهو القياس وعليه أهل الأداء والله أعلم .

(الرابع) إذا وصلت : ذكرى الدار . لورش من طريق الأزرق رققت الراء من أجل كسرة الذال فإذا وقفت رققتها من أجل ألف التأنيث وهذه مسألة نبه عليها أبو شامة رحمه الله وقال : لم أر أحداً نبه عليها فقال إن (ذكرى الدار) وإن امتنعت إمالة ألفها وصلا فلا يمتنع ترقيق رائها فى مذهب ورش على أصله لوجود مقتضى ذلك وهو الكسر قبلها ولايمنع ذلك حجز الساكن بينهما فيتحد لفظ الترقيق وإمالة بين بين فى هذا فكأنه أمال الألف وصلا اهـ .

وقد أشار إليها أبو الحسن السخاوى وذكر أن الترقيق فى (ذكرى الدار) من أجل الياء لا من أجل الكسر انتهى . ومراده بالترقيق الإمالة وفيما قاله من ذلك نظر بل الصواب أن ترقيقها من أجل الكسر .

﴿ الخامس ﴾ الكسرة تكون لازمة وعارضة فاللازمة ما كانت على حرف أصلى أو منزل منزلة الأصلى يخل إسقاطه بالكلمة والعارضة بخلاف ذلك . وقيل العارضة ما كانت على حرف زائد .

وإليه ذهب صاحب التجريد وغيره وتظهر فائدة الخلاف فى (مرفقا) فى قراءة من كسر الميم وفتح الفاء وهم أبو عمرو ويعقوب وعاصم وحمزة والكسائى وخلف كما تقدم فعلى الأول تكون لازمة فترقق الراء معها وعلى الثانى تكون عارضة فتفخم والأول هو الصواب لإجماعهم على ترقيق (المحراب وإخراجا) لورش وأن تفخيم (مرصاداً ، والمرصاد) من أجل حرف الاستعلاء بعد لا من أجل عروض الكسرة قبل كما قدمنا .

﴿ السادس ﴾ اختلف القراء فى أصل الراء هل هو التفخيم وإنما ترقيق لسبب أو أنها عرية عن وصفى الترقيق والتفخيم فتفخم لسبب وترقق لآخر ؟ فذهب الجمهور إلى الأول واحتج له مكى فقال : إن كل راء غير مكسورة فتغليظها جائز وليس كل راء فيها الترقيق ؛ ألا ترى أنك لو قلت (رغداً ، ورقد) ونحوه بالترقيق لغيرت لفظ الراء إلى نحو الإمالة ؟ قال وهذا مما لا يمال ولا علة فيه توجب الإمالة اه .

واحتج غيره على أن أصل الراء التفخيم بكونها متمكنة فى ظهر اللسان فقربت بذلك من الحنك الأعلى الذى به تتعلق حروف الأطباق وتمكنت منزلتها لما عرض لها من التكرار حتى حكموا للفتحة فيها بأنها فى تقدير فتحتين كما حكموا للكسرة فيها بأنها فى قوة كسرتين .

وقال آخرون ليس للراء أصل فى التفخيم ولا فى الترقيق وإنما يعرض لها ذلك بحسب حركتها فترقق مع الكسرة لتسفلها وتفخم مع الفتحة والضمة لتصعدهما فإذا سكنت جرت على حكم المجاور لها وأيضاً فقد

وجدناها ترقق مفتوحة ومضمومة إذا تقدمها كسرة أو ياء ساكنة فلو كانت فى نفسها مستحقة للتفخيم لبعد أن يبطل ما استحقه فى نفسها لسبب خارج عنها كما كان ذلك فى حروف الاستعلاء .

وأيضاً فإن التكرار متحقق فى الراء الساكنة سواء كانت مدغمة أو غير مدغمة .

أما حصول التكرار فى الراء المتحركة الخفيفة فغير بين لكن الذى يصح فيها أنها تخرج من ظهر اللسان ويتصور مع ذلك أن يعتمد الناطق بها على طرف اللسان فترقق إذ ذاك أو تمكنها فى ظهر اللسان فتغلظ .

ولا يمكن خلاف هذا فلو نطقت بها مفتوحة أو مضمومة من طرف اللسان وأردت تغليظها لم يمكن نحو (الآخرة ، ويسرون) فإذا مكنتها إلى ظهر اللسان غلظت ولم يمكن ترقيقها ولا يقوى الكسر على سلب التغليظ عنها إذا تمكنت من ظهر اللسان إلا أن تغليظها فى حال الكسر قبيح فى المنطق لذلك لا يستعمله معتبر ولا يوجد إلا فى ألفاظ العوام والنبط

وإنما كلام العرب على تمكينها من الطرف إذا انكسرت فيحصل الترقيق المستحسن فيها إذ ذاك وعلى تمكينها إلى ظهر اللسان إذا انفتحت أو انضمت فيحصل لها التغليظ الذى يناسب الفتحة والضمة .

وقد تستعمل مع الفتحة والضمة من الطرف فترقق إذا عرض لها سبب كما يتبين فى هذا الباب فى رواية ورش ولا يمكن إذا انكسرت إلى ظهر اللسان لئلا يحصل التغليظ المنافر للكسرة فحصل من هذا أنه لا دليل فيما ذكروه على أن أصل الراء المتحركة التفخيم .

وأما الراء الساكنة فوجدناها ترقق بعد الكسرة اللازمة بشرط أن

لا يقع بعدها حرف استعلاء نحو (فردوس) وتفخم فيما سوى ذلك فظهر أن تفخيم الراء وترقيقها مرتبط بأسباب كالمتحركة ولم يثبت فى ذلك دلالة على حكمها فى نفسها فأما تفخيمها بعد الكسرة العارضة فى نحو (أم ارتابوا) فلم لا يكون حملا على المضارع إذا قلت (يرتاب) بناء على مذهب الكوفيين فى أن صيغة الأمر مقتطعة من المضارع أو بناء على مذهب البصريين فى أن الأمر يشبه المقتطع من المضارع فلم يعتد بما عرض لها من الكسرة فى حال الأمر وعند ثبوت هذا الاحتمال لم يتعين القول بأن أصلها التفخيم.

(قلت) والقولان محتملان والثانى أظهر لورش من طرق المصريين ولذلك أطلقوا ترقيقها واستمروا فيه كما قدمنا .

وقد تظهر فائدة الخلاف فى الوقف على المكسور إذا لم يكن قبله ما يقتضى الترقيق فإنه بالوقف تزول كسرة الراء الموجبة لترقيقها فتفخم حينئذ على الأصل على القول الأول وترقق على القول الثانى من حيث إن السكون عارض وانه لا أصل لها فى التفخيم ترجع إليه فيتجه الترقيق .

وقد أشار فى التبصرة إلى ذلك حيث قال أكثر هذا الباب إنما هو قياس على الأصول وبعضه أخذ سماعاً ، ولو قال قائل إننى أقف فى جميع الباب كما أصل سواء أسكنت أو رمت لكان لقوله وجه من القياس مستثبت . والأول أحسن . وممن ذهب إلى الترقيق فى ذلك صريحاً أبو الحسن الحصرى فقال :

وما أنت بالترقيق واصله فقف عليه به إذ لست فيه بمضطر

وقد خص الترقيق بورش أبو عبدالله بن شريح وأبو على بن بليمة وغيرهما وأطلقوه حتى فى الكسرة العارضة . واستثنى بعضهم كسرة النقل قال فى الكافى وقد وقف قوم عن ورش على نحو (واذكر اسم ربك ، وفليحذر

الذين) بالترقيق كالوصل واستثنوا (فليكفر إنا ، وانحر إن) قال ولا حجة لهم إلا الرواية .

وكذا قال ابن بليمة وزاد فقال : ومنهم من يقف بالترقيق ويصل بالترقيق ولا خلاف أنها مرققة فى الوصل اهـ .

وقد قدمنا أن القول بالتفخيم حالة السكون هو المقبول المنصور وهو الذى عليه عمل أهل الأداء . وقد يفرق بين كسرة الإعراب وكسرة البناء كما أشرنا إليه فيما تقدم وننبه عليه بعد هذا والله أعلم .

وتظهر أيضا فائدة الخلاف إذا نطقت بالراء ساكنة بعد همزة الوصل فى حكاية لفظ الحرف إذا قلت (أركا) تقول — أب ات ، فعلى القول بأن أصلها التفخيم تفخم وعلى القول الآخر ترقق وكلاهما محتمل إذ لا نعلم كيف ثبت اللفظ فى ذلك عن العرب ؟

والحق فى ذلك أن يقال إن من زعم أن أصل الراء التفخيم إن كان يريد اثبات هذا الوصف للراء مطلقا من حيث إنها راء فلا دليل عليه لما مر وإن كان يريد بذلك الراء المتحركة بالفتح أو الضم وأنها لما عرض لها التحريك بإحدى الحركتين قويت بذلك على التفخيم فلا يجوز ترقيقها إذ ذاك الا إن وجد سبب وحينئذ يتصور فيها رعى السبب فترقق ورفضه على ما استحقته من التفخيم بسبب حركتها فهذا كلام جيد والله أعلم .

﴿ السابع ﴾ الوقف بالسكون على (أن اسر) فى قراءة من وصل وكسر النون يوقف عليه بالترقيق . أما على القول بأن الوقف عارض فظاهر وأما على القول الآخر فإن الراء قد اكتنفها كسرتان ، وإن زالت الثانية وقفا فإن الكسرة قبلها توجب الترقيق . فإن قيل إن الكسر عارض فتفخم مثل (ام ارتابوا) فقد يجاب بما تقدم أن عروض الكسر هو باعتبار الحمل

على أصل مضارعه الذى هو يرتاب . فهى مفخمة لعروض الكسر فيه بخلاف هذه .

والأولى أن يقال كما أن الكسر قبل عارض فإن السكون كذلك عارض وليس أحدهما أولى بالاعتبار من الآخر فيلغيان جميعا ويرجع إلى كونها فى الأصل مكسورة فترقق على أصلها .

وأما على قراءة الباقين وكذلك (فاسر) فى قراءة من قطع ووصل فمن لم يعتد بالعارض أيضا رقق وأما على القول الآخر فيحتمل التفخيم للعروض ويحتمل الترقيق فرقا بين كسرة الإعراب وكسرة البناء إذ كان الأصل (اسرى) بالياء وحذفت الياء للبناء فبقى الترقيق دلالة على الأصل وفرقا بين ما أصله الترقيق وما عرض له وكذلك الحكم فى (والليل إذا يسر) فى الوقف بالسكون على قراءة من حذف الياء فحينئذ يكون الوقف عليه بالترقيق أولى .

والوقف على (والفجر) بالتفخيم أولى والله أعلم .

باب ذكر تغليظ[1] اللامات

تقدم أن تغليظ اللام تسمينها لا تسمين حركتها . والتفخيم مرادفه ، إلا أن التغليظ فى اللام والتفخيم فى الراء . والترقيق ضدهما .

وقد تطلق عليه الإمالة مجازا . وقولهم : الأصل فى اللام الترقيق أبين من قولهم فى الراء إن أصلها التفخيم وذلك أن اللام لا تغلظ إلا لسبب وهو مجاورتها حرف الاستعلاء وليس تغليظها إذ ذاك بلازم بل ترقيقها

(١) التغليظ لغة لبعض القبائل العربية إلا أنها لغة قليلة .

إذا لم تجاور حرف الاستعلاء اللازم . وقد اختص المصريون بمذهب عن ورش فى اللام لم يشاركهم فيها سواهم . ورووا من طريق الأزرق وغيره عن ورش تغليظ اللام إذا جاورها حرف تفخيم واتفق الجمهور منهم على تغليظ اللام إذا تقدمها صاد أو طاء أو ظاء بشروط ثلاثة وهى: أن تكون اللام مفتوحة وأن يكون أحد هذه الحروف الثلاثة مفتوحا أو ساكنا واختلفوا فى غير ذلك . وشذ بعضهم فيها بما لم يروه غيره وسيرد عليك جميع ذلك مبينا :

﴿ أما الصاد ﴾ المفتوحة فتكون اللام بعدها مخففة ومشددة فالوارد من المخففة فى القرآن (الصلاة ، وصلوات ، وصلاتك ، وصلاتهم ، وصلح وفصلت ، ويوصل ، وفصل طالوت ، وفصل ، ومفصلا ، ومفصلات ، وما صلبوه) والوارد من المشددة (صلى ، ويصلى ، ومصلى ، ويصلبوا) ووردت مفصولا بينها وبين الصاد بألف فى موضعين (يصالحا ، وفصالا)

﴿ والصاد ﴾ الساكنة الوارد منها فى القرآن (تصلى . وسيصلى . ويصلاها . وسيصلون ويصلونها واصلوها وفيصلب . ومن أصلابكم . واصلح . واصلحوا . واصطلاحا والإصلاح . وفصل الخطاب) .

﴿ وأما الطاء ﴾ المفتوحة فتكون اللام بعدها أيضاً خفيفة وشديدة فالوارد فى القرآن من الخفيفة (الطلاق . وانطلق . وانطلقوا . واطلع . وفاطلع . وبطل ، ومعطلة ، وطلبا) والوارد من الشديدة (المطلقات . وطلقتم وطلقكن . وطلقها) ووردت مفصولا بينها وبين اللام فى حرف واحد وهو (طال) والطاء الساكنة الوارد منها فى القرآن موضع واحد وهو (مطلع الفجر) فقط .

﴿ وأما الظاء ﴾ فتكون اللام بعدها أيضاً خفيفة وشديدة . فالوارد

من الخفيفة فى القرآن (ظلم ، وظلموا ، وما ظلمناهم) ومن المشددة (ظلام وظللنا وظلت ، وظل وجهه) . والظاء الساكنة ، ورد منها فى القرآن (ومن أظلم ، وإذا أظلم ، ولا يظلمون ، فيظللن) فغلظ ورش من طريق الأزرق اللام فى ذلك كله . وروى بعضهم ترقيقها مع الطاء عنه كالجماعة وهو الذى فى العنوان والمجتبى والتذكرة وإرشاد ابن غلبون وبه قرأ الدانى على شيخه أبى الحسن بن غلبون وبه قرأ مكى على أبى الطيب إلا أن صاحب التجريد استثنى من قراءته على عبد الباقى من طريق ابن هلال (الطلاق ، وطلقتم) ومنهم من رققها بعد الطاء وهو الذى فى التجريد وأحد الوجهين فى الكافى .

وفصل فى الهداية فرقق إذا كانت الطاء مفتوحة نحو : (ظلموا ، وظللنا) وفخمها إذا كانت ساكنة نحو : (أظلم ، ويظللن) .

وذكر مكى ترقيقها بعدها إذا كانت مشددة من قراءته على أبى الطيب قال وقياس نص كتابه يدل على تغليظها وإن كانت مشددة .

وقال الحافظ أبو عمرو الدانى مانصه : وجماعة من أصحاب ابن هلال كالأذفوى لا يفخمها إلا مع الصاد المهملة .

واختلفوا فيما إذا وقع بعد اللام ألف ممالة نحو : (صلى ، وسيصلى ومصلى ، ويصلاها) .

فروى بعضهم تغليظها من أجل الحرف قبلها . وروى بعضهم ترقيقها من أجل الإمالة ففخمها فى التبصرة والكافى والتذكرة والتجريد وغيرها ورققها فى المجتبى وهو مقتضى العنوان والتيسير وهو فى تلخيص أبى معشر أقيس .

والوجهان فى الكافى وتلخيص ابن بليمة والشاطبية والإعلان وغيرها

وفصل آخرون فى ذلك بين رؤوس الآى وغيرها فرققوها فى رؤوس الآى للتناسب وغلظوها فى غيرها لوجود الموجب قبلها وهو الذى فى التبصرة وهو الاختيار فى التجريد والأرجح فى الشاطبية والأقيس فى التيسير وقطع أيضاً به فى الكافى إلا أنه أجرى الوجهين فى غير رؤوس الآى والذى وقع من ذلك رأس آية ثلاث مواضع : (فلا صدق ولا صلى) فى القيامة (وذكر اسم ربه فصلى) فى سبح (إذا صلى) فى العلق .

والذى وقع منه غير رأس آية سبعة مواضع (مصلى) فى البقرة حالة الوقف ، وكذا : (يصلى النار) فى سبح (ويصلاها) فى الإسراء والليل (ويصلى) فى الإنشقاق ، (وتصلى) فى الغاشية (وسيصلى) فى المسد .

واختلفوا فيما إذا حال بين الحرف وبين اللام فيه ألف وذلك فى ثلاثة مواضع : موضعان مع الصاد وهما (فصالا ، ويصالحا) وموضع مع الطاء وهو (طال) . فى طه (أفطال عليكم العهد) وفى الأنبياء (حتى طال عليهم العمر) وفى الحديد (فطال عليهم الأمد) فروى كثير منهم ترقيقها من أجل الفاصل بينهما وهو الذى فى التيسير والعنوان والتذكرة وتلخيص ابن بليمة والتبصرة وأحد الوجهين فى الهداية والهادى والتجريد من قراءته على عبد الباقى وفى الكافى وتلخيص أبى معشر .

وروى الآخرون تغليظها اعتداداً بقوة الحرف المستعلى وهو الأقوى قياساً والأقرب إلى مذهب رواة التفخيم . وهو اختيار الدانى فى غير التيسير . وقال فى الجامع : إنه الأوجه . وقال صاحب الكافى : إنه أشهر .

وقال أبو معشر الطبرى : إنه أقيس . والوجهان جميعاً فى الشاطبية

والتجريد والكافي والتلخيص وجامع البيان إلا أن صاحب التجريد أجرى الوجهين مع الصاد وقطع بالترقيق مع الطاء على أصله .

واختلفوا أيضا في اللام المتطرفة إذا وقف عليها وذلك في ستة أحرف وهي (أن يوصل) في البقرة والرعد (ولما فصل) في البقرة (وقد فصل لكم) في الانعام ، (وبطل) في الأعراف (وظل) في النحل والزخرف (وفصل الخطاب) في ص .

فروى جماعة الترقيق في الوقف وهو الذي في الكافي والهداية والهادي والتجريد وتلخيص العبارات . وروى آخرون التغليظ وهو الذي في العنوان والمجتبى والتذكرة وغيرها والوجهان جميعا في التيسير والشاطبية وتلخيص أبي معشر . وقال الداني إن التفخيم أقيس في جامع البيان أوجه .

{ قلت } والوجهان صحيحان في هذا الفصل والذي قبله . والأرجح فيهما التغليظ لأن الحاجز في الأول ألف وليس بحصين ولأن السكون عارض وفي التغليظ دلالة على حكم الوصل في مذهب من غلظ والله أعلم .

واختلفوا أيضا في تغليظ اللام من (صلصال) وهو في سورة الحجر والرحمن وإن كانت ساكنة لوقوعها بين الصادين فقطع بتفخيم اللام فيهما صاحب الهداية وتلخيص العبارات والهادي وأجرى الوجهين فيها صاحب التبصرة والكافي والتجريد وأبو معشر وقطع بالترقيق صاحب التيسير والعنوان والتذكرة والمجتبى وغيرها وهو الأصح رواية وقياسا حملا على سائر اللامات السواكن . وقد شذ بعض المغاربة والمصريين فرووا تغليظ اللام [illegible] ذكرنا فروى صاحب الهداية والكافي والتجريد تغليظها بعد الظاء والضاد الساكنتين إذا كانت مضمومة أيضا نحو (مظلوما وفضل الله) .

وروى بعضهم تغليظها إذا وقعت بين حرفي استعلاء نحو (خلطوا ،

وأخلصوا ، واستغلظ ، والمخلصين والخلطاء واغلظ) ذكره في الهداية والتجريد وتلخيص ابن بليمة وفي وجه في الكافي ووجهه وزاد أيضا تغليظها في (فاختلط ، وليتلطف) وزاد في التلخيص تغليظها في (تلظى) وشذ صاحب التجريد من قراءته على عبد الباقي فغلظ اللام من لفظ (ثلاثة) حيث وقع إلا في قوله عز وجل (ثلاثة آلاف ، وثلاث ورباع وظلمات ثلاث ، وظل ذي ثلاث شعب) .

فصـــــل

أجمع القراء وأئمة أهل الأداء على تغليظ اللام من اسم الله تعالى إذا كان بعد فتحة أو ضمة سواء كان في حالة الوصل أو مبدوءا به نحو قوله تعالى (شهد الله ، وإذ أخذ الله ، وقال الله ، وربنا الله ، وعيسى ابن مريم اللهم) .

ونحو (رسل الله ، وكذبوا الله ، ويشهد الله . وإذ قالوا اللهم) فإن كان قبلها كسرة فلا خلاف في ترقيقها سواء كانت الكسرة لازمة أو عارضة زائدة أو أصلية نحو (بسم الله ، والحمد لله ، وإنا لله ، وعن آيات الله ، ولم يكن الله ليغفر لهم ، وأن يعلم الله ، وإن يشاء الله . وحسبنا الله . وأحد الله وقل اللهم) فإن فصل هذا الاسم مما قبله وابتدىء به فتحت همزة الوصل وغلظت اللام من أجل الفتحة .

قال الحافظ أبو عمرو الداني في جامعه حدثني الحسن بن شاكر البصري قال ثنا أحمد بن نصر يعني الشذائي قال : التفخيم في هذا الاسم يعني مع الفتحة والضمة ينقله قرن عن قرن وخالف عن سالف .

قال وإليه كان شيخنا أبو بكر بن مجاهـــد وأبو الحسن بن المنادى يذهبان اهـ :

وقد شذ أبو على الأهوازى فيما حكاه من ترقيق هذه اللام يعنى بعد الفتح والضم عن السوسى وروح وتبعه فى ذلك من رواه عنه كابن الباذش فى إقناعه وغيره وذلك مما لا يصح فى التلاوة ولا يؤخذ به فى القراءة والله تعالى أعلم .

تنبيهـــات

﴿ الأول ﴾ إذا غلظت اللام فى ذوات الياء نحو (صلى ويصلى) إنما تغلظ مع فتح الألف المنقلبة وإذا أمليت الألف المنقلبة فى ذلك إنما تمال مع ترقيق اللام سواء كانت رأس آية أم غيرها إذ الإمالة والتغليظ ضدان لا يجتمعان وهذا مما لا خلاف فيه .

(الثانى) قال أبو شامة : أما (من مقام إبراهيم مصلى) ففيه التغليظ فى الوصل لأنه منون وفى الوقف الوجهان السابقان ، قال ولا تترجح الإمالة وإن كان رأس آية إذلا مؤاخاة لآى قبلها ولا بعدها اهـ .

فجعل (مصلى) رأس آية وليس كذلك بل لا خلاف بين العادين أنه ليس برأس آية فاعلم ذلك .

﴿ الثالث ﴾ إذا وقعت اللام من اسم الله تعالى بعد الراء الممالة فى مذهب السوسى وغيره كما تقدم من قوله تعالى (نرى الله جهرة ، وسيرى الله) جاز فى اللام التفخيم والترقيق فوجه التفخيم عدم وجود الكسر الخالص قبلها وهو أحد الوجهين فى التجريد وبه قرأ على أبى العباس ابن نفيس وهو اختيار أبى القاسم الشاطبى وأبى الحسن السخاوى وغيرهم وهو قراءة الدانى على أبى الفتح عن قراءته على عبد الله بن الحسين السامرى .

ووجه الترقيق عدم وجود الفتح الخالص قبلها وهو الوجه الثانى فى

التجريد وبه قرأ صاحب التجريد على شيخه عبد الباقي وعليه نص الحافظ أبو عمرو فى جامعه وغيره وبه قرأ على شيخه أبي الفتح في رواية السوسي عن قراءته على أبي الحسن يعنى عبد الباقي بن الحسن الخراساني وقال الداني إنه القياس .

وقال الأستاذ أبو عمرو ابن الحاجب إنه الأولى لأمرين . أحدهما أن أصل هذه اللام الترقيق وإنما فخمت للفتح والضم ولا فتح ولا ضم هنا فعدنا إلى الأصل ، قال والثاني اعتبار ذلك بترقيق الراء في الوقف بعد الامالة (قلت) والوجهان صحيحان في النظر ثابتان في الأداء والله أعلم .

﴿ الرابع ﴾ إذا رققت الراء لورش من طريق الأزرق في نحو قوله تعالى (أفغير الله أبتغى ، أغير الله تدعون . ولذكر الله ، ويبشر الله) وجب تفخيم اللام من اسم الله تعالى بعدها بلا نظر لوقوعها بعد فتحة ضمة خالصة ولا اعتبار بترقيق الراء قبل اللام في ذلك .

وممن نص على ذلك الإمام الأستاذ الكبير أبو عبد الله بن شريح قال في كتابه الكافي من باب اللامات بعد ذكر مذهب ورش ما نصه : وكذلك لم يختلف في تفخيم لام اسم الله إذا كانت قبلها فتحة أو ضمة نحو (فالله هو الولي ، ولذكر الله أكبر) والإمام العلامة المحقق أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة في باب اللامات أيضاً من شرحه .

قال والراء المرققة غير المكسورة كغير المرققة يجب بعدها التفخيم لأن الترقيق لم يغير فتحها ولا ضمها . وقال الإمام أبو إسحاق إبراهيم ابن عمر الجعبري في الباب المذكور وهذه اللام - يعني من اسم الله - إذا وقعت بعد ترقيق خال من الكسر فهي على تفخيمها نحو (يبشر الله عباده) أو بعد إمالة كبرى فوجهان .

وقال الأستاذ أبو محمد عبد الله بن عبد المؤمن الواسطى فى كتابه الكنز فى القراآت العشر : فإن أتى - يعنى اسم الله - بعد حرف مرقق لا كسرة فيه نحو (ذلك الذى يبشر الله) فى قراءة من رقق فليس إلا التفخيم وإن كان بعد إمالة كقوله تعالى (حتى نرى الله جهرة) ففيه وجهان اهـ

وهو مما لا يحتاج إلى زيادة التنبيه عليه وتأكيد الإشارة إليه لظهوره ووضوحه ولولا أن بعض أهل الإداء من أهل عصرنا بلغنا عنه أنه رأى ترقيق اسم الله تعالى بعد الراء المرققة فأجرى الراء المرققة فى ذلك مجرى الراء الممالة وبنى أصله على أن الضمة تمال كما تمال الفتحة لأن سيبويه رحمه الله حكى ذلك فى (مذعور، والسمر ، والمنقر) واستدل بإطلاقهم على الترقيق إمالة واستنتج من ذلك ترقيق اللام بعد المرققة وقطع بأن ذلك هو القياس الذى لا ينبغى أن يخالف مع اعترافه بأنه لم يقرأ بذلك على أحد من شيوخه ولكنه شىء ظهر له من جهة النظر فاتبعه لعدم وجود النص بخلافه على ما ادعاه وذلك كله غير مسلم له ولا موافق عليه .

فأما ادعاؤه أن الضمة تمال فى مذعور فإنه غير ما نحن فيه فإن حركة الضمة التى هى على العين قربت إلى الكسر ولفظ بها كذلك وذلك مشاهد حساً والضمة التى هى على الراء فى (يبشر) لم تقرب إلى الكسرة ولا غيرت عن حالتها ولو غيرت ولفظ بها كما لفظ بمذعور على لغة من أمال لكان لحنا وغير جائز فى القراءة وإنما التغيير وقع على الراء فقط لا على حركتها

وهذا هو الذى حكاه ابن سفيان وغيره من أن الراء المضمومة تكون عند ورش بين اللفظين فعبروا عن الراء ولم يقولوا إن الضمة تكون بين اللفظين ومن زعم أن الضمة فى ذلك تكون تابعة الراء فهو مكابر فى المحسوس .

وأما كون الترقيق إمالة أو غير إمالة فقد تقدم الفرق بين الترقيق والإمالة فى أول باب الراآت وإذا ثبت ذلك بطل القياس على (ذكر الله) وأما ادعاؤه عدم النص فقد ذكرنا نصوصهم على التفخيم وقـول ابن شريح إنه لم يختلف فى تفخيم اللام فى ذلك .

والناس كلهم فى سائر الأعصار وأقطار الأمصار ممن أدركناهم وأخذنا عنهم وبلغتنا رواياتهم ووصلت إلينا طرقهم لم يختلفوا فى ذلك ولا حكوا فيه وجها ولا احتمالا ضعيفا ولا قويا فالواجب الرجوع إلى ما عليه إجماع الأئمة وسلف الأمة والله يوفقنا جميعا لفهم الحق واتباعه وسلوك سبيله بمنه وكرمه .

﴿ الخامس ﴾ إن قيل : لم كان التفخيم فى الوقف على اللام المغلظة الساكنة وقفا أرجح وكان ينبغى أن لا يجوز البتة كما سبق فى الراء المكسورة أنها تفخم وقفا ولا ترقق لذهاب الموجب للترقيق وهو الكسر وههنا قد ذهب الفتح الذى هو شرط فى تغليظ اللام وكلا الذهابين عارض

﴿ فالجواب ﴾ أن سبب التغليظ هنا قائم وهو وجود حرف الاستعلاء وإنما فتح اللام شرط فلم يؤثر سكون الوقف لعروضه وقوة السبب فعمل السبب عمله لضعف المعارض وفى باب الوقف على الراء المكسورة أن السبب زال بالوقف وهو الكسر فافترقا .

﴿ السادس ﴾ ولو قيل : لم كانت الكسرة العارضة والمفصولة توجب ترقيق اللام من اسم الله ولا توجب ترقيق الراء ؟

﴿ فالجواب ﴾ أن اللام لما كان أصلها الترقيق وكان التغليظ عارضا لم يستعملوه فيها إلا بشرط أن لا يجاورها مناف للتغليظ وهو الكسر فإذا جاورتها الكسرة ردتها إلى أصلها .

وأما الراء المتحركة بالفتح أو بالضم فإنها لما استحقت التغليظ بعد ثبوت حركتها لم تقو الكسرة غير اللازمة على ترقيقها واستصحبوا فيها حكم التغليظ الذى استحقته بسبب حركتها فإذا كانت الكسرة لازمة أثرت فى لغة دون أخرى فرققت الراء لذلك وفخمت ، وقيل الفرق أن المراد من ترقيق الراء إمالتها وذلك يستدعى سبباً قويا للإمالة . وأما ترقيق اللام فهو الاتيان بها على ماهيتها وسجيتها من غير زيادة شىء فيها وإنما التغليظ هو الزيادة فيها ولا تكون الحركة قبل لام اسم الله إلا مفصولة لفظاً أو تقديرا . وأما الحركة قبل الراء فتكون مفصولة وموصولة فأمكن اعتبار ذلك فيها بخلاف اللام .

﴿ السابع ﴾ اللام المشددة نحو (يصلبوا ، وطلقتم ، وظل وجهه) ، لا يقال فيها إنه فصل بينها وبين حرف الاستعلاء فاصل فينبغى أن يجرى الوجهان لأن ذلك الفاصل أيضاً لام أدغمت فى مثلها فصار حرفا واحداً فلم تخرج اللام عن كون حرف الاستعلاء وليها . وقد شذ بعض فاعتبر ذلك فصلا مطلقاً ، حكاه الدانى . وبعضهم قد أثبته فيما تقدم والله أعلم .

باب الوقف على اواخر الكلم

تقدم أول الكتاب حد الوقف وأن له حالتين : الأولى مايوقف عليه وتقدمت ثم الثانية مايوقف به وهو المقصود هنا ، فاعلم ، أن للوقف فى كلام العرب أوجهاً متعددة والمستعمل منها عند أئمة القراءة تسعة وهو : السكون ، والروم ، والاشمام ، والإبدال ، والنقل ، والإدغام ، والحذف والإثبات ، والالحاق .

(فالإلحاق) لما يلحق آخر الكلم من هاآت السكت .

(والإثبات) لما يثبت من الياءات المحذوفات وصلا وسنذكر هذين النوعين فى الباب الآتى بعد .

(والحذف) لما يحذف من اليا آت الثوابت وصلا كما سيأتى فى باب الزوائد .

(والإدغام) لما يدغم من اليا آت والواوات فى الهمز بعد إبداله كما تقدم فى باب وقف حمزة .

(والنقل) لما تقدم فى الباب المذكور من نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وقفاً

(والبدل) يكون فى ثلاثة أنواع : أحدها الاسم المنصوب المنون يوقف عليه بالألف بدلا من التنوين ، الثانى الاسم المؤنث بالتاء فى الوصل يوقف عليه بالهاء بدلا من التاء إذا كان الاسم مفرداً . وقد تقدم فى باب هاء التأنيث فى الوقف ، الثالث إبدال حرف المد من الهمزة المتطرفة بعد الحركة وبعد الألف كما تقدم فى باب وقف حمزة أيضاً . وهذا الباب لم يقصد فيه شىء من هذه الأوجه الستة ، وإنما قصد فيه بيان مايجوز الوقف عليه بالسكون وبالروم وبالاشمام خاصة .

(فأما السكون) فهو الأصل فى الوقف على الكلم المتحركة وصلا لأن معنى الوقف الترك والقطع من قولهم وقفت عن كلام فلان . أى تركته وقطعته . ولأن الوقف أيضاً ضد الابتداء فكما يختص الابتداء بالحركة كذلك يختص الوقف بالسكون فهو عبارة عن تفريغ الحرف من الحركات الثلاث وذلك لغة أكثر العرب وهو اختيار جماعة من النحاة وكثير من القراء .

(وأما الروم) فهو عند القراء عبارة عن النطق ببعض الحركة . وقال

بعضهم هو تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها وكلا القولين واحد وهو عند النحاة عبارة عن النطق بالحركة بصوت خفى .

وقال الجوهرى فى صحاحه روم الحركة الذى ذكره سيبويه هو حركة مختلسة مخفاة بضرب من التخفيف قال وهى أكثر من الاشمام لأنها تسمع وهى بزنة الحركة وإن كانت مختلسة مثل همزة بين بين اهـ . والفرق بين العبارتين سيأتى وفائدة الخلاف بين الفريقين ستظهر .

(وأما الاشمام) فهو عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت وقال بعضهم : إن تجعل شفتيك على صورتها إذا لفظت بالضمة . وكلاهما واحد ، ولا تكون الإشارة إلا بعد سكون الحرف . وهذا مما لا يختلف فيه ، نعم ، حكى عن الكوفيين أنهم يسمون الاشمام روماً والروم اشماما قال مكى .

وقد روى عن الكسائى الإشمام فى المخفوض . قال وأراه يريد به الروم لأن الكوفيين يجعلون ما سميناه روماً اشماماً وما سميناه اشماماً روماً .

وذكر نصر بن على الشيرازى فى كتابه الموضح أن الكوفيين ومن تابعهم ذهبوا إلى أن الاشمام هو الصوت وهو الذى يسمع لأنه عندهم بعض حركة . والروم هو الذى لا يسمع لأنه روم الحركة من غير تفوه به قال ، والأول هو المشهور عند أهل العربية اهـ . ولا مشاحة فى التسمية إذا عرفت الحقائق .

وأما قول الجوهرى فى الصحاح : اشمام الحرف أن تشمه الضمة أو الكسرة وهو أقل من روم الحركة لأنه لا يسمع وإنما يتبين بحركة الشفة العليا ولا يعتد بها حركة لضعفها ، والحرف الذى فيه الاشمام ساكن أو كالساكن اهـ ؛ وهو خلاف مايقوله الناس فى حقيقة الاشمام وفى محله فلم يوافق مذهبا من المذهبين .

وقد ورد النص فى الوقف إشارتى الروم والإشمام عن أبى عمرو وحمزة والكسائى وخلف بإجماع أهل النقل واختلف فى ذلك عن عاصم فرواه عنه نصا الحافظ أبو عمرو الدانى وغيره . وكذلك حكاه عنه ابن شيطا عن أئمة العراقيين . وهو الصحيح عنه وكذلك رواه الشطوى نصا عن أصحابه عن أبى جعفر وأما غير هؤلاء فلم يأت عنهم فى ذلك نص إلا أن أئمة أهل الأداء ومشايخ الاقراء اختاروا الأخذ بذلك لجميع الأئمة فصار الأخذ بالروم والإشمام إجماعا منهم سائغا لجميع القراء بشروط مخصوصة فى مواضع معروفة وباعتبار ذلك انقسم الوقف على أواخر الكلم ثلاثة أقسام : قسم لا يوقف عليه عند أئمة القراءة الا بالسكون ولا يجوز فيه روم ولا اشمام . وهو خمسة أصناف .

(أولها) ما كان ساكنا فى الوصل نحو (فلا تنهر ؛ ولا تمنن ومن يعتصم ، ومن يهاجر . ومن يقاتل : فيقتل أو يغلب) .

(ثانيها) ما كان فى الوصل متحركا بالفتح غير منون ولم تكن حركته منقولة نحو (لا ريب ، وإن الله ، ويؤمنون ، وآمن ، وضرب) .

(ثالثها) الهاء التى تلحق الأسماء فى الوقف بدلا من تاء التأنيث نحو (الجنه ، والملائكة ، والقبلة ، ولعبرة ، ومرة) .

(رابعها) ميم الجمع فى قراءة من حركه فى الوصل ووصله وفى قراءة من لم يحركه ولم يصله نحو (عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ، وفيهم ، ومنهم ، وبهم وأنهم ، وعلى قلوبهم ، وعلى سمعهم ، وعلى أبصارهم) وشذ مكى فأجاز الروم والإشمام فى ميم الجمع لمن وصلها قياسا على هاء الضمير وانتصر لذلك وقواه . وهو قياس غير صحيح لأن هاء الضمير كانت متحركة قبل الصلة بخلاف الميم بدليل قراءة الجماعة فعوملت حركة الهاء فى الوقف

معاملة سائر الحركات ولم يكن للميم حركة فعوملت بالسكون فهى كالذى تحرك لالتقاء الساكنين .

(خامسها) المتحرك فى الوصل بحركة عارضة إما للنقل نحو (وانحر إن ومن إستبرق ، فقد أوتى ، وقل أوحى ، وخلوا إلى ، وذواتى أكل) وإما لالتقاء الساكنين فى الوصل نحو (قم الليل ، وأنذر الناس .

ولقد استهزىء ، ولم يكن الذين ، ومن يشاء الله ، واشتروا الضلالة ، وعصوا الرسول) ومنه (يومئذ ؛ وحينئذ) لأن كسرة الذال إنما عارضت عند لحاق التنوين فإذا زال التنوين فى الوقف رجعت الذال إلى أصلها من السكون وهذا بخلاف كسرة (هؤلاء) وضمة (من قبل ومن بعد) فإن هذه الحركة وإن كانت لالتقاء الساكنين لكن لا يذهب ذلك الساكن فى الوقف لأنه من نفس الكلمة .

﴿ القسم الثانى ﴾ مايجوز فيه الوقف بالسكون وبالروم ولا يجوز بالإشمام وهو ما كان فى الوصل متحركا بالكسر ســـواء كانت الكسرة للإعراب أو للبناء نحو (بسم الله الرحمن الرحيم ؛ ومالك يوم الدين ؛ وفى الدار ، ومن الناس ، فارهبون وارجعون ، وأف وهؤلاء ، وسبع سموات وعتل ، وزنيم) وكذلك ما كانت الكسرة فيه منقولة من حرف حذف من نفس الكلمة كما فى وقف حمزة فى نحو : (بين المرء ، ومن شىء ، وظن السوء ومن سوء) وما لم تكن الكسرة فيه منقولة من حرف فى كلمة أخرى نحو : (ارجع إليهم) أو لالتقاء الساكنين مع كون الساكن من كلمة أخرى نحو (وقالت اخرج) فى قراءة من كسر التاء (وإذا رجت الأرض) فى قراءة الجميع أو مع كون الساكن الثانى عارضا للكلمة الأولى كالتنوين فى (حينئذ) فإن هذا كله لا يوقف عليه إلا بالسكون كما تقدم .

﴿ القسم الثالث ﴾ مايجوز الوقف عليه بالسكون وبالروم وبالإشمام .

وهو ما كان الوصل متحركا بالضم مالم تكن الضمة منقولة من كلمة أ أو لالتقاء الساكنين .

وهذا يستوعب حركة الإعراب وحركة البناء والحركة المنقولة من حرف حذف من نفس الكلمة . فمثال حركة الإعراب (الله الصمد ، ويخلق ، وعذاب عظيم) ومثال حركة البناء: (من قبل ومن بعد ، ويا صالح) ومثال الحركة المنقولة من حرف حذف من نفس الكلمة (دفء ، والمرء) كما تقدم فى وقف حمزة ومثال الحركة المنقولة من كلمة أخرى ضمة اللام فى (قل أوحى) وضمة النون فى (من أوتى) ومثال حركة التقاء الساكنين ضمة التاء فى (وقالت اخرج) وضمة الدال فى (ولقد استهزىء) . فى قراءة من ضم . وكذلك الميم من (عليهم القتال . وبهم الأسباب) عند من ضمها وكذلك نحو (ومنهم الذين ، وأنتم الأعلون) وهو المقدم فى الصنف الخامس مما لا يجوز فيه وقفا سوى السكون .

(وأما هاء الضمير) فاختلفوا فى الإشارة فيها بالروم والإشمام فذهب كثير من أهل الأداء إلى الإشارة فيها مطلقا وهو الذى فى التيسير والتجريد والتلخيص والإرشاد والكفاية وغيرها واختيار أبى بكر بن مجاهد .

وذهب آخرون إلى منع الإشارة فيها مطلقا من حيث إن حركتها عارضة وهو ظاهر كلام الشاطبى .

والوجهان حكاهما الدانى فى غير التيسير وقال الوجهان جيدان . وقال فى جامع البيان إن الإشارة إليها كسائر المبنى اللازم من الضمير وغيره أقيس اهـ .

وذهب جماعة من المحققين إلى التفصيل فمنعوا الإشارة بالروم والإشمام فيها إذا كان قبلها ضم أو واو ساكنة أو كسرة أو ياء ساكنة نحو (يعلمه

وأمره ، وخذوه ، وليرضوه) ونحو (به ، وربه ، وفيه ، وإليه ، وعليه) طلبا للخفة لئلا يخرجوا من ضم أو واو إلى ضمة أو إشارة إليها .

ومن كسر أو ياء إلى كسرة وأجازوا الإشارة إذا لم يكن قبلها ذلك نحو (منه ، وعنه ، واجتباه ، وهداه ، وأن يعلمه ، ولن تخلفه ، وأرجئه لابن كثير وأبي عمرو وابن عامر ويعقوب (ويتقه) لحفص محافظة على بيان الحركة حيث لم يكن ثقل وهو الذى قطع أبو محمد مكى وأبو عبد الله بن شريح والحافظ أبو العلاء الهمدانى وأبو الحسن الحصرى وغيرهم . وإليه أشار الحصرى بقوله :

واشمم ورم مالم تقف بعد ضمة　　ولا كسرة أو بعد أميهما فادر

وأشار إليه أيضاً أبو القاسم الشاطبي والدانى فى جامعه وهو أعدل المذاهب عندى والله أعلم .وأما سبط الخياط فقال : اتفق الكل على روم الحركة فى هاء ضمير المفرد الساكن ماقبلها نحو (منه ، وعصاه ، وإليه ، وأخيه ، واضربوه) ونحوه .

قال واتفقوا على اسكانها إذا تحرك ماقبلها نحو (ليفجر أمامه . فهو يخلفه) ونحو ذلك فانفرد فى هذا المذهب فيما أعلم والله أعلم .

تنبيهات

(الأول) قالوا : [illegible] رة فى الوقف بالروم والاشمام هى بيان الحركة التى تثبت فى الوصل للحرف الموقوف عليه ليظهر للسامع أو للناظر كيف تلك الحركة الموقوف عليها .

وهذا التعليل يقتضى استحسان الوقف بالإشارة إذا كان بحضرة القارىء من يسمع قراءته .

أما إذا لم يكن بحضرته أحد يسمع تلاوته فلا يتأكد الوقف إذ ذاك بالروم والاشمام لأنه غير محتاج أن يبين لنفسه ، وعند حضور الغير يتأكد ذلك ليحصل البيان للسامع فإن كان السامع عالما بذلك علم بصحة عمل القارىء .

وإن كان غير عالم كان في ذلك تنبيه له ليعلم حكم ذلك الحرف الموقوف عليه كيف هو في الوصل . وإن كان القارىء متعلما ظهر عليه بين يدى الأستاذ هل أصاب فيقره أو أخطأ فيعلمه .

وكثير مايشتبه على المبتدئين وغيرهم ممن لم يوقفه الأستاذ على بيان الإشارة أن يميزوا بين حركات الإعراب في قوله تعالى (وفوق كل ذى علم عليم ، وإنى لما أنزلت إلى من خير فقير) فإنهم إذا اعتادوا الوقف على مثل هذا بالسكون لم يعرفوا كيف يقرؤن (عليم وفقير) حالة الوصل هل هو بالرفع أم بالجر وقد كان كثير من معلمينا يأمرنا فيه بالإشارة . وكان بعضهم يأمر بالوصل محافظة على التعريف به وذلك حسن لطيف والله أعلم .

(الثانى التنوين) فى (يومئذ ، وكل ، وغواش) تنوين عوض من محذوف والإشارة فى (يومئذ) ممتنعة . وفى (كل وغواش) جائزة لأن أصل الذال من (يومئذ) ساكنة وإنما كسرت من أجل ملاقاتها سكون التنوين فلما وقف عليها زال الذى من أجله كسرت فعادت الذال إلى أصلها وهو السكون وذلك بخلاف (كل ، وغواش) لأن التنوين فيه دخل على متحرك فالحركة فيه أصلية فكان الوقف عليه بالروم حسنا والله أعلم .

(الثالث) تظهر فائدة الخلاف بين مذهب القراء والنحويين فى حقيقة الروم فى المفتوح والمنصوب غير المنون .

فعلى قول القراء لا يدخل على حركة الفتح لأن الفتحة خفيفة فإذا خرج بعضها خرج سائرها لأنها لا تقبل التبعيض كما يقبله الكسر والضم بما فيهما من الثقل .

والروم عندهم بعض حركة .وعلى قول النحاة يدخل على حركة الفتح كما يدخل على الضم والكسر لأن الروم عندهم اخفاء الحركة فهو بمعنى الاختلاس .

وذلك لا يمتنع فى الحركات الثلاث ولذلك جاز الاختلاس عند القراء فى هاء (يهدى) وخاء (يخصمون) المفتوحين ولم يجز الروم عندهم فى نحو (لا ريب ، وأن المساجد) وجاز الروم والاختلاس عند النحاة فى نحو (أن يضرب) فالروم وقفا والاختلاس وصلا وكلاهما فى اللفظ واحد .

قال سيبويه فى كتابه : أما ما كان فى موضع نصب أو جر فإنك تروم فيه الحركة . فأما الاشمام فليس إليه سبيل اهـ . فالروم عند القراء غير الاختلاس وغير الاخفاء أيضاً .

والاختلاس والاخفاء عندهم واحد ولذلك عبروا بكل منهما عن الآخر كما ذكروا فى (أرنا ، ونعما ، ويهدى ، ويخصمون) وربما عبروا بالاخفاء عن الروم أيضاً كما ذكر بعضهم فى (تأمنا) توسعا . ووقع فى كلام الدانى فى كتابه التجريد أن الإخفاء والروم واحد وفيه نظر .

(الرابع) قولهم لا يجوز الروم والاشمام فى الوقف على هاء التأنيث إنما يريدون به إذ وقف بالهاء بدلا من هاء التأنيث لأن الوقف حينئذ إنما هو على حرف ليس عليه إعراب بل هو بدل من الحرف الذى كان عليه الإعراب . أما إذا وقف عليه بالتاء اتباعا لخط المصحف فيما كتب من

ذلك بالتاء كما سيأتى فى الباب الآتى فإنه يجوز الوقف عليه بالروم والاشمام بلا نظر لأن الوقف إذ ذاك على الحرف الذى كانت الحركة لازمة له فيسوغ فيه الروم والاشمام والله أعلم .

(الخامس) يتعين التحفظ فى الوقف على المشدد المفتوح بالحركة نحو : (صواف ، ويحق الحق . ولكن البر ، ومن صد . وكأن . وعليهن) فكثير ممن لا يعرف يقف بالفتح من أجل الساكنين وهو خطأ لا يجوز بل الصواب الوقف بالسكون مع التشديد على الجمع بين الساكنين إذ الجمع بينهما فى الوقف مغتفر مطلقا .

(السادس) إذا وقف على المشدد المتطرف وكان قبله أحد حروف المد أو اللين نحو (دواب ، وصواف واللذان) ، ونحو (تبشرون ، واللذين وهاتين) وقف بالتشديد كما يوصل وإن اجتمع فى ذلك أكثر من ساكنين ومد من أجل ذلك ، وربما زيد فى مده وقفا لذلك كما قدمنا فى آخر باب المد .

وقد قال الحافظ أبو عمرو الدانى فى سورة الحجر من جامع البيان عند ذكره (فبم تبشرون) مانصه : والوقف على قراءة ابن كثير غير ممكن إلا بتخفيف النون لالتقاء ثلاث سواكن فيه إذا شددت والتقاؤهن ممتنع وذلك بخلاف الوقف على المشدد الذى تقع الألف قبله نحو (الدواب وصواف ، وغير مضار ، ولا جان) وما أشبهه .

وكذلك (اللذان وهذان) على قراءته لأن الألف المزوم حركة ماقبلها قوى المد بها فصارت لذلك بمنزلة المتحرك ، والواو والياء بتغير حركة ماقبلها وانتقالها خاص السكون بهما فلذلك تمكن التقاء الساكنين بعد

الألف فى الوقف ولم يتمكن التقاؤهما بعد الواو والياء لخلوص سكونهما وكون الألف بمنزلة حرف متحرك اﻫ .

وهو مما انفرد به ولم أعلم أحداً وافقه على التفرقة بين هذه السواكن المذكورة ولا أعلم له كلاما نظير هذا الكلام الذى لايخفى مافيه .

والصواب الوقف على ذلك كله بالتشديد والروم فلا يجتمع السواكن المذكورة ، على أن الوقف بالتشديد ليس كالنطق بساكنين غيره وإن كان فى زنة الساكنين فان اللسان ينبو بالحرف المشدد نبوة واحدة فيسهل النطق به لذلك وذلك مشاهد حسا ولذلك ساغ الوقف على نحو (صواف ، ودواب) بالاسكان ولم يسغ الوقف على (أرأيت) ونحوه فى وجه الإبدال كما تقدم فى آخر باب الهمز المفرد والله أعلم .

باب الوقف على مرسوم الخط

وهو خط المصاحف العثمانية التى أجمع الصحابة عليها كما تقدم أول الكتاب، واعلم أن المراد بالخط الكتابة. وهو على قسمين قياسى واصطلاحى فالقياسى ماطابق فيه الخط اللفظ ، والاصطلاحى ماخالفه بزيادة أو حذف أو بدل أو وصل أو فصل . وله قوانين وأصول يحتاج إلى معرفتها .

وبيان ذلك مستوفى فى أبواب الهجاء من كتب العربية، وأكثر خط المصاحف موافق لتلك القوانين لكنه قد جاءت أشياء خارجة عن ذلك يلزم اتباعها ولا يتعدى إلى سواها ، منها ماعرفنا سببه .

ومنها ماغاب عنا ، وقد صنف العلماء فيها كتباً كثيرة قديما وحديثا كأبى حاتم ونصير وأبى بكر بن أبى داود وأبى بكر بن مهران وأبى عمرو الدانى وصاحبه أبى داود والشاطبى والحافظ أبى العلاء وغيرهم .

وقد أجمع أهل الأداء وأئمة الاقراء على لزوم مرسوم المصاحف فيما تدعو الحاجة اليه اختياراً واضطراراً فيوقف على الكلمة الموقوف عليها أو المسؤل عنها على وفق رسمها فى الهجاء وذلك باعتبار الأواخر من الابدال والحذف والاثبات، وتفكيك الكلمات بعضها من بعض من وصل وقطع، فاكتب من كلمتين موصولتين لم يوقف إلا على الثانية منهما وما كتب منهما مفصولا نحو (ران) يوقف على كل واحدة منهما هذا هو الذى عليه العمل عن أئمة الأمصار فى كل الاعصار.

وقد ورد ذلك نصاً وأداء عن نافع وأبى عمرو وعاصم وحمزة والكسائى وأبى جعفر وخلف ورواه كذلك نصا الاهوازى وغيره عن ابن عامر.

ورواه كذلك أئمة العراقيين عن كل القراء بالنص والأداء وهو المختار عندنا وعند من تقدمنا للجميع وهو الذى لا يوجد نص بخلافه وبه نأخذ لجميعهم كما أخذ علينا وإلى ذلك أشار أبو مزاحم الخاقانى بقوله :

وقف عند اتمام الكلام موافقا لمصحفنا المتلو فى البر والبحر

إذا تقرر هذا فليعلم أن الوقف على المرسوم ينقسم إلى متفق عليه ومختلف فيه وها نحن نذكر المختلف فيه من ذلك قسما قسما فانه مقصود هذا الباب ثم نذكر المتفق عليه آخر كل قسم لتتم الفائدة على عادتنا فنقول

تنحصر أقسام هذا الباب فى خمسة أقسام: الأول الابدال، الثانى الاثبات الثالث الحذف، الرابع الوصل، الخامس القطع.

(فأما الابدال) فهو إبدال حرف بآخر وهو من المختلف فيه ينحصر فى أصل مطرد، وكلمات مخصوصة.

(فالأصل المطرد) كل هاء التأنيث رسمت تاء نحو (رحمت، ونعمت

وشجرت ، وجنت ، وكلمت) وهو على قسمين : قسم اتفقوا على قراءته بالافراد وقسم اختلفوا فيه . فالقسم المتفق على إفراده جملته فى القرآن أربع عشرة كلمة تكرر منها ستة .

﴿ الأول ﴾ (رحمت) فى سبعة مواضع ، فى البقرة (أولئك يرجون رحمت الله) وفى الأعراف (إن رحمت الله قريب) وفى هود (رحمت الله وبركاته عليكم) وفى مريم (ذكر رحمت ربك) وفى الروم (إلى آثار رحمت الله) وفى الزخرف (أهم يقسمون رحمت ربك ، ورحمت ربك خير)

(الثانى)(نعمت) فى أحد عشر موضعاً . فى البقرة (نعمت الله عليكم) وما أنزل) وفى آل عمران (نعمت الله عليكم إذ كنتم) وفى المائدة (نعمت الله عليكم إذهم) وفى ابراهيم (بدلوا نعمت الله كفرا ، وإن تعدوا نعمت الله) وفى النحل : (وبنعمت الله هم يكفرون ، ويعرفون نعمت الله ، واشكروا نعمت الله) وفى لقمان (فى البحر بنعمت الله) وفى فاطر (نعمت الله عليكم هل من خالق) وفى الطور (فذكر فما أنت بنعمت ربك)

(الثالث) (امرأت) فى سبعة مواضع فى آل عمران (إذ قالت امرأت عمران) وفى يوسف (قالت امرأت العزيز) فى الموضعين . وفى القصص (وقالت امرأت فرعون) وفى التحريم (امرأت نوح وامرأت لوط وامرأت فرعون) .

(الرابع) (سنت) فى خمسة مواضع : فى الانفال (فقد مضت سنت الأولين) وفى فاطر (فهل ينظرون إلا سنت الأولين فلن تجد لسنت الله تبديلا ، ولن تجد لسنت الله تحويلا) .

وفى غافر (سنت الله التى قد خلت فى عباده)

(الخامس) (لعنت) فى موضعين . أحدهما فى آل عمران (فنجعل

لعنت الله على الكاذبين ، وأن لعنت الله) فى النور :

(السادس) (معصيت الرسول) فى الموضعين من المجادلة . وغير المكرر سبعة وهى (كلمت ربك الحسنى) فى الأعراف (وبقيت الله خير لكم) فى هود . (وقرت عين) فى القصص (وفطرت الله) فى الروم (وشجرت الزقوم) فى الدخان (وجنت نعيم) فى الواقعة (وابنت عمران) فى التحريم . فوقف على هذه المواضع بالهاء خلافا للرسم ابن كثير وأبو عمرو والكسائى ويعقوب .

هذا هو الذى قرأنا به ونأخذ به وهو مقتضى نصوصهم ونصوص أئمتنا المحققين عنهم وقياس ما ثبت نصاً عنهم وإن كان أكثر المؤلفين لم يتعرضوا لذلك فيقتضى عدم ذكرهم له ولكثير من هذا الباب أن تكون الجماعة كلهم فيه على الرسم فلا يكون فيه خلاف الوقف عليه بالتاء .

فان من حفظ حجة على من لم يحفظ وغاية من لم يذكر ذلك السكوت ولا حجة فيه ، وفى الكافى الوقف فى ذلك بالهاء لأبى عمرو والكسائى وفى الهداية للكسائى وحده وفى الكنز لابن كثير وأبى عمرو والكسائى فلم يذكر يعقوب .

والقسم الذى قرىء بالافراد وبالجمع ثمانية أحرف وهى (كلمت ربك) فى الانعام (وتمت كلمت ربك صدقا) وفى يونس (وكذلك حقت كلمت ربك ، وإن الذين حقت عليهم كلمت ربك) وفى غافر (وكذلك حقت كلمت ربك وآيات للسائلين) فى يوسف (وفى غيابت الجب) فى الموضعين من يوسف (وآيت من ربه) فى العنكبوت ؛ وفى الفرقان (آمنون) وفى سبأ (وعلى بينت منه) فى فاطر (وماتخرج من ثمرت) فى فصلت (وجمالت) فى المرسلات . فمن قرأ شيئاً من ذلك بالافراد وكان من مذهبه الوقف بالهاء كما تقدم وقف بالهاء وإن كان مذهبه الوقف بالتاء وقف بالتاء .

ومن قرأه بالجمع وقف عليه بالتاء كسائر الجموع . وسيأتى الكلام على ذلك مفصلا فى أماكنه إن شاء الله تعالى . وقد أجمعت المصاحف على كتابة ذلك كله بالتاء إلا ما ذكره الحافظ أبو عمرو الدانى فى الحرف الثانى من يونس وهو (إن الذين حقت عليهم كلمت ربك) قال تأملته فى مصاحف أهل العراق فرأيته مرسوما بالهاء ، وكذلك اختلف أيضا فى قوله فى غافر (وكذلك حقت كلمة ربك) فكتابته بالهاء على قراءة الافراد بلا نظر . وكتابته بالتاء على مراد الجمع .

ويحتمل أن يراد الإفراد ويكون كنظائره مما كتب بالتاء مفردا . ولكن الذى هو فى مصاحفهم بالتاء قرؤه بالجمع فيما نعلمه والله أعلم . ويلتحق بهذه الأحرف (حصرت صدورهم) فى النساء .

قرأ يعقوب بالتنوين والنصب على أنه اسم مؤنث . وقد نص عليه أبو العز القلانسى وأبو الحسن طاهر بن غلبون والحافظ أبو عمرو الدانى وغيرهم أن الوقف عليه بالهاء .

وذلك على أصله فى الباب . ونص أبو طاهر بن سوار وغيره على أن الوقف بالتاء لكلهم وذلك يقتضى التاء له وسكت آخرون فلم ينصوا فيه كالحافظ أبى العلاء وغيره وقال سبط الخياط فى المبهج : والوقف بالتاء إجماع لأنه كذلك فى المصحف . قال ويجوز الوقف عليه بالهاء فى قراءة يعقوب مثل كلمة ووجلة وهذا يقتضى الوقف عنده على ما كتب تاء بها كما قدمنا والله أعلم .

(وأما الكلمات المخصوصة) فهى ست : (يا أبت وهيهات ومرضات ولات ، واللات ، وذات بهجة) .

(أما يا أبت) وهى فى يوسف . ومريم ، والقصص . والصافات .

فوقف عليها بالهاء خلافا للرسم : ابن كثير وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب ووقف الباقون بالتاء على الرسم .

(وأما هيهات) وهو الحرفان فى المؤمنون فوقف عليها بالهاء الكسائى والبزى . واختلف عن قنبل فروى عنه العراقيون قاطبة الهاء كالبزى وهو الذى فى الكافى والهداية والهادى والتجريد وغيرها ، وقطع له بالتاء فيهما صاحب التبصرة والتيسير والشاطبية والعنوان والتذكرة وتلخيص العبارات وغيرها . وبذلك قرأ الباقون . إلا أن الخلاف فى العنوان والتذكرة والتلخيص لم يذكر فى الأول ، وانفرد صاحب العنوان عن أبى الحارث بالتاء فى الثانية كالجماعة .

(وأما مرضات) وهو أربعة مواضع موضعان فى البقرة وموضع فى النساء . وموضع فى التحريم (ولات حين مناص) فى ص (واللات) فى النجم (وذات بهجة) فى النمل . فوقف الكسائى على الأربعة بالهاء . هذا هو الصحيح عنه .

وقد اختلف فى بعضها فى بعض الكتب فلم يذكر فى تلخيص العبارات (اللات , وذات بهجة) وخص الدورى عنه فى لات بالهاء وفى التبصرة روى عن الكسائى فى غير مرضات الهاء والمشهور عنه التاء ولم يذكر فى التجريد (ذات بهجة ، ولات حين) ووقف من قراءته على الفارسى يعنى فى الروايتين على اللات بالهاء . ولم يذكر أبو العز ولا كثير من العراقيين (ذات بهجة) .

وقطع له فى (مرضات) بالهاء وفى التبصرة حكى عن حمزة وجـــده الوقف فيه بالهاء وكذا حكى غيره . وقد ورد الخلاف عنه والصواب التاء قال الدانى فى الجامع : وهذا هو الصحيح عنه وقول ابن مجاهـــد فى

سبعته حمزة وحده يقف على مرضاة بالتاء . والباقون بالهاء . وقال الدانى يعنى ابن مجاهد إن النص لم يرد عنهم بالوقف على ذلك بالتاء إلا عن حمزة ومن سواه غير الكسائى . فالنص فيه معدوم عنه إذا كان نافع وغيره ممن لا نص فيه عنه يقف على ذلك بالتاء على حال رسمه وذكر صاحب الكافى وصاحب الهداية الوقف على (ذات بهجة ، وذات الصدور) وشبهه عن الكسائى بالهاء .

والمراد بشبهه (ذات بينكم ، وذات الشوكة ، وذات اليمين ، وذات الشمال ، وذات حمل ، وذات قرار ، وذات الحبك ، وذات ألواح وذات الأكمام ، وذات البروج ، وذات الوقود ، وذات الرجع ، وذات الصدع وذات العماد ، وذات لهب) ووقع (ذات الصدور) فى موضعى آل عمران وفى المائدة والأنفال وهود ولقمان وفاطر والزمر والشورى والحديد والتغابن والملك . وهو ضعيف لمخالفته الرسم ولأن عمل أهل الأداء على غيره وزعم ابن جبارة أن ابن كثير وأبا عمرو والكسائى ويعقوب يقفون على (ذات الشوكة ، وذات لهب ، وبذات الصدور) بالهاء ففرق بينه وبين أخواته ونص عمن لا نص عنه ولا أعلمه إلا قاسه على ما كتب بالتاء من المؤنث وليس بصحيح بل الصواب الوقف عليه بالتاء للجميع اتباعا للرسم والله أعلم .

(والقسم المتفق عليه من الإبدال) نوعان : أحدهما المنصوب المنون غير المؤنث يبدل فى الوقف ألفا مطلقا كما تقدم فى الباب قبله نحو : (أن يضرب مثلا ، وكنتم أمواتا ، وكان حقا ، وللناس إماما) والثانى الاسم المفرد المؤنث ما لم يرسم بالتاء تبدل تاؤه وصلا هاء وقفا سواء كانا منونا أو غير منون نحو : (ومن يبدل نعمة الله ، وتلك الجنة ، ومن الجنة ، وعلى أبصارهم غشاوة ، ومثلا ما بعوضة ، وكمثل جنة بربوة) وشذ جماعة من

العراقيين فرووا عن الكسائي وحده الوقف على مناة بالهاء وعن الباقين بالتاء .

ذكر ذلك ابن سوار وأبو العز وسبط الخياط وهو غلط وأحسب أن الوهم حصل لهم من نص نصير على كتابته بالهاء . ونصير من أصحاب الكسائي فحملوا الرسم على القراءة وأخذوا بالضد الباقين . ولم يرد نصير إلا حكاية رسمها كما حكى رسم غيرها في كتابه مما لا خلاف في رسمه ولا تعلق له بالقراءة والعجب من قول الأهوازي : وأجمعت المصاحف على كتابتها منوة بواو الوقف عليه من الجماعة بالتاء . فالصواب الوقف عليه عن كل القراء بالهاء على وفق الرسم والله أعلم .

(وأما الإثبات فهو على قسمين أحدهما إثبات ما حذف رسما، والثاني إثبات ما حذف لفظا . فالذي ثبت من المحذوف رسما ينحصر في نوعين الأول وهو من الالحاق كما تقدم في الباب قبله هاء السكت ، الثاني أحد حروف العلة الواقعة قبل ساكن فحذفت لذلك . أما هاء السكت فتجيء في خمسة أصول مطردة وكلمات مخصوصة .

(الأصل الأول) ما الاستفهامية المجرورة بحرف الجر ، ووقعت في خمس كلمات (عم وفيم ، وبم ، ولم ، ومم) فاختلفوا في الوقف عليها بالهاء عن يعقوب والبزي .

فأما يعقوب فقطع له في الوقف بالهاء أبو محمد سبط الخياط وأبو الفضل الرازي والشريف عن الشرف العباسي . وقطع له الجمهور كأبي العز وابن غلبون والحافظ أبي العلاء وابن سوار والداني بالهاء في الحرف الأول وهو (عم) وقطع له الأكثرون بذلك في الحرف الثاني وهو : فيم نحو :(فيم كنتم ، وفيم انت) وهو الذي في الإرشاد والمستنير .

وزاد أيضاً الحرف الثالث وهو : بم نحو (فبم تبشرون) وقطع له الدانى بالهاء فى الحرف الأخير وهو (مم) وقطع من قراءته على أبو الفتح فى لم وبم وفيم .

وقطع آخرون بذلك لرويس خاصة فى الأحرف الخمسة كأبى بكر ابن مهران ، وقطع أبو العز بذلك لرويس فى الأحرف الثلاثة الأخيرة وجعل الحرفين الأولين ليعقوب بكماله كما تقدم آنفا ولم يذكره عنه فى الكامل ولا فى الجامع ولا فى كثير من الكتب .

(قلت) وبالوجهين آخذ ليعقوب فى الأحرف الخمسة لثبوتها عندى عنه من روايتيه . وأما البزى فقطع له بالهاء فى الأحرف الخمسة صاحب التيسير والتبصرة والتذكرة والكافى وتلخيص العبارات وغيرها ولم يذكره أكثر المؤلفين وهو الذى عليه العراقيون . وانفرد فى الهداية بالهاء عن ابن كثير بكماله فى (عم) ولم فقط . وأطلق للبزى الخلاف فى الخمسة أبو القاسم الشاطبى والدانى فى غير التيسير وبالهاء قرأ على أبى الحسن بن غلبون وبغير هاء قرأ على أبى الفتح فارس بن أحمد وعبد العزيز بن جعفر الفارسى وهو من المواضع التى خرج صاحب التيسير فيها عن طرقه فإنه أسند رواية البزى عن الفارسى هذا وقطع فيه بالهاء عن البزى ولم يقرأ بالهاء إلا على ابن غلبون كما نص عليه فى جامع البيان ، وهاء السكت مختارة فى هذا الأصل عند علماء العربية عوضا عن الألف المحذوفة .

(الأصل الثانى) هو وهى حيث وقعا وكيف جاءا نحو (وهو . ولهو وأن يمل هو ، فإنه هو ، ولا إله إلا هو) ونحو (ماهى ، ولهى ، وهى) ، فوقف على ذلك بالهاء يعقوب من غير خلاف عنه .

(الأصل الثالث) النون المشددة من جمع الإناث سواء اتصل بشىء

أو لم يتصل نحو (هن أطهر . ولهن مثل الذى عليهن ، وأن يضعن حملهن. ومن الأرض مثلهن ، وبين أيديهن وأرجلهن) فاختلف عن يعقوب فى الوقف على ذلك بالهاء فقطع فى التذكرة بإثبات الهاء عن يعقوب فى ذلك كله .

وكذلك الحافظ أبو عمرو الدانى وذكره أبو طاهر بن سوار وقطع به أبو العز القلانسى لرويس من طريق القاضى وأطلقه فى الكنز عن رويس وقطع به ابن مهران لروح . والوجهان ثابتان عن يعقوب بهما قرأت وبهما آخذ ، وقد أطلقه بعضهم وأحسب أن الصواب تقييده بما كان بعد هاء كما مثلوا به ولم أجد أحداً مثل بغير ذلك فإن نص على غيره أحد يوثق به رجعنا إليه وإلا فالأمر كما ظهر لنا .

(الأصل الرابع) المشدد المبنى نحو (أن لا تعلوا على وإلا مايوحى إلى وخلقت بيدى . وما أنتم بمصرخى ، مايبدل القول لدى) اختلف فيه عن يعقوب أيضاً فنص على الوقف عليه بالهاء ليعقوب بكماله أبو الحسن طاهر بن غلبون والحافظ أبو عمرو الدانى والأستاذ أبو طاهر بن سوار وأبو بكر بن مهران عن روح وحده .

والأكثرون على حذف الهاء وقفا وكلاهما ثابت عن يعقوب والظاهر أن ذلك مقيد بما كان بالياء كما مثلنا به ومثل به المثبتون فإن ثبت غير ذلك أصير إليه والله أعلم . وانفرد الدانى بالهاء فى لكن وإن بمعنى المفتوحة والمكسورة وقياس ذلك كأن والله أعلم .

(الأصل الخامس) النون المفتوحة نحو (العالمين ، والذين ، والمفلحون وبمؤمنين) ، فروى بعضهم عن يعقوب الوقف على ذلك كله بالهاء ، وحكاه أبو طاهر بن سوار وغيره ورواه ابن مهران عن رويس ، وهو لغة فاشية مطردة عند العرب .

ومقتضى تمثيل ابن سوار إطلاقه فى الأسماء والأفعال فإنه مثل بقوله (ينفقون) .

وروى ابن مهران عن هبة الله عن التمار تقييده بما لم يلتبس بهاء الكناية ومثله بقوله : ولتكتمون الحق وأنتم تعلمون ، وبما كنتم تدرسون قال ومذهب أبى الحسن بن أبى بكر يعنى شيخه ابن مقسم إن هاء السكت لا تثبت فى الأفعال .

(قلت) والصواب تقييده عند من أجازه كما نص عليه علماء العربية ، والجمهور على عدم إثبات الهاء عن يعقوب فى هذا الفصل وعليه العمل والله أعلم ، وأما الكلمات المخصوصة ، فهى أربع (ويلتى ، وأسفى واحسرتى وثم الظرف) فاختلف فيها عن رويس فقطع ابن مهران له بالهاء وكذلك صاحب الكنز ورواه أبو العز القلانسى عن القاضى أبى العلاء عنه .

ونص الدانى على ثم ليعقوب بكماله ورواه الآخرون عنه بغير هاء كالباقين والوجهان صحيحان عن رويس قرأت بهما وبهما آخذ .

وانفرد الدانى عن يعقوب بالهاء فى هلم وانفرد ابن مهران بالهاء فى إياى وقياسه مثواى ، ومحياى ، وكذلك فى أبى قياسه أخى ، ولا يتأتى ذلك إلا مع فتح الياء ، وليست قراءة يعقوب .

وروى عن أبى الحسن بن أبى بكر المذكور تستفتيان بالهاء من الأفعال خاصة تخالف فى ذلك سائر الرواة مع ضعفه والله أعلم .

وهاء السكت فى هذا كله وما أشبهه جائزة عند علماء العربية سماعا وقياسا والله أعلم .

(وأما النوع الثانى) وهو أحد أحرف العلة الثلاثة : الياء ، والواو ،

والألف فأما الياء فمنه ما حذف لالتقاء الساكنين وما هو لغير ذلك كما يأتى فى باب الزوائد فالمحذوفة رسما للساكن على قسمين أحدهما ما حذف لأجل التنوين ، والثانى ما حذف لغيره : فالذى حذف للتنوين ثلاثون رفا فى سبعة واربعين موضعا (باغ ولا عاد) وكلاهما فى البقرة والانعام والنحل (ومن موص) فى البقرة (وعن تراض) فى البقرة والنساء (ولا حام) فى المائدة (ولات) فى موضعين فى الأنعام والعنكبوت (ومن فوقهم غواش ولهم ايد) كلاهما فى الأعراف (ولعال) فى يونس (وأنه ناج) فى يوسف (وهاد) فى خمسة مواضع اثنان فى الرعد وكذلك فى الزمر ، وآخر فى المؤمن (وواق) فى ثلاثة مواضع .

اثنان فى الرعد . وآخر فى المؤمن (ومستخف) فى الرعد (ومن وال) فيها (وواد) فى موضعين (بواد) فى إبراهيم (وواد) فى الشعراء (وما عند الله باق) فى النحل (وأنت مفتر) فيها (وليال) فى ثلاثة مواضع : مريم والحاقة والفجر (وأنت قاض) فى طه (وإلا زان) فى النور (وهو جاز) فى لقمان « وبكاف » فى الزمر « ومعتد » فى ثلاثة مواضع : ق ونون والمطففين « وعليها فان » فى الرحمن « وبين حميم آن » فيها « ودان » فيها أيضا « ومهتد » فى الحديد « وملاق » فى الحاقة « ومن راق » فى القيامة ، وتتمة الثلاثين « هار » فى التوبة .

على أنه مقلوب كما قدمنا فى الإمالة فأثبت ابن كثير الياء فى أربعة أحرف فى عشرة مواضع وهى (هاد) فى الخمسة (وواق) فى الثلاثة (ووال وبان) هذا هو الصحيح عنه .

وانفرد فارس بن أحمد من قراءته على السامرى عن ابن مجاهد عن قنبل بإثبات الياء فى موضعين آخرين وهما (فان) فى الرحمن (وراق) فى القيامة . فيما ذكره الدانى فى جامع البيان . وقد خالف فيهما سائر الناس .

وكأن الدانى لم يرتضه فإنه لم يعول عليه فى التيسير ولا فى غيره مع أنه أسند رواية قنبل فى هذه المؤلفات من هذه الطرق .

وانفرد الهذلى فى الكامل عن ابن شنبوذ عن قنبل بالوقف بالياء على سائر الباب . وكذا حكاه ابن مجاهد عن قنبل فى جامعه وانفرد بن مهران عن يعقوب بإثبات الياء فى الجميع وقفا ولا أعلمه رواه غيره وانفرد الهذلى أيضا عن ابن شنبوذ عن النحاس عن أبى عدى عن ابن سيف كلاهما عن الأزرق عن ورش بإثبات الياء فى قاض وفى باغ مخير بخلاف سائر الرواة والله أعلم .

والذى حذف لغير تنوين أحد عشر حرفا فى سبعة عشر موضعا وهى (يؤت) فى موضعين (يؤت الحكمة) فى البقرة فى قراءة يعقوب (وسوف يؤت الله) فى النساء (واخشون اليوم) فى المائدة (ويقض الحق) فى الأنعام . فى قراءة أبى عمرو وابن عامر وحمزة والكسائى ويعقوب وخلف . (وننج المؤمنين) فى يونس (والواد) فى أربعة مواضع (بالواد المقدس طوى) فى طه والنازعات (على واد النمل . والواد الأيمن) فى القصص (وهاد) فى موضعين (لهاد الذين) فى الحج (وبهادى العمى) فى الروم (ويردن الرحمن) فى يس (وصال الجحيم) فى الصافات (ويناد المناد) فى ق (وتغن النذر) فى اقترب (والجوار) فى موضعين « الجوار المنشآت » فى الرحمن (والجوار الكنس) فى كورت (وأما : آتان الله) فى النمل ، (وفبشر عباد الذين) فى الزمر : فسيأتيان فى باب الزوائد من أجل فتح يائها وصلا وأما (يا عباد الذين آمنوا) أول الزمر .

فلا خلاف فى حذفهما فى الحالين للرسم والرواية والأفصح فى العربية إلا ماذكره الحافظ أبو العلاء عن رويس كما سيأتى .

فوقف يعقوب في المواضع السبعة عشر بالياء هذا هو الصحيح من نصوص أئمتنا في الجميع ، وهو قياس مذهبه وأصله . وقد نص على الجميع جملة وتفصيلا أبو القاسم الهذلي وأبو عمرو الداني .

ونص على يؤت الحكمة صاحب المبهج والمستنير والارشاد والكفاية والكنز وأبو الحسن بن فارس والحافظ أبو العلاء وغيرهم . ونص على (يؤت الله) هؤلاء المذكورون وسواهم ونص على (واخشون اليوم) في المبهج والتذكرة والجامع والمستنير وغاية الاختصار والارشاد والكفاية والكنز وغيرها ونص على (يقض الحق) هؤلاء المذكورون وغيرهم إلا أنه جعله في الكفاية قياسا مع تصريحه بالنص في الارشاد .

ونص على (ننج المؤمنين) سبط الخياط وابن سوار وأبو العز وأبو الحسن الخياط وأبو العلاء الهمداني وغيرهم . ونص على (بالواد المقدس) في الموضعين أبو الحسن بن غلبون وأبو محمد سبط الخياط وأبو طاهر بن سوار وذكره الحافظ أبو العلاء قياسا .

ونص على (واد النمل) صاحب المستنير والارشاد والكفاية والمبهج والتذكرة والغاية وغيرهم . ونص على (الوادي الأيمن) أبو الحسن ابن غلبون وذكره في المبهج والمستنير وغاية الاختصار قياسا .

ونص على (لهادي الذين آمنوا) أبو طاهر بن سوار والحافظ أبو العلاء وأبو الحسن بن فارس وأبو العز القلانسي وغيرهم .

ونص على (بهادي العمي) في الروم صاحب المستنير وصاحب غاية الاختصار وصاحب التذكرة وصاحب الكنز وغيرهم .

ونص على (يردن الرحمن) الجمهور كابن سوار وأبي العز وأبي العلاء والسبط وغيرهم ولم يذكره له في التذكرة وسيأتي ذكره في الزوائد من أجل أبي جعفر وصلا .

ونص على (صال الجحيم) ابن سوار وسبط الخياط وأبو العلاء الهمداني وأبو الحسن بن فارس وأبو العز القلانسي وغيرهم .

ونص على (ينادى المناد) هؤلاء المذكورون وسواهم .

ونص على « تغن النذر » صاحب المستنير وأبو الحسن الخياط صاحب الجامع وذكره أبو العلاء الحافظ قياسا .

ونص على الموضعين في الكفاية والإرشاد والكنز وغيرها وذكره في غاية الاختصار قياسا وكل من لم ينص على شيء مما ذكرنا فإنه ساكت ولا يلزم من سكوته ثبوت رواية ولا عدمها والنص يقدم على كل حال لاسيما وقد عضدها القياس وصح بها الأداء فوجب الرجوع إليها .

ووافقه على (وادى النمل) الكسائي فيما رواه الجمهور عنه وهو الذي قطع به الداني وطاهر بن غلبون وأبو القاسم الهذلي وأبو عبدالله بن شريح وأبو العباس المهدوي وأبو عبد الله بن سفيان وأبو علي بن بليمة وغيرهم قرأ صاحب التجريد على الفارسي وزاد ابن غلبون وابن شريح وابن بليمة عن الكسائي أيضا الواد المقدس في الموضعين وذكر الثلاثة في التبصرة عنه وقال والمشهور الحذف وبه قرأت وزاد ابن بليمة وابن غلبون (الوادى الأيمن) ولم يذكر كثير من العراقيين في الأربعة سوى الحذف .

(قلت) والأصح عنه هو الوقف بالياء على وادى النمل دون الثلاثة

الباقية وإن كان الوقف عليه بالحذف صح عنه أيضا لأن سورة بن المبارك روى عنه نصا أنه قال الوقف على (وادى النمل) بالياء .
قال الكسائى ولم أسمع أحدا من العرب يتكلم بهذا المضاف إلا بالياء.

قال الدانى فى جامعه وهذه علة صحيحة مفهومة لأنها تقتضى هذا الوضع خاصة قال وقال عنه يعنى سورة ابن المبارك الواد المقدس بغير ياء لأنه غير مضاف ووافقه أيضا على (بهادى العمى) فى الروم الكسائى على اختلاف عنه فيه فقطع له بالياء أبو الحسن بن غلبون وأبو عمرو الدانى فى التيسير والمفردات وصاحب الهداية والهادى والشاطبية وغيرهم .

وقطع له بالحذف أبو محمد مكى وابن الفحام وابن شريح على الصحيح عنده وأبو طاهر بن سوار والحافظ أبو العلاء وغيرهم وذكر الوجهين أبو العز القلانسى والدانى فى جامعه ثم روى عنه نصا أنه يقف عليه بغير ياء .ثم قال وهو الذى يليق بمذهب الكسائى وهو الصحيح عندى عنه

(قلت) والوجهان صحيحان نصا وأداء وعلى الحذف جمهور العراقيين.
واختلف فيه أيضاً عن حمزة مع قراءته له (تهدى العمى) فبالياء قطع له أبو الحسن فى التذكرة والدانى فى جميع كتبه وابن بليمة والحافظ أبو العلاء وغيرهم وبه قرأ صاحب التجريد على الفارسى .وقطع له بالحذف المهدوى وابن سفيان وابن سوار وغيرهم .

ولم يتعرض له أكثر العراقيين وأما الذى فى سورة النمل فلا خلاف فى الوقف عليه بالياء فى القراءتين من أجل رسمه كذلك والله أعلم.ووافقه ابن كثير على (ينادى المنادى) فوقف بالياء على قول الجمهور وبه قطع

صاحب التجريد والمبهج وغاية الاختصار والمستنير والإرشاد والكفاية وابن فارس وغيرهم وهو الذى فى التيسير وروى عنه آخرون الحذف.

وهو الذى فى التذكرة والتبصرة والهداية والهادى والكافى وتلخيص العبارات وغيرها من كتب المغاربة.

والوجهان جميعاً فى الشاطبية والإعلان وجامع البيان وغيرها. والأول أصح وبه ورد النص عنه والله أعلم. وانفرد أبو العلاء الهمدانى عن رويس بإثبات (ياعباد الذين آمنوا) أول الزمر فى الوقف وخالف سائر الرواة وهو قياس (ياعباد فاتقون).

وانفرد الهذلى عن ابن عدى عن ابن سيف عن الأزرق بالياء فى (لصال الجحيم) مثل يعقوب فخالف سائر الرواة ،

وأما ماحذف من الواوات رسماً للساكن وهو أربعة مواضع (ويدع الانسان . فى سبحان . (ويمح الله الباطل) فى الشورى ، (ويوم يدع الداع). فى القمر ، و (سندع الزبانية) فى العلق . فإن الوقف عليها للجميع على الرسم .

وقد قال مكى وغيره لاينبغى أن يعتمد الوقف عليها ولا على مايشابهها لأنه إن وقف بالرسم خالف الأصل وإن وقف بالأصل خالف الرسم انتهى.

ولايخفى ما فيه فان الوقف على هذه وأشباهها ليس على وجه الاختيار والفرض أنه لو اضطر إلى الوقف عليها كيف يكون . وكأنهم إنما يريدون بذلك مالم تصح فيه رواية وإلا فكم من موضع خولف فيه الرسم وخولف فيه الأصل ولاحرج فى ذلك إذا صحت الرواية . وقد نص الحافظ

أبو عمرو الداني عن يعقوب على الوقف عليها بالواو على الأصل : وقال هذه قراءتي على أبي الفتح وأبي الحسن جميعا وبذلك جاء النص عنه .

﴿ قلت ﴾ وهو من انفراده وقد قرأت به من طريقه .

وانفرد ابن فارس في جامعه بذلك عن ابن شنبوذ عن قنبل فخالف سائر الناس ذكره في سورة القمر (وأما نسوا الله فنسيهم) فقد ذكر القراء أنه حذف أيضا رسما رسم سائر الناس على خلافه وعدوا ذلك وهما منه فيوقف عليه بالواو للجميع .

وأما (وصالح المؤمنين) فليس حذف واوه من هذا الباب إذ هو مفرد فاتفق اللفظ والرسم والأصل على حذفه . وحكم (هاؤم اقرؤا) كذلك كما ذكرنا في آخر باب وقف حمزة فيوقف عليهما بالحذف بلا نظر كما يوقف على (أو لم يرى الذين) بحذف الألف وعلى (ومن تق السيآت ومن يهدى الله) بحذف الياء والله أعلم .

وأما ماحذف من الألفات الساكن فهو من المختلف فيه كلمة واحدة وهي (آية) وقعت في ثلاثة مواضع . (أيه المؤمنون) في النور (يا أيه الساحر) في الزخرف (وأيه الثقلان) في الرحمن فوقف عليه بالألف في المواضع الثلاث على الأصل خلافا للرسم أبو عمرو والكسائي ويعقوب ووقف عليها الباقون بالحذف اتباعا للرسم إلا أن ابن عامر ضم الهاء على الاتباع لضم الياء قبلها .

(وأما القسم الثاني) من الإثبات وهو من الالحاق أيضاً وهو إثبات ماحذف لفظا وهو مختلف فيه ومتفق عليه .

(فالمختلف فيه) سبع كلمات وهي(يتسنه) في البقرة (واقتده) في

الأنعام (وكتابيه) فى الموضعين (وحسابيه) كذلك . (وماليه وسلطانيه) الأربعة فى الحاقة (وماهيه) فى القارعة .

أما (يتسنه واقتده) فحذف الهاء منهما لفظا فى الوصل وأثبتهما فى الوقف للرسم حمزة والكسائى ويعقوب وخلف وأثبتها الباقون فى الحالين وكسر الهاء من اقتده وصلا ابن عامر .

واختلف عن ابن ذكوان فى إشباع كسرتها فروى الجمهور عنه الاشباع وهو الذى فى التيسير والمفردات والهادى والهداية والتبصرة والتذكرة والتجريد والتلخيصين والغايتين والجامع والمستنير والكفاية الكبرى وسائر الكتب إلا اليسير منها .

وروى بعضهم عنه الكسر من غير إشباع كرواية هشام . وهى طريق زيد عن الرملى عن الصورى عنه كما نص عليه أبو العز فى الإرشاد ومن تبعه على ذلك من الواسطيين كابن مؤمن والديوانى وابن زريق الحداد وغيرهم وكذا رواه ابن مجاهد عن ابن ذكوان فيكون ذلك من رواية الثعلبى عن ابن ذكوان .

وكذا رواه الداجونى عن أصحابه عنه . وقد رواها الشاطبى عنه ولا أعلمها وردت عنه من طريق ولا شك فى صحتها عنه لكنها عزيزة من طرق كتابنا والله أعلم .

وأما كتابيه فيهما وحسابيه . كلاهما فحذف الهاء منهما وصلا وأثبتها وقفا يعقوب . والباقون بإثباتها فى الحالين .

وأما (ماليه وسلطانيه) الأربعة فى الحاقة . و(ماهيه) فحذف الهاء من الثلاثة فى الوصل حمزة ويعقوب وأثبتها الباقون فى الحالين .

وبقى من المختلف فيه سبعة أحرف وهى . (لكنا هو) فى الكهف (والظنونا والرسولا والسبيلا) فى الأحزاب (وسلاسلا وقواريرقواريرا) فى الإنسان نذكرها فى مواضعها إن شاء الله تعالى والمتفق عليه لفظ أنا حيث وقع نحو (أنا لكم ، وأنا نذير ، وإنى أنا الله لاإله إلا أنا) أجمعوا على حذف ألفه وصلا وعلى إثباتها وقفا .

هذا مالم يلقه همزة قطع فإن لقيه همزة قطع فاختلفوا فى حذفها فى الوصل وسيأتى فى البقرة إن شاء الله تعالى .

ومن المتفق عليه ماحذف من الياءات والواوات والألفات لالتقاء الساكنين وهو ثابت رسما نحو : (يؤتى الحكمة ، ويأتى الله بقوم ، وأوفى الكيل ، وبهادى العمى) فى النمل (وادخلى الصرح ، وحاضرى المسجد الحرام . وآتى الرحمن ، وأولى الايدى ، ويا أولى الألباب ، وياأولى الابصار ، ومحلى الصيد ، ومهلكى القـــرى) ونحو (يمحو الله ما يشاء . وقالوا الآن ، وأن تضلوا السبيل ، فاستبقوا الخيرات ، واذ تسوروا المحراب ، وجابوا الصخر ، ولاتسبوا الذين ، فيسبوا الله وملاقو الله ، وأولو الفضل ، وصالوا الجحيم ، وصالو النار ، ومرسلو الناقة) ونحو : (وقالا الحمد لله ، واستبقا الباب ، وادخلا النار ، وأنا الله) .

فالوقف على جميع ذلك وما أشبهه بالاثبات لثبوتها رسما وحكما وهذا أيضا مما لم يختلف فيه والله أعلم .

وأما ثمود من قوله تعالى (ألا إن ثمود) فى هود (وعاداً وثمود) فى الفرقان وفى العنكبوت والنجم فى قراءة من لم ينونه فسيأتى بيان الوقف عليه فى سورة هود إن شاء الله .

﴿ وأما الحذف ﴾ فهو أيضاً على قسمين أحدهما حذف ماثبت رسما، والثانى حذف ماثبت لفظا .

(فالأول) من المختلف فيه كلمة واحدة وهى : (وكأين) وقعت فى سبعة مواضع . فى آل عمران ويوسف ، وفى الحج موضعان وفى العنكبوت والقتال والطلاق . فحذف النون منها ووقف على الياء أبو عمرو ويعقوب ووقف الباقون بالنون وهو تنوين ثبت رسما من أجل احتمال قراءة ابن كثير وأبى جعفر كما سيأتى والله أعلم . ومن المتفق عليه ما كتب بالواو والياء صورة للهمزة المتطرفة وهو ، (يتفيؤا ، وتفتؤا ، وأتوكؤا ، ويعبؤا) وماذكر معه فى باب وقف حمزة على الهمزة وكذلك من : (نباى ء . وتلقاى ء وايتاى) وما معه مما ذكرناه فى الباب المذكور فلم يختلف فى الوقف بغير ما صورة الهمزة به إلا ماذكر عن حمزة وقد بيناه ،

(والقسم الثانى) وهو حذف ماثبت لفظا لم يقع مختلفا فيه ووقع من المتفق عليه أصل مطرد وهو . الواو والياء الثابتتان فى هاء الكناية لفظا مما حذف رسما وذلك فيما وقع قبل الهاء فيه متحرك نحو : إنه وبه كما تقدم أول باب هاء الكناية ويلتحق بذلك ماوصل بالواو والياء مما اختلفت فيه فى مذهب ابن كثير وغيره .

وكذلك صلة ميم الجمع كما تقدم والله أعلم .

وأما وصل المقطوع رسما فوقع مختلفا فيه فى أياما فى قوله تعالى (أياما تدعوا) فى آخر سورة سبحان ومال فى أربعة مواضع (ومال هؤلاء القوم) فى النساء (ومال هذا الكتاب) فى الكهف (ومال هذا الرسول) فى الفرقان (ومال الذين كفروا) فى سأل (وآل ياسين) فى الصافات (أما : أياما) فنص جماعة من أهل الأداء على الخلاف فيه

كالحافظ أبي عمرو الداني في التيسير وشيخه طاهر بن غلبون وأبي عبد الله بن شريح وغيرهم ،

ورووا الوقف على أيا دون ما عن حمزة والكسائي ورويس إلا أن ابن شريح ذكر خلافا في ذلك عن حمزة والكسائي . وأشار ابن غلبون إلى خلاف عن رويس ونص هؤلاء عن الباقين بالوقف على مادون أيا .

وأما الجمهور فلم يتعرضوا إلى ذكره أصلا بوقف ابتداء أو قطع أو وصل كالمهدوي وابن سفيان ومكي وابن بليمة وغيرهم من المغاربة وكأبي معشر والأهوازي وأبي القاسم بن الفحام وغيرهم من المصريين والشاميين وكأبي بكر بن مجاهد وابن مهران وابن شيطا وابن سوار وابن فارس وأبي العز وأبي العلاء وأبي محمد سبط الخياط وجده أبي منصور وغيرهم من سائر العراقيين .

وعلى مذهب هؤلاء لا يكون في الوقف عليها خلاف بين أئمة القراءة وإذا لم يكن فيها خلاف فيجوز الوقف على كل من (أيا) ومن (ما) لكونهما كلمتين انفصلتا رسما كسائر الكلمات المنفصلات رسما وهذا هو الأقرب إلى الصواب وهو الأولى بالأصول وهو الذي لا يوجد عن أحد منهم نص بخلافه .

وقد تتبعت نصوصهم فلم أجد ما يخالف هذه القاعدة ولا سيما في هذا الموضع وغاية ما وجدت النص عن حمزة وسليم والكسائي في الوقف على (أيا) فنص أبو جعفر محمد بن سعدان النحوي الضرير صاحب سليم واليزيدي وإسحاق المسيبي وغيرهم على ذلك .

قال ابن الانباري : ثنا سليمان بن يحيى يعني الضبي ، ثنا ابن سعدان قال

كان حمزة وسليم يقفان جميعا على (أيا) ثم قال ابن سعدان والوقف الجيد على (ما) لأن ما صلة لأى .

ونص قتيبة كذلك عن الكسائى قال الدانى : ثنا أبو الفتح عبد الله يعنى عبد الله بن أحمد بن على بن طالب البزاز ثنا إسماعيل يعنى ابن شعيب النهاوندى ، ثنا أحمد يعنى أحمد بن محمد بن سلمويه الأصبهانى . ثنا محمد ابن يعقوب بن يزيد بن إسحاق القرشى الغزالى . ثنا العباس بن الوليد بن مرداس ثنا قتيبة قال : كان الكسائى يقف على الألف من أيا اهـ .

وهذا غاية ما وجدته وغاية ما رواه الدانى ثم قال الدانى بأثر هذا والنص عن الباقين معدوم فى ذلك والذى نختاره فى مذهبهم الوقف على (ما) وعلى هذا يكون حرفا زيد صلة للكلام فلا يفصل من (أى) قال وعلى الأول يكون اسما لا حرفا وهى بدل من (أى) فيجوز فصلها وقطعها منها اهـ .

فقد صرح الدانى رحمه الله بأن النص عن غير حمزة والكسائى معدوم وأن الوقف على (ما) اختيار منه من أجل كون (ما) صلة لا غير وذلك لا يقتضى أنه لا يجوز لهم الوقف على (أى) وكيف يكون ذلك غير جائز وهو مفصول رسما وما الفرق بينه وبين (مثلا ما ، وأين ما كنتم تدعون وأين ما كنتم تشركون) وأخواته مما كتب مفصولا .

وقد نص الدانى نفسه على أن ما كتب من ذلك وغيره مفصولا يوقف لسائرهم عليه مفصولا وموصولا ، هذا هو الذى عليه سائر القراء وأهل الأداء ، فظهر أن الوقف جائز لجميعهم على كل من كلمتى (أيا ، وما) كسائر الكلمات المفصولات فى الرسم وهذا الذى نراه ونختاره ونأخذ به تبعا لسائر أئمة القراءة والله أعلم .

وأما (مال) فى المواضع الأربعة فنص على الخلاف فيه أيضاً الجمهور

من المغاربة والمصريين والشاميين والعراقيين كالداني وابن الفحام وأبي العز وسبط الخياط وابن سوار والشاطبي والحافظ أبي العلاء وابن فارس وابن شريح وأبي معمر .

فاتفق كلهم عن أبي عمرو على الوقف على (ما) واختلف بعضهم عن الكسائي فذكر الخلاف عن الكسائي في الوقف عليها أو على اللام بعدها أبو عمرو الداني وابن شريح وأبو القاسم الشاطبي والآخرون منهم اتفقوا عن الكسائي على الوقف على (ما) وانفرد منهم أبو الحسن بن فارس فذكر في جامعه عن يعقوب أيضاً وعن ورش الوقف على (ما) كأبي عمرو والكسائي .

وانفرد أيضاً أبو العز فذكر في كفايته الوقف على (ما) كذلك من طريق القاضي أبي العلاء عن رويس ولم يذكر ذلك في الإرشاد واتفق هؤلاء على أن الباقين يقفون على اللام ولم يذكرها سائر المؤلفين ولا ذكروا فيها خلافا عن أحد ولا تعرضوا إليها كأبي محمد مكي وأبي علي بن بليمة وأبي الطاهر بن خلف صاحب العنوان وأبي الحسن بن غلبون وأبي بكر بن مهران وغيرهم .

وهذه الكلمات قد كتبت لام الجر فيها مفصولة مما بعدها فيحتمل عند هؤلاء الوقف عليها كما كتبت لجميع القراء اتباعا للرسم حيث لم يأت فيها نص وهو الأظهر قياسا ويحتمل أن لا يوقف عليها من أجل كونها لام جر ولام الجر لا تقطع مما بعدها وأما الوقف على (ما) عند هؤلاء فيجوز بلا نظر عندهم على الجميع للانفصال لفظا وحكما ورسما وهذا هو الأشبه عندي بمذاهبهم والأقيس على أصولهم وهو الذي أختاره أيضاً وآخذ به فإنه لم يأت عن أحد منهم في ذلك نص يخالف ما ذكرنا .

أما الكسائى فقد ثبت عنه الوقف على (ما) وعلى اللام من طريقين صحيحين وأما أبو عمرو فجاء عنه بالنص على الوقف على (ما) أبو عبد الرحمن وإبراهيم ابنا اليزيدى وذلك لا يقتضى أن لا يوقف على اللام ولم يأت من روايتى الدورى والسوسى فى ذلك نص .

وأما الباقون فقد صرح الدانى فى جامعه بعدم النص عنهم فقال : وليس عن الباقين فى ذلك نص سوى ماجاء عنهم من اتباعهم لرسم الخط عند الوقف قال وذلك يوجب فى مذهب من روى عنه أن يكون وقفه على اللام .

(قلت) وفيما قاله آخراً نظر فإنهم إذا كانوا يتبعون الخط فى وقفهم فما المانع من أنهم يقفون أيضاً على (ما) بل هو أولى وأحرى لانفصالها لفظاً ورسماً ، على أنه قد صرح بالوجهين جميعاً عن ورش فقال إسماعيل النخاس فى كتابه كان أبو يعقوب صاحب ورش يعنى الأزرق يقف على (فال ، وقالوا مال) واشباهه كما فى المصحف .

وكان عبد الصمد يقف على (فما) ويطرح اللام ا هـ . فدل هذا على جواز الوجهين جميعاً عنه وكذا حكم غيره والله أعلم .

وأما (آل ياسين) فى الصافات فأجمعت المصاحف على قطعها فهى على قراءة من فتح الهمزة ومدها وكسر اللام كلمتان مثل (آل محمد ، وآل إبراهيم) فيجوز قطعهما وقفاً وأما على قراءة من كسر الهمزة وقصرها وسكن اللام فكلمة واحدة وإن انفصلت رسماً فلا يجوز قطع إحداها عن الأخرى وتكون هذه الكلمة على قراءة هؤلاء قطعت رسماً اتصلت لفظاً ولا يجوز اتباع الرسم فيها وقفا إجماعا ولم يقع لهذه الكلمة نظير فى القراءة والله أعلم .

، والمتفق عليه ، من هذا الفصل جميع ما كتب مفصولا سواء كان اسما أو غيره فانه يجوز الوقف فيه على الكلمة الأولى والثانية عن جميع القراء .

واعلم أن الأصل فى كل كلمة كانت على حرفين فصاعداً أن تكتب منفصلة من التى بعدها سواء كانت حرفا أو فعلا أو اسما الا أل المعرفة فإنها لكثرة دورها نزلت منزلة الجزء مما دخلت عليه فوصلت وإلا يا وها فانهما لما حذفت ألفهما بقيا على حرف واحد فاتصلا بما بعدهما والا أن تكون الكلمة الثانية ضميراً متصلا فانه كتب موصولا بما قبله للفرق والا أن يكونا حرفى هجاء فانهما وصلا رعاية للفظ .

وسيأتى ذلك كله مبينا فى الفصل بعده . والذى يحتاج إلى التنبيه عليه ينحصر فى ثمانية عشر حرفا وهى : ان لا ، وأن ما ، وإن ما ، المخففة المكسورة ، واين ما ، وأن لم وإن لم ، وأن لن ، وعن ما ، ومن ما ، وأم من ، وعن من ، وحيث ما ، وكل ما ، وبئس ما ، وفى ما ، وكى لا ، ويوم هم .

(فاما . أن لا) فكتب مفصولا فى عشرة مواضع : فى الاعراف (أن لا أقول على الله) وفيها أيضا (أن لا يقولوا على الله) وفى التوبة (أن لا ملجأ من الله) وفى هود (أن لا إله إلا هو) وفيها (أن لا تعبدوا إلا الله) فى قصة نوح . وفى الحج (وأن لا تشرك بى شيئا) وفى يس (أن لا تعبدوا الشيطان) وفى الدخان (أن لا تعلوا على الله) وفى الممتحنة (أن لا يشركن بالله) وفى ن (أن لا يدخلنها اليوم) فهذه العشرة لم يختلف فيها . واختلف المصاحف فى قوله تعالى فى سورة الأنبياء (ان لا إله الا انت سبحانك ففى أكثرها مقطوع وفى بعضها موصول .

(وإن ما) المكسور المشدد كتب مفصولا فى موضع واحد وهو فى

الأنعام (إن ماتوعدون لآت) واختلف فى موضع ثان وهو (إن ما عند الله) فى النحل فكتب فى بعضها مفصولا (وأن ما) المفتوحة المشددة فكتب مفصولا فى موضعى الحج ولقمان (وان ماتدعون من دونه) واختلف فى موضع ثالث وهو (أنما غنمتم) فى الأنفال فكتب فى بعضها مفصولا أيضاً .

(وإن ما) المكسورة المخففة فكتب مفصولا فى موضع واحد (إن مانرينك) فى الرعد .

(وأين ما) كتب مفصولا نحو (اين ما كنتم تدعون ، اين ما كنتم تشركون) إلا فى البقرة (فاينما تولوا فثم وجه الله) وفى النحل (اينما يوجهه لايأت بخير) فانه كتب موصولا . واختلف فى (اين ما تكونوا يدرككم الموت) فى النساء (واين ما كنتم تعبدون) فى الشعراء (واين ماثقفوا) فى الأحزاب ففى بعض المصاحف مفصولا وفى بعضها موصولا والله أعلم .

(وأن لم) المفتوح كتب مفصولا فى جميع القرآن نحو (ذلك ان لم يكن ربك ، أن لم يره احد) وكذلك .

(إن لم) المكسور كتب أيضاً مفصولا نحو : (فان لم تفعلوا . فان لم يستجيبوا لك) فى القصص إلا موضع واحد وهو (فإلم يستجيبوا لكم) فى هود ووهم من ذكر وصل موضع القصص .

(وان لن) كتب مفصولا حيث وقع نحو : (أن لن يقدر ، وأن لن يحور (إلا فى موضعين وهما (ألن نجعل لكم موعدا) فى الكهف (وألن نجمع عظامه) فى القيامة .

(وعن ما) كتب مفصولا فى موضع واحد وهو (عن مانهوا عنه) فى الأعراف

(ومن ما) كتب مفصولا فى موضعين وهما (من ماملكت أيمانكم) فى النساء

ومن ماملكت ايمانكم) فى الروم . واختلف فى موضع ثالث وهو (مما رزقناكم) فى المنافقين فكتب فى بعضها مفصولا وفى بعضها موصولا .

﴿ وأم من ﴾ كتب فى أربعة مواضع مفصولا وهى (أم من يكون عليهم) فى النساء (أم من أسس بنيانه) فى التوبة (أم من خلقنا) فى الصافات (أم من يأتى آمنا) فى فصلت .

﴿ وعن من ﴾ كتب مفصولا فى موضعين وهما (عن من يشاء) فى النور (وعن من تولى) فى النجم .

﴿ وحيث ما ﴾ كتب مفصولا حيث وقع نحو (وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم . وحيث ما كنتم فولوا) .

﴿ وكل ما ﴾ كتب مفصولا فى موضع واحد وهو (من كل ما سألتموه) فى إبراهيم . واختلف فى (كل ماردوا إلى الفتنة أركسوا فيها) فى النساء ففى بعض المصاحف مفصول وفى بعضها موصول . وكتب فى بعضها أيضا (كل مادخلت أمة) فى الأعراف (وكل ماجاء أمة) فى المؤمنين (وكل ماألقى فيها) فى تبارك والمشهور الوصل .

﴿ وبئس ما ﴾ كتب موصولا فى خمسة مواضع وهى فى البقرة (ولبئس ماشروا) وفى المائدة (وأكلهم السحت لبئس ما كانوا) فى الموضعين (وعن منكر فعلوه لبئس ماكانوا ، ويتولون الذين كفروا لبئس ماقدمت) واختلف فى (قل بئس مايأمركم به إيمانكم) فى البقرة ففى بعضها موصول وفى بعضها موصول .

﴿ وفى ما ﴾ كتب موصولا فى أحد عشر موضعا منها موضع واحد لم يختلف فيه وهو (فى ماههنا آمنين) فى الشعراء وعشرة اختلف فيها والأكثرون على فصلها وهى (فى مافعلن فى أنفسهن) وهو الثانى من البقرة

« وفى ما آتاكم » فى المائدة والأنعام « وفى ما أوحى إلى » فى الأنعام أيضا « وفى ما اشتهت انفسهم » فى الأنبياء « وفى ما أفضتم » فى النور « وفى ما رزقناكم » فى الروم وفى الزمر موضعان « انت تحكم بين عبادك فى ما كانوا فيه يختلفون ، وفى ما هم فيه يختلفون » (وفى ما لا تعلمون) فى الواقعة .

﴿ وكى لا ﴾ كتب مفصولا نحو « لكى لا يكون على المؤمنين حرج ، كى لا يكون دولة » إلا أربعة مواضع وستأتى فى الفصل الآتى .

﴿ ويوم هم ﴾ مفصول فى موضعين « يوم هم بارزون فى غافر « ويوم هم على النار » فى الذاريات . وتقدم فصل لام الجر فى مال الأربعة مواضع .

وأما ﴿ ولات حين ﴾ فإن تاءها مفصولة من « حين » فى مصاحف الأمصار السبعة فهى موصولة بلا زيدت عليها لتأنيث اللفظ كما زيدت فى « ربت وثمت » وهذا هو مذهب الخليل وسيبويه والكسائى وأئمة النحو والعربية والقراءة ، فعلى هذا يوقف على التاء أو على الهاء بدلا منها كما تقدم.

وقال أبو عبيد القاسم ابن سلام إن التاء مفصولة من « لا » موصولة بحين . قال فالوقف عندى على « لا » والابتداء « تحين » لأنى نظرتها فى الإمام (تحين) التاء متصلة ولأن تفسير ابن عباس يدل على أنها أخت ليس والمعروف : لا - لا - لات قال والعرب تلحق التاء بأسماء الزمان حين والآن وأو وأن فتقول كان هذا تحين كان لك ، وكذلك تاوان ذاك واذهب تالان فاصنع كذا وكذا ومنه قول السعدى :

العاطفون تحين لامن عاطف والمطعمون زمان أين المطعم

قال وقد كان بعض النحويين يجعلون الهاء موصولة بالنون فيقولون : العاطفونة ، قال وهذا غلط بين لأنهم صيروا التاء هاء ثم أدخلوها فى غير موضعها وذلك أن الهاء إنما تقحم على النون موضع القطع والسكون فأما مع الاتصال فلا وإنما هو تحين .

قال ومنه قول ابن عمر حين سئل عنه عثمان رضى الله عنه فذكر مناقبه ثم قال اذهب بهذه تالآن إلى أصحابك ثم ذكر غير ذلك من حجج ظاهرة وهو مع ذلك إمام كبير وحجة فى الدين وأحد الأئمة المجتهدين مع أنى أنا رأيتها مكتوبة فى المصحف الذى يقال له الإمام مصحف عثمان رضى الله عنه (لا) مقطوعة والتاء موصولة بحين ورأيت به أثر الدم وتتبعت فيه ما ذكره أبو عبيد فرأيته كذلك وهذا المصحف هو اليوم بالمدرسة الفاضلية من القاهرة المحروسة .

وأما قطع الموصول فوقع مختلفا فيه فى (ويكأن . وويكأنه) وفى (ألا يسجدوا فأما ويكأن ، وويكأنه) ، وكلاهما فى القصص فأجمعت المصاحف على كتابتهما كلمة واحدة موصولة .

واختلف فى الوقف عليهما عن الكسائى وأبى عمرو .

فروى جماعة عن الكسائى أنه يقف على الياء مقطوعة من الكاف وإذا ابتدأ ابتدأ بالكاف كأن وكأنه وعن أبى عمرو أنه يقف على الكاف مقطوعة من الهمزة وإذا ابتدأ ابتدأ بالهمزة أن وأنه وهذان الوجهان محكيان عنهما فى التبصرة والتيسير والارشاد والكفاية والمبهج وغاية أبى العلاء الحافظ والهداية وفى أكثرها بصيغة الضعف وأكثرهم يختار اتباع الرسم .

ولم يذكر ذلك عنهما بصيغة الجزم غير الشاطبى وابن شريح فى جزمه بالخلاف عنهما وكذلك الحافظ أبو العلاء ساوى بين الوجهين عنهما وروى الوقف بالياء نصاً الحافظ الدانى عن الكسائى من رواية الدورى عن شيخه عبد العزيز وإليه أشار فى التيسير .

وقرأ بذلك عن الكسائى على شيخه أبى الفتح وروى أبو الحسن بن غلبون ذلك عن الكسائى من رواية قتيبة.

ولم يذكر عن أبى عمرو فى ذلك شيئا وكذلك الدانى لم يعول على الوقف على الكافى عن أبى عمرو فى شىء من كتبه وقال فى التيسير وروى بصيغة التمريض ولم يذكره فى المفردات البتة ورواه فى جامعه وجادة عن ابن اليزيدى عن أبيه عن أبى عمرو من طريق أبى طاهر ابن أبى هاشم وقال قال أبو طاهر لا أدرى من أى ولد اليزيدى ذكره .

ثم روى عنه من رواية اليزيدى أنه يقف عليهما موصولتين . وروى من طريق أبى معمر عن عبد الوارث كذلك من طريق محمد بن رومى عن أحمد بن موسى قال سمعت أبا عمرو يقول : ويكأن الله ويكأنه مقطوعة فى القراءة موصولة فى الإمام ؛ قال الدانى وهذا يدل على أنه يقف على الياء منفصلة .

ثم روى ذلك صريحا عن أبى حاتم عن أبى زيد عن أبى عمرو ، والآخرون لم يذكروا شيئا من ذلك عن أبى عمرو ولا الكسائى كابن سوار وصاحبى التلخيصين وصاحب العنوان وصاحب التجريد وابن فارس وابن مهران وغيرهم .

فالوقف عندهم على الكلمة بأسرها وهذا هو الأولى والمختار فى مذاهب الجميع اقتداء بالجمهور وأخذاً بالقياس الصحيح والله أعلم .

وأما (أن لا يسجدوا) فسيأتى الكلام عليها فى موضعها من سورة النمل إن شاء الله تعالى .

والمتفق عليه من هذا الفصل جميع ما كتب موصولا سواء كان اسما أو غيره كلمتين أو أكثر فإنه إنما يجوز الوقف على الكلمة الأخيرة منه من أجل الاتصال الرسمى وهذا أصل مطرد فى كل ما كتب موصولا فإنه لا يجوز فصله بوقف إلا برواية صحيحة ولذلك كان المختار عند أكثر الأئمة

عدم فصل ويكأن وويكأنه مع وجود الرواية بفصله والذى يحتاج إلى التنبيه عليه ينحصر فى أصول مطردة وكلمات مخصوصة مطردة وغير مطردة فالأصول المطردة أربعة .

(الأول) كل كلمة دخل عليها حرف من حروف المعانى وهو على حرف واحد نحو (بسم الله ، وبالله ، ولله ولرسوله ، كمثله ، لأنتم ، أأنت أبالله وآياته ورسوله ، سيذكر فلقاتلوكم ، وسل ، فسل ، وأمر ، وفآت ولقد ، ولسوف) .

(الثانى) كل كلمة اتصل بها ضمير متصل سواء كان على حرف واحد أو أكثر مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً نحو (قلت وقلنا وربى وربكم ورسله ورسلنا ورسلكم ومناسككم وميثاقه وفأحياكم ويميتكم ويحييكم وتلزمكموها) .

(الثالث) حروف المعجم المقطعة فى فواتح السور سواء كانت ثنائية أو ثلاثية أو أكثر من ذلك ، نحو (يس ، حم ، طس ، الم ، الر ، المص ، كهيعص) إلا أنه كتب (حم عسق) مفصولا بين الميم والعين .

(الرابع) إذا كان أول الكلمة الثانية همزة وصورت على مراد التخفيف واواً أو ياء كتبتا موصولتين نحو (هؤلاء ، وائلا ، ويومئذ وحينئذ) .

﴿ والكلمات المطردة ال ﴾ التعريفية وياء النداء وهاء التنبيه وما الاستفهامية إذا دخل عليه حرف جر وأم مع ما وأن المفتوحة المخففة مع ما وإن المكسورة المخففة مع لا ، وكالوهم ، ووزنوهم .

(أما : أل) فإنها إذا دخلت على كلمة أخرى كتبتا موصولتين كلمة واحدة سواء كانت هى حرفا نحو : (الكتاب ، العالمين ، الرحمن ، الرحيم

الأرض ، الآخرة ، الاسم) أو اسماً نحو (الخالق ، البارىء ، المصور ، والمقيمين ، والمؤتون ، والمسلمين ، والمسلمات ، والمؤمنين ، والمؤمنات والقانتين والقانتات .

(وأما يا) وهى حرف النداء فإنها حذفت الألف منها فى جميع المصاحف فصارت على حرف واحد فإذا دخلت على منادى اتصلت به من أجل كونها على حرف نحو (يبنى ، يموسى ، يادم ، يأيها ، يقوم ، ينساء ، يابنؤم) وكتبت الهمزة فى (يابنؤم) واواً ثم وصلت بالنون فصارت كلها كلمة واحدة . وقد تقدم التنبيه على ذلك فى باب وقف حمزة.

(وأما . هاء) وهى الواقعة حرف تنبيه فإن ألفها كذلك حذفت من جميع المصاحف ثم اتصلت بما بعدها من كونها صارت على حرف واحد ووقعت فى القرآن فى (هؤلاء وهذا) وبابه و (ها أنتم) وبابه وقد صورت الهمزة فى (هؤلاء) واواً ثم وصلت بالواو فصارت كلمة كما تقدم فى وقف حمزة .

(وأما : ما) الاستفهامية فإنها إذا دخل عليها حرف الجر حذف الألف من آخرها واتصل بها فصارت كلمة واحدة سواء كان حرف الجر على حرف واحد أو أكثر ووقعت فى القرآن ، لم ، وبم ، وفيم ، ومم، وعم

وكذلك إذا دخل عليها إلى أو على أو حتى ، فإن الألف المكتوبة ياء فى هذه الأحرف الثلاثة تكتب ألفا على اللفظ علامة للاتصال وتجىء الميم بعدها مفتوحة على حالها مع غيرها فتقول علام فعلت كذا ، وإلام أنت كذا ؛ وحتام تفعل كذا ، وإنما كتبت على اللفظ خوف الاشتباه صورة .

(وأما : أم ـ مع ـ ما) فإنها كتبت موصولة فى جميع القرآن نحو (أماشتملت ، أماذا كنتم ، أما تشركون) .

وأما إن المكسورة المخففة مع (لا) فإنها كتبت موصولة فى جميع القرآن نحو (إلا تفعلوه ، إلا تنصروه) .

(وأما كالوهم ، ووزنوهم) فإنهما كتبنا فى جميع المصاحف موصولين بدليل حذف الألف بعد الواو منهما . وقد اختلف فى كون ضميرهم مرفوعا منفصلا أو منصوبا متصلا والصحيح أنه منصوب لما بينته فى غير هذا الموضع ولاتصالهما رسما بدليل حذف الألف بينهما فلا ينفصلان

والكلمات التى هى غير مطردة فهى ،إلا وإنما وأنما وإن المكسورة المخففة مع ما ، وأينما ، وإن المكسورة المخففة مع لم ، وأن لن ، وعما ، ومما ، وأمن ، وعمن ، وكلما ، وبئسما وفيما وكيلا ويومهم .

(فأما : ألا) فإنه كتب متصلا فى غير العشرة المتقدمة فى الفصل قبله نحو (ألا تعلوا على) فى النمل (وألا تعبدوا) أول هود . واختلف فى موضع الأنبياء كما تقدم « وإنما » كتب موصولا فى غير الأنعام نحو : (إنما نملى لهم . وإنما أنت منذر (واختلف فى حرف النحل « وأنما » كتب متصلا فى غير الحج ولقمان نحو : (إلا أنما أنا نذير) فى ص . و (كأنما يساقون) .

واختلف فى (أنما غنمتم) « وإما » موصول فى غير الرعد نحو وإما تخافن وإما نرينك ، فأما تذهبن ، فاما ترين من البشر أحدا) « وأينما » كتب موصولا فى موضعين (فأينما تولوا) فى البقرة (وأينما يوجهه) فى النحل .

واختلف فى النساء والشعراء والأحزاب كما تقدم « وإن لم » موصول فى موضع واحد وهو (فإلم يستجيبوا لكم) فى هود « وألن » كتب موصولا فى موضعين : الكهف والقيامة كما تقدم « وعما » موصول فى غير

موضع الأعراف نحو (عما تعملون ، عما جاءك) ، ومما ، كتب موصولا في غير النساء والروم نحو (مما أمسكن عليكم . مما رزقكم الله) .

واختلف في المنافقين كما تقدم ، وأمن ، كتب موصولا في غير المواضع الأربعة المتقدمة نحو (أمن يملك السمع ، أمن خلق السموات ، أمن يجيب المضطر) ، وعمن ، موصول في غير النور والنجم ولا أعلمه وقع في القرآن ، وكلما ، كتب موصولا في غير سورة إبراهيم نحو (كلما دخل عليها ، وكلما خبت .

واختلف في النساء والأعراف والمؤمنين وتبارك كما تقدم (وبئسما) كتب موصولا في موضعين (بئسما اشتروا به) في البقرة (وبئسما خلفتموني) في الأعراف .

واختلف في (قل بئسما يأمركم) كما تقدم ، وفيما ، كتب موصولا في غير الشعراء نحو (فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف) وهو الأول من البقرة (فيما إن مكناكم فيه) .

واختلف في العشرة المواضع كما تقدم (وكيلا) كتب موصولا في أربعة مواضع في آل عمران (لكيلا تحزنوا على مافاتكم) وفي الحج (لكيلا يعلم من بعد علم شيئاً) وفي الأحزاب (لكيلا يكون عليك حرج) وهو الموضع الثاني منها .

والقول بأن الأول موصولا ليس بصحيح وفي الحديد (لكيلا تأسوا على مافاتكم) ، ويومهم ، موصول في غير غافر والذاريات نحو (يومهم الذي يوعدون).

فجميع ما كتب موصولا لا يقطع وقفاً إلا برواية صحيحة ولا أعلمه ورد

إلا فيما تقدم التنبيه عليه فى (ويكأن ، ويكأنه وألا يسجدوا) وقد ورد عن الكسائى التوسع فى ذلك والوقف على الأصل فنقل الدانى عن قتيبة عنه الوقف على (أن ماغنمتم) بالقطع (وأمن هو قانت) وأمن هذا الذى الوقف على ميم أم قال الدانى وهذه المواضع فى الرسم موصولة من غير نون ولا ميم وأصلها الانفصال على ماذهب إليه فيها الكسائى .

قال وقد خالف قتيبة عن الكسائى فى (أنما غنمتم) خلف ، حدثنا محمد بن أحمد قال حدثنا محمد بن القاسم عن أصحابه عن خلف قال قال الكسائى فى قوله (أنما غنمتم) حرف واحد من قبل من شىء .

قال خلف وقد قال الكسائى نعما حرفان لأن معناه نعم الشىء قال وكتبا بالوصل ومن قطعهما لم يخطىء قال خلف وحمزة يقف عليهما على الكتاب بالوصل قال خلف واتباع الكتاب فى مثل هذا أحب إلينا إذ صار قطعه ووصله صواباً اه .

وهو يقتضى أن مذهب الكسائى التوسعة فى ذلك بحسب المعنى كما ذكر ويقتضى أن ذلك غير محتم عند خلف وأنه على الأولوية والاستحباب وذلك غير معمول به عند أهل الإتقان ولا معمول عليه عند أئمة التحقيق بل الذى استقر عليه عمل أئمة الأداء ومشايخ الإقراء فى جميع الأمصار هو ماقدمنا أول الباب فإنه هو الأحرى والأولى بالصواب وأجدر باتباع نصوص الأئمة قديما وحديثا وقد روى الأعمش عن أبى بكر عن عاصم « كالوهم أو وزنوهم » حرف واحد وروى سورة عن الكسائى حرف مثل قولك ضربوهم .

قال الدانى فى جامعه وذلك قياس قول نافع ومن وافقه على اتباع المرسوم ثم روى عن حمزة بجعلهما حرفين ثم قال الدانى ولا أعلم أحداً

روى ذلك عن حمزة إلا عبد الله بن صالح العجلى قال وأهل الأداء على خلافه .

﴿ قلت ﴾ وهذا من الدانى حكاية اتفاق من أهل الأداء على ماذكرنا وقد نص فى غير موضع من كتبه وصرح به فى غير مكان وكذلك من بعده من الأئمة وعلى جرا ولا نعلم له مخالفا فى ذلك وهذا معنى قول الجعبرى رحمه الله فى المنفصلتين وقف على آخر كل منهما وفى المتصلين وقف آخر الثانية . ثم قال : وجه الوقف على كل المنفصل فى أصالة الاستقلال ووجه منع الوقف على المتصل آخرها التنبيه على وضع الخط .

قال واختيارى استفسار المسؤل السائل عن غرضه فإن كان بيان الرسم وقف كما تقدم أو بيان الأصل وقف على كل من المنفصلين والمتصلين ليطابق . قال ولا يلزم منه مخالفة الرسم فى المتصلين وإلا لخالف ، واصل المنفصلتين واللازم منتف اهـ .

ولعل ما حكى عمن أجاز قطع المتصل أن يكون مراده هذا والله أعلم كما سيأتى فى التنبيه الآتى .

تنبيهات

﴿ الأول ﴾ إن ما ذكرناه من المختلف فيه والمتفق عليه وما يشبهه لا يجوز أن يتعمد الوقف عليه لكونه غير تام ولا كاف ولا حسن ولا يجوز أن يتعمد الوقف إلا على ما كان بهذه الصفة وما خرج من ذلك كان قبيحا، كما قدمنا فى باب الوقف والابتداء .

وإنما القصد بتعريف الوقف هنا على سبيل الاضطرار والاختيار .

وهذا معنى قول الدانى رحمه الله فى باب الوقف على مرسوم الخط من جامع البيان .

وإنما نذكر الوقف على مثل هذا على وجه التعريف بمذاهب الأئمة فيه عند انقطاع النفس عنده لخبر ورد عنهم أو لقياس يوجبه قولهم لا على سبيل الالزام والاختيار إذ ليس الوقف على ذلك ولا على جميع ما قدمناه في هذا الباب تام ولا كاف وإنما هو وقف لضرورة وامتحان وتعريف لا غير اهـ.

(الثانى) ليس معنى قول صاحب المبهج وغيره عن أبي عمرو والكسائى أنهما يقفان على (إما) من (مال) في المواضع الأربعة ويبتدئان باللام متصلة بما بعدها من الأسماء وعن الباقين أنهم يقفون على (مال) باللام ويبتدئون بالأسماء المجرورة منفصلة من الجار أن يتعمد الوقف عليها ويبتدأ بما بعدها كسائر الأوقاف الاختيارية بل المعنى أن الإبتداء يكون في هذه الكلمات عند من ذكر على هذا الوجه أى فلو ابتدأت ذلك لابتدأته على هذا الوجه عند هؤلاء فكما أن الوقف في ذلك على وجه الاضطرار والاختيار كذلك الابتداء يكون على هذا الوجه لهذا الكتاب لا أنه يجوز الوقف على (ما) ثم يبتدىء (لهذا الكتاب) أو يجوز الوقف على (مال) ثم يبتدىء (هذا الرسول) كما يوقف على سائر الأوقاف التامة أو الكافية، هذا ما لا يجيزه أحد وكذلك القول في (ويكأن وويكأنه) في سائر ما ذكر من هذا الباب إذا وجد فيه قول بعض أصحابنا يوقف على كذا ويبتدأ بكذا إنما معناه ما ذكرنا والله تعالى أعلم.

(الثالث) قد تكون الكلمتان منفصلتين على قراءة متصلتين على قراءة أخرى وذلك نحو (أو أمن أهل القرى) في الأعراف (و: أوآباؤنا) في الصافات والواقعة فإنهما على قراءة من سكن الواو منفصلتان إذ «أو» فيهما كلمة مستقلة حرف عطف ثنائية كما هي في قولك ضربت زيدا أو عمرا

فوجب فصلها لذلك ، وعلى قراءة من فتح الواو متصلتان فإن الهمزة فيهما همزة الاستفهام دخلت على واو العطف كما دخلت على الفاء فى (أفا من أهل) وعلى الواو فى (أو لم يهد ، أو كلما عاهدوا) فالهمزة والواو على قراءة السكون كلمة واحدة وعلى قراءة الفتح كلمتان ولكنهما اتصلتا لكون كل منهما على حرف واحد والله أعلم .

﴿ الرابع ﴾ إذا اختلفت المصاحف فى رسم حرف فينبغى أن تتبع فى تلك المصاحف مذاهب أئمة أمصار تلك المصاحف فينبغى إذا كان مكتوبا مثلا فى مصاحف المدينة أن يجرى ذلك فى قراءة نافع وأبى جعفر وإذا كان فى المصحف المكى فقراءة ابن كثير والمصحف الشامى فقراءة ابن عامر والبصرى فقراءة أبى عمرو ويعقوب ، والكوفى فقراءة الكوفيين ، هذا هو الأليق بمذاهبهم والأصوب بأصولهم والله أعلم .

﴿ الخامس ﴾ قول أئمة القراءة إن الوقف على اتباع الرسم يكون باعتبار الأواخر من حذف واثبات وغيره إنما يعنون بذلك الحذف المحقق لا المقدر مما حذف تخفيفا لاجتماع المثلين أو نحو ذلك ، وكذلك أجمعوا على الوقف على نحو (ماء ودعاء وملجأ) بالألف بعد الهمزة ، وكذلك الوقف على (تراء ورأى) ونحوه مما حذفت منه الياء وكذا الوقف على نحو (يحيي ويستحيي) بالياء وكذلك يريدون الإثبات المحقق لا المقدر فيوقف على نحو (وإيتاء ذى القربى) على الهمزة وكذا على نحو (قال الملؤا) لا على الياء والواو إذ الياء والواو فى ذلك صورة الهمزة كما قدمنا .

ومن وقف على اتباع الرسم فى ذلك وكان من مذهبه تخفيف الهمز وقفا يقف بالروم بالياء وبالواو كما تقدم النص عليه فى بابه ولهذا لو وقفوا على نحو : (ولؤلؤا) فى سورة الحج لا يقف عليه بالألف إلا من يقرأ بالنصب ومن قرأ بالخفض وقف بغير ألف مع إجماع المصاحف على كتابتها بالألف

وكذا الوقف على نحو (وعاداً وثموداً) لا يقف عليه بالألف إلا من نون وإن كان قد كتب بالألف في جميع المصاحف فاعلم ذلك والله أعلم .

﴿ السادس ﴾ كل ما كتب موصولا من كلمتين وكان آخر الأولى منهما حرفاً مدغماً فإنه حذف اجماعاً واكتفى بالحرف المدغم فيه عن المدغم سواء كان الإدغام بغنة أم بغيرها كما كتبوا «أما اشتملت، وإما تخافن، وعما تعملون وأمن يملك السمع، ومما أمسكن» بميم واحدة وحذفوا كلا من الميم والنون المدغمتين . وكتبوا «إلا تفعلوه . وفإن لم يستجيبوا لكم، وألا تعلوا على وألن نجمع» . بلام واحدة من غير نون فقصد بذلك تحقيق الإتصال بالإدغام ولذلك كان الإختيار في مذهب من روى الغنة عند اللام والراء حذفها مما كتب متصلا عملا بحقيقة اتباع الرسم كما تقدم في بابه والله أعلم .

﴿ السابع ﴾ لا بأس بالتنبيه على ما كتب موصولا لتعرف أصول الكلمات وتفكيك بعضها من بعض فقد يقع اشتباه بسبب الاتصال على بعض الفضلاء فكيف بغيرهم ؟ فهذا إمام العربية أبو عبد الله بن مالك رحمه الله جعل إلا في قوله تعالى : «الا تنصروه فقد نصره الله» من أقسام إلا الاستثنائية فجعلها كلمة واحدة . ذكر ذلك في شرح التسهيل وذهل عن كونهما كلمتين : إن الشرطية ، ولا النافية .

والأخفش إمام النحو أعرب : (ولا الذين يموتون وهم كفار) أن اللام لام الإبتداء والذين مبتدأ وأولئك الخبر ، ورأيت أبا البقاء في إعرابه ذكره أيضا ولا شك أنه إعراب مستقيم لولا رسم المصاحف فإنها كتبت ولا فهي لا النافية دخلت على (الذين) و (الذين) في موضع جر عطف على (الذين) في قوله (وليست التوبة للذين يعملون السيئات) وأعرب ابن الطراوة (أيهم أشد على الرحمن) فزعم أن «أيا» مقطوعة عن

الإضافة فلذلك بنيت وأن « هم أشد » مبتدأ وخبر وهذا غير صحيح لرسم الضمير متصلا بأى ولإجماع النحاة على ان اياً إذا لم تضف كانت معربة وأعرب بعض النحاة (ان هذان لساحران)على أن : (ها)من (هذان) ضمير القصة والتقدير حينئذ (انها ذان لساحران) ذكره أبو حيان ولولا رسم المصاحف لكان جائزا وأعرب بعضهم (ومما رزقناهم ينفقون) ما مصدرية وهم ضمير مرفوع منفصل مبتد أو ينفقون الخبر اى (ومن رزقناهم ينفقون) ولولا رسم المصاحف محذوفة الألف متصلة نونها بالضمير اصح ذلك والله أعلم .

﴿ الثامن ﴾ قد يقع فى الرسم ما يحتمل أن يكون كلمة وأن يكون كلمتين ويختلف فيه أهل العربية نحو (ماذا) يأتى فى العربية على ستة أوجه .

﴿ الأول ﴾ ما استفهام وذا إشارة .

﴿ والثانى ﴾ ما استفهام وذا موصولة .

﴿ الثالث ﴾ أن يكون كلاهما استفهام على التركيب .

﴿ الرابع ﴾ ماذا كله اسم جنس بمعنى شيء .

﴿ الخامس ﴾ ما زائدة وذا إشارة .

﴿ السادس ﴾ ما استفهام وذا زائدة . وتظهر فائدة ذلك فى مواضع منها قوله تعالى « ويسئلونك ماذا ينفقون ؟ قل العفو » . فمن قرأ العفو بالرفع وهو أبو عمرو ويترجح أن يكون ماذا كلمتين ما استفهامية وذا بمعنى الذى :أى ينفقون العفو فيجوز له الوقف على ما وعلى ذا وعلى قراءة الباقين يترجح أن يكون مركبة كلمة واحدة أى ينفقون العفو فلا يقف إلا على ذا ، وقوله فى سورة النحل وماذا أنزل ربكم؟قالوا اساطير الأولين فهى كقراءة أبى عمرو « العفو» أى ما الذى أنزل قالوا الذى أنزل أساطير الأولين

فتكون كلمتين يجوز الوقف على كل منهما لكل من القراء «وقوله» «وقيل الذين اتقوا ماذا أنزل ربكم ؟ قالوا خيراً» هي كقراءة غير أبي عمرو «العفو» بالنصب فيترجح أن تكون كلمة واحدة فيوقف على «ذا» دون «ما».

وأما قوله تعالى . «وأما الذين كفروا فيقولون ماذا» فذكر فيها قولين أحدهما أن «ما» استفهام موضعها رفع بالابتداء و «ذا» بمعنى الذي وأراد صلته والعائد محذوف والذي وصلتها خبر المبتدأ . والثاني أن ما وذا اسم واحد للاستفهام وموضعه نصب بأراد .

(قلت) ويحتمل أن يكون ما استفهاما وذا إشارة كقولهم ماذا التوانى وكقول الشاعر :

ماذا الوقوف على نار وقد خمدت   ياطال ما أوقدت للحرب نيران

فعلى هذا وعلى الأول هما كلمتان يوقف على كل منهما . وعلى الثاني يوقف على الثاني لأنهما كلمة واحدة وذلك حالة الاضطرار والاختيار لا على التعمد والاختيار (نعم) على التقدير الثالث يجوز اختياراً ويكون كافياً على أن يكون في موضع نصب بيقولون ويكون أراد الله استئنافا وجوابا لقولهم .

﴿ التاسع ﴾ قال الأستاذ أبو محمد على بن سعيد العماني في كتابه المرشد في الوقف والابتداء (ومالى لا أعبد الذي فطرني) في سورة يس «ما» كلمة واحدة وهي حرف نفي و «لي» كلمة أخرى فهما كلمتان (مالى لا أرى الهدهد) مالى كلمة واحدة للاستفها . انتهى .

وقال الشيخ أبو البقاء العكبري في إعرابه في سورة يس «ومالى» الجمهور على فتح الياء لأن ما بعدها في حكم المتصل بها إذ كان لا يحسن الوقف عليها والابتداء (ومالى لا أرى الهدهد) بعكس ذلك انتهى . وكلا الكلامين

لا يظهر فليتأمل ولكن لكلام أبى البقاء فيما ذكره فى الوقف والابتداء وجه والله أعلم .

باب مذاهبهم فى يا آت الاضافة

وياء الإضافة عبارة عن ياء المتكلم وهى ضمير يتصل بالاسم والفعل والحرف فتكون مع الاسم مجرورة المحل ، ومع الفعل منصوبته ، ومع الحرف منصوبته ومجرورته بحسب عمل الحرف نحو (نفسى وذكرى وفطرنى وليحزننى وإنى ولى ، وقد أطلق أئمتنا هذه التسمية عليها تجوزاً مع مجيئها منصوبة المحل غير مضاف إليها نحو (إنى وآتانى) والفرق بينها وبين يا آت الزوائد أن هذه الياءات تكون ثابتة فى المصحف وتلك محذوفة . وهذه اليا آت تكون زائدة على الكلمة أى ليست من الأصول فلا تجىء لاما من الفعل أبدا فهى كهاء الضمير وكافه فتقول فى : نفسى نفسه ونفسك ، وفى فطرنى فطره وفطرك ، وفى يحزننى : يحزنه ويحزنك وفى إنى : إنه وأنك ، وفى لى : له ولك . وياء الزوائد تكون أصلية وزائدة فتجىء لاما من الفعل نحو (إذا يسر ، ويوم يأت ، والداع ،والمناد ودعان ، ويهدين ويؤتين ، وهذه اليا آت الخلف فيها جار بين الفتح والإسكان . ويا آت الزوائد الخلاف فيها ثابت بين الحذف والإثبات ، إذا تقرر ذلك فاعلم أن يا آت الإضافة فى القرآن على ثلاثة أضرب .

« الأول » ما أجمعوا على إسكانه وهو الأكثر لمجيئه على الأصل نحو « إنى جاعل ، واشكروا لى ،وأنى فضلتكم ، فمن تبعنى فإنه منى ومن عصانى الذى خلقنى ، ويطعمنى . ويميتنى ، لى عملى ، يعبدوننى . لا يشركون بى » وجملته خمسمائة وست وستون ياء .

« الثانى » ما أجمعوا على فتحه وذلك لموجب إما أن يكون بعدها

ساكن لام تعريف أو شبهه ، وجملته إحدى عشرة كلمة فى ثمانية عشر موضعاً « نعمتى التى » فى المواضع الثلاثة « وبلغنى الكبر ، وحسبى الله » فى الموضعين « ونى الأعداء ومسنى السوء ، ومسنى الكبر ، ووليي الله ، وشركائى الذين » فى الأربعة المواضع « وأرونى الذين ، وربى الله .وجاءنى البينات ، ونبأنى العليم » حركت بالفتح حملا على النظير فراراً من الحذف أو قبلها ساكن ألف أو ياء فالذى بعد ألف ست كلمات فى ثمانية مواضع « هداى » فى الموضعين (وإياى فاياى ، رؤياى) فى الموضعين « ومثواى وعصاى » وسيأتى ذكر « بشراى وحسرتاى » فى موضعه والذى بعد الياء تسع كلمات وقعت فى اثنتين وسبعين موضعا وهى : إلى وعلى ويدى ولدى وبنى ويابنى وابنتى ووالدى ومصرخى ؛ وحركت الياء فى ذلك فراراً من التقاء الساكنين وكانت فتحة حملا على النظير وادغمت الياء فى نحو « إلى وعلى للتماثل . وجاز فى « مصرخى » الكسر لغة وكذلك فى « يابنى » مع الإسكان كما سيأتى وجملة ذلك من الضربين المجمع عليهما ستمائة وأربع وستون ياء .

﴿ والضرب الثالث ﴾ ماختلفوا فى إسكانه وفتحه وجملته مائتا ياء واثنتا عشرة ياء وقد عدها الدانى وغيره أربع عشرة فزادوا اثنتين وهما (آتانى الله) فى النمل (فبشر عبادى الذين) فى الزمر : وزاد آخرون ثنتين آخرين وهما (ألا تتبعن) فى طه (ان يردن الرحمن) فى يس فجعلوها مائتين وست عشرة وذكر هذه الأربع فى باب الزوائد أولى لحذفها فى الرسم وان كان لها تعلق بهذا الباب من حيث فتحها وإسكانها أيضا ولذلك ذكرناها ثم . وأما (ياعبادى لاخوف عليكم) فى الزخرف فذكرناها فى هذا الباب تبعا للشاطبى وغيره من حيث إن المصـــاحف لم تجتمع على حذفها كما سنذكره ؛

وينحصر الكلام على اليآت المختلف فيها فى ستة فصول .

الفصل الأول

فى اليآت التى بعدها همزة مفتوحة ، وجملة الواقع من ذلك فى القرآن تسع وتسعون ياء . من ذلك فى البقرة ثلاث (إنى أعلم ما ، إنى أعلم غيب ، فاذكرونى أذكركم) وفى آل عمران ثنتان (اجعل لى آية ، أنى أخلق لكم من الطين) وفى المائدة ثنتان (إنى أخاف ، لى أن أقول) وفى الأنعام ثنتان « إنى أخاف ، إنى أراك » وفى الأعراف : ثنتان « إنى أخاف ، من من بعدى أعجلتم » .

وفى الأنفال ثنتان « إنى أرى ، إنى أخاف » وفى التوبة « معى أبداً » وفى يونس ثنتان : « لى أن أبدله ، إنى أخاف » وفى هود . إحدى عشرة « فإنى أخاف » موضعان (ولكنى أريكم ، إنى أعظك ، إنى أعوذ بك ، فطرنى أفلا ، ضيفى أليس ، إنى أريكم ، شقاقى إن ، أرهطى أعز) .
وفى يوسف ثلاث عشرة : (ليحزننى أن ، ربى أحسن ، إنى أرانى أعصر إنى أرينى أحمل ، إنى أرى سبع بقرات ، لعلى أرجع ، إنى أنا أخوك ، يأذن لى أبى أو ، إنى أعلم ، سبيلى أدعوا) و فى إبراهيم « إنى أسكنت » وفى الحجر ثلاث « نبىء عبادى أنى ، وقل إنى أنا » و فى الكهف خمس « ربى أعلم . بربى أحداً » موضعان « فعسى ربى أن ، من دونى أولياء » وفى مريم ثلاث « اجعل لى آية ، إنى أعوذ . إنى أخاف » وفى طه ست « إنى آنست لعلى آتيكم ، إنى أنا ربك ، إنى أنا الله ، ويسر لى أمرى ، حشرتنى أعمى » .

وفى المؤمنون « لعلى أعمل » وفى الشعراء ثلاث (إنى أخاف) موضعان « وربى أعلم » وفى النمل ثلاث « إنى آنست ، أوزعنى أن ، ليبلونى أأشكر »

وفى القصص تسع « ربى أن يهدينى ، إنى آنست ، لعلى آتكم ، إنى أنا الله ، إنى أخاف ، ربى أعلم بمن ، لعلى أطلع ، عندى أولم ، ربى أعلم من » وفى يس « إنى آمنت » .

وفى الصافات ثنتان « إنى أرى ، إنى أذبحك » وفى ص « إنى أحببت » وفى الزمر ثنتان « إنى أخاف تأمرونى أعبد » وفى غافر سبع « ذرونى أقتـــل إنى أخاف ، ثلاثة مواضع لعلى ابلغ ؛ مالى ، ادعـوكم ادعونى استجب لـكم » وفى الزخرف « من تحتى أفلا » وفى الدخان « انى آتيكم » وفى الأحقاف أربع « اوزعنى ان ، أتعداننى ان ، انى أخاف ولـكنى اريكم » وفى الحشر « انى اخاف » .

وفى الملك (معى أورحمنا) وفى نوح (ثم انى اعلنت) وفى الجن (ربى امدا) وفى الفجر ثنتان (ربى اكرمن ، ربى اهانن) .

(فاختلفوا) فى فتح الياء وإسكانها من هذه المواضع ففتح اليـــاء منهن نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر . وأسكنهما الباقون إلا أنهم اختلفوا فى خمس وثلاثين ياء على غير هذا الاختلاف . فاختص ابن كثير بفتح يامين منها وهما (فاذكرونى أذكركم) فى البقرة (وادعونى أستجب لـكم) فى غافر . واختص هو والأصبهانى بفتح ياء واحدة وهى (ذرونى أقتل) فى غافر ، واتفق ابن كثير ونافع وأبو جعفر على فتح أربع ياآت وهن (حشرتنى اعمى) . فى طه و (ليحزننى) فى يوسف ، و (تأمرونى) فى الزمر ، و (اتعداننى) فى الأحقاف واتفق نافع وأبو عمرو وأبو جعفر على فتح ثمـان ياآت وهن (اجعل لى آية) فى آل عمران ومريم و(وضيفى أليس) فى هود و (انى أرانى) كلاهما فى يوسف و (يأذن لى أبى) فيها أيضاً و (من دونى أولياء) فى الكهف (ويسر لى أمرى) فى طه .

واتفق معهم البزى على فتح أربع ياآت وهن (ولكنى اريكم) فى هود والأحقاف و (انى اريكم) فى هود ومن (تحتى افلا) فى الزخرف . وانفرد الكارزينى عن الشطوى عن ابن شنبوذ عن قنبل بفتح (تحتى افلا) فخالف سائر الرواة عنه .

واتفق نافع وأبو جعفر على فتح ياءين وهما (سبيلى ادعوا) فى يوسف (ليبلونى أأشكر) فى النمل واتفق معهما البزى على فتح (فطرنى افلا) فى هود .

وانفرد أبو تغلب عبد الوهاب عن القاضى أبى الفرج عن ابن شنبوذ عن قنبل بفتحها فخالف سائر الرواة عن ابن شنبوذ وغيره .

واتفق نافع وأبو جعفر وأبو عمرو أيضا على فتح (عندى أو لم) فى القصص .

واختلف فيها عن ابن كثير فروى جمهور المغاربة والمصريين عنه الفتح من روايتيه .

وهو الذى فى التبصرة والتذكرة والهداية والهادى والتلخيصين والكافى والعنوان وغيرها وهو ظاهر التيسير وهو الذى قرأ به الدانى من روايتى البزى وقنبل إلا من طريق أبى ربيعة عنهما فبالإسكان وقطع جمهور العراقيين للبزى بالإسكان ولقنبل بالفتح وهو الذى فى المستنير والإرشاد والكفاية الكبرى والتجريد وغاية الاختصار وغيرها .

والإسكان عن قنبل من هذا الطريق عزيز . وقد قطع به سبط الخياط فى كفايته من طريق ابن شنبوذ وفى مبهجه من طريق ابن مجاهد .

وكذلك قطع به أبو القاسم الهذلى له من هذين الطريقين وغيرهما .

وهو رواية أبى ربيعة عنه وكذا روى عنه محمد ابن الصباح وأبو الحسن ابن بقرة وغيرهم .

وأطلق الخلاف عن ابن كثير أبو القاسم الشاطبى والصفراوى وغيرهما وكلاهما صحيح عنه ، غير أن الفتح عن البزى لم يكن عن طريق الشاطبية والتيسير وكذلك الاسكان عن قنبل والله تعالى أعلم .

واتفق نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو جعفر على فتح (لعلى) حيث وقعت وذلك فى ستة مواضع فى يوسف وطه والمؤمنين وموضعى القصص وفى غافر .

واتفق حفص مع الخمسة المذكورين على فتح (معى) فى الموضعين : التوبة والملك : وانفرد الهذلى عن الشذائى عن الرملى عن الصورى عن ابن ذكوان بإسكان موضعى القصص .

وانفرد أيضا عن زيد عنه بإسكان موضع طه واتفق نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر وهشام على فتح (مالى أدعوكم) فى غافر .

واختلف عن ابن ذكوان فرواها الصورى عنه كذلك . وهو الذى فى الارشاد والكفاية وغاية الاختصار والجامع لابن فارس والمستنير وغيرها وهو رواية التغلبى وابن المعلى وابن الجنيد وابن أنس عن ابن ذكوان .

ورواها الأخفش عنه بالإسكان وهو الذى قطع به فى العنوان والتجريد والتيسير والتذكرة والتبصرة والكافى وسائر المغاربة وبه قطع فى المبهج من جميع طرقه وكلاهما صحيح عن ابن ذكوان .

و اتفق نافع عن وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر وابن ذكوان على على فتح (أرهطى أعز) فى هود .

واختلف عن هشام فقطع الجمهور له بالفتح كذلك وهو الذى فى المبهج وجامع الخياط والمستنير والكامل والكفاية الكبرى وسائر كتب العراقيين .

وبه قرأ صاحب التجريد على غير عبد الباقى وهو طريق الداجونى فيه وبه قرأ الدانى على شيخه أبى الفتح وهو من المواضع التى خرج فيها عن طريق التيسير وقطع بالاسكان له صاحب العنوان والتبصرة والتذكرة والتبصرة والتلخيصين والكافى والتيسير والشاطبية وسائر المغاربة والمصريين وهو اختيار الدانى وقال أنه هو الذى عليه العمل .

وذلك مع كونه قرأ بالفتح على أبى الفتح وبه قرأ صاحب التجريد على عبد الباقى يعنى من طريق الحلوانى والوجهان صحيحان والفتح أكثر وأشهر والله أعلم .

واختص البزى والأزرق عن ورش بفتح ياء (أوزعنى) فى النمل والأحقاف وانفرد بذلك الهذلى عن أبى نشيط فخالف سائر الناس ؛ والباقى من اليا آت وهو أربع وستون ياء فهم فيها على أصولهم المذكورة فى أول الفصل . واتفقوا على اسكان أربع يا آت من هذا الفصل وهى (أرنى أنظر إليك) فى الأعراف (ولا تفتنى ألا) فى التوبة (وترحمنى أكن فى هود و (فاتبعنى أهدك) فى مريم ، فلم يأت عنهم فيها خلاف . فقيل للتناسب من حيث إنها وقعت بعد مسكن إجماعا وقيل غير ذلك .

واتفقوا أيضا على فتح (عصاى أتوكؤ ، وإياى أتهلكنا) ونحو (بيدى أستكبرت) لضرورة الجمع بين الساكنين والله أعلم .

الفصل الثانى فى اليآت التى بعدها همزة مكسورة

وجملة المختلف فيه من ذلك اثنتان وخمسون ياء فى البقرة (منى الا) وفى آل عمران ثنتان (منى إنك ، وأنصارى إلى الله) وفى المائدة ثنتان (يدى إليك وأمى إلهين) وفى الأنعام (ربى إلى صراط) وفى يونس ثلاث (نفسى أن أتبع وربى أنه) (وأجرى إلا) وفى هود ست (عنى أنه أجرى إلا) فى موضعين (إنى إذا ، نصحى إن ، توفيق إلا) وفى يوسف ثمان (ربى إنى تركت ، آبائى إبراهيم ، نفسى إن النفس ، رحم ربى إن ، وحزنى إلى الله ، ربى إنه هو ، بى إذ أخرجنى ، وبين إخوتى إن) وفى الحجر (هؤلاء بناتى إن) وفى الإسراء (رحمة ربى إذا) وفى الكهف (ستجدنى إن) . وفى مريم (ربى إنه كان) وفى طه ثلاث (لذكرى إن ، وعلى عينى إذ ، ولا برأسى إنى خشيت) وفى الأنبياء (إنى إله) وفى الشعراء ثمنا (بعبادى إنكم ، عدو لى إلا ، ولا بى إنه) أجرى إلا فى خمسة مواضع . وفى القصص (ستجدنى إن) وفى العنكبوت (إلى ربى إنه) وفى سبأ ثنتان أجرى إلا ، ربى إنه) وفى يس (إنى إذاً) وفى الصافات (ستجدنى إن) وفى ص ثنتان (بعدى إنك ، لعنتى إلى) وفى غافر (أمرى إلى الله) وفى فصلت (إلى ربى إن) وفى المجادلة (ورسلى إن الله) وفى الصف : (أنصارى إلى الله) وفى نوح (دعائى إلا فراراً) .

(فاختلفوا) فى فتح الياء وإسكانها من هذه المواضع . ففتحها نافع وأبو عمرو وأبو جعفر وأسكنها الباقون إلا أنهم اختلفوا فى أربع وعشرين ياء على غير هذا الاختلاف . ففتح نافع وأبو جعفر وحدهما ثمانى يا آت وهن (أنصارى إلى) فى الموضعين فى آل عمران والصف (وبعبادى إنكم) فى الشعراء (وستجدنى إن) فى الثلاثة : الكهف ، والقصص

والصافات (وبناتى ان) فى الحجر (والعنتى إلى) فى ص واتفق نافع وأبو جعفر وابن عامر على فتح (رسلى ان) فى المجادلة .

واتفق نافع وأبو عمرو وأبو جعفر وحفص على فتح إحدى عشرة ياء وهى أجرى فى المواضع التسعة يونس وموضعى هود وخمسة الشعراء وموضع سبأ (ويدى إليك ، وأمى الهين) وكلاهما فى المائدة .

وافقهم ابن عامر فى (أمى ، وأجرى) واتفق نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر وابن عامر على فتح ياءين وهما (آبائى إبراهيم) فى يوسف و (دعائى إلا) فى نوح .

واتفق نافع وأبوعمرو وابن عامر وأبو جعفرعلى فتح (توفيقى إلا) فى هود و (حزنى إلى الله) فى يوسف واختص أبو جعفر والأزرق عن ورش بفتح ياء واحدة وهى (إخوتى أن) فى يوسف .

وانفرد أبو على العطار فيما ذكره ابن سوار عن النهروانى عن هبة الله ابن جعفر من طريق الأصبهانى عن ورش وعن الحلوانى عن قالون بفتحها أيضاً مخالف سائر الرواة من الطريقين .

والعجب من الحافظ أبى العلاء كيف ذكر فتحها من طريق النهروانى عن الأصبهانى وهو لم يقرأ بهذه الطريق إلا على أبى العز القلانسى .

ولم يذكر الفتح أبو العز فى كتبه والله أعلم .وأما (إلى ربى إن) فى فصلت فهم فيها على أصولهم إلا أنه اختلف فيها عن قالون .

فروى الجمهور عنه فتحها على أصله وهو الذى لم يذكر العراقيون قاطبة عنه سواه وهو الذى فى الكامل أيضاً والكافى والهداية والهادى والتجريد وغير ذلك من كتب المغاربة .

وروى عنه الآخرون إسكانها وهو الذى فى تلخيص العبارات والعنوان وأطلق الخلاف فى التيسير والشاطبية والتذكرة وغيرهم وقال فى التبصرة روى عن قالون الإسكان والذى قرأت له بالفتح .

وقال أبو الحسن بن غلبون فى التذكرة واختلف فيها عن قالون فروى أحمد بن صالح المصرى عن قالون عن نافع بالفتح .

وروى إسماعيل القاضى عن قالون بالإسكان قال وقد قرأت له بالوجهين وبهما آخذ . وقال الدانى فى المفردات وأقرأنى أبو الفتح وأبو الحسن عن قراءتهما (إلى ربى إن لى عنده) بالفتح والإسكان جميعاً .

ونص على الفتح عن قالون أحمد بن صالح وأحمد بن يزيد ونص على الإسكان إسماعيل بن إسحاق القاضى وإبراهيم بن الحسين الكسائى . وقال فى جامع البيان وقرأتها على أبى الفتح فى رواية قالون من طريق الحلوانى والشحام وأبى نشيط بالوجهين .

﴿ قلت ﴾ والوجهان صحيحان عن قالون قرأت بهما وبهما آخذ غير أن الفتح أشهر وأكثر وقيس بمذهبه والله أعلم والباقى من يا آت هذا الفصل سبع وعشرون ياءهم فيها على أصولهم المذكورة أولا .

﴿ واتفقوا ﴾ على إسكان تسع يا آت من هذا الفصل وهى فى الأعراف (أنظرنى إلى) وفى الحجر (فأنظرنى إلى) ومثلها فى ص . وفى يوسف يدعوننى إليه) وفى القصص (يصدقنى إنى) وفى المؤمن اثنان (وتدعوننى إلى وتدعوننى إليه) وفى الأحقاف (ذريتى أنى) وفى المنافقين (أخرتنى إلى) فقيل لثقل كثرة الحروف وقيل غير ذلك . واتفقوا أيضاً على فتح (أحسن مثواى إنه ، ورؤياى إن) ونحو (فعلى أجرامى) من أجل ضرورة الجمع بين الساكنين والله أعلم .

الفصل الثالث فى اليآآت التى بعدها همزة مضمومة

والمختلف فيه من ذلك عشر ياآت وهى فى آل عمران (وإنى أعيذها) وفى المائدة ثنتان (إنى أريد ، فإنى أعذبه) وفى الأنعام (إنى أمرت) وفى الأعراف (عذابى أصيب) وفى هود (إنى أشهد) وفى يوسف (انى أوفى) وفى النمل (إنى ألقى) وفى القصص (إنى أريد) وفى الزمر (إنى أمرت) ففتح الياء فيهن نافع وأبو جعفر إلا (انى أوفى) فإنه اختلف فيها عن أبى جعفر فروى عنه فتحها ابن العلاف وابن هارون وهبة الله والحمامى كلهم عن الحلوانى عن ابن وردان .

وكذلك رواه أبو جعفر محمد بن جعفر المغازلى وأبو بكر محمد بن عبد الرحمن الجوهرى كلاهما عن ابن رزين عن الهاشمى .

وكذا رواه أبو بكر محمد بن بهرام عن ابن بدر النفاخ وأبو عبد الله ابن نهشل الأنصارى كلاهما عن الدورى كلاهما أعنى الهاشمى والدورى عن إسماعيل بن جعفر عن ابن جماز وهو الذى قطع به أبو القاسم الهذلى وأبو العز وابن سوار من الطرق المذكورة .

وروى عنه الإسكان أبو الفرج النهروانى من جميع طرقه وأبو بكر ابن مهران كلاهما عن الحلوانى عن ابن وردان .

وكذا روى أبو عبد الله محمد بن جعفر الأشنانى وأبو العباس المطوعى كلاهما عن ابن رزين ومحمد بن الجهم الشمونى كلاهما عن الهاشمى ورواه المطوعى أيضاً عن ابن النفاخ عن الدورى كلاهما عن أبى جعفر عن ابن جماز وهو الذى قطع به الحافظ أبو العلاء وأبو العز بن سوار وأبو الحسن بن فارس وغيرهم من الطرق المذكورة .

والوجهان صحيحان عن أبي جعفر قرأت بهماله وبهما آخذ والله تعالى أعلم واتفقوا على اسكان ياءين من هذا الفصل وهما فى البقرة (بعهدى أوف) وفى الكهف (آتونى أفرغ) قيل لكثرة حروفهما والله تعالى أعلم .

الفصل الرابع

فى الياآت التى بعدها همزة وصل مع لام التعريف

والمختلف فيه من ذلك أربع عشرة ياء : فى البقرة ثنتان (لا ينال عهدى الظالمين، وربى الذى يحيى ويميت) وفى الأعراف ثنتان (حرم ربى الفواحش وسأصرف عن آياتى الذين) وفى إبراهيم (قل لعبادى الذين آمنوا) وفى مريم (آتانى الكتاب) وفى الأنبياء ثنتان (عبادى الصالحون، ومسنى الضر) وفى العنكبوت (ياعبادى الذين آمنوا) وفى سبأ (عبادى الشكور) وفى ص (مسنى الشيطان) وفى الزمر ثنتان (إن أرادنى الله، و (ياعبادى الذين أسرفوا) وفى الملك (إن أهلكنى الله) .

فاختص حمزة باسكان ياآتها كلها ووافقه حفص فى (عهدى الظالمين) وابن عامر فى (آياتى الذين) فى الأعراف وابن عامر والكسائى وروح فى «قل لعبادى الذين» فى إبراهيم وأبو عمرو والكسائى ويعقوب وخلف فى «ياعبادى الذين آمنوا» فى العنكبوت والزمر .

وانفرد الهذلى عن النخاس عن رويس فى (عبادى الشكور) فى سبأ فخالف سائر الرواة واتفقوا على فتح مابقى من هذا الفصل وهو ثمانى عشرة ياء كما تقدم أول الباب .

الفصل الخامس

فى اليا آت التى بعدها همزة وصل مجردة عن اللام

وجملتها سبع يا آت فى الأعراف (إنى اصطفيتك) وفى طه ثلاث يا آت (أخى اشدد ، ونفسى اذهب) وفى (ذكرى اذهبا) وفى الفرقان ثنتان (ياليتنى اتخذت، وإن قومى اتخذوا) وفى الصف (من بعدى اسمه) ففتح ابن كثير وأبو عمرو (انى اصطفيتك ، وأخى اشدد) وفتح أبو عمرو (ياليتنى اتخذت) وفتح نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر (لنفسى اذهب ، فى ذكرى اذهبا) وفتح نافع وأبو جعفر وأبو عمرو والبزى وروح (ان قومى اتخذوا) وفتح نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب وأبو بكر (بعدى اسمه) .

وانفرد أبو الفتح فارس عن روح فيما ذكره الدانى وابن الفحام باسكانها ولم يأت من هذا الفصل ياء متفق عليها بفتح ولا اسكان ، وهذا الفصل عند ابن عامر ومن وافقه ست يا آت لقطعه همزة (اشدد) وفتحها فهى عنده تلحق بالفصل الأول وسيأتى التنصيص عليها فى موضعها من سورة طه ان شاء الله .

الفصل السادس

فى اليا آت التى لم يقع بعدها همزة قطع ولا وصل بل حرف من باقى حروف المعجم

وجملة المختلف فيه من ذلك ثلاثون ياء وهى فى البقرة ثنتان (بيتى للطائفين ، وبى لعلهم يرشدون) وفى آل عمران (وجهى لله) وفى الأنعام أربع (وجهى للذى ، وصراطى مستقيما ، ومحياى ومماتى لله) وفى الأعراف

(معى بنى إسرائيل) وفى التوبة (معى عدواً) وفى إبراهيم (وما كان لى عليكم) وفى الكهف ثلاث وهن (معى صبراً) وفى مريم (ورائى وكانت) وفى طه (ولى فيها مآرب أخرى) وفى الأنبياء (ذكر من معى) وفى الحج (بيتى للطائفين) وفى الشعراء (معى ربى) وفيها و من (معى من المؤمنين) وفى النمل (مالى لا أرى) وفى القصص (معى رداء) وفى العنكبوت (أرضى واسعة) وفى يس (ومالى لا أعبد) وفى ص ثنتان (ولى نعجة ، وما كان لى من علم) وفى فصلت (شركائى قالوا) .

وفى الدخان (وإن لم تؤمنوا لى فاعتزلون) وفى نوح (بيتى مؤمنا) وفى الكافرين (ولى دين) وتتمة الثلاثين (ياعبادى لاخوف عليكم) فى الزخرف ففتح هشام وحفص (بيتى فى المواضـــع الثلاثة من البقرة والحج ونوح .

ووافقهما نافع وأبو جعفر فى البقرة والحج وفتح ورش (بى لعلهم) فى البقرة و (لى فاعتزلون) فى الدخان وفتح نافع وابن عامر وأبو جعفر وحفص (وجهى) فى الموضعين وفتح ابن عامر (صراطى) فى الأنعام (وأرضى) فى العنكبوت وسكن أبو جعفر وقالون والأصبهانى عن ورش الياء من (محياى) وهى مما قبل الياء فيه ألف فلذلك لم يختلف فى سواها .

واختلف عن ورش من طريق الأزرق عنه فقطع بالخلاف له فيها صاحب التيسير والتبصرة والكافى وابن بليمة والشاطبى وغيرهم وقطع له بالإسكان صاحب العنوان وشيخه عبد الجبار وأبو الحسن بن غلبون وأبو على الأهوازى والمهدوى وابن سفيان وغيرهم وبه قرأ صاحب التجريد على عبد الباقى عن والده .

وبذلك قرأ أيضا أبو عمرو الدانى على خلف بن إبراهيم الخاقانى

وطاهر بن غلبون ، قال الدانى وعلى ذلك عامة أهل الأداء من المصريين وغيرهم وهو الذى رواه ورش عن نافع أداء أو سماعا قال والفتح اختيار منه اختاره لقوته فى العربية قال وبه قرأت على أبى الفتح فى رواية الأزرق عنه من قراءته على المصريين وبه كان يأخذ أبو غانم المظفر بن أحمد صاحب هلال ومن أخذ عنه فيما بلغنى .

﴿ قلت ﴾ وبالفتح أيضاً قرأ صاحب التجريد على ابن نفيس عن أصحابه عن الأزرق وعلى عبد الباقى عن قراءته على أبى حفص عمر بن عراك عن ابن هلال . والوجهان صحيحان عن ورش من طريق الأزرق إلا أن روايته عن نافع بالإسكان واختياره لنفسه الفتح كما نص عليه غير واحد من أصحابه .

وقيل بل لأنه روى عن نافع أنه أولا كان يقرأ (ومحياى) ساكنة الياء ثم رجع إلى تحريكها وروى ذلك الحمراوى عن أبى الأزهر عن ورش .

وانفرد ابن بليمة بإجراء الوجهين عن قالون وهو ظاهر التجريد وذلك غير معروف عنه بل الصواب عنه بالإسكان .

وانفرد أبو العز القلانسى عن شيخه أبى على الواسطى عن النهروانى عن ابن وردان بفتح الياء كقراءة الباقين فخالف فى ذلك سائر الرواة عن النهروانى كأبى الحسن بن فارس وأبى على الشرمقانى وأبى على العطار وعبد الملك بن شابور وأبى على المالكى وغيرهم بل الذين رووا ذلك عن أبى العز نفسه خالفوه فى ذلك كالحافظ أبى العلاء الهمذانى وغيره .

فالصحيح روايته عن أبى جعفر هو الإسكان كما قطع به ابن سوار والهذلى وابن مهران وابن فارس وأبو العلاء وأبو على البغدادى والشهروزى وابن شيطا وغيرهم والله أعلم . وفتح نافع وأبو جعفر (ومماتى لله) فتح حفص أربعة عشر ياء وهى (معى) فى المواضع التسعة فى الأعراف والتوبة ، وثلاثة فى الكهف .

وفى الأنبياء وموضعى الشعراء وفى القصص و (لى) فى خمسة مواضع فى إبراهيم وطه وموضعى ص وفى الكافرين ووافقه ورش فى (ومن معى) فى الشعراء .ووافقه فى (ولى فيها مآرب) فى طه الأزرق عن ورش

ووافقه فى (ولى نعجة) واحدة فى ص هشام باختلاف عنه فقطع له بالإسكان صاحب العنوان والكافى والتبصرة وتلخيص ابن بليمة والتيسير والشاطبية والهداية والهادى والتجريد والتذكرة وسائر المغاربة والمصريين .

وقطع به للداجونى عنه أبو العلاء الحافظ وابن فارس وأبو العز وكذلك ابن سوار من غير طريق ابن العلاف عن الحلوانى وقطع له بالفتح صاحب المبهج والمفيد وأبو معشر الطبرى وغيرهم وكذلك قطع به له من طريق الحلوانى غير واحد كالحافظ أبى العلاء وأبى العز وابن فارس وأبى بكر الشذائى وغيرهم ورواه ابن سوار عن ابن العلاف من طريق الحلوانى . والوجهان صحيحان عن هشام والله أعلم . ووافقه فى (ولى دين) فى الكافرين نافع وهشام .

واختلف عن البزى فروى عنه الفتح جماعة وبه قطع صاحب العنوان والمجتبى والكامل من طريق أبى ربيعة وابن الحباب .

وبه قرأ الدانى على أبى الفتح عن قراءته عن السامرى عن ابن الصباح

عن أبى ربيعة عنه وهى رواية اللهبيين ومضر بن محمد عن البزى . وروى عنه الجمهور الإسكان وبه قطع العراقيون من طريق أبى ربيعة وهو رواية ابن مخلد وغيره عن البزى وهو الذى نص عليه أبو ربيعة فى كتابه عن البزى وقنبل جميعاً وبه الدانى على الفارسى عن قراءته بذلك على النقاش عن أبى ربيعة عنه وهذه طريق التيسير وقال فيه وهو المشهور وبه آخذ وقطع به أيضاً ابن بليمة وغيره وقطع بالوجهين جميعاً صاحب الهداية والتذكرة والتبصرة والكافى والتجريد وتلخيص أبى معشر والشاطبية وغيره وبه قرأ الدانى على أبى الحسن بن غلبون .

والوجهان صحيحان عنه والإسكان أكثر وأشهر والله أعلم . وفتح ابن كثير ياءين وهما (من ورائى وكانت) فى مريم ، (وشركائى قالوا) فى فصلت . وفتح ابن كثير وعاصم والكسائى (مالى لا أرى الهدهد) فى النمل . واختلف عن هشام وابن وردان .

وأما هشام فروى الجمهور عنه الفتح وهو عند المغاربة قاطبة وهو رواية الحلوانى عنه وبه قطع فى المبهج والتلخيصين وغيرها وبه قرأ فى التجريد على عبد الباقى يعنى من طريق الحلوانى وروى الآخرون عنه الإسكان وهو رواية الداجونى عن أصحابه عنه وهو الذى قطع به ابن مهران .

ونص على الوجهين جميعاً من الطريقين المذكورين صاحب الجامع والمستنير والكفاية والحافظ أبو العلاء وصاحب التجريد وغيرهم وبه قرأ فى التجريد على الفارسى من طريق الحلوانى والداجونى وشذ النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان ففتحها فخالف سائر الرواة وخالفه أيضاً

جميع أهل الأداء حتى الآخذين عنه والصواب عنه هو السكون كما أجمع الرواة عليه .

وأما ابن وردان فروى الجمهور عنه الإسكان وروى النهروانى عن أصحابه عنه الفتح وعلى ذلك أصحابه قاطبة كأبى على البغدادى وأبى على الواسطى وأبى على المالكى وأبى الحسن ابن فارس وعبد الملك بن شابور والعطار والشرمقانى وغيرهم ونص عليه من الطريق المذكور أبو العز القلانسى وابن سوار وصاحب الجامع والكامل والحافظ أبو العلاء وغيرهم والوجهان صحيحان عنه غير أن الإسكان أشهر وأكثر والله أعلم .

وسكن حمزة ويعقوب وخلف (مالى لا أعبد) فى يس . واختلف عن هشام فروى الجمهور عنه الفتح وهو الذى لا تعرف المغاربة غيره .

وروى جماعة عنه الإسكان وهو الذى قطع به جمهور العراقيين من طريق الداجونى كأبى طاهر بن سوار وأبى العز القلانسى وأبى على البغدادى وأبى الحسن بن فارس وأبى الحسين بن نصر بن عبد العزيز الفارسى .

وبه قرأ عليه صاحب التجريد وانعكس على أبى القاسم الهذلى فذكره من طريق الحلوانى عنه وصوابه من طريق الداجونى وأن الفتح من طريق الحلوانى كما ذكره الجماعة والله أعلم .

وأما (يا عبادى لا خوف) فى الزخرف فاختلفوا فى إثبات يائها وفى حذفها وفى فتحها وإسكانها وذلك تبع لرسمها فى المصاحف فهى ثابتة فى مصاحف أهل المدينة والشام محذوفة فى المصاحف العراقية والمكية .

فأثبت الياء ساكنة وصلا نافع وأبو عمرو وابن عامر وأبو جعفر ورويس من غير طريق أبى الطيب ووقفوا عليها كذلك وأثبتها مفتوحة وصلا أبو بكر وأبو الطيب عن رويس ووقفا أيضا عليها بالياء وحذفها

الباقون فى الحالين وهم ابن كثير وحمزة والكسائى وخلف وحفص وروح .

وانفرد ابن مهران عن روح بإثباتها وتبعه على ذلك الهذلى وهو خلاف ما عليه أهل الأداء قاطبة . وشذ الهذلى بحذفها عن أبى عمرو وقفا وهو وهم فإنه ظن أنها عنده من الزوائد فأجراها مجرى الزوائد فى مذهبه وليست عنده من الزوائد بل هى عنده من يا آت الإضافة فإنه نص على أنه رآها ثابتة فى مصاحف المدينة والحجاز كما سنذكره فى موضعه وإذا كانت عنده ثابتة وجب أن تكون من يا آت الإضافة وإذا كانت كذلك وجب إثباتها فى الحالين والله أعلم . واتفقوا على إسكان ما بقى من هذا الفصل وهو خمسمائة وست وستون ياء كما تقدم والله أعلم .

تنبيهات

﴿ الأول ﴾ إن الخلاف المذكور فى هذا الباب هو مخصوص بحالة الوصل وإذا سكنت الياء أجريت مع همزة القطع مجرى المد المنفصل حسبما تقدم الخلاف فيه فى بابه فإن سكنت مع همزة الوصل حذفت وصلا لالتقاء الساكنين .

﴿ الثانى ﴾ من سكن الياء من (محياى) وصلا مد الألف مداً مشبعاً من أجل التقاء الساكنين وكذلك إذا وقف كما قدمنا فى باب المد .

وأما من فتحها فإنه إذا وقف جازت له الثلاثة الأوجه من أجل عروض السكون لأن الأصل فى مثل هذه الياء الحركة لالتقاء الساكنين وإن كان الأصل فى ياء الإضافة الإسكان فإن حركة هذه الياء صارت أصلا آخر من أجل سكون ما قبلها وذلك نظير (حيث وكيف) فإن حركة الثاء والفاء صارت أصلا وإن كان الأصل فيهما السكون .

فلذلك إذا وقف عليهما جازت الأوجه الثلاثة وهذه الحركة من (محياى) غير الحركة من نحو (دعائى الافرارا) فإن الحركة فى مثل هذا عرضت لالتقاء الياء بالهمزة فإذا وقف عليها زال الموجب فعادت إلى سكونها الأصلى. فلذلك جاء لورش من طريق الأزرق فى (دعائى) فى الوقف ثلاثة دون الوصل كما بينا ذلك وأوضحناه آخر باب المد والله أعلم.

(الثالث) ما تقدم من أن ورشاً روى عن نافع أنه كان أولا يقرأ (محياى) بالإسكان ثم رجع إلى الحركة تعلق به بعض الأئمة فضعف قراءة الإسكان حتى قال أبو شامة هذه الرواية تقضى على جميع الروايات فإنها أخبرت بالأمرين جميعاً ومعها زيادة علم بالرجوع عن الإسكان إلى التحريك فلا تعارضها رواية الإسكان فإن الأول معترف بها ومخبر بالرجوع عنها وأن رواية إسماعيل بن جعفر وهو أجل رواة نافع موافقة لما هو المختار.

ثم قال أبو شامة فلا ينبغى لذى لب إذا نقل له عن إمام روايتان إحداهما أصوب وجهاً من الأخرى أن يعتقد فى ذلك إلا أنه رجع عن الضعيف إلى الأقوى اهـ.

(وفيه ما لا يخفى) أما قوله إن رواية الفتح تقضى على جميع الروايات فغير مسلم أن رواية شخص انفرد بها عن الجم الغفير تقضى عليهم مع إعلال الأئمة لها وردها.

وأما قوله إن رواية إسماعيل بن جعفر عن نافع الفتح فهذا ما لا يعرف فى كتاب من كتب القراآت وهذه الكتب موجودة لم يذكر فيها أحد عن إسماعيل ذلك ولم يذكر هذا عن إسماعيل إلا ابن مجاهد فى كتاب الياآت له وهو مما عده الأئمة غلطاً كما سيأتى.

وأما قوله فلا ينبغى لذى لب إلى آخره فظاهر فى البطلان بل لا ينبغى لذى لب قوله فإنه يلزم منه ترك كثير من الروايات ورفض غير ما حرف من القرآآت المتواترة عن كل واحد من الأئمة والله أعلم .

وقد رد أبو إسحاق الجعبرى عليه وأجاب بأن الصحيح إن كان يعنى فى قوله كان نافع أولا يسكن ثم رجع إلى الفتح يدل على الثبوت من غير انقطاع فيستمر قال وقوله ثم رجع إلى تحريكها معناه انتقل .

وهذا يدل على الأمرين لأن الانتقال لا يلزم منه إبطال المنتقل عنه إلا إذا امتنع فلم يقل نافع رجعت ولم يقل أحد رجع عن الإسكان إلى الفتح .

قال وقوله هذه حاكمة على الإسكان فإنها أخبرت بالأمرين ومعها زيادة علم بالرجوع لا يدل على الرجوع لعدم التعدية بين والتعارض وزيادة العلم إنما يعتبر فيما سبيله الشهادات لا فى الروايات .

قال وقوله إحداهما أصوب من الأخرى يفهم منه أن الأخرى صواب فهذا مناقض لقوله غير صحيحة . وإن أراد إحداها صواب والأخرى خطأ فخطأ لما قدمنا وأخذ الأقوى من قولى إمام إنما هو فى المجتهدات لا فى المنصوصات إذ اليقين لا ينقض باليقين قال وقوله الرجوع عن الضعيف إلى الأقوى متناقض من وجهين ويلزم منه رفع كل وجهين متفاوتين قوة وضعفا اهـ .

(قلت) أما رواية أن نافعا رجع إلى الفتح فقد رده أعرف الناس به الحافظ الحجة أبو عمرو الدانى فقال بعد أن أسنده وأسند رواية الإسكان فى جامع البيان هو خبر باطل لا يثبت عن نافع ولا يصح من جهتين : إحداهما أنه مع انفراده وشذوذه معارض للأخبار المتقدمة التى رواها

من تقوم الحجة بنقله ويجب المصير إلى قوله والانفراد والشذوذ لا يعارضان التواتر ولا يردان قول الجمهور .

قال والجهة الثانية أن نافعاً لو كان قد زال عن الإسكان إلى الفتح لعلم ذلك من بالحضرة من أصحابه الذين رووا اختياره ودونوا عنه حروفه كإسحاق بن محمد المسيبى وإسماعيل بن جعفر الأنصارى وسليمان بن جماز الزهرى وعيسى بن مينا وغيرهم ممن لم يزل ملازماً له ومشاهداً لمجلسه من لدن تصدره إلى حين وفاته ولرووا ذلك عنه أو رواه بعضهم إذ كان محالا أن يغير شيئاً من اختياره ويزول عنه إلى غيره وهم بالحضرة معه وبين يديه ولا يعرفهم بذلك ولا يوقفهم عليه ويقول لهم كنت اخترت كذا ثم زلت الآن عنه إلى كذا فدونوا ذلك عنى وغيروا ماقد زلت عنه من اختيارى فلم يكن ذلك .

وأجمع كل أصحابه على رواية الإسكان عنه نصا وأداء دون غيره فثبت أن الذى رواه الحراوى عن أبى الأزهر عن ورش باطل لا شك فى بطلانه فوجب اطراحه ولزم المصير إلى سواه بما يخالفه ويعارضه .

قال الدانى رحمه الله والذى يقع فى نفسى وهو الحق إن شاء الله تعالى أن أبا الأزهر حدث الحراوى الخبر موقوفا على ورش كما رواه عنه من قدمنا ذكره من جملة أصحابه وثقات رواته دون اتصاله بنافع واسناد الزوال عن الإسكان إلى الفتح إليه بل لورش دونه فنسى ذلك على طول الدهر من الأيام فلما أن حدث به أسنده إلى نافع ووصله به وأضاف القصة إليه فحمله الناس عنه كذلك وقبله جماعة من العلماء وجعلوه حجة وقطعوا بدليله على صحة الفتح .

ومثل ذلك قد يقع لكثير من نقلة الأخبار ورواة السنن فيسندون الأخبار المرقوفة والأحاديث المرسلة والمقطوعة لنسيان يدخلهم أو لغفلة تلحقهم فإذا رفع ذلك إلى أهل المعرفة ميزوه ونبهوا عليه وعرفوا بعلته وسبب الوهم فيه فإذا كان الأمر كذلك فلا سبيل إلى التعلق فى صحة الفتح بدليل هذا الخبر إذ هو عن مذهب نافع واختياره بمعزل .

قال ومما يؤيد جميع ماقلناه ويدل على صحة ماتأولناه ويحقق قول الجماعة عن ورش ماأخبرناه عبد العزيز بن محمد المقرى. حدثنا عبد الواحد ابن عمر حدثنا أبو بكر شيخنا حدثنا الحسن بن على حدثنا أحمد بن صالح عن ورش أنه كره إسكان الياء من : (محياى) ففتحها .

قال الدانى وهذا مما لا يحتاج فيه معه إلى زيادة بيان ويدل على أن السبب كان ماذكرناه مارواه ابن وضاح عن عبد الصمد أنه قال أنا أتبع نافعا على إسكان الياء من (محياى) وأدع مااختاره ورش من فتحها .

حدثنا الفارسى حدثنا أبو طاهر بن أبى هاشم . حدثنا ابن مجاهد عن ابن الجهم عن الهاشمى عن اسماعيل عن نافع أنه فتح ياء (محياى) قال الدانى وذلك وهم وغلط من ابن الجهم من جهتين :

إحداهما أن الهاشمى لم يذكر ذلك فى كتابه بل ذكر فيه فى مكانين إسكان الياء .

والثانية أن إسماعيل نص عليهما فى كتابه المصنف فى قراءة المدنيين وهو الذى رواه عنه الهاشمى وغيره بالإسكان .

حدثنا الخاقانى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أبو عمر قال حدثنا ابن منيع حدثنا جدى حدثنا حسين بن محمد بن أحمد المروزى حدثنا إسماعيل عن

نافع (ومحياى) مجزومة الياء اه . وكذا يكون كلام الأئمة المقتدى بهم قولا وفعلا فرحمه الله من امام لم يسمح الزمان بعده بمثله . وقاله فى كتاب الإيجاز أيضاً والله أعلم .

باب مذاهبهم فى يا آت الزوائد

وهى الزوائد على الرسم تأتى فى أواخر الكلم وتنقسم على قسمين ﴿ أحدهما ﴾ ماحذف من آخر اسم منادى نحو (ياقوم لقد أبلغتكم ، ياقوم إن كنتم ، ياعبادى ، يا أبت ، يارب إن هؤلاء ، رب إنى نذرت) وهذا القسم مما لا خلاف فى حذف الياء منه فى الحالين والياء من هذا القسم ياء إضافة كلمة برأسها استغنى بالكسرة عنها ولم يثبت فى المصاحف من ذلك سوى موضعين بلا خلاف وهما (ياعبادى الذين آمنوا) فى العنكبوت(وياعبادى الذين أسرفوا) آخر الزمر ،وموضع بخلاف وهو (ياعباد لا خوف عليكم) فى الزخرف وتقدمت الثلاثة فى الباب المتقدم والقراء مجمعون على حذف سائر ذلك إلا موضعاً اختص به رويس وهو (ياعباد فاتقون)كماسنذكره فى هذا الباب .

﴿ والقسم الثانى ﴾ تقع الياء فيه فى الأسماء والأفعال نحو (الداعى ، والجوارى ، والمنادى ، والتنادى ، ويأتى ، ويسرى ، ويتق ، ونبغى) فهى فى هذا وشبهه لام الكلمة وتكون أيضاً ياء إضافة فى موضع الجر والنصب نحو (دعائى ، وأخرتنى) .

وهذا القسم هو المخصوص بالذكر فى هذا الباب .

وضابطه أن تكون الياء محذوفة رسما مختلفا فى إثباتها وحذفها وصلا أو وصلا ووقفا فلا يكون أبداً بعدها إذا ثبتت ساكنة إلا متحرك .

وضابطه ماذكر فى باب الوقف على أواخر الكلم أن تكون الياء مختلفا فى إثباتها وحذفها فى الوقف فقط إذ لا يكون بعدها إلا ساكن . ثم إن هذا القسم ينقسم أيضاً على قسمين .

﴿ الأولى ﴾ مايكون فى حشو الآى ﴿ والثانى ﴾ يكون فى رأسها . فأما الذى فى حشو الآى فهو خمس وثلاثون ياء منها ماالياء فيه أصلية وهى ثلاث عشرة ياء وباقيها وهو اثنان وعشرون ياء وقعت الياء ياء متكلم زائدة .

فالياء الأصلية (الداعى) فى البقرة موضع وفى القمر موضعان (ويوم يأتى) فى هود (والمهتدى) فى سبحان والكهف (وماكنا نبغى) فى الكهف (والبادى) فى الحج (وكالجوابى) فى سبأ (والجوارى) فى عسق .

(والمنادى) فى ق (ونرتعى) فى يوسف (ومن يتقى) فيها أيضاًوياء المتكلم ثنتان وعشرون ياء : وهى فى البقرة يا آن (إذا دعان ، واتقون يا أولى الألباب) وفى آل عمران يا آن (ومن اتبعن وقل ، وخافون ان)

وفى المائدة (واخشون ولا) وفى الأنعام (وقد هدان ولا) وفى الأعراف (ثم كيدون فلا) وفى هود يا آن (فلاتسألن ما) عند من كسر النون (ولا تخـــزون) وفى يوسف (حتى تؤتون) وفى إبراهيم (بما أشركتمون) وفى الإسراء (لئن أخرتن) .

وفى الكهف أربع وهى (ان يهدين ؛ وأن ترن ، وأن يؤتين ، وأن تعلمن) وفى طه (ألا تتبعن .)

وفى النمل موضعان (اتمدونن ،و فـما آتان الله) وفى الزمر موضعان

(ياعباد فاتقون ،فبشر عباد) فى غافر (اتبعون اهدكم) وفى الزخرف (واتبعون هذا) .

وأما التى فى رؤس الآى فست وثمانون ياء منها خمس أصلية وهى (المتعال) فى الرعد (والتلاق ، والتناد) فى غافر ويسر ، وبالواد فى الفجر .

والباقى وهو إحدى وثمانون للياء فيه للمتكلم وهى ثلاث فى البقرة (فارهبون ، فاتقون ، ولا تكفرون) وفى آل عمران (واطيعون) .

وفى الأعراف (فلا تنظرون) وفى يونس مثلها . وفى هود (ثم لا تنظرون) وفى يوسف ثلاث (فارسلون ، ولا تقربون ، ولولا أن تفندون) .

وفى الرعد ثلاث (متاب ، وعقاب ، ومآب) وفى إبراهيم ثنتان (وعيد ، وتقبل دعاء) وفى الحجر ثنتان(فلا تفضحون ، ولا تخزنون) وفى النحل ثنتان (فاتقون ، فارهبون) .

وفى الأنبياء ثلاث (فاعبدون) موضعان (فلا تستعجلون) وفى الحج (نكير) وفى المؤمنين ست (بما كذبون) موضعان (فاتقون ، أن يحضرون ، رب ارجعون ، ولا تكلمون) .

وفى الشعراء ست عشرة (أن يكذبون ، أن يقتلون ، سيهدين ، فهو يهدين ، ويسقين ، فهو يشفين ثم يحيين) . (وأطيعون) ثمانية مواضع اثنتان فى قصة نوح ومثلها فى قصة هود وقصة صالح وموضع فى قصة لوط ومثله فى قصة شعيب (وإن قومى كذبون) وفى النمل (حتى تشهدون) .

وفى القصص ثنتان (أن يقتلون ، أن يكذبون) وفى العنكبوت

(فاعبدون) وفى سبأ (نكير) وفى فاطر مثله وفى يس ثنتان (ولا ينقذون، فاسمعون) .

وفى الصافات ثنتان (لتردين ، سيهدين) وفى ص ثنتان : (عقاب ، وعذاب) وفى الزمر (فاتقون) وفى غافر (عقاب) وفى الزخرف ثنتان (سيهدين ، وأطيعون) والدخان ثنتان (أن ترجمون فاعتزلون) .

وفى ق ثنتان (وعيد) كلاهما . وفى الذاريات ثلاث (ليعبدون ، وان يطعمون ، فلا تستعجلون) .

وفى القمر ست جميعهن (نذر) موضع فى قصة نوح وكذا فى قصة هود وموضعان فى قصة صالح وكذا فى قصة لوط . وفى الملك ثنتان (نذير ونكير) وفى نوح (واطيعوا) .

وفى المرسلات (فكيدون) وفى الفجر ثنتان (أكرمن ، وهاأنن) وفى الكافرين (ولى دين) فالجلة مائة واحدى وعشرون ياء اختلفوا فى اثباتها وحذفها كما سنبين وإذا أضيف إليها (تسئلنى) فى الكهف تصير مائة واثنتين وعشرين ياء ولهم فى إثبات هذه اليا آت وحذفها قواعد نذكرها .

فاما نافع وأبو عمرو وحمزة والكسائى وأبو جعفر فقاعدتهم اثبات ما يثبتون به منها وصلا لا وقفا .

وأما ابن كثير ويعقوب فقاعدتهما الاثبات فى الحالين والباقون وهم : ابن عامر وعاصم وخلف فقاعدتهما الحذف فى الحالين وربما خرج بعضهم عن هذه القواعد كما سنذكره .

فأما اختلافهم فى ذلك ونبدأ أولا بما وقع فى وسط الآى فنقول : إن نافعا وابن كثير وأبا عمرو وأبا جعفر ويعقوب هؤلاء الخمسة اتفقوا

على إثبات الياء فى أحد عشر موضعا وهى (أخرتن) فى الإسراء ، (ويهدين وتعلمن ويؤتين) وثلاثتها فى الكهف .

(والجوار) فى عسق (والمناد) فى ق (وإلى الداع) فى القمر ، (ويسر) فى الفجر وكذلك (ألا تتبعن أفعصيت) فى طه (وكذلك يأت) فى هود . (ونبغ) فى الكهف وهم فى هذه المواضع الأحد عشر على قواعدهم المتقدمة إلا أن أبا جعفر فتح الياء وصلا من (ألا تتبعن) وأثبتها فى الوقف .

ووافقهم الكسائى فى الحرفين الأخيرين وهما (يأت ونبغ) على قاعدته فى الوصل . ووقعت الياء فى هذه المواضع العشرة فى وسط الآى إلا (يسر) فإنها من رؤوس الآى كما ذكرنا .

واتفق الخمسة المذكورون أولا ومعهم حمزة على إثبات الياء فى (أتمدونن بمال) فى النمل على قاعدتهم المذكورة إلا أن حمزة خالف أصله فأثبتها فى الحالين مثل ابن كثير ويعقوب .

وقد تقدم اتفاق حمزة ويعقوب على إدغام النون منها فى آخر باب الإدغام الكبير واتفق الخمسة أيضا سوى الأزرق عن ورش على الإثبات فى حرفين وهما (إن ترن) فى الكهف (واتبعون أهدكم) فى غافر على قاعدتهم المذكورة .

واتفق الخمسة أيضا سوى قالون على الياء فى موضع واحد وهو (الباد) فى الحج على أصولهم .

واتفق هؤلاء سوى أبى جعفر - أعنى ابن كثير وأبا عمرو ويعقوب وورشا - على إثبات الياء فى حرف واحد وهى (كالجواب) فى سبأ على أصولهم .

وانفرد الحنبلى عن هبة الله عن ابن وردان بإثباتها وصلا وقد تابعه الأهوازى على ذلك فخالف سائر الرواة فى ذلك والله أعلم .

واتفق ابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب على الإثبات فى (تؤتون) فى يوسف على ما تقدم من أصولهم الا أن الهذلى ذكر عن ابن شنبوذ فى رواية قنبل حذفها فى الوقف وهو وهم .

واتفق أبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب وورش والبزى على الإثبات فى « يدع الداعى إلى » وهو الأول من القمر وذكر الهذلى الإثبات أيضا عن قنبل وهو وهم .

واتفق أبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب وورش على الإثبات فى (الداع إذا دعانى) كليهما فى البقرة . واختلف فيهما عن قالون فقطع له جمهور المغاربة وبعض العراقيين بالحذف فيهما وهو الذى فى التيسير والكافى والهداية والهادى والتبصرة والشاطبية والتلخيصين والإرشاد والكفاية الكبرى والغاية وغيرها .

وقطع بالإثبات فيهما من طريق أبى نشيط الحافظ أبو العلاء فى غايته وأبو محمد فى مبهجة وهى رواية العثمانى عن قالون وقطع بعضهم له بالإثبات فى (الداع) والحذف فى (دعان) وهو الذى فى الكفاية فى الست والجامع لابن فارس والمستنير والتجريد من طريق أبى نشيط وفى المبهج من طريق ابن بويان عن أبى نشيط وعكس آخرون فقطعوا له بالحذف فى (الداع) والإثبات فى « دعان » وهو الذى فى التجريد من طريق الحلوانى وهى طريق أبى عون وبه قطع أيضا صاحب العنوان .

(قلت) والوجهان صحيحان عن قالون إلا أن الحذف أكثر وأشهر والله أعلم .

وذكر فى المبهج الاثبات فى من (الداع) طريق الشذائى عن ابن شنبوذ عن قنبل وفيه نظر ،

وذكر ابن شنبوذ عن ورش من طريق الأزرق الحذف فى (دعان) قال الدانى وهو غلط منه .

(قلت) قاله فى الكامل ولا يؤخذ به . واتفق نافع وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب على الاثبات فى (المهتــد) فى الإسراء والكهف على أصولهم .

وذكر فى المستنير والجامع لابن شنبوذ عن قنبل إثباتها فيهما وصلا وعدوهما واتفق أبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب وورش على الاثبات فى (تسئلن) فى هود . وانفرد فى المبهج باثباتها عن أبى نشيط فخالف سائر الرواة عنه وهم فى الاثبات على أصولهم .

واتفق أبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب على إثبات ثمانى ياآت وهى (واتقون يا أولى الألباب) فى البقرة ، (وخافون إن) فى آل عمران (واخشون ولا) فى المائدة ، (وقد هدان) فى الأنعام (ثم كيدون) فى الأعراف (ولا تخزون) فى هود ، (وبما أشركتمون) فى إبراهيم ، (واتبعون هذا) . فى الزخرف وهم فيها على أصولهم .

ووافقهم هشام فى كيدون على اختلاف عنه فقطع له الجمهور بالياء فى الحالين وهو الذى فى الكافى والتبصرة والهداية والعنوان والهادى والتلخيصين والمفيد والكامل والمبهج والغايتين والتذكرة وغيرها .

وكذا فى التجريد من قراءته على الفارسى يعنى من طريق الحلوانى والداجونى جميعاً عنه وبذلك قرأ الدانى على شيخه أبى الفتح وأبى الحسن من طريق الحلوانى عنه كما نص عليه فى جامعه وهو الذى فى طريق التيسير

ولا ينبغى أن يقرأ من التيسير بسواه وإن كان قد حكى فيها خلافاً عنه فإن ذكره ذلك على سبيل الحكاية .

ومما يؤيد ذلك أنه قال فى المفردات ما نصه : قرأت على هشام (ثم كيدون فلا) بياء ثابتة فى الوصل والوقف وفيه خلاف عنه وبالأول آخذ انتهى .

وإذا كان يأخذ بالإثبات فهل يؤخذ من طريقه بغير ما كان يأخذ وكذا نص عليه صاحب المستنير والكفاية من طريق الحلوانى وروى الآخرون عنه الإثبات فى الوصل دون الوقف وهو الذى لم يذكر عنه ابن فارس فى الجامع سواه وهو الذى قطع به فى المستنير والكفاية عن الداجونى عنه وهو الظاهر من عبارة أبى عمرو الدانى فى المفردات حيث قال بياء ثابتة فى الوصل والوقف ثم قال وفيه خلاف عنه إن جعلنا ضمير وفيه عائد على الوقف كما هو الظاهر وعلى هذا ينبغى أن يحمل الخلاف المذكور فى التيسير إن أخذ به وبمقتضى هذا يكون الوجه الثانى من الخلاف المذكور فى الشاطبية هو هذا على أن إثبات الخلاف من طريق الشاطبية فى غاية البعد وكأنه تبع فيه ظاهر التيسير فقط والله أعلم .

وروى بعضهم عنه الحذف فى الحالين ولا أعلمه نصا من طرق كتابنا لأحد من أئمتنا ولكنه ظاهر التجريد من قراءته على عبد الباقى يعنى من طريق الحلوانى نعم هى رواية ابن عبد الرزاق عن هشام نصا ورواية إسحاق بن أبى حسان وأحمد بن أنس أيضا وغيرهم عنه .

(قلت) وكلا الوجهين صحيحان عنه نصا وأداء حالة الوقف وأما حالة الوصل فلا آخذ بغير الاثبات من طرق كتابنا والله أعلم .

وروى بعض أئمتنا إثبات الياء فيها وصلا عن ابن ذكوان وهو الذى فى تلخيص ابن بليمة وجها واحداً فقال فيه وابن ذكوان كأبى عمرو وقال

فى الهداية وعن ابن ذكوان الحذف فى الحالين والاثبات فى الوصل وكذا فى الهادى وقال فى التبصرة والأشهر عن ابن ذكوان الحذف وبه قرأت له .

وروى عنه إثباتها .

(قلت) وإثباتها عن ابن ذكوان من رواية أحمد بن يوسف وروينا عنه أنه قال : أخبرنى بعض أصحابنا أنه قرأ على أيوب باثبات الياء فى الكتاب والقراءة وبعض أصحابه هذا هو عبد الحميد بن بكار الدمشقى صاحب أيوب ابن تميم شيخ ابن ذكوان .

وقوله فى الكتاب يعنى فى المصحف فان الياء فى هذا الحرف ثابتة فى المصحف الحمصى نص على ذلك الحافظ أبو عمرو الدانى والحذف عن ابن ذكوان هو الذى عليه العمل وبه آخذ والله تعالى الموفق .

وروى بعضهم أيضا إثبات الياء فى هذه المواضع الثمانية عن ابن شنبوذ عن قنبل واضطربوا عنه فى ذلك فنص سبط الخياط فى كفايته على الإثبات عنه وصلا فى (واتقون) ونص فى المبهج على إثباتها له فى الحالين وكذلك قطع فى كفايته على إثبات (أشركتمون) فى الوصل واختلف عنه فى المبهج وكذلك قطع فى المبهج عنه باثبات كيدون فى الحالين ولم يذكرها فى كفايته وقطع له باثبات وتخزون فى الحالين فى الكفاية ولم يذكرها فى المبهج واتفق نص المبهج والكفاية على الاثبات عنه فى الحالين فى (خافون واخشون) وعلى حذف (واتبعون) .

واتفق ابن سوار وابن فارس على إثبات (خافون واخشون وهذان وكيدون وتخزون (فى الحالين (واتبعون) على إثبات (أشركتمونى) وصلا لا وقفاً واختلفا فى (فاتقون)فأثبتها فى الحالين ابن فارس وحذفها

ابن سوار وكذلك اختلفوا عنه فى حرف (المهتد) وفى (المتعال وعذاب وعقاب وفاعتزلون وترجمون)

فبعضهم ذكرها له وبعضهم لم يذكرها وأثبتها بعضهم وصلا وبعضهم فى الحالين ولم يتفقوا على شىء من ذلك ولاشك أن ذلك مما يقتضى الاختلال والاضطراب وقد نص الحافظ أبو عمرو الدانى على أن ذلك فى هـــذه اليا آت غلط قطع بذلك وجزم به وكذلك ذكر غيره وقال الهذلى كله فيه خلل

﴿ قلت ﴾ والذى أعول عليه فى ذلك هو ما عليه العمل وصح عن قنبل ونص عليه الأئمة الموثوق بهم والله تعالى هو الهادى للصواب .

وانفرد الهذلى عن الشذائى عن أبى نشيط باثبات الياء فى (واتبعون) فخالف سائر الناس عنه وعن أبى نشيط وإنما ورد ذلك عن قالون من طريق أبى مراون وأبى سليمان والله تعالى أعلم واختص رويس بإثبات الياء من المنادى فى قوله (ياعباد فاتقون) فى الزمر أعنى الياء (من عبادى) ولم يخالف فى غيره من (المنادى) المحذوف وهذه رواية الجمهور من العراقيين وغيرهم وهو الذى فى الإرشاد والكفاية وغاية أبى العلاء والمستنير والجامع والمبهج وغيرها .

ووجه إثباتها خصوصاً مناسبة فاتقون.

وروى الآخرون عنه الحذف وأجروه مجرى سائر المنادى وهو الذى مشى عليه ابن مهران فى غايته وابن غلبون فى تذكرته وأبو معشر فى تلخيصه وصاحب المفيد والحافظ أبو عمرو الدانى وغيرهم وهو القياس وبالوجهين جميعاً آخذ لثبوتهما رواية وأداء وقياساً والله أعلم. واختص قنبل بإثبات الياء فى موضعين وهما :(نرتعى ونلعب ، ويتقى ويصبر) كلاهما فى يوسف (وهما) من الأفعال المجزومة وليس فى هذا الباب من المجزوم سواهما

وفى الحقيقة ليسا من هذا الباب من كون حذف الياء منهما لازما للجازم وإنما أدخلناهما فى هذا الباب لأجل كونهما محذوفى الياء رسما ثابتين فى قراءة من رواهما لفظاً فلحقا فى هذا الباب من أجل ذلك . وقد اختلف فى كل منهما عن قنبل .

فأما (نرتعى) فأثبت الياء فيها عنه ابن شنبوذ من جميع طرقه وهى رواية أبى ربيعة وابن الصباح وابن بقرة والزينبى ونظيف وغيرهم عنه .

وروى عنه الحذف أبو بكر بن مجاهد وهى رواية العباس ابن الفضل وعبد الله بن أحمد البلخى وأحمد بن محمد اليقطينى وإبراهيم بن عبد الرازق وابن ثوبان وغيرهم والوجهان جميعاً صحيحان عن قنبل وهما فى التيسير والشاطبية وإن كان الإثبات ليس من طريقهما وهذا من المواضع التى خرج فيها التيسير عن طرقه والله أعلم .

وأما يتقى فروى إثبات الياء فيها عن قنبل ابن مجاهد من جميع طرقه إلا ماشذ منها ولذلك لم يذكر فى التيسير والكافى والتذكرة والتبصرة والتلخيص والتجريد والهداية وغيرها سواه وهى طريق أبى ربيعة وابن الصباح وابن ثوبان وغيرهم كلهم عن قنبل .

وروى حذفها ابن شنبوذ وهى روايه الزينبى وابن عبد عبد الرازق واليقطينى وغيرهم عنه .

والوجهان صحيحان عنه إلا أن ذكر الحذف فى الشاطبية خروج عن طرقه والله أعلم .

ووجه إثبات الياء فى هذين الحرفين مع كونهما مجزومين إجراء الفعل المعتل مجرى الصحيح وذلك لغة لبعض العرب وأنشدوا عليه :

ألم يأتيك والأنباء تنمى . وقيل إن الكسرة أشبعت فتولد منها الياء وقيل غير ذلك والله أعلم .

(فهذا) جميع ماوقعت الياء فيه وسط آية قبل متحرك وبقى من ذلك ثلاث كلمات وقع بعد الياء فيهن ساكن وهى (آتان الله) فى النمل (وإن يردن الرحمن) فى يس (فبشر عباد الذين يستمعون) فى الزمر (أما آتان الله) فأثبت الياء فيها مفتوحة وصلا نافع وأبو عمرو وأبو جعفر و حفص ورويس وحذفها الباقون فى الوصل لالتقاء الساكنين .

واختلفوا فى إثبات الياء فى الوقف فأثبتها يعقوب وابن شنبوذ عن قنبل . واختلف عن أبى عمرو وقالون وحفص فقطع لهم فى الوقف بالياء أبو محمد مكى وأبو على بن بليمة وأبو الحسن بن غلبون وغيرهم وهو مذهب أبى بكر بن مجاهد وأبى طاهر بن أبى هاشم وأبى الفتح فارس لمن فتح الياء وقطع لهم بالحذف جمهور العراقيين وهو الذى فى الإرشادين والمستنير والجامع والعنوان وغيرها .

وأطلق لهم الخلاف فى التيسير والشاطبية والتجريد وغيرها وقد قيد الدانى بعض اطلاق التيسير فى المفردات وغيرها فقال فى المفردات فى قراءة أبى عمرو وأثبتها ساكنة فى الوقف على خلاف عنه فى ذلك وبالاثبات قرأت وبه آخذ وقال فى رواية حفص واختلف علينا عنه فى إثباتها فى الوقف .

فروى لى محمد بن أحمد عن ابن مجاهد اثباتها فيه وكذا روى أبو الحسن عن قراءته وكذلك روى لى عبد العزيز عن أبى غسان عن أبى طاهر عن أحمد بن موسى يعنى ابن مجاهد .

وروى لى فارس بن أحمد عن قراءته أيضاً حذفها فيه .

وقال فى رواية قالون يقف عليها بالياء ثابتة ولم يزد على ذلك .

وقال بن شريح فى الكافى روى الأشنانى عن حفص إثباتها فى الوقف وقد روى ذلك عن أبى عمرو وقالون . وقال فى التجريد والوقف عن الجماعة بغير ياء يعنى الجماعة الفاتحين للياء وصلا قال إلا مارواه الفارسى أن أبا طاهر روى عن حفص أنه وقف عليها بياء قال وذكر عبد الباقى أن أباه أخبره فى حين قراءته عليه أن من فتح الياء وقف عليها بياء . اهـ :

ولم يذكر سبط الخياط فى كفايته الاثبات فى الوقف لغير حفص . ووقف الباقون بغير ياء وهم ورش والبزى وابن مجاهد عن قنبل وابن عامر وأبو بكر وحمزة والكسائى وأبو جعفر وخلف .

وانفرد صاحب المبهج من طريق الشذائى عن ابن شنبوذ عن قنبل بفتح الياء وصلا أيضاً كرويس ولم يذكر لابن شنبوذ فى كفايته اثباتا فى الوقف فخالف سائر الرواة .

وأما (إن يردن) فأثبت الياء فيها مفتوحة فى الوصل أبو جعفر وأثبتها ساكنة فى الوقف أبو جعفر أيضا هذا الذى توافرت نصوص المؤلفين عليه عنه وبعض الناس لم يذكر له شيئا فى الوقف وبعضهم جعله قياسا وتقدم مذهب يعقوب فى الوقف عليها بالياء من باب الوقف وحذفها الباقون فى الحالين . وأما (فبشر عباد الذين) فاختص السوسى بإثبات الياء وفتحها وصلا بخلاف عنه فى ذلك فقطع له بالفتح والإثبات حالة الوصل صاحب التيسير ومن تبعه وبه قرأ على فارس بن أحمد من طريق محمد بن إسماعيل القرشى لا من طريق ابن جرير كما نص عليه فى المفردات فهو فى ذلك خارج عن طريق التيسير .

وقطع له بذلك أيضا الحافظ أبو العلاء وأبو معشر الطبرى وأبو عبدالله الحضرمى وأبو بكر بن مهران وقطع له بذلك جمهور العراقيين من طريق ابن حبش وهو الذى فى كفاية أبى العز ومستنير ابن سوار وجامع ابن فارس وتجريد ابن الفحام وغيرها ورواه صاحب المبهج عنه من طريق المطوعى وهذه طريق ابى حمدون وابن واصل وابن سعدان وابراهيم بن اليزيدى كلهم عن اليزيدى ورواية شجاع والعباس عن أبى عمرو .

واختلف فى الوقف عن هؤلاء الذين أثبتوا الياء وصلا فروى عنهم الجمهور الإثبات أيضا فى الوقف كالحافظ أبى العلاء وأبى الحسن بن فارس وسبط الخياط وأبى العز القلانسى وغيرهم .

وروى الآخرون حذفها وبه قطع صاحب التجريد وغيره وهو ظاهر المستنير وقطع به الدانى أيضا فى التيسير وقال هو عندى قياس قول أبى عمرو فى الوقف على المرسوم .

وقال فى المفردات بعد ذكره الفتح والإثبات فى الوصل فالوقف فى هذه الرواية بإثبات الياء ويجوز حذفها والإثبات أقيس فقد يقال أن هذا مخالف لما فى التيسير وليس كذلك كما سنبينه فى التنبيهات آخر الباب .

وقال ابن مهران وقياس من فتح الياء أن يقف بالياء ولكن ذكر أبو حمدون وابن اليزيدى أنه يقف بغير ياء لأنه مكتوب بغير ياء وذهب الباقون عن السوسى إلى حذف الياء وصلا ووقفاً وهو الذى قطع به فى العنوان والتذكرة والكافى وتلخيص العبارات وهو المأخوذ به من التبصرة والهداية والهادى وأبو على الأهوازى وهو طريق أبى عمران وابن جمهور كليهما عن السوسى وبه قرأ الدانى على أبى الحسن بن غلبون فى رواية السوسى وعلى أبى الفتح من غير طريق القرشى وهو الذى ينبغى أن يكون فى التيسير

كما قدمنا وكل من الفتح وصلا والحذف وقفا ووصلا صحيح عن السوسى ثابت عنه رواية وتلاوة ونصا وقياسا . ووقف يعقوب عليها بالياء على أصله والباقون بالحذف في الحالين والله الموفق .

وأما اليا آت المحذوفة من رؤوس الآى وجملتها بما فيه أصلى وإضافى ست وثمانون ياء كما قدمنا ذكرنا منه ياء واحدة استطرادا وهى : (يسرى) في الفجر . بقى خمس وثمانون ياء أثبت الياء في جميعها يعقوب في الحالين على أصله .

ووافقه غيره في ست عشر كلمة وهى (دعاء ، والتلاق ، والتناد وأكرمن وأهانن ، وبالواد ، والمتعال ، ووعيد ونذير ، ونكير ، ويكذبون ، وينقذون ولتردين ، وفاعتزلون ، وترجمون ونذر) أما دعاء وهو في إبراهيم فوافقه في الوصل أبو عمرو وحمزة وأبو جعفر وورش ووافقه البزى في الحالين واختلف عن قنبل فروى عنه ابن مجاهد الحذف في الحالين وروى عنه ابن شنبوذ الإثبات في الوصل والحذف في الوقف هذا الذى هو من طرق كتابنا .

وقد ورد عن ابن مجاهد مثل ابن شنبوذ وعن ابن شنبوذ الإثبات في الوقف أيضاً ذكره الهذلى وقال وهو تخليط (قلت) وبكل من الحذف والإثبات قرأت عن قنبل وصلا ووقفا وبه آخذ والله تعالى أعلم .

وأما (التلاق ، والتناد) وهما في غافر فوافقه في الوصل ورش وابن وردان .

ووافقه في الحالين ابن كثير . وانفرد أبو الفتح فارس بن أحمد من قراءته على عبد الباقى بن الحسن عن أصحابه عن قالون بالوجهين الحذف

والإثبات فى الوقف وتبعه فى ذلك الدانى من قراءته عليه وأثبته فى التيسير كذلك فذكر الوجهين جميعا عنه وتبعه الشاطبى على ذلك وقد خالف عبد الباقى فى هذين سائر الناس ولا أعلمه ورد من طريق من الطرق عن أبى نشيط ولا الحلوانى بل ولا عن قالون أيضا فى طريق إلا من طريق أبى مروان عنه .

وذكره الدانى فى جامعه عن العثمانى أيضا وسائر الرواة عن قالون على خلافه كإبراهيم وأحمد ابنى قالون وإبراهيم بن دازيل وأحمد بن صالح وإسماعيل القاضى والحسن بن على الشحام والحسين بن عبدالله المعلم وعبدالله بن عيسى المدنى وعبيد الله بن محمد العمرى ومحمد بن عبدالحكم ومحمد بن هرون المروزى ومصعب بن إبراهيم والزبير بن محمد وعبد الله بن فليح وغيرهم وأما (أكرمن وأهانن) وهما فى الفجر فوافقه على إثبات الياء فيهما وصلا نافع وأبو جعفر وفى الحالين البزى .

واختلف عن أبى عمرو فذهب الجمهور عنه إلى التخيير وهو الذى قطع به فى الهداية والهادى والتلخيص للطبرى والكامل وقال فيه وبه قال الجماعة وعول الدانى على حذفهما وكذلك الشاطبى .

وقال فى التيسير وخير فيهما أبو عمرو وقياس قوله فى رؤوس الآى يوجب حذفهما وبذلك قرأت وبه آخذ .

وقال فى التبصرة روى عن أبى عمرو أنه خير فى إثباتهما فى الوصل والمشهور عنه الحذف .

وقطع فى الكافى له بالحذف وكذلك فى التذكرة والعنوان وكذلك جمهور العراقيين لغير ابن فرح عن الدورى وقطعوا بالإثبات لابن فرح وكذلك سبط الخياط فى كفايته لابن مجاهد عن أبى الزعراء من طريق الحمامى

ولم يذكر فى الإرشاد عن أبى عمرو سوى الإثبات وكذلك فى المبهج من طريق ابن فرح وزاد فقال وفى هاتين الياءين عن أبى عمرو اختـــلاف نقله أصحابه .

وكذلك أطلق الخلاف عن أبى عمرو أبو على بن بليمة فى تلخيصه والوجهان مشهوران عن أبى عمرو والتخيير أكثر والحذف أشهر والله أعلم .

وفى الجامع لابن فارس اثباتهما فى الحالين لابن شنبوذ عن قنبل . وأما (بالواد) وهى فى الفجر أيضا فوافقه على إثباتها وصلا ورش وفى الحالين ابن كثير ، واختلف عن قنبل عنه فى الوقف .

فروى الجمهور عنه حذفها فيه وهو الذى قطع به صاحب العنوان والكافى والهداية والتبصرة والهادى والتذكرة . وهو اختيار أبى طاهر ابن أبى هاشم وبه كان يأخذ وبه قرأ الدانى على أبى الحسن بن غلبون وهو ظاهر التيسير حيث قطع به أولا ولكن طريق التيسير هو الإثبات فإنه قرأ به على فارس بن أحمد وعنه أسند رواية قنبل فى التيسير . وبالإثبات أيضا قطع صاحب المستنير من غير طريق أبى طاهر .

وكذلك ابن فارس فى جامعه وكذلك سبط الخياط فى كفايته ومبهجه من غير طريق ابن مجاهد مع أنه قطع بالإثبات له فى الحالين فى سبعته وذكر فى كتاب الياآت وكتاب المكيين وكتاب الجامع عن قنبل الياء فى الوصل وإذا وقف وقف بغير ياء قال الدانى وهو الصحيح عن قنبل .

﴿ قلت ﴾ وكلا الوجهين صحيح عن قنبل نصا وأداء حالة الوقف بهما قرأت وبهما آخذ والله أعلم . وأما (المتعال) وهو فى الرعد فوافقه على الإثبات فى الحالين ابن كثير من روايتيه من غير خلاف .

وقد ورد عن ابن شنبوذ عن قنبل من طريق ابن الطبر حذفها فى الحالين. ومن طريق الهذلى حذفها وقفا والذى نأخذ به هو الأول والله أعلم .

وأما عيد . وهى فى إبراهيم وموضعى ق (ونكير) وهى فى الحج وسبأ وفاطر والملك (ونذير) وهى فى الستة المواضع من القمر (وأن يكذبون) فى القصص (ولا ينقذون) فى يس (ولتردين) فى الصافات (وأن ترجمون وفاعتزلون) فى الدخان (ونذير) فى الملك فوافقه على اثبات الياء فى هذه الثمانى عشرة ياء من الكلم القسع حالة الوصل ورش .

واختص يعقوب بما بقى من اليا آت فى رؤس الآى وهى ستون ياء تقدمت مفصلة وستأتى منصوصا عليها آخر كل سورة عقيب ياءات الإضافة معادا ذكر الخلاف فى ذلك كله مبيناً مفصلا إن شاء الله وبالله التوفيق .

تنبيهات

(الأول) أجمعت المصاحف على إثبات الياء رسما فى خمسة عشر موضعاً مما وقع نظيره محذوفاً مختلفاً فيه مذكور فى هذا الباب وهى (واخشونى ولأتم) فى البقرة (فإن الله يأتى بالشمس) فيها أيضاً (وفاتبعونى) فى آل عمران . (وفهو المهتدى) فى الأعراف (وفكيدونى) فى هود (وما نبغى) فى يوسف (ومن اتبعنى) فيها (وفلا تسئلنى) فى الكهف (وفاتبعونى وأطيعوا) فى طه (وأن يهدينى) فى القصص و (ياعبادى الذين آمنوا) فى العنكبوت (وأن أعبدونى) فى يس ، و (ياعبادى الذين أسرفوا) آخر الزمر (وأخرتنى إلى) فى المنافقين (ودعائى إلا) فى نوح . لم تختلف المصاحف فى هذه الخمس عشرة ياء أنها ثابتة .

وكذلك لم يختلف القراء فى إثباتها أيضاً ولم يجىء عن أحد منهم

خلاف إلا فى (تسئلنى) فى الكهف اختلف فيها عن ابن ذكوان كما سنذكره فى موضعه إن شاء الله تعالى .

ويلحق بهذه اليا آت (بهادى العمى) فى النمل لثبوتها فى جميع المصاحف لاشتباهها بالتى فى سورة الروم إذ هى محذوفة من جميع المصاحف كما ذكرنا فى باب الوقف .

﴿ الثانى ﴾ بنى جماعة من أئمتنا الحذف والإثبات فى (فبشر عباد) عن السوسى وغيره عن أبى عمرو على كونها رأس آية فقال عبيد بن عقيل عن أبى عمرو وإن كانت رأس آية وقفت على عباد وإن لم تكن رأس آية ووقفت قلت (فبشر عبادى وإن وصلت قلت (عبادى الذين) قال وقرأته بالقطع .

وقال ابن مجاهد فى كتاب أبى عمرو فى رواية عباس وابن اليزيدى دليل على أن أبا عمرو كان يذهب فى العدد مذهب المدنى الأول وهو كان عدد أهل الكوفة والأئمة قديماً فمن ذهب إلى عدد الكوفى والمدنى الأخير والبصريين حذف الياء فى قراءة أبى عمرو ومن عد عدد المدنى الأول فتحها واتبع أبا عمرو فى قراءة والعدد .

وقال ابن اليزيدى فى كتابه فى الوصل والقطع لما ذكر لأبى عمرو والفتح وصلا وإثبات الياء وقفا هذا منه ترك لقوله إنه يتبع الخط فى الوقف قال وكأن أبا عمرو أغفل أن يكون هذا الحرف رأس آية .

وقال الحافظ أبو عمرو الدانى بعد ذكره ما قدمنا قول أبى عمرو لعبيد بن عقيل دليل على أنه لم يذهب على أنه رأس آية فى بعض العدد إذ خيره فقال إن عددتها فأسقط الياء على مذهبه فى الفواصل وإن لم تعدها فأثبت الياء وأنصبها على مذهبه فى غير الفواصل وعند استقبال الياء بالألف واللام .

(قلت) والذى لم يعدها آية هو المكى والمدنى الأول فقط وعدها غيرهما آية فعلى ما قررناه يكون أبو عمرو اتبع فى ترك عدها المكى والمدنى الأول إذ كان من أصل مذهبه اتباع أهل الحجاز وعنهم أخذ القراءة أولا واتبع فى عدها أهل بلدة البصرة وغيرها وعنهم أخذ القراءة ثانياً فهو فى الحالتين متبع القراءة والعدد ولذلك خير فى المذهبين والله تعالى أعلم .

(الثالث) ليس إثبات هذه الياآت فى الحالين أو فى حال الوصل مما يعد مخالفا للرسم خلافا يدخل به فى حكم الشذوذ لما بيناه فى الركن الرسمى أول الكتاب والله تعالى أعلم .

باب بيان إفراد القراآت وجمعها

لم يتعرض أحد من أئمة القراءة فى تواليفهم لهذا الباب . وقد أشار اليه أبو القاسم الصفراوى فى إعلانه ولم يأت بطائل وهو باب عظيم الفائدة، كثير النفع ، جليل الخطر ، بل هو ثمرة ما تقدم فى أبواب هذا الكتاب من الأصول ، ونتيجة تلك المقدمات والفصول. والسبب الموجب لعدم تعرض المتقدمين اليه هو عظم هممهم ، وكثرة حرصهم، ومبالغتهم فى الاكثار من هذا العلم واستيعاب رواياته ولقد كانوا فى الحرص والطلب بحيث أنهم يقرأوا بالرواية الواحدة على الشيخ الواحد عدة ختمات لاينتقلون إلى غيرها ولقد قرأ الاستاذ أبو الحسن على بن عبد الغنى الحصرى القيروانى القراآت السبع على شيخه أبى بكر القصرى تسعين ختمة كلما ختم ختمة قرأ غيرها حتى أكمل ذلك فى مدة عشر سنين حسبما أشار اليه بقوله فى قصيدته :

وأذكر أشياخى الذين قرأتها ... عليهم فأبدأ بالامام أبى بكر

قرأت عليه السبع تسعين ختمة ... بدأت ابن عشر ثم أكملت فى عشر

وكان أبو حفص الكتانى من أصحاب ابن مجاهد وممن لازمه كثيراً وعرف به ، وقرأ عليه سنين لايتجاوز قراءة عاصم. قال وسألته أن ينقلنى عن قراءة عاصم إلى غيرها فأبى على ، وقرأ أبو الفتح فرج بن عمر الواسطى أحد شيوخ

ابن سوار القرآن برواية أبي بكر من طريق يحيى العليمي عن أبي الحسن على ابن منصور المعروف بابن الشعير الواسطى عدة ختمات فى مدة سنين وكانوا يقرأون على الشيخ الواحد العدة من الروايات والكثير من القراآت كل ختمة برواية لايجمعون رواية إلى غيرها وهذا الذى كان عليه الصدر الأول ومن بعدهم إلى أثناء المائة الخامسة عصر الدانى وابن شيطا والأهوازى والهذلى ومن بعدهم فمن ذلك الوقت ظهر جمع القراآت فى الختمة الواحدة واستمر إلى زماننا وكان بعض الأئمة يكره ذلك من حيث إنه لم تكن عادة السلف عليه ولكن الذى استقر عليه العمل هو الأخذ به والتقرير عليه وتلقيه بالقبول .

وإنما دعاهم إلى ذلك فتور الهمم وقصد سرعة الترقى والإنفراد ولم يكن أحد من الشيوخ يسمح به إلا لمن أفرد القراآت وأتقن معرفة الطرق والروايات وقرأ لكل قارىء ختمة على حدة ولم يسمح أحد بقراءة قارىء من الأئمة السبعة أو العشرة فى ختمة واحدة فيما أحسب إلا فى هذه الأعصار المتأخرة حتى إن الكمال الضرير صهر الشاطبى لما أراد القراءة على الشاطبى لم يقرأ عليه واحدة من السبعة إلا فى ثلاث ختمات فكان إذا أراد قراءة ابن كثير مثلا يقرأ أولا برواية البزى ختمة.

ثم ختمة برواية قنبل ثم يجمع البزى وقنبل فى ختمة هكذا حتى أكمل القراآت السبع فى تسع عشرة ختمة ولم يبق عليه إلا رواية أبى الحارث وجمعه مع الدورى فى ختمة ، قال فأردت أن أقرأ برواية أبى الحارث فأمرنى بالجمع فلما انتهيت إلى « سورة الأحقاف » توفى رحمة الله .

وهذا هو الذى استقر عليه العمل إلى زمن شيوخنا الذين أدركناهم فلم أعلم أحداً قرأ على التقى الصائغ الجمع الا بعد أن يفرد السبعة فى إحدى وعشرين ختمة وللعشرة كذلك .

وقرأ شيخنا أبو بكر بن الجندى على الصائغ المذكور المفرادت عشرين ختمة وكذلك شيخنا الشيخ شمس الدين بن الصائغ .

وكذلك شيخنا الشيخ تقى الدين البغدادى وكذلك سائر من أدركناهم من أصحابه .

وقرأ شيخنا عبد الوهاب القروى الاسكندرى على شيخه الشهاب أحمد ابن محمد القوصى بمضمن الإعلان فى السبع أربعين ختمة وكان الذين يتساهلون فى الأخذ يسمحون أن يقرأوا لكل قارىء من السبعة بختمة سوى نافع وحمزة فإنهم كانوا يأخذون ختمة لقالون ثم ختمة لورش .

ثم ختمة لخلف ثم ختمة لخلاد ولا يسمح أحد بالجمع الا بعد وذلك لما طلبت القراآت أفردتها على الشيوخ الموجودين بدمشق وكنت قرأت ختمتين كاملتين على الشيخ أمين الدين عبدالوهاب بن السلار ختمة بقراءة أبي عمرو من روايتيه وختمه بقراءة حمزة من روايتيه أيضاً ثم استأذنته فى الجمع فلم يأذن لى .

وقال لم تفرد على جميع القراآت ولم يسمح بأكثر من أن أذن لى فى جميع قراءة نافع وابن كثير فقط (نعم) كانوا إذا رأوا شخصاً قد أفرد وجمع على شيخ معتبر وأجيز وتأهل فأراد أن يجمع القراآت فى ختمة على أحدهم لايكلفونه بعد ذلك إلى إفراد لعلمهم بأنه قد وصل إلى حد المعرفة والاتقان كما وصل الأستاذ أبو العز القلانسى إلى الإمام أبى القاسم الهذلى حين دخل بغداد فقرأ عليه بمضمن كتابه الكامل فى ختمة واحدة .

ولما دخل الكمال بن فارس الدمشقى مصر وقصده قراء أهلها لانفراده بعلو الإسناد وقراءته الروايات الكثيرة على الكندى فقرأوا عليه بالجمع للاثنى عشر بكل مارواه عن الكندى من الكتب .

ورحل الشيخ على الديوانى من واسط إلى دمشق فقرأ على الشيخ إبراهيم الإسكندرى بها بمضمن التيسير والشاطبية فى ختمة .

ورحل الشيخ نجم الدين بن مؤمن إلى مصر من العراق فقرأ على الشيخ تقى الدين بن الصائغ بمضمن عدة كتب جمعا وكذلك رحل شيخنا أبو محمد بن السلار فقرأ على الصائغ المذكور ختمة جمعا بمضمن التيسير والشاطبية والعنوان .

ورحل بعده شيخنا أبو المعالى بن اللبان فقرأ ختمة جمعاً للثمانية بمضمن عقد اللآلى وغيرها على أبى حيان وأول ماقرأت أنا على ابن اللبان قرأت عليه ختمة جمعاً بمضمن عشرة كتب ولما رحلت أولا إلى الديار المصرية قرأت جمعا بالقرآآت الاثنى عشر بمضمن عدة كتب على أبى بكر ابن الجندى .

وقرأت على كل من ابن الصائغ والبغدادى جميعا بمضمن الشاطبية والتيسير والعنوان .

ثم رحلت ثانياً وقرأت على الشيخين المذكورين جمعا للعشرة بمضمن عدة كتب وزدت فى جمعى على البغدادى فقرأت لابن محيصن والأعمش والحسن البصرى .

(فهذه) طريقة القوم رحمهم الله وهذا دأبهم .

وكانوا أيضا فى الصدر الأول لايزيدون القارىء على عشر آيات ولو كان من كان لايتجاوزون ذلك .

وإلى ذلك أشار الأستاذ أبو مزاحم الخاقانى حيث قال فى قصيدته التى نظمها فى التجويد وهو أول من تكلم فيه فيما أحسب .

وحكمك بالتحقيق إن كنت آخذا على أحد أن لا تزيد على عشر

وكان من بعدهم لا يتقيد بذلك بل يأخذ بحسب ما يرى من قوة الطالب قليلا وكثيراً إلا أن الذى استقر عليه عمل كثير من الشيوخ هو الأخذ فى الإفراد بجزء من أجزاء مائة وعشرين ، وفى الجمع بجزء من أجزاء مائتين وأربعين وروينا الأول من بعض المتقدمين .

(أخبرنى) عمر بن الحسن بقراءتى عليه ظاهر دمشق عن الخطيب أبى العباس أحمد بن إبراهيم الواسطى أخبرنا الحسين بن أبى الحسن الطيبى ، أخبرنا أبو بكر عبد الله بن منصور أخبرنا أبو العز الواسطى .

قال قرأت بها يعنى قراءة أبى جعفر على الشيخ أبى على .

وأخبرنى أنه قرأها على أبى على الحسين بن على بن عبيد الله الرهاوى بدمشق . وأخبره أنه قرأها على أبى على أحمد بن محمد الأصبهانى . وأخبره أنه قرأها على أبى عبـــد الله صالح بن سعيد الرازى ختمة كاملة فى مدة أربعة أشهر كل يوم جزء من أجزاء مائة وعشرين وأن صالحا قرأ على أبى العباس بن الفضل بن شاذان الرازى ختمة كاملة فى مدة أربعة أشهر على هذه الأجزاء وأن الفضل قرأ على أحمد بن يزيد الحلوانى .

وأخذ آخرون بأكثر من ذلك ولم يجعلوا للأخذ حداً كما ذكرنا . وكان الإمام علم الدين السخاوى يختاره ويحمل ما ورد عن السلف فى تحديد الأعشار على التلقين واستدل بأن ابن مسعود رضى الله عنه قرأ على النبى صلى الله عليه وسلم فى مجلس واحد من أول سورة النساء حتى بلغ (فكيف

إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيداً) كما ثبت في الصحيح .

والذى قاله واضح فعله كثير من سلفنا واعتمد عليه كثير من أدركنا من أئمتنا ، قال الإمام يعقوب الحضرمى قرآت القرآن فى سنة ونصف على سلام .

وقرأت على شهاب الدين بن شريفة فى خمسة أيام وقرأ شهاب على مسلمة ابن محارب فى تسعة أيام وقد قرأ شيخنا الشهاب أحمد بن الطحان على الشيخ أبى العباس بن نحلة ختمة كاملة بحرف أبى عمرو من روايتيه فى يوم واحد وأخبرت عنه أنه لما ختم قال الشيخ هل رأيت أحداً يقرأ هذه القراءة ؟ فقال لا تقل هكذا ، قل : هل رأيت شيخاً يسمع هذا السماع ؟ ولما رحل ابن مؤمن إلى الصائغ قرأ عليه القراآت جمعا بعدة كتب فى سبعة عشر يوما وقرأ على شخص ختمة لابن كثير من روايتيه فى أربعة أيام وللكسائى كذلك فى سبعة أيام .

ولما رحلت أولا إلى الديار المصرية وأدركنى السفر كنت قد وصلت فى ختمة بالجمع إلى سورة الحجر على شيخنا ابن الصائغ فابتدأت عليه من أول الحجر يوم السبت وختمت عليه ليلة الخميس فى تلك الجمعة وآخر ما كان بقى لى من أول الواقعة فقرأته عليه فى مجلس واحد وأعظم ما بلغنى فى ذلك قضية الشيخ مكين الدين عبد الله بن منصور المعروف بالأسمر مع الشيخ أبى إسحاق إبراهيم بن محمد وثيق الاشبيلى .

وهى ما أخبرنى به الشيخ الإمام المحدث الثقة أبو بكر محمد بن أحمد ابن أبى بكر بن عرام الاسكندرى فى كتابه إلى من ثغر الاسكندرية .

ثم نقلته من خطه بها أن الشيخ مكين الدين الأسمر دخل يوما إلى الجامع

الحيوشى بالاسكندرية فوجد شخصا واقفا وهو ينظر إلى أبواب الجامع فوقع فى نفس المسكين الأسمر أنه رجل صالح وأنه يعزم على الرواح إلى جهته ليسلم عليه ففعل ذلك وإذا به ابن وثيق ولم يكن لأحد منهما معرفة بالآخر ولا رؤية فلما سلم عليه قال له : أنت عبد الله بن منصور .

قال : نعم ماجئت من الغرب إلا بسببك لأقرئك القراآت ، قيل فابتدأ عليه المسكين الأسمر تلك الليلة الختمة بالقراآت السبع من أولها وعند طلوع الفجر إذا به يقول « من الجنة والناس » فختم عليه الختمة جمعا بالقراآت السبع فى ليلة واحدة .

إذا تقرر ذلك فليعلم أنه من يريد تحقيق علم القراآت وإحكام تلاوة الحروف فلابد من حفظه كتابا كاملا يستحضر به اختلاف القراء وينبغى أن يعرف أولا اصطلاح الكتاب الذى يحفظه ومعرفة طرقه .

وكذلك إن قصد التلاوة بكتاب غيره ولابد من إفراد القراآت التى يقصد معرفتها قراءة قراءة على ماتقدم فإذا أحكم القراآت إفرادا وصار له بالتلفظ بالأوجه ملكة لا يحتاج معها إلى تكلف وأراد أن يحكمها جمعا فليرض نفسه ولسانه فيما يريد أن يجمعه ولينظر مافى ذلك من الخلاف أصولا وفرشا فما أمكن فيه التداخل اكتفى منه بوجه ومالم يمكن فيه نظر فإن أمكن عطفه على ماقبله بكلمة أو بكلمتين أو بأكثر من غير تخليط ولا تركيب اعتمده وإن لم يحسن عطفه رجع إلى موضع ابتدأ حتى يستوعب الأوجه كلها من غير إهمال ولا تركيب ولا اعادة مادخل فإن الأول ممنوع والثانى مكروه والثالث معيب .

وذلك كله بعد أن يعرف أحرف الخلاف الواجب من أوجه الخلاف الجائز فمن لم يميز بين الخلافين لم يقدر على الجمع ولا سبيل له إلى الوصول إلى القراآت

وكذلك يجب أن يميز بين الطرق والروايات وإلا فلا سبيل له إلى السلامة من التركيب فى القراآت وسأوضح لك ذلك كله ايضاحاً لا يحتاج معه إلى زيادة بتوفيق الله سبحانه وتعالى وعونه .

(فاعلم) أن الخلاف إما أن يكون للقارىء وهو أحد الأئمة العشرة ونحوهم أو للراوى عنه وهو واحد من أصحابه العشرين المذكورين فى كتابنا هذا ونحوهم أو للراوى عن واحد من هؤلاء الرواة العشرين أو من بعده وإن سفل أو لم يكن كذلك فإن كان لواحد من الأئمة بكماله أى مما أجمع عليه الروايات والطرق عنه فهو قراءة وإن كان للراوى عن الإمام فهو رواية وإن كان لمن بعد الرواة وإن سفل فهو طريق وما كان على غير هذه الصفة مما هو راجع إلى تخيير القارىء فيه كان وجها فنقول : مثلا اثبات البسملة بين السورتين قراءة ابن كثير وقراءة عاصم وقراءة الكسائى وقراءة أبى جعفر ورواية قالون عن نافع وطريق الأصفهانى عن ورش .

وطريق صاحب الهادى عن أبى عمرو وطريق صاحب العنوان عن ابن عامر وطريق صاحب التذكرة عن يعقوب وطريق صاحب التبصرة عن الأزرق عن ورش ونقول الوصل بين السورتين قراءة حمزة وطريق صاحب المستنير عن خلف وطريق صاحب العنوان عن أبى عمرو وطريق صاحب الهداية عن عامر .

وطريق صاحب الغاية عن يعقوب وطريق صاحب العنوان عن الأزرق عن ورش والسكت بينهما طريق صاحب الإرشاد عن خلف وطريق صاحب التبصرة عن أبى عمرو .

وطريق صاحب التلخيص عن ابن عامر وطريق صاحب الإرشاد عن يعقوب وطريق صاحب التذكرة عن الأزرق عن ورش .

وتقول لك فى البسملة بين السورتين لمن بسمل ثلاثة أوجه ولا تقل ثلاث قراآت ولا ثلاث روايات ولا ثلاث طرق ، وفى الوقف على (نستعين) للقراء سبعة أوجه ، وفى الإدغام لأبى عمرو فى نحو : (الرحيم ملك) ثلاثة أوجه ولا تقل فى شىء من هذا روايات ولا قراآت ولا طرق كما تقول لكل من أبى عمرو وابن عامر ويعقوب والأزرق بين السورتين ثلاث طرق وتقول للأزرق فى نحو (آمن وآدم) ثلاث طرق .

وقد يطلق على الطرق وغـــيرها أوجه أيضاً على سبيل العدد لا على سبيل التخيير .

إذا علمت ذلك فاعلم أن الفرق بين الخلافين أن خلاف القراآت والروايات والطرق خلاف نص ورواية ، فلو أخل القارىء بشىء منه كان نقصاً فى الرواية فهو وضده واجب فى إكمال الرواية وخلاف الأوجه ليس كذلك إذ هو على سبيل التخيير فبأى وجه أتى القارىء أجزأ فى تلك الرواية ولا يكون إخلالا بشىء منها فهو وضده جائز فى القراءة من حيث إن القارىء مخير فى الإتيان بأيه شاء

وقد تقدمت الإشارة إلى هذا وذكرنا ما كان يختار فيه بعض أئمتنا وما يراه بعض شيوخنا فى التنبيه الثالث من الفصل السابع آخر باب البسملة وذكرنا السبب فى تكرار بعض أوجه التخيير والمحافظة على الإتيان به فى كل موضع فليراجع من هناك فانه تنبيه مهم يندفع به كثير من الإشكالات ويرتفع به شبه التركيب والاحتمالات والله أعلم .

فصـــل

الشيوخ فى كيفية الأخذ بالجمع مذهبان أحدهما الجمع بالحرف وهو أن يشرع القارىء فى القراءة فإذا مر بكلمة فيها خلف أصولى أو فرشى أعاد تلك الكلمة بمفردها حتى يستوفى مافيها من الخلاف فان كانت مما يسوغ الوقف عليه وقف واستأنف مابعدها على الحكم المذكور وإلا وصلها بآخر وجه انتهى عليه حتى ينتهى إلى وقف فيقف وإن كان الخلف مما يتعلق بكلمتين كمد المنفصل والسكت على ذى كلمتين وقف على الكلمة الثانية واستوعب الخلاف .

ثم انتقل إلى مابعدها على ذلك الحكم وهذا مذهب المصريين وهو أوثق فى استيفاء أوجه الخلاف وأسهل فى الأخذ وأخصر ولكنه يخرج عن رونق القراءة وحسن أداء التلاوة .

والمذهب الثانى الجمع بالوقف وهو إذا شرع القارىء بقراءة من قدمه لايزال بذلك الوجه حتى ينتهى إلى وقف يسوغ الابتداء بما بعده فيقف ثم يعود إلى القارىء الذى بعده إن لم يكن دخل خلفه فيما قبله ولايزال حتى يقف على الوقف الذى وقف عليه ثم يفعل ذلك بقارىء قارىء حتى ينتهى الخلف ويبتدىء بما بعد ذلك الوقف على هذا الحكم .

وهذا مذهب الشاميين وهو أشد فى الاستحضار وأسد فى الاستظهار وأطول زمانا ، وأجود إمكاناً ، وبه قرأت على عامة من قرأت عليه مصراً وشاما وبه آخذ ولكنى ركبت من المذهبين مذهبا ، فجاء فى محاسن الجمع طرازاً مذهباً . فابتدىء بالقارىء وانظر إلى من يكون من القراء أكثر موافقة له فاذا وصلت إلى كلمة بين القارئين فيها خلف وقفت وأخرجته معه .

ثم وصلت حتى انتهى إلى الوقف السائغ جوازه وهكذا حتى ينتهى الخلاف ولما رحلت إلى الديار المصرية ورأيت الناس يجمعون بالحرف كما قدمت أولا فكنت أجمع على هذه الطريق بالوقف وأسبق الجامعين بالحرف مع مراعاة حسن الأداء وكمال القراءة وسأوضح ذلك كله بأمثلة يظهر لك منها المقصود والله تعالى الموفق .

وكان بعض الناس يختار الجمع بالآية فيشرع فى الآية حتى ينتهى إلى آخرها ثم يعيدها لقارىء قارىء حتى ينتهى الخلاف وكأنهم قصدوا بذلك فصل كل آية على حدتها بما فيها من الخلاف ليكون أسلم من التركيب وأبعد من التخليط ولا يخلصهم ذلك إذ كثير من الآيات لا يتم الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده فكان الذى اخترناه هو الأولى والله أعلم .

وأما قول الأستاذ أبى الحسن على بن عمر الأندلسى القيجاطى فى قصيدته التكملة المفيدة التى أشرنا اليها فى أوائل كتابنا مما رويناه من كتب القراآت حيث قال فيها: باب كيفية الجمع بالحرف وشروطه ثم قال :

على الجمع بالحرف اعتماد شيوخنا فلم أر منهم من رأى عنه معدلا

لأن أبا عمرو ترقاه سلماً فصار له مرقاً إلى رتب العلا

ولكن شروط سبعة قد وفوا بها خلوا من الإحسان والحسن منزلا

ثم قال عقيب ذلك كل من لقيت من كبار الشيوخ وقرأت عليه كالشيخ الجليل أبى عبد الله بن مسفون والشيخ الجليل أبى جعفر الطباخ والشيخ الجليل أبى على بن أبى الأحوص وغيرهم ممن كان فى زمانهم إنما كانوا يجمعون بالحرف لا بالآية ويقولون إنه كان مذهب أبى عمرو يعنى الدانى .

قال وأما الشروط السبعة فترد بعد هذا ثم قال :

فمنها معال يرتقى بارتقائها ومنها معان يتقى أن تبدلا

قال : أما المعالى فاتعاق بذكر الله تعالى وذكر رسوله صلى الله عليه وسلم ، وأما المعانى فحيث كان الوقف أو الوصل يبدل أحدهما المعنى أو يغيره فيجب أن يتقى ذلك ثم قال :

فتقديس قدوس وتعظيم مرسل وتوقير أستاذ حلا رعيها علا
ووصل عذاب لا يليق برحمة وفصل مضاف لا روق فيفصلا
وإتمامه الخلف الذى قد تلا به ويرجع للخلف الذى قبل أغفلا
ويبدأ بالراوى الذى بدؤا به ولكن هذا ربما عد أسهلا

قال هذه الشروط السبعة قد ذكرت هنا .

(فأولها) مايتعلق بذكر الله سبحانه كقوله تعالى : (ومامن إله إلا الله) لا يجوز الوقف قبل قوله (إلا الله) وكذلك فى قوله (لا إله إلا الله) لا يجوز الوقف قبل الاستثناء فى ذلك .

فهذا وما أشبهه هو ﴿ الشرط الأول ﴾ وفى ذكر النبى صلى الله عليه وسلم فى نحو قوله (وما أرسلناك إلا كافة للناس ، وما أرسلناك إلا مبشرا ونذيراً) لا يجوز الوقف قبل الاستثناء فى مثل هذا وإن وصل هذا والذى قبله بعد ذلك وكذلك لا يجوز الابتداء فى قوله (ويقول الذين كفروا لست مرسلا) . بقوله (لست مرسلا) دون ما قبله .

وهذا هو ﴿ الشرط الثانى ﴾ وكذلك يكره أن يقف فى قوله : (أو تقطع أيديهم) قبل قوله (أيديهم) وفى قوله (إلا أن تقطع قلوبهم) كذلك .

وهذا هو ﴿ الشرط الثالث ﴾ وكذلك لا يجوز أن يقف فى مثل قوله :

(أولئك أصحاب الميمنة ، والذين كفروا) حتى يأتى بما بعده وكذلك (فأولئك أصحاب النارهم فيها خالدون والذين آمنوا وعملوا الصالحات) حتى يأتى بما بعده أيضا .

وهذا هو ﴿ الشرط الرابع ﴾ وأما قطع المضاف من المضاف اليه فمازال الشيوخ يمنعون ذلك حتى كانوا ينكرون مايجدون فى الكتب من قولهم يوقف على مثل(رحمت، ونعمت ، وسنت ، وجنت ،وشجرت) وماأشبه ذلك بالتاء أوبالهاء . ويقولون كيف يقال هذا وقطع المضاف من المضاف اليه لايجوز ؟ ويقولون معتذرين عنهم إنما ذلك لو وقع الوقف لكان هذا ، وأما أن يجوز قطع المضاف من المضاف اليه فلا .

وهذا هو ﴿ الشرط الخامس ﴾ وأما اتمام الخلف إلى آخره فلايجوز عندهم إذا قرأ القارىء ثم قرأ بعده القارىء الآخر ثم عرض له خلف إلا أن يتم قراءة القارىء الثانى إلى انقطاع الآية ثم يستدرك بعد ذلك مانقص من قراءة القارىء الأول حذراً من أن يقرأ أول الآية لقارىء وآخرها لآخر من غير أن يقف بينهما .

وهذا هو ﴿ الشرط السادس ﴾ وأما .

﴿ الشرط السابع ﴾ وهو أن يبدأ بورش قبل قالون وبقنبل قبل البز بحسب ترتيبهم فهذا أسهل الأوجه السبعة فإن الشيوخ رضوان الله عليهم كانوا لايكرهون هذا كما كانوا يكرهون ماقبله فيجوز ذلك لضرورة ولغير ضرورة

والأحسن أن يبدأ بما بدأ به المؤلفون فى كتبهم انتهى قول القيجاطى فى هذا الباب نظما ونثراً .

وفى الشرط الأخير نظر وكذلك فى الاقتصار على الستة الباقية إذ ليست

وافية بالقصد فإن القصد تجنب مالا يليق مما يوهم غير المعنى المراد كما إذا وقف على قوله (فويل للمصلين) أو ابتدأ بقوله. (وإياكم أن تؤمنوا بالله ربكم) وبلغني عن شيخ شيوخنا الأستاذ بدر الدين محمد بن بصخان رحمه الله وكان كثير التدبير أن شخصا كان يجمع عليه فقرأ: (تبت يدا أبي) ووقف وأخذ يعيدها حتى يستوفي مراتب المد. فقال له: يستاهل الذي أبرز مثلك.

(فالحاصل) أن الذي يشترط على جامعي القراآت أربعة شروط لا بد منها وهي رعاية الوقف، والابتداء وحسن الأداء، وعدم التركيب، وأما رعاية الترتيب والتزام تقديم شخص بعينه أو نحو ذلك فلا يشترط بل الذين أدركناهم من الأستاذين الحذاق المستحضرين لا يعدون الماهر إلا من لا يلتزم تقديم شخص بعينه.

لكن من إذا وقف على وجه لقارىء ابتدأ لذلك القارىء فإن ذلك أبعد من التركيب وأملك في الاستحضار والتدريب، وبعضهم كان يراعي في الجمع نوعاً آخر وهو التناسب فكان إذا ابتدأ مثلا بالقصر أتى بالمرتبة التي فوقه

ثم كذلك حتى ينتهي إلى آخر مراتب المد وإن ابتدأ بالمد المشبع أتى بما دونه حتى ينتهي إلى القصر: وإن ابتدأ بالفتح أتى بعده ببين بين ثم المحض وإن ابتدأ بالنقل أتى بعده بالتحقيق ثم السكت القليل ثم ما فوقه ويراعي ذلك طرداً وعكسا. وكنت أنوع بمثل هذه التنويعات حالة الجمع على أبي المعالي بن اللبان لأنه كان أقوى من لقيت استحضاراً فكان عالماً بما أعمل وهذه الطريق لا تسلك الا مع من كان بهذه المثابة. أما من كان ضعيفا في الاستحضار فينبغي أن يسلك به نوع واحد من الترتيب لا يزول عنه ليكون أقرب للخاطر.

وأوعى لذى الذهن الحاضر ، وكثير من الناس يرى تقديم قالون أولا كما هو مرتب فى هذه الكتب المشهورة .

وآخرون يرون تقديم ورش من طريق الأزرق من أجل انفراده فى كثير من روايته عن باقى الرواة بأنواع من الخلاف كالمد والنقل والترقيق والتغليظ فإنه يبتدأ له غالبا بالمد الطويل فى نحو : آدم وآمن وإيمان) ونحوه مما يكثر دوره ثم بالتوسط ثم بالقصر فيخرج مع قصره فى الغالب سائر القراء إلى غير ذلك من وجوه الترجيح يظهر فى الاختيار .

وهذا الذى أختاره أنا إذا أخذت بالترتيب . وهو الذى لم أقرأ بسواه على أحد من شيوخى بالشام ومصر والحجاز والاسكندرية وعلى هذا الحكم إذا قدم ورش من طريق الأزرق يتبع بطريق الأصبهانى ثم بقالون ثم بأبى جعفر ثم بابن كثير ثم بأبى عمرو ثم يعقوب ثم ابن عامر ثم عاصم ثم حمزة ثم الكسائى ثم خلف ويقدم عن كل شيخ الراوى المقدم فى الكتاب ولا ينتقل إلى من بعده حتى يكمل من قبل .

وكذلك كان الحذاق من الشيوخ إذا انتقل شخص إلى قراءة قبل إتمام ما قبلها لا يدعونه ينتقل حفظا لرعاية الترتيب وقصداً لاستدراك القارىء ما فاته قبل اشتغال خاطره بغيره وظنه أنه قرأه .

فكان بعض شيوخنا لا يزيد على ان يضرب بيده الأرض خفيفا ليتفطن القارىء ما فاته فإن رجع وإلا قال : ما وصلت . يعنى إلى هذا الذى تقرأ له فان تفطن وإلا صبر عليه حتى يذكره فى نفسه فإن عجز قال الشيخ اه .

وكان بعض الشيوخ يصبر على القارىء حتى يكمل الأوجه فى زعمه

وينتقل فى القراءة إلى ما بعد فيقول ما فرغت . وكان بعض شيوخنا يترك القارىء يقطع القراءة فى موضع يقف حتى يعود ويتفكر من نفسه .

وكان ابن بصخان إذا رد على القارىء شيئا فاته فلم يعرفه كتبه عليه عنده فإذا أكمل الختمة وطلب الإجازة سأله عن تلك المواضع موضعا موضعا فإن عرفها أجازه وإلا تركه يجمع ختمة أخرى ويفعل معه كما فعل أولا . وذلك كله حرص منهم على الإفادة وتحريض للطالب على الترقى والزيادة ، ففى الصحيح أن النبى صلى الله عليه وسلم دخل المسجد فدخل رجل فصلى ثم جاء فسلم على النبى صلى الله عليه وسلم فرد عليه السلام .

فقال إرجع فصل فإنك لم تصل فرجع فصلى كما صلى ثم جاء فسلم على النبى صلى الله عليه وسلم فقال ارجع فصل فإنك لم تصل - ثلاثا - فقال والذى بعثك بالحق لا أحسن غيره فعلمنى فقال « إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء الحديث » .

وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قادراً على أن يعلمه من أول مرة ولكنه صلى الله عليه وسلم قصد أن ينبهه وينبه به ويكون أرسخ فى حفظه وأبلغ فى ذكره وحيث انتهى الحال إلى هنا فنذكر بعد هذا فرش الحروف إن شاء الله تعالى .

باب فرش الحروف[1]

ذكر اختلافهم فى سورة البقرة

تقدم مذهب أبى جعفر فى السكت على « الم » وسائر حروف الفواتح فى باب السكت .

وتقدم ذكر ما (لا ريب فيه) عن حمزة فى باب المد وتقدم مذهب ابن كثير فى صلة هاء (فيه هدى) فى باب هاء الكناية .

وتقدم مذهب أبى عمرو فى إدغام المثلين وفى جواز المد قبل والقصر أيضا فى باب الإدغام الكبير .

وتقدم مذهب أصحاب الإمالة فى الوقف على المنون نحو (هدى) وبابه آخر باب الإمالة .

وتقدم مذهب أصحاب الغنة عند اللام فى باب أحكام النون الساكنة والتنوين .

---

(١) الفرش : مصدر فرش إذا نشر وبسط ، فالفرش معناه النشر والبسط والحروف جمع حرف ، والحرف القراءة ؛ يقال : حرف حمزة ، أى قراءته ، وسمى الكلام على كل حرف فى موضعه من الحروف المختلف فيها بين القراء فرشا لانتشار هذه الحروف فى مواضعها من سور القرآن الكريم فكأنها انفرشت فى السور ، بخلاف الأصول فإن حكم الواحد منها ينسحب على الجميع ، وهذا باعتبار الغالب فى كل من الفرش والأصول ، لأنه قد يوجد فى الفرش ما يطرد الحكم فيه ؛ مثل لفظ القدس ، ولفظ هو الخ .
وقد يكون فى الأصول ما لا يطرد مثل المواضع المخصوصة التى سبق أن =

وتقدم مذهب ورش وأبي جعفر وأبي عمرو في إبدال همز (يؤمنون) من باب الهمز المفرد .

وكذلك مذهب حمزة في الوقف عليه في بابه . وتقدم مذهب الأزرق عن ورش في تفخيم لام (الصلاة) من باب اللامات .

وتقدم مذهب أبي جعفر وابن كثير وقالون في صلة ميم (رزقناهم ينفقون) في سورة البقرة وتقدم اختلافهم في المد المنفصل وقصره ومراتبه في باب المد والقصر وتقدم مذهب ورش في نقل (الآخرة) في باب النقل.

وكذلك اختلافهم في السكت على لام التعريف في بابه .

وتقدم مذهب الأزرق في المد والتوسط والقصر بعد الهمزة المنقولة حركتها من (الآخرة) في باب المد والقصر وتقدم مذهبه أيضا في ترقيق الراء من (الآخرة) في باب الراآت .

وتقدم مذهب الكسائي في إمالة هاء (الآخرة) من بابه . وتقدم الاختلاف في مراتب مد (أولئك) وسائر المتصل من باب المد . وتقدمت الغنة في الراء من (ربهم) في باب أحكام النون الساكنة .

وتقدم مذهب حمزة ويعقوب في ضم هاء (عليهم) في سورة أم القرآن وكذلك موافقة ورش في صلة ميم الجمع عند همز القطع لمن وصل الميم

= ذكرها في كل من باب الهمزتين من كلمة، ومن كلمتين ؛ والكلمات المخصوصة في باب الإمالة الخ.

إذا فالتسمية في كل من الأصول والفرش باعتبار الكثير الغالب : انتهى من شرح مشعلة على الشاطبية .

فى نحو (عليهم أأنذرتهم أم لم) وكذلك مذاهبهم فى السكت على الساكن فى بابه وتقدم اختلافهم فى تسهيل الهمزة الثانية من (أأنذرتهم) وفى إبدالها وتحقيقها وإدخال الألف بينهما فى باب الهمزتين من كلمة . وتقدم مذاهبهم فى إمالة (أبصارهم) من باب الإمالة وتقدم مذهب خلف عن حمزة فى إدغام (غشاوة ولهم) بغير غنة . وكذلك مذهبه ومذهب أبى عثمان الضرير عن الدورى عن الكسائى فى الإدغام بلا غنة عند الياء فى نحـــو (من يقول) فى باب أحكام النون الساكنة والتنوين وتقدم مذهب الدورى عن أبى عمرو فى إمالة (الناس) حالة الجر فى باب الامالة .

﴿ واختلفوا ﴾ فى (وما يخادعون) فقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو بضم الياء وألف بعد الخاء وكسر الدال .(١) وقرأ الباقون بفتح الياء وسكون الخاء وفتح الدال من غير ألف(٢) .

﴿ واتفقوا ﴾ على قراءة الحرف الأول هنا (يخادعون الله) وفى النساء كذلك كراهية التصريح بهذا الفعل القبيح أن يتوجه إلى الله تعالى فأخرج مخرج المفاعلة لذلك والله أعلم .

وتقدم اختلافهم فى إمالة (فزادهم) .

﴿ واختلفوا ﴾ فى (يكذبون) فقرأ الكوفيون بفتح الياء وتخفيف

---

(١) لمناسبة اللفظ الاول . وعلى هذا يجوز أن تكون المفاعلة من الجانبين ، إذهم يخادعون أنفسهم بما يمنونها من أباطيل وهى تمنيهم كذلك ، أو من جانب واحد فتتحد مع القراءة الآتية .

(٢) مضارع « خدع » على أن المفاعلة من جانب واحد مثل قول المعلم عاقبت المقصر .

قال ابن الجزرى فى طيبته :

وما يخادعون يخدعونا .·. كنز ثوى .

الذال[1] وقرأ الباقون بالضم والتشديد[2] .

﴿ واختلفوا ﴾ فى (قيل ، وغيض ، وجىء وحيل وسيق ، وسىء ، وسيئت) فقرأ الكسائى وهشام ورويس بإشمام الضم كسر أوائلهن. وافقهم ابن ذكوان فى (حيل وسيق وسىء وسيئت) .

ووافقهم المدنيان فى (سىء وسيئت فقط)

والباقون بإخلاص الكسر . وتقدم اختلافهم فى إبدال الهمزة الثانية من (السفهاء إلا) فى باب الهمزتين من كلمتين وكذلك مذهب حمزة وهشام فى أحد وجهيه فى الوقف على السفهاء وكذلك مذهب حمزة من طريق العراقيين فى الوقف على (السفهاء إلا) فى بابه :

وتقدم مذهب أبى جعفر فى حذف همز (مستهزئون) فى باب الهمز المفرد .

وكذلك مذهب حمزة فى الوقف عليه وعلى (يستهزىء) وعلى (قالوا امنا) ونحوه من طرق العراقيين وغيرهم فى بابه .

وتقدم مذهب الدورى عن الكسائى فى إمالة (طغيانهم وآذانهم) فى باب الامالة . وتقدم مذاهبهم فى إمالة (الكافرين) فيه .

وتقدم مذهب الأزرق فى تفخيم اللام من (أظلم) فى باب اللامات .

وتقدم مذهبهم فى إمالة (شاء) فى بابه . وتقدم مذهب إبى عمرو

---

(١) من « كذب » اللازم. وهو من الكذب الذى اتصفوا به كما أخبر الله عنهم

(٢) مضارع « كذب » المعدى بالتضعيف من التكذيب لله ورسوله ، والمفعول محذوف تقديره .

« يكذبونه » قال ابن الجزرى .

أضمم شدد يكذبونا .:. كما سما

ورويس فى إدغام (لذهب بسمعهم) فى الإدغام الكبير وتقدم مذهب الأزرق فى مد (شىء) وتوسطه فى باب المد . وكذلك اختلافهم فى السكت عليه . ومذهب حمزة فيه فى بابه ؛ وتقدم مذهب أبى عمرو فى إدغام (وخلقكم) وشبهه من المتقاربين فى الإدغام الكبير إدغاما كاملا .

« إن الله لا يستحيِ »

وتقدم مذهب الأزرق فى ترقيق ياء (كثيراً) وصلا ووقفا فى باب الراآت . وتقدم مذهبه فى تفخيم لام (يوصل) فى الوصل والوقف عليه له فى باب اللامات . وتقدم اختلافهم فى إمالة (أحياكم) فى بابه .

(واختلفوا) فى (ترجعون) وما جاء منه إذا كان من رجوع الآخرة نحو (إليه ترجعون ، ويوم يرجعون إليه) سواء كان غيبا أو خطاباً وكذلك (ترجع الأمور ، ويرجع الأمر) فقرأ يعقوب بفتح حرف المضارعة وكسر الجيم فى جميع القرآن[1] .

ووافقه أبو عمرو فى (واتقوا يوما ترجعون فيه) آخر البقرة .

ووافقه حمزة والكسائى وخلف فى (وإنكم إلينا لا ترجعون) فى المؤمنين ووافقه نافع وحمزة والكسائى وخلف فى أول القصص وهو (وظنوا أنهم إلينا لا يرجعون) ووافقه فى (ترجع الأمور) حيث وقع ابن عامر وحمزة والكسائى وخلف : ووافقه فى (وإليه يرجع الأمر كله) آخر هود : كل القراء إلا نافعاً وحفصاً فإنهما قرأ بضم حرف المضارعة وفتح الجيم . وكذلك قرأ الباقون فى غيره[2] .

(١) من « رجع » اللازم .

(٢) « رجع » المتعدى ، قال ابن الجزرى .

وتقدمت مذاهبهم فى (استوى) وفى (فسواهن) فى باب الإمالة وكذلك مذهب يعقوب فى الوقف على (فسواهن) فى باب الوقف على مرسوم الخط .

(واختلفوا) فى هاء هو وهى إذا توسطت بما قبلها فقرأه أبو عمرو والكسائى وأبو جعفر وقالون بإسكان الهاء[1] إذا كان قبلها واواً ، أو فاء أو لاما نحو (وهو بكل شىء عليم ، فهو خير لكم ، لهو خير ، وهى تجرى فهى خاوية ، لهى الحيوان) قرأ الكسائى بإسكان هاء (ثم هو يوم) فى سورة القصص .

(واختلف) عن أبى جعفر فيه وفى « يمل هو » آخر السورة فروى عيسى عنه من غير طريق ابن مهران . وروى الاشنانى عن الهاشمى عن ابن جماز اسكان الهاء عنه فيهما . وروى ابن جماز سوى الهاشمى عنه وابن مهران وغيره عن ابن شبيب عن عيسى ضم الهاء فيهما عنه[2] .

وقطع بالخلاف لأبى جعفر فى (ثم هو) ابن فارس فى جامعه وكلا الوجهين فيهما صحيح عن أبى جعفر .

واختلف أيضاً عن قالون فيهما فروى الفرضى عن ابن بويان من طريق أبى نشيط عنه إسكان (يمل هو) وكذلك روى الأستاذ أبو إسحاق

= وترجيع الضم افتحا واكسر لهما .·. إن كان للأخرى وذو يوم حما
والقصص الاولى أتى ظلم شفا .·. والمؤمنون ظلهم شفافا
الامورهم والشام واعكس إذ عفا .·. الامر

(١) وذلك للتخفيف ، وهو لغة نجد

(٢) على الاصل ، وهو لغة أهل الحجاز .

الطبرى عن ابن مهران من طريق الحلوانى ونص عليه الحافظ أبو عمرو الدانى فى جامعه عن ابن مروان عن قالون وعن أبى عون عن الحلوانى عنه

وروى سائر الرواة عن قالون الضم كالجماعة وروى ابن شنبوذ عن أبى نشيط الضم فى (ثم هو) وكذلك روى الحلوانى من أكثر طرق العراقيين

وروى الطبرى عنه السكون والوجهان فيهما صحيحان عن قالون وبهما قرأت له من الطرق المذكورة إلا أن الخلف فيهما عزيز عن أبى نشيط(١)

وتقدم وقف يعقوب على : (هو وهى) بالهاء فى باب الوقف على مرسوم الخط وتقدم الكلام على : (إنى أعلم) فى باب ياآت الإضافة مجملا وسيأتى الكلام عليها إن شاء الله آخر السورة مفصلا . وتقدم الكلام على حذف الهمزة الأولى وتسهيلها من (هؤلاء إن كنتم صادقين) .

وكذلك على تسهيل الثانية وإبدالها فى باب الهمزتين من كلمتين : وتقدم مذهب حمزة فى (أنبئهم) فى الوقف وكذلك فى همزتى (بأسمائهم) فى باب وقفه .

(واختلفوا) فى ضم تاء (الملائكة اسجدوا) حيث جاء وذلك فى خمسة مواضع هذا أولها . والثانى فى الأعراف ، والثالث فى سبحان ، والرابع فى الكهف والخامس فى طه .

فقرأ أبو جعفر من رواية ابن جماز ومن غير طريق هبة الله وغيره

---

(١) قال ابن الجزرى .

. . . . ∴ وسكن هاء هو هى بعد فا

واو ولام رد ثنا بل حز ورم ∴ ثم هو والخلف بمل هو وثم

ثبت بدا .

عن عيسى بن وردان بضم التاء حالة الوصل اتباعاً[1] .

وروى هبة الله وغيره عن عيسى عنه إشمام كسرتها الضم والوجهان صحيحان عن ابن وردان نص عليهما غير واحد .

ووجه الاشمام أنه أشار إلى الضم تنبيها على أن الهمزة المحذوفة التى هى همزة الوصل مضمومة حالة الابتداء .

ووجه الضم أنهم استثقلوا الانتقال من الكسرة إلى الضمة إجراء للكسرة اللازمة مجرى العارضة وذلك لغة أزد شنوءة وعللها أبو البقاء أنه نوى الوقف على التاء فسكنها ثم حركها بالضم اتباعاً لضمة الجيم وهذا من إجراء الوصل مجرى الوقف .

ومثله ما حكى عن امرأة رأت نساء معهن رجل فقالت : أفى سوءة أتينه بفتح التاء كأنها نوت الوقف على التاء ثم ألقت عليها حركة الهمزة وقيل إن التاء تشبه ألف الوصل لأن الهمزة تسقط فى الدرج لأنها ليست بأصل وتاء (الملائكة) تسقط أيضاً لأنها ليست بأصل وقد ورد (الملائك) بغير تاء فلما أشبهتها ضمت كما تضم همزة الوصل ولا التفات إلى قول الزجاج ولا إلى قول الزمخشرى إنما تستهلك حركة الإعراب بحركة الإتباع إلا فى لغة ضعيفة كقولهم الحمد لله : لأن أبا جعفر إمام كبير أخذ قراءته عن مثل ابن عباس وغيره كما تقدم .

وهو لم ينفرد بهذه القراءة بل قد قرأ بها غيره من السلف ورويناها عن قتيبة عن الكسائى من طريق أبى خالد وقرأ بها أيضاً الأعمش .

وقرأنا له بها من كتاب المبهج وغيره وإذا ثبت مثله فى لغة العرب

---

(١) أى إتباعا لضم الجيم .

فكيف ينكر ؟ وقرأ الباقون بإخلاص كسر التاء في المواضع المذكورة[1] .

وتقدم مذهب أبي عمرو في إدغام (حيث شئتما) في باب الإدغام الكبير وأن الإدغام يمتنع له مع الهمز وأنه يجوز فيه وفي نحوه الاشمام والروم وتركهما والمد والقصر في حرف اللين قبل وأن الإظهار يقرأ مع الهمز والابدال كل ذلك في باب الإدغام الكبير .

(واختلفوا) في (فأزلهما) فقرأ حمزة (فأزالهما) بألف بعد الزاى وتخفيف اللام[2] وقرأ الباقون بالحذف والتشديد[3] .

(واختلفوا) في (فتلقى آدم من ربه كلمات) فقرأ ابن كثير بنصب (آدم) ورفع (كلمات)[4] وقرأ الباقون برفع (آدم) ونصب (كلمات) بكسر التاء[5] وتقدم مذهب أبي عمرو وانفراد عبد البارى عن رويس في إدغام (آدم من) من باب الإدغام الكبير .

---

(١) وذلك على الاصل ، قال ابن الجزرى :

وكسر تا الملائكة .٠. قبل اسجدوا اضمم ثق والاشمام خفت خلفا بكل

(٢) من « الزوال » أى نحاهما وأبعدهما عن نعيم الجنة .

(٣) من « الزلل » أى أوقعهما في الزلة بفتح الزاى ، والمراد بها المعصية وهي الاكل من الشجرة ، ويحتمل أن يكون من « زل » عن المكان إذا تنحى عنه فتتحد القراءتان في المعنى .

قال ابن الجزرى : وأزال في أزل فوز

(٤) على إسناد الفعل إلى (كلمات) وإيقاعه على (آدم) فكأنه قال :(فجاءته كلمات) ولم يؤنث الفعل لكون الفاعل مؤنثا غير حقيقى

(٥) على إسناد الفعل إلى (آدم) وإيقاعه على كلمات ، أى أخذ آدم كلمات=

وتقدم مذهب الدورى عن الكسائى فى إمالة (هداى) وخلاف الأزرق عن ورش فى إمالة بين بين من باب الإمالة .

(واختلفوا) فى تنوين (فلا خلاف عليهم ، ولا خوف عليكم ، ولا رفث ولا فسوق ولا جدال فى الحج ، ولا بيع ولا خلة ولا شفاعة) من هذه السورة (ولا بيع ولا خلال) من سورة إبراهيم (ولا لغو ولا تأثيم) من سورة الطور فقرأ يعقوب (لا خوف عليهم) حيث وقعت بفتح الفاء وحذف التنوين[1] وقرأ الباقون بالرفع والتنوين[2] .

وقرأ أبو جعفر وابن كثير والبصريان (فلا رفث ولا فسوق) بالرفع والتنوين وكذلك قرأ أبو جعفر (ولا جدال) وقرأ الباقون الثلاثة بالفتح من غير تنوين . وكذا قرأ ابن كثير والبصريان (ولا بيع ولا خلة ولا شفاعة) فى هذه السورة (ولا بيع ولا خلال) فى إبراهيم (ولا لغو ولا تأثيم) فى الطور . وقرأ الباقون بالرفع والتنوين فى الكلمات السبع[3]

وتقدم مذهب أبى جعفر فى تسهيل همزة إسرائيل حيث أتى من باب الهمز المفرد .

= من ربه بالقبول ودعا بها وهى قوله تعالى : « قالا ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين » .

قال ابن الجزرى :

وآدم انتصاب الرفع دل   وكلمات رفع كسر درهم

(١) على أن (لا) نافية الجنس تعمل عمل (إن) .

(٢) على أن (لا) ملغاة لا عمل لها .

(٣) قال ابن الجزرى : لا خوف نون رافعا لا الحضرمى [illegible]
لا فسوق ثق حقا ولا جدال ثبت بيع خلة ولا شفاعة لا بيع لا خلال لا .٠. تأثيم
لا لغو مد اكثر .

وكذلك خلاف الأزرق مد الياء بعد الهمزة من باب المد والقصر وتقدم مذهب يعقوب فى إثبات ياء (فارهبون وفاتقون) فى الحالين مجملا ، وسيأتى الكلام عليهما آخر السورة مفصلا .

« اتأمرون الناس بالبر »

(واختلفوا) فى (ولا يقبل منها شفاعة) فقرأ ابن كثير والبصريان (تقبل) بالتأنيث[1] وقرأ الباقون بالتذكير[2] .

(واختلفوا) فى (واعدنا موسى) هنا والأعراف وفى طه (وواعدناكم جانب الطور) فقرأ أبو جعفر والبصريان بقصر الألف من الوعد[3] وقرأ الباقون بالمد من المواعدة[4] .

(واتفقوا) على قراءة (أفمن وعدناه) فى القصص بغير ألف لأنه غير صالح لهما وكذا حرف الزخرف . وتقدم الإدغام والإظهار فى : (اتخذتم) كيف وقع فى باب حروف قربت مخارجها .

(واختلفوا) فى اختلاس كسرة الهمزة واسكانها من باب (بارئكم) فى الموضعين هنا وكذلك اختلاس ضمة الراء واسكانها من (يأمركم وتأمرهم ويأمرهم .

---

(١) لإسناده إلى شفاعة وهى مؤنثة لفظا .
(٢) لأن التأنيث غير حقيقى .
قال ابن الجزرى : يقبل أنث حق .
(٣) من الله تعالى وحده .
(٤) فالله وعد (موسى) الوحى ، وموسى وعد الله المجى ء .
قال ابن الجزرى :
واعدنا اقصرا .:. مع طه الأعراف حلا ظلم ثرا .

وينصركم ويشعركم) حيث وقع ذلك فقرأ أبو عمرو بإسكان الهمزة والراء في ذلك تخفيفا . هكذا ورد النص عنه وعن أصحابه من أكثر الطرق .

وبه قرأ الداني في رواية الدوري على شيخه الفارسي عن قراءته بذلك على أبي طاهر بن أبي هاشم وعلى شيخه أبي الفتح فارس بن أحمد عن قراءته بذلك على عبد الباقي بن الحسن .

وبه قرأ أيضا في رواية السوسي على شيخيه أبي الفتح وأبي الحسن وغيرهما وهو الذي نص عليه لأبي عمرو بكماله الحافظ أبو العلاء الهمداني وشيخه أبو العز والإمام أبو محمد سبط الخياط وابن سـوار وأكثر المؤلفين شرقا وغربا .

وروى عنه الاختلاس فيها جماعة من الأئمة وهو الذي لم يذكر صاحب العنوان عن أبي عمرو من روايتي الدوري والسوسي سواه وبه قرأ الداني على شيخه أبي الفتح أيضا عن قراءته على أبي أحمد السامري وهو اختيار الإمام أبي بكر بن مجاهد .

وروى أكثر أهل الأداء الاختلاس من رواية الدوري والإسكان من رواية السوسي وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن وغيره وهو المنصوص في كتاب الكافي والهـداية والتبصرة والتلخيص والهادي وأكثر كتب المغاربة .

وعكس بعضهم فروى الاختلاس عن السوسي والاسكان عن الدوري كالأستاذين أبي طاهر بن سوار وأبي محمد سبط الخياط في (بارئكم) .

وروى بعضهم الإتمام عن الدوري نص على ذلك الأستاذ أبو العز

القلانسى من طريق ابن مجاهد وكذلك الشيخ أبو طاهر بن سوار ونص عليه الإمام الحافظ أبو العلاء من طريق ابن مجاهد عن أبي الزعراء .

ومن طريق أبي عبد الله أحمد بن عبد الله الوراق عن ابن فرح كلاهما عن الدورى إلا أن أبا العلاء خص ابن مجاهد بإتمام (بارئكم) وخص الحمامى باتمام الباقى .

وأطلق أبو القاسم الصفراوى الخلاف فى الإتمام والإسكان والإختلاس عن أبى عمرو بكماله وبعضهم لم يذكر (يشعركم) وبعضهم لم يذكر (ينصركم) وذكر (يصوركم ويحذركم) وبعضهم أطلق القياس فى كل راء نحو (يحشرهم وأنذركم ، ويسيركم ، وتطهرهم) وجمهور العراقيين لم يذكروا (تأمرهم ، ويأمرهم) وبعضهم لم يذكر (يشعركم) أيضا .

﴿ قلت ﴾ الصواب من هذه الطرق اختصاص هذه الكلم المذكورة أولا إذ النص فيها وهو فى غيرها معدوم عنهم بل قال الحافظ أبو عمرو الدانى إن إطلاق القياس فى نظائر ذلك مما توالت فيه الضمات ممتنع فى مذهبه وذلك اختيارى وبه قرأت على أئمتى .

قال ولم أجد فى كتاب أحد من أصحاب اليزيدى (وما يشعركم) منصوصا

﴿ قلت ﴾ قد نص عليه الإمام أبو بكر بن مجاهد فقال كان أبو عمرو يختلس حركة الراء من (يشعركم) فدل على دخوله فى أخواته المنصوصة حيث لم يذكر غيره من سائر الباب المقيس والله أعلم [1] وقال الحافظ

---

(١) قال ابن الجزرى :

بارئكم يأمركم ينصركم .:. يأمرهم تأمرهم يشعركم سكن أو اختلس حلا والخلف طب .

أبو عمرو والإسكان - يعنى فى هذه الكلم أصح فى النقل وأكثر فى الأداء وهو الذى أختاره وآخذ به .

﴿ قلت ﴾ وقد طعن المبرد فى الإسكان ومنعه وزعم أن قراءة أبى عمرو ذلك لحن ونقل عن سيبويه أنه قال إن الراوى لم يضبط عن أبى عمرو لأنه اختلس الحركة فظن أنه سكن اهـ .

وذلك ونحوه مردود على قائله ووجهها فى العربية ظاهر غير منكر وهو التخفيف وإجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة نحو إبل وعضد وعنق . على أنهم نقلوا أن لغة تميم تسكين المرفوع من (يعلمهم) ونحوه وعزاه الفراء إلى تميم وأسد مع أن سيبويه لم ينكر الإسكان أصلا بل أجازه وأنشد عليه .

فاليوم أشرب غير مستحقب ه ولكنه قال القياس غير ذلك وإجماع الأئمة على جواز تسكين حركة الإعراب فى الإدغام دليل على جـواز هنا وأنشدوا أيضا .

رحت وفى رجليك ما فيهما وقد بدا هنك من الميزر

وقال جرير .

سيروا بنى العم فالأهواز موعدكم أو نهر تيرى فما تعرفكم العرب

وقال الحافظ الدانى رحمه الله قالت الجماعة عن اليزيدى إن أبا عمرو كان يشم الهاء من (يهدى) والخاء من (يخصمون) شيئا من الفتح .

قال وهذا يبطل قول من زعم أن اليزيدى أساء السمع إذ كان أبو عمرو يختلس الحركة فى (بارئكم ويأمرهم) فتوهمه الإسكان الصحيح فحكاه عنه لأن ما أساء السمع فيه وخفى عنه لم يضبطه بزعم القائل وقول المتأول قد حكاه بعينه وضبطه بنفسه فيما لا يتبعض من الحركات لخفته .

وهو الفتح فمحال أن يذهب عنه ويخفى عليه فيما يتبعض منهن لقوته وهو الرفع والخفض .

قال ويبين ذلك ويوضح صحته أن ابنه وأبا حمدون وأبا خلاد وأبا عمرو وأباشعيب وابن شجاع رووا عنه عن أبي عمرو إشمام الراء من (أرنا) شيئا من الكسر قال فلو كان ما حكاه سيبويه صحيحا لكانت روايته في (أرنا) ونظائره كروايته في : بارئكم وبابه سواء ولم يكن يسيء السمع في موضع ولا يسيئه في آخر مثله .

هذا مما لا يشك فيه ذو لب ولا يرتاب فيه ذو فهم انتهى . وهو في غاية من التحقيق .

فإن من يزعم أن أئمة القراءة ينقلون حروف القرآن من غير تحقيق ولا بصيرة ولا توقيف فقد ظن بهم ما هم منه مبرؤن وعنه منزهون .

وقد قرأ بإسكان لام الفعل من كل من هذه الأفعال وغيرها نحو (يعلمهم ونحشرهم) وأحدهما محمد بن عبد الرحمن بن محيصن أحد أئمة القراء بمكة وقرأ مسلم بن محارب (وبعولتهن أحق) بإسكان التاء وقرأ غيره (ورسلنا) بإسكان اللام وتقدم التنبيه على همز (بارئكم) لأبي عمرو إذا خفف وأن الصواب عدم إبداله في باب الهمز المفرد .

وتقدم مذهب الدوري عن الكسائي في إمالة ألفه في باب الإمالة . وتقدم مذهب السوسي في إمالة راء (نرى الله) آخر باب الإمالة . وكذلك تقدم ذكر الوجهين في ترقيق اللام من اسم الله تعالى بعدها في باب اللامات .

وتقدم مذهب الأزرق في تفخيم اللام من (وظللنا عليكم الغمام ، وما ظلمونا) في باب اللامات أيضا .

﴿ واختلفوا ﴾ في (نغفر) هنا والأعراف فقرأ ابن عامر بالتأنيث

فيهما . وقرأ المدنيان بالتذكير هنا والتأنيث فى الأعراف ووافقهما يعقوب فى الأعراف .

واتفق هؤلاء الأربعة على ضم حرف المضارعة وفتح الفاء[1] وقرأ الباقون بالنون وفتحها وكسر الفاء فى الموضعين[2] .

وتقدم الخلاف فى إدغام الراء من (نغفر) فى اللام من باب حروف قربت مخارجها . وتقدم مذهب الكسائى فى إمالة (خطايا) .

ومذهب الأزرق فى تقليلها من باب الإمالة ، وتقدم مذهب أبى جعفر فى إخفاء التنوين من نحو قوله (قولا غير الذى) فى باب أحكام النون الساكنة والتنوين .

(وإذا استسقى موسى لقومه)

وتقدم اختلافهم فى ضم الهاء والميم وكسرهما من نحو (عليهم الذلة) فى سورة أم القرآن وتقدم مذهب نافع فى همز (الأنبياء والنبيئين والنبيء والنبوءة) .

وكذلك مذهبه ومذهب أبى جعفر فى حذف همز (الصابئين والصابئون) فى باب الهمز المفرد . وتقدمت مذاهبهم فى إمالة (النصارى) وكذلك مذهب أبى عثمان عن الدورى فى إمالة الصاد قبل الألف منها .

---

(١) على أن الفعل مبنى للمجهول على القراءتين ، وخطاياكم نائب فاعل ، وجاز تذكير الفعل وتأنيثه لأن الفاعل مؤنث مجازى .

(٢) على الإسناد للفاعل ، (وخطاياكم) مفعول به .

قال ابن الجزرى : يغفر مدا أنث هنا كم وظرب عم بالأعراف ونون الغير لا ... تضم واكسر فاءهم .

وتقدم مذهب أبي جعفر في إخفاء التنوين عند الخاء من (قردة خاسئين) ونحوه في باب النون والتنوين وتقدم مذهب أبي عمرو في إسكان (يأمركم) آنفا عند ذكر (بارئكم) .

(واختلفوا) في (هزوا) حيث أتى و(كفوا) في سورة الإخلاص فروى حفص إبدال الهمزة فيهما واواً . وقرأ الباقون فيهما بالهمز. وتقدم حكم وقف حمزة عليهما في وقفه على الهمز .

(واختلفوا) في اسكان العين وضمها منهما ومما كان على وزنهما أو في حكمهما (كالقدس وخطوات ، واليسر ، والعسر ، وجزءاً ، والأكل والرعب ، ورسلنا) وبابه (والسحت ، والأذن وقربة ، وجرف، وسبلنا وعقبا ، ونكرا ، ورحما . وشغل ، ونكر ، وعربا ، وخشب ، وسحقا ، وثلثي الليل ، وعذرا ، ونذرا) فأسكن الزاي من (هزوا) حيث أتى : حمزة وخلف ، وأسكن الفاء من (كفوا) حمزة وخلف ويعقوب .

وأسكن الدال من « القدس » حيث جاء ابن كثير ، وأسكن الطاء من (خطوات) أين أتى . نافع وأبو عمرو وحمزة وخلف وأبو بكر .

واختلف عن البزي فروى عنه أبو ربيعة الاسكان وروى عنه ابن الحباب الضم .

وضم السين من (اليسر ، والعسر) أبو عمرو وكذا ما جاء منه نحو (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ، والعسرى ، واليسرى) .

واختلف عن عيسى بن وردان عنه في (فالجاريات يسرا) في الذاريات فأسكن السين فيها النهرواني عنه . وضم الزاي من (جزؤا وجزء) حيث وقع أبو بكر وأسكن الكاف من (أكلها وأكله والأكل وأكل) نافع

وابن كثير وافقهما أبو عمرو فى (أكلها) خاصة وضم العين من (الرعب ورعبا) حيث أتى ابن عامر والكسائى وأبو جعفر ويعقوب وأسكن السين من (رسلنا ورسلهم ورسلكم) مما وقع مضافا إلى ضمير على حرفين أبو عمرو وأسكن الحاء من (السحت وللسحت) وهو فى المائدة نافع وابن عامر وعاصم وحمزة وخلف .

وأسكن الذال من (الأذن وأذن) كيف وقع نحو (فى أذنيه، وقل أذن خير) نافع ، وضم الراء من (قربة) وهو فى التوبة: ورش . وأسكن الراء من (جرف) وهو فى التوبة أيضاً حمزة وخلف وابن ذكوان وأبو بكر واختلف عن هشام .

فروى الحلوانى عنه الاسكان وروى الداجونى عن أصحابه عنه الضم وأسكن الباء من (سبلنا) وهو فى إبراهيم والعنكبوت أبو عمرو وأسكن القاف من (عقبا) وهو فى الكهف عاصم وحمزة وخلف وضم الكاف من(نكراً) وهو فى الكهف والطلاق المدنيان ويعقوب وابن ذكوان وأبو بكر .

وضم الحاء من (رحما) وهو فى الكهف ابن عامر وأبو جعفر ويعقوب وأسكن الغين من (شغل) وهو فى يس : نافع وابن كثير وأبو عمرو وأسكن الكاف من (نكر) وهو فى القمر ابن كثير وأسكن الراء من (عربا) وهو فى الواقعة حمزة وخلف وأبو بكر .

وأسكن الشين من (خشب) وهى فى المنافقين أبو عمرو والكسائى واختلف عن قنبل فروى ابن مجاهد عنه الاسكان وروى ابن شنبوذ عنه الضم .وضم الحاء من (سحقا)وهو فى الملك : ابن جماز عن أبي جعفر واختلف عن عيسى عنه وعن الكسائى .

فروى النهروانى عن عيسى الاسكان وروى غيره عنه الضم .

وأما الكسائى فروى المغاربة له قاطبة الضم من روايتيه وكذلك أكثر المشارقة . ونص الحافظ أبو العلاء على الاسكان لأبى الحارث وجها واحداً وعلى الوجهين للدورى عنه وكذلك الأستاذ أبو طاهر بن سوار وذكر الوجهين جميعا من رواية أبى الحارث أيضا عن شيخه أبى على الشرمقانى . وذكر سبط الخياط الضم عن الدورى والاسكان عن أبى الحارث بلا خلاف عنهما .

﴿ قلت ﴾ والوجهان صحيحان عن الكسائى من روايتيه وقد نص عليهما جميعا عنه الحافظ أبو عمرو الدانى فى جامعه فقال قرأ الكسائى فسحقا بضم الحاء وبإسكانها وبالوجهين ونص عليهما أيضا عنه على السواء الإمام الكبير أبو عبيد القاسم بن سلام والأستاذ الكبير أبو بكر بن مجاهد .

وأسكن اللام من (ثلثى الليل) فى المزمل : هشام من جميع طرقه إلا ما انفرد به أبو الفتح فارس من قراءته على أبى الحسن عبد الباقى عن أصحابه عن عبيد الله بن محمد عن الحلوانى بضم اللام قال الدانى وهو وهم .

(قلت) ولم تكن هذه الطريق من طرق كتابنا . وضم الذال من (عذراً) فى المرسلات خاصة . روح عن يعقوب وأسكن الذال من (نذراً) وهو فيها أبو عمرو وحمزة والكسائى وخلف وحفص وتقدم الوقف على هى ليعقوب فى باب الوقف على مرسوم الخط وتقدم مذهبهم فى إمالة (شاء الله) فى بابها .

وتقدم مذهب ورش وأبى جعفر فى نقل (الآن) فى بابه .

وتقدم اختلافهم فى كسر هاء (فهى كالحجارة) عند (وهو بكل شىء عليم) واختلفوا فى (عما تعملون أفتطمعون)

فقرأ ابن كثير (عما يعملون بالغيب)[١] وقرأ الباقون بالخطاب[٢] .

افتطمعون

واختلفوا فى (الامانى) وبابه فقرأ أبو جعفر (إلا أمانى ، وأمانيهم وليس بأمانيكم ولا أمانى أهل الكتاب ، فى أمنيته) بتخفيف الياء فيهن مع إسكان الياء المرفوعة والمخفوضة من ذلك وهو على كسر الهاء من (أمانيهم) لوقوعها بعد ياء ساكنة وقرأ الباقون بتشديد الياء فيهن وإظهار الاعراب[٣] وتقدم اختلافهم فى إمالة (بلى) فى بابه .

واختلفوا فى (خطيئة) فقرأ المدنيان به (خطيئاته) على الجمع وقرأ الباقون على الافراد[٤]

واختلفوا فى (تعبدون) فقرأ ابن كثير وحمزة والكسائى (لا يعبدون)

---

(١) على الالتفات من الخطاب إلى الغيبة .

(٢) جريا على نسق ما قبله من قوله تعالى : « ثم قست قلوبكم .

قال ابن الجزرى ما يعملون دم .

(٣) وتوجيه القراءتين أن « أمانى) جمع أمنية ، بتشديد الياء وأصلها « أمنوية » على وزن « أفعولة » اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء ، وأفعولة تجمع على « أفاعيل » مثل « أنشودة » تجمع على « أناشيد » وعلى ذلك قراءة الجمهور ، ووجه قراءة أبى جعفر أن « أفعولة » جمعت على « أفاعل » تخفيفا مع عدم الاعتداد بالواو التى كانت فى المفرد كما جمع (مفتاح) على (مفاتح) .

قال ابن الجزرى :

باب الأمانى خففا   أمنيته والرفع والجر سكنا ثبت

(٤) قال ابن الجزرى : خطيئاته جمع إذ ثنا .

بالغيب[١] وقرأ الباقون بالخطاب [٢] .

وتقدمت مذاهبهم فى إمالة (القربى واليتامى) وكذلك مذهب أبى عثمان عن الدورى عن الكسائى فى إمالة التاء قبل الألف فى باب الامالة. واختلفوا فى (حسناً) فقرأ حمزة والكسائى ويعقوب وخلف (للناس) بفتح الحاء والسين [٣]

وقرأ الباقون بضم الحاء وإسكان السين[٤] .

وتقدم مذهب أبى عمرو فى إدغام (الذكاة) ثم والخلاف فيه عن المدغمين عنه فى بابه. واختلفوا فى (تظاهرون وتظاهرا) فقرأ الكوفيون (تظاهرون عليهم وإن تظاهرا عليه) فى التحريم بالتخفيف[٥] .

وقرأ الباقون بالتشديد [٦].

واختلفوا فى (أسارى) فقرأ حمزة (اسرى) بفتح الهمزة وسكون السين من غير ألف [٧] .

---

(١) جريا على النسق .

(٢) حكاية لما خوطبوا به، وليناسب قوله تعالى : (وقولوا للناس). قال ابن الجزرى : لا يعبدون دم رضا .

(٣) صفة لمصدر محذوف أى قولوا قولا حسنا .

(٤) على أنه مصدر . قال ابن الجزرى :

حسنا فضم اسكن نهى حز عم دل .

(٥) على حذف إحدى التاءين .

(٦) على إدغام التاء فى الظاء .

قال ابن الجزرى :

وخففا تظاهرون مع تحريم كفا

(٧) جمع (أسير) .

وقرأ الباقون بضم الهمزة وألف بعد السين[١]

وتقدمت مذاهبهم ومذهب أبي عثمان فى الامالة فى بابها . واختلفوا فى (تفدوهم) فقرأ المدنيان وعاصم والكسائى ويعقوب (تفادوهم) بضم التاء وألف بعد الفاء[٢] .

قرأ الباقون بفتح التاء وسكون الفاء من غير ألف [٣]

واختلفوا فى (يعملون أولئك) فقرأ نافع وابن كثير ويعقوب وخلف وأبو بكر (يعملون) بالغيب [٤]

وقرأ الباقون بالخطاب [٥] وتقدمت قراءة ابن كثير (القدس) عند (أتتخذنا هزوآ) .

(واختلفوا) فى (ينزل) وبابه إذا كان فعلا مضارعا أوله تاء أو ياء أو نون مضمومة فقرأه ابن كثير والبصريان بالتخفيف[٦] حيث وقع

---

(١) جمع (أسرى) فيكون (أسارى) جمع الجمع .

قال ابن الجزرى : أسرى فشا .

(٢) من (فادى) وعليه فالمفاعلة إما على بابها فيكون المعنى : يعطى الأسير المال ، ويعطيه ولى الأمر الإطلاق ، وإما على غـير بابها مثل قول ابن عباس رضى الله عنه : (فاديت نفسى) .

(٣) من (فدى) المجرد ، قال ابن الجزرى :

تفدوا تفادوا رد ظلل نال مدا .

(٤) لمناسبة قوله تعالى (ويوم القيامة يردون) .

(٥) لمناسبة قوله تعالى : « أخذنا ميثاقكم » .

قال ابن الجزرى :

مـا يعمـلون دم وثان إذ صفا ظل دنا

(٦) مضارع (أنزل) المعدى بالهمز :

إلا قوله فى الحجر (وما ننزله إلا بقدر معلوم) فلا خلاف فى تشديده لأنه أريد به المرة بعد المرة ، وافقهم حمزة والكسائى وخلف على (ينزل الغيث) فى لقمان والشورى وخالف البصريان أصلهما فى الأنعام فى قوله تعالى (أن ينزل آية) فشدداه ولم يخففه سوى ابن كثير وخالف ابن كثير أصله فى موضعى الاسراء وهما (وننزل من القرآن ، وحتى تنزل علينا كتابا نقرؤه) فشددهما ولم يخفف الزاى فيهما سوى البصريين وخالف يعقوب أصله فى الموضع الأخير من النحل وهو قوله (الله أعلم بما ينزل) فشدده ولم يخففه سوى ابن كثير وأبو عمرو وأما الأول وهو قوله (ينزل الملائكة) فيأتى فى موضعه . والباقون بالتشديد حيث وقع [1] .

(ولقد جاءكم موسى بالبينات)

(واختلفوا) فى (والله بصير بما يعملون قل من كان) فقرأه يعقوب بالخطاب [2] والباقون بالغيب [3] .

(واختلفوا) فى (جبريل) فى الموضعين هنا وفى التحريم فقرأه ابن كثير بفتح الجيم وكسر الراء من غير همزة وقرأه حمزة والكسائى وخلف بفتح الجيم والراء وهمزة مكسورة ، واختلف عن أبى بكر فرواه

---

(١) مضارع (نزل) المعدى بالتضعيف .
قال ابن الجزرى .
ينزل كلا خف حق لا الحجر والأنعام أن ينزل دق
لا سرى حما والنحل الاخرى حز دفا والغيث مع منزلها حق شفا
(٢) على الالتفات :
(٣) جريا على نسق ما قبله .
قال ابن الجزرى . ويعملون قل خطاب ظهرا .

العليمى عنه مثل حمزة ومن معه . ورواه يحيى بن آدم عنه كذلك إلا أنه حذف الياء بعد الهمزة وهذا هو المشهور من هذه الطرق ورواه بعضهم عن الصريفينى فى التحريم كالعليمى ورواه بعضهم عنه كذلك هنا أيضاً وقرأه الباقون بكسر الجيم والراء من غير همزة(١) .

(واختلفوا) فى (ميكائيل) فقرأه البصريان وحفص (ميكال) بغير همز ولا ياء بعدها وقرأه المدنيان بهمزة من غير ياء بعدها . واختلف عن قنبل فرواه ابن شنبوذ عنه كذلك ورواه ابن مجاهد عنه بهمزة بعدها ياء كالباقين(٢) .

وتقدم مذهب الأصبهانى عن ورش فى تسهيل همزة (كأنهم وكأنك وكأنه وكأن لم) فى جميع القرآن فى باب الهمز المفرد (واختلفوا) فى (ولكن الشياطين كفروا) وفى الأولين من الأنفال (ولكن الله قتلهم ، ولكن الله رمى) فقرأ ابن عامر وحمزة والكسائى وخلف بتخفيف النون من (ولكن) ورفع الاسم بعدها .

وكذلك قرأ نافع وابن عامر (ولكن البر من آمن ، ولكن البر من اتقى) فى الموضعين من هذه السورة ، وكذلك قرأ حمزة والكسائى وخلف (ولكن الناس أنفسهم يظلمون) من سورة يونس(٣) .

---

(١) وكلها لغات ، قال ابن الجزرى :

جبريل فتح الجيم دم وهى ورا
فافتح وزد همزاً بكسر صحبة كلا وحذف الياء خلف شعبة

(٢) وكلها لغات ، قال ابن الجزرى .

ميكال عن حما وميكائيل لا يا بعد همز زن بخلف ثق ألا

(٣) وذلك على إهمال « لكن » .

وقرأ الباقون بالتشديد والنصب فى الستة[١] .

وتقدم اختلافهم فى تشديد (أن ينزل عليكم) قريبا .

(ماننسخ)

(واختلفوا) فى (ننسخ من آية) فقرأ ابن عامر من غير طريق الداجونى عن هشام بضم النون الأولى وكسر السين[٢] .

وقرأ الباقون بفتح النون والسين[٣] وكذا رواه الداجونى عن أصحابه عن هشام .

(واختلفوا) فى (ننساها) فقرأه ابن كثير وأبو عمرو بفتح النون والسين وهمزة ساكنة بين السين والهاء[٤] .

وقرأ الباقون (ننسها) بضم النون وكسر السين من غير همزة[٥] وتقدم ذكر قراءة أبى جعفر (تلك أمانيهم) من هذه السورة .

(واختلفوا) فى (عليم وقالوا اتخذ الله) فقرأ ابن عامر (عليم) قالوا

---

(١) على إعمال « لكن » قال ابن الجزرى :

ولكن الخف وبعد ارفعه مع .·. أولى الأنفال كم فق رتع ولكن الناس شفا

والبر من .·. كم أم .

(٢) مضارع « أنسخ » .

(٣) مضارع « نسخ » قال ابن الجزرى :

ننسخ ضم واكسر من لسن .·. خلف .

(٤) من « النسأ » وهو التأخير .

(٥) من « النسيان » أو الترك ، قال ابن الجزرى

ننسخ ضم واكسر من لسن .·. خلف كننسها بلا همز كفى عم ظبى .

بغير واو بعد عليم(١) وكذا هو فى المصحف الشامى وقرأ الباقون (وقالوا) بالواو(٢) كما هو فى مصاحفهم .

(واتفقوا) على حذف الواو من موضع يونس بإجماع القراء واتفاق المصاحف لأنه ليس قبله ماينسق عليه فهو ابتداء كلام واستئناف خرج مخرج التعجب من عظم جراءتهم وقبيح افترائهم بخلاف هذا الموضع فإن قبله (وقالوا لن يدخل الجنة ،وقالت اليهود ليست النصارى) فعطف على ماقبله ونسق عليه والله أعلم .

(واختلفوا) فى (كن فيكون) حيث وقع إلا قوله (كن فيكون الحق من ربك) فى آل عمران (وكن فيكون قوله الحق) فى الأنعام .

والمختلف فيه ستة مواضع ، الأول هنا (كن فيكون وقال) والثانى فى آل عمران (كن فيكون ويعلمه) والثالث فى النحل (كن فيكون والذين) والرابع فى مريم (كن فيكون وإن الله) والخامس فى يس (كن فيكون فسبحان) والسادس فى المؤمن (كن فيكون ألم تر) فقرأ ابن عامر بنصب النون(٣) فى الستة ووافقه الكسائى فى النحل ويس وقرأ الباقون بالرفع فيهما(٤) كغيرها .

(واتفقوا) على الرفع فى قوله تعالى (كن فيكون الحق)فى آل عمران

---

(١) على الاستئناف .

(٢) على أنها لعطف جملة على مثلها .

قال ابن الجزرى : بعد عليم احذفا .:. واوا كسا .

(٣) على تقدير إضمار « أن » بعد الفاء حملا للفظ الأمر وهو « كن » على الأمر الحقيقى .

(٤) على الاستئناف .

(وكن فيكون قوله الحق) فى الأنعام كما تقدم(١) .

فأما حرف آل عمران فإن معناه كن فكان ، وأما حرف الأنعام فمعناه الأخبار عن القيامة وهو كائن لا محالة ولكنه لما كان ما يرد فى القرآن من ذكر القيامة كثيراً يذكر بلفظ ماضى نحو : (فيومئذ وقعت الواقعة وانشقت السماء) ونحو : (وجاء ربك) ونحو ذلك : فشابه ذلك فرفع ، ولا شك أنه إذا اختلفت المعانى اختلفت الألفاظ ؛ قال الأخفش الدمشقى إنما رفع ابن عامر فى الأنعام على معنى سين الخبر أى فسيكون .

(واختلفوا) فى : « ولا تسئل عن أصحاب » فقرأ نافع ويعقوب بفتح التاء وجزم اللام على النهى .وقرأ الباقون بضم التاء والرفع على الخبر(٢)

(وإذا ابتلى إبراهيم ربه)

« واختلفوا » فى إبراهيم فى ثلاثة وثلاثين موضعاً : من ذلك خمسة عشر فى هذه السورة وفى النساء ثلاثة مواضع وهى الأخيرة . « ملة ابراهيم حنيفاً ، واتخذ الله ابراهيم خليلا ، وأوحينا إلى ابراهيم » .

وفى الأنعام موضع وهو الأخير . « ملة ابراهيم حنيفا » وفى التوبة موضعان وهما الأخيران « وما كان استغفار إبراهيم لأبيه ، وإن إبراهيم لأواه » وفى إبراهيم موضع « وإذ قال إبراهيم » وفى النحل موضعان

---

(١) قال ابن الجزرى :

كن فيكون فانصبا .·. رفعا سوى الحق وقوله كبا والنحل مع يس ردكم

(٢) قال ابن الجزرى :

تسأل .·. للضم فافتح واجز من إذ ظللوا

إن إبراهيم كان أمة ، وملة إبراهيم حنيفاً ، وفى مريم ثلاث مواضع « فى الكتاب إبراهيم ، وعن آلهتى يا إبراهيم ، ومن ذرية إبراهيم » وفى العنكبوت موضع وهو الأخير « ولما جاءت رسلنا إبراهيم » .

وفى الشورى موضع . « وما وصينا به إبراهيم » وفى الذاريات موضع « حديث ضيف إبراهيم » وفى النجم موضع « وإبراهيم الذى وفى » الحديد موضع « نوحا وإبراهيم » وفى الممتحنة موضع وهو الأول (أسوة حسنه فى إبراهيم) .

فروى هشام من جميع طرقه « إبراهام » بألف فى المواضع المذكورة واختلف عن ابن ذكوان فروى النقاش عن الأخفش عنه بالياء كالجماعة وبه قرأ الدانى على شيخه أبى القاسم الفارسى عنه فعنه وعلى أبى الفتح فارس عن قراءته فى جميع الطرق من الأخفش وكذلك روى المطوعى عن الصورى عنه .

وروى الرملى عن الصورى عن ابن ذكوان بالألف فيها كهشام .
وكذلك روى أكثر العراقيين عن غير النقاش عن الأخفش .
وفصل بعضهم عنه فروى الألف فى البقرة خاصة والياء فى غيرها وهى رواية المغاربة قاطبة وبعض المشارقة عن ابن الأخرم عن الأخفش وبذلك قرأ الدانى على شيخه أبى الحسن فى أحد الوجهين عن ابن الأخرم وهو الذى لم يذكر الأستاذ أبو العباس المهدوى فى هدايته غيره .

ووجه خصوصية هذه المواضع أنها كتبت فى المصاحف الشامية بحذف الياء منها خاصه وكذلك رأيتها فى المصحف المدنى وكتبت فى بعضها

فى سورة البقرة خاصة وهو لغة فاشية للعرب وفيه لغات أخرى قرىء ببعضها وبها قرأ عاصم الجحدرى وغيره وروى عباس بن الوليد وغيره عن ابن عامر الألف فى جميع القرآن وانفرد ابن مهران فزاد على هـذه الثلاثة والثلاثين موضعا ما فى سورة آل عمران وسورة الأعلى فوهم فى ذلك والله أعلم(١).

﴿ واختلفوا ﴾ فى : (واتخذوا) فقرأ نافع وابن عامر بفتح الخاء على الخبر(٢) وقرأ الباقون بكسرها على الأمر(٣).

﴿ واختلفوا ﴾ فى : (فأمتعه قليلا) فقرأ ابن عامر بتخفيف التاء(٤) وقرأ الباقون بالتشديد(٥).

﴿ واختلفوا ﴾ فى الراء من : (أرنا مناسكنا . وأرنى كيف تحيى ، وأرنا الله جهرة وأرنى أنظر أليك . وأرنا اللذين أضلانا) فى فصلت

---

(١) قال ابن الجزرى :

ويقرأ إبراهيم ذى مع سورته .:. مع مريم النحل أخيرا توبته
آخر الأنعام وعنكبوت مع .:. اواخر النسا ثلاثة تبع
والذرو والشورى امتحان أولا .:. والنجم والحديد ماز الخلف لا

(٢) وهو معطوف على قوله تعالى « وإذ جعلنا » مع إضمار « إذ » .

(٣) والمأمور بذلك قيل سيدنا إبراهيم عليه السلام وذريته ، وقيل نبينا « محمد » صلى الله عليه وسلم وأمته .

قال ابن الجزرى :

واتخذوا بالفتح كم أصل .

(٤) على أنه مضارع « أمتع » المعدى بالهمز .

(٥) على أنه مضارع .

فأسكن الراء فيها ابن كثير ويعقوب(١) ووافقهما فى فصلت فقط ابن ذكوان وأبو بكر . واختلف عن أبى عمرو فى الخمسة وعن هشام فى فصلت فروى الاختلاس فى الخمسة ابن مجاهد عن أبى الزعراء وفارس والحمامى والنهروانى عن زيد عن ابن فرح كلاهما عن الدورى .

وكذلك روى الطرسوسى عن السامرى وأبو بكر الخياط عن ابن المظفر عن ابن حبش كلاهما عن ابن جرير والشنبوذى عن ابن جمهور كلاهما عن السوسى .

وروى الإسكان فيها ابن العلاف والحسن بن الفحام والمصاحفى كلهم عن زيد عن ابن فرح عن الدورى وفارس بن أحمد وابن نفيس كلاهما من السامرى وأبو الحسين الفارسى وأبو الحسن الخياط والمسيبى كلهم عن ابن المظفر كلاهما عن ابن جرير والشذائى عن ابن جمهور كلاهما عن السوسى وبه قرأ الدانى من رواية الدورى على جميع من قرأ عليه وبالإسكان قرأ من من رواية السوسى .

وعلى ذلك سائر كتب المغاربة ومن تبعهم وكلاهما ثابت عن كل من الروايتين والله أعلم .

وروى الداجونى عن أصحابه عن هشام كسر الراء فى فصلت وروى سائر أصحابه الإسكان كابن ذكوان والباقون بكسر الراء فى الخمسة(٢) .

---

(١) وذلك للتخفيف .

(٢) وذلك على الأصل ، قال ابن الجزرى :

.·. أرنا أرنى اختلف

مختلسا حز وسكون الكسر حق .·.

وفصلت لى الخلف من حق صدق

(واختلفوا) فى (ووصى بها إبراهيم) فقرأ المدنيان وابن عامر (وأوصى) بهمزة مفتوحة صورتها ألف بين الواوين مع تخفيف الصاد[١] .

وكذلك هو فى مصاحف أهل المدينة والشام ، وقرأ الباقون بتشديد الصاد من غير همزة بين الواوين[٢] .

وكذلك هو فى مصاحفهم (واختلفوا) فى (أم يقولون) فقرأ ابن عامر وحمزه والكسائى وخلف وحفص ورويس بالخطاب[٣] .

وقرأ الباقون بالغيب[٤] .

سيقول السفهاء من الناس

﴿ واختلفوا ﴾ فى رءوف حيث وقع فقرأ البصريان والكوفيون سوى حفص بقصر الهمزة من غير واو ، وقرأ الباقون بواو بعد الهمزة[٥]

(واختلفوا) فى (عما يعملون ولئن) فقرأ أبو جعفر وابن عامر وحمزة

---

(١) معدى بالهمزة .

(٢) معدى بالتضعيف ، قال ابن الجزرى :

أوصى بوصى عم

(٣) لمناسبة قوله تعالى قبله : « قل أتحاجوننا فى الله » .

(٤) لمناسبة قوله تعالى : « فإن آمنوا » إلخ أو على الالتفات .

قال ابن الجزرى :

أم يقول حق .٠. صف حرم شم

(٥) وهما لغتان ، قال ابن الجزرى :

وصحبة حما رؤف .٠. فاقصر جميعا .

والكسائي وروح بالخطاب[١] وقرأ الباقون بالغيب[٢] .

واتفقوا على الخطاب في (عما تعملون تلك أمة قد) المتقدم على هذا وإن اختلفوا في (أم يقولون) أوله لأنه جاء بعد (أم تقولون) ماقطع حكم الغيبة ، وهو قوله (قل أأنتم أعلم أم الله) والله أعلم .

(واختلفوا) في (موليها) فقرأ ابن عامر (مولاها) بفتح اللام وألف بعدها[٣] أى مصروف اليها .

وقرأ الباقون بكسر اللام وياء بعدها[٤] على معنى مستقبلها .

و(واختلفوا) في (عما يعملون ومن حيث) فقرأ أبو عمرو بالغيب[٥] وقرا الباقون بالخطاب[٦] وتقدم مذهب الأزرق في إبدال همزة (لئلا) في باب الهمز المفرد .

---

(١) والمخاطب المؤمنون ، وهو مناسب لقوله تعالى : « وحيث ماكنتم فولوا وجوهكم شطره » .

(٢) وهو عائد على أهل الكتاب في قوله تعالى (وإن الذين أوتوا الكتاب) قال ابن الجزرى :

يعملون إذ صفا .·. حبر غدا عونا

(٣) اسم مفعول .

(٤) اسم فاعل ، قال ابن الجزرى :

وفى موليها مولاها كنا .

(٥) مراعاة لشأن الكاتمين للحق من أهل الكتاب .

(٦) وهو موافق لنسق ماقبله .

قال ابن الجزرى :

يعملون إذ صفا .·. حبر غدا عونا وثانيه حفا .

إن الصفا والمروة من شعائر الله

(واختلفوا) فى (تطوع) فى الموضعين فقرأ حمزة والكسائى وخلف (يطوع) بالغيب وتشديد الطاء وإسكان العين على الاستقبال[١] ، وافقهم يعقوب فى الأول والباقون بالتاء وتخفيف الطاء فيهما وفتح العين على المضى[٢]

(واختلفوا) فى (الرياح) هنا وفى الاعراف وإبراهيم والحجر وسبحان والكهف والأنبياء والفرقان والنمل والثانى من الروم وسبأ وفاطر وص والشورى والجاثية فقرأ أبو جعفر على الجمع فى الخمسة عشر موضعاً ووافقه نافع إلا فى سبحان والأنبياء وسبأ وص ووافقه ابن كثير هنا والحجر والكهف والجاثية ، ووافقه هنا والأعراف والحجر والكهف والفرقان والنمل وثانى الروم وفاطر والجاثية البصريان وابن عامر وعاصم واختص حمزة وخلف بافرادها سوى الفرقان وافقهما الكسائى إلا فى الحجر واختص ابن كثير بالافراد فى الفرقان .

(واتفقوا) على الجمع فى أو الروم وهو (ومن آياته أن يرسل الرياح مبشرات) وعلى الإفراد فى الذاريات (الريح العقيم) من أجل الجمع فى « مبشرات » والافراد فى « العقيم » واختلف عن أبى جعفر فى الحج « أو تهوى به الريح » فروى ابن مهران وغيره من طريق ابن شبيب عن الفضل عن ابن وردان .

وروى الجوهرى والمغازلى من طريق الهاشمى عن اسماعيل عن ابن

---

(١) وهو فعل مضارع مجزوم بمن الشرطية .

(٢) وهو فعل ماض فى محل جزم بمن على أنها شرطية ، أو صلة لمن على أنها اسم موصول .

قال ابن الجزرى : تطوع التايا وشدد مسكنا .·. ظبا شفا .

جماز كليهما عنه بالجمع فيه والباقون بالافراد(١) .

« واختلفوا » فى « ولو ترى الذين » فقرأ نافع وابن عامر ويعقوب بالخطاب(٢) واختلف عن ابن وردان عن أبى جعفر فروى ابن شبيب عن الفضل من طريق النهروانى عنه بالخطاب وقرأ الباقون بالغيب(٣)

« واختلفوا » فى « يرون العذاب » فقرأ ابن عامر بضم الياء(٤) وقرأ الباقون بفتحها(٥) .

« واختلفوا » فى « إن القوة لله جميعاً » وإن الله شديد العذاب » فقرأ أبو جعفر ويعقوب بكسر الهمزة فيهما على تقدير « لقالوا » فى قراءة الغيب أو « لقلت » فى قراءة الخطاب ويحتمل أن يكون على الاستئناف على أن جواب « لو » محذوف أى لرأيت ولرأوا أمراً عظيما. وقرأ الباقون وبفتح الهمزة فيهما عن تقدير « لعلموا أو لعلمت »(٦)

---

(١) قال ابن الجزرى . الثانى شفا والريح هم .·. كالكهف مع جاثية توحيدهم حجرفى الأعراف ثانى الروم مع .·.

فاطر نمل دم شفـا الفرقان دع

واجمع بإبراهيم شورى إذ ثنا .·.

وصـــاد الأسرى الأنبيا سباثنا

والحج خلفه .

(٢) والمخاطب السامع ، أو الرسول ﷺ ، « والذين » مفعول به .

(٣) والفاعل (الذين) قال ابن الجزرى :

ترى الخطاب ظل .·. إذ كم خلا خلف

(٤) على البناء للمفعول ، وواو الجمع نائب فاعل .

(٥) على البناء للفاعل ، وواو الجمع فاعل .

قال ابن الجزرى : يرون الضم كل

(٦) قال ابن الجزرى : أن وأن اكسر ثوى

وتقدم مذاهبهم فى إدغام « إذتبرأ الذين » واظهاره فى فصلها من باب الادغام الصغير وتقدم اختلافهم فى ضم طاء « خطوات » عند « اتخذنا هزوا »

وتقدم مذهب أبى عمرو فى « يأمركم » من هذه السورة وتقدم إدغام (بل نتبع) فى فصل لام بل وهل

(واختلفوا) فى « الميتة » هنا والمائدة والنحل ويس « وميتة » فى موضعى الأنعام و « ميتا » فى الأنعام والفرقان والزخرف والحجرات وق و « لبلد ميت وإلى بلد ميت والحى من الميت ، والميت من الحى » فقرأ أبو جعفر بتشديد الياء فى جميع ذلك ووافقه نافع فى يس « الأرض الميتة » وفى الأنعام « أو من كان ميتا » .

وفى الحجرات « لحم أخيه ميتا » و « بلد ميت والميت » وافقهما يعقوب فى الأنعام ووافقهما رويس فى الحجرات إلا أن الكارزينى انفرد بتخفيفه عن النخاس وطاهر بن غلبون من طريق الجوهرى كلاهما عن التمار عنه مخالفا سائر الرواة عن التمار وخالف سائر الناس عن رويس والله أعلم .

ووافقهما أيضا حمزة والكسائى وخلف وحفص فى « ميت والميت » ووافقهم يعقوب فى « الميت » وقرأ الباقون بالتخفيف .

(واتفقوا) على تشديد مالم يمت نحو « وما هو بميت ، وإنك ميت وإنهم ميتون » لأنه لم يتحقق فيه صفة الموت بعد بخلاف غيره[1] .

---

(١) والقراءتان أى التخفيف والتشديد لغتان عند العرب ، قال ابن الجزرى:

...... وميته .·. والميتة اشدد ثب والأرض الميتة

مدا وميتا ثق والانعام ثوى .·. إذ حجرات غث مدا وثب أوى

صحب بميت بلد والميت هم .·. والحضرمى

« واختلفوا » فى كسر النون وضمها من « فن اضطر[1] . وأن احكم ، وأن اشكر » ونحوه والدال من (ولقد استهزىء) والتاء من (وقالت اخرج) والتنوين من (فتيلا انظر ،ومتشابه انظروا ، وعيون ادخلوها) وشبهه واللام من نحو (قل ادعوا ،قل انظروا) والواو من (أواخرجوا أو ادعوا ،أو انقص) مما اجتمع فيه ساكنان يبتدأ ثانيهما بهمزة مضمومة فقرأ عاصم وحمزة بكسر الساكن الأول وافقهما يعقوب فى غير الواو ووافقه أبو عمرو فى غير اللام وقرأ الباقون بالضم فى ذلك كله .

واختلف عن ابن ذكوان وقنبل فى التنوين فروى النقاش عن الأخفش كسره مطلقا حيث أتى وكذلك نص الحافظ أبو العلاء عن الرملى عن الصورى وكذلك روى العراقيون عن ابن الأخرم عن الأخفش واستثنى كثير من الأئمة عن ابن الأخرم (برحمة ادخلوا الجنة) فى الأعراف (وخبيثة اجتثت » فى إبراهيم فضم التنوين فيهما وبذلك قرأ الحافظ أبو عمرو من طريقة وهو الذى لم يذكر المهدوى وابن شريح غيره وروى الصورى من طريقيه الضم مطلقا ولم يستثن شيئا (قلت) والوجهان صحيحان عن ابن ذكوان من طريقيه رواهما عنه غير واحد والله أعلم .

وروى ابن شنبوذ عن قنبل كسر التنوين إذا كان عن جر نحو (خبيثة اجتثت ، منيب ادخلوها) وضمه فى غيره . هذا هو الصحيح من طريق ابن شنبوذ كما نص عليه الدانى وسبط الخياط فى المبهج وابن سوار وغيرهم وهو رواية الخزاعى وابن فليح ومحمد بن هارون عن البزى ولم يذكره ابن فارس فى الجامع ولا السبط فى كفايته الست والصواب ذكره .وضم ابن مجاهد عن قنبل جميع التنوين . ولم يستثن شيئا وكذلك صاحب الجامع والكفاية عن ابن شنبوذ .

(١) فالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، والضم تبعا لضم ثالث الفعل .

﴿ واختلفوا ﴾ فى (اضطر) فقرأ ابو جعفر بكسر الطاء حيث وقع وكذلك كسرها النهروانى وغيره عن الفضل عن عيسى من (إلا من اضطررتم إليه) وقرأ الباقون بالضم .

(ليس البر)

﴿ واختلفوا ﴾ فى (ليس البر أن) فقرأ حمزة وحفص بالنصب(١) ، وقرأ الباقون بالرفع(٢) .

﴿ واتفقوا ﴾ على قراءة (وليس البر بأن تأتوا البيوت من ظهورها) بالرفع لأن (بأن تأتوا) تعين لأن يكون خبراً بدخول الباء عليه والله أعلم . وتقدم تخفيف (ولكن البر) ورفعه لنافع وابن عامر(٣) .

وتقدم همز (النبيين) لنافع فى الهمز المفرد وتقدم اختلافهم فى إمالة (اليتامى) ومذهب أبى عثمان عن الدورى عن الكسائى فى إمالة التاء وتقدم مذهب المبدلين فى (البأساء والبأس) من الهمز المفرد .

﴿ واختلفوا ﴾ فى (موص) فقرأ يعقوب وحمزة والكسائى وخلف وأبو بكر بفتح الواو وتشديد الصاد(٤) وقرأ الباقون بالتخفيف مع

---

(١) أى فى الراء على أنه خبر ليس مقدم ، « وأن تولوا » فى تأويل مصدر اسمها مؤخر .

(٢) على أنه اسم ليس « وأن تولوا » فى تأويل مصدر خبرها .
قال ابن الجزرى :
والبر أن بنصب رفع فى علا

(٣) على أن « لكن » مخففة من الثقيلة ومهملة « والبر » مبتدأ .

(٤) اسم فاعل من « وصى »

إسكان الواو(١) .

﴿ واختلفوا ﴾ فى (فدية طعام) فقرأ المدنيان وابن ذكوان (فدية) بغير تنوين (طعام) بالخفض وقرأ الباقون بالتنوين والرفع .

﴿ واختلفوا ﴾ فى (مساكين) فقرأ المدنيان وابن عامر على الجمع وقرأ الباقون (مسكين) على الافراد . وتقدم مذهب ابن كثير فى نقل همز القرآن حيث وقع فى باب النقل وتقدم مذهب أبى جعفر فى ضم سين (اليسر والعسر) عند (هزوا) .

(واختلفوا) فى (ولتكملوا العدة) فقرأ يعقوب وأبو بكر بتشديد الميم(٢) وقرأ الباقون بالتخفيف(٣) .

(يسألونك عن الأهلة)

(واختلفوا) فى الضم والكسر من (بيوت ، والغيوب ، وعيون ، وشيوخا ، وجيوب) فقرأ بضم الباء من (البيوت وبيوت) حيث وقع أبو جعفر والبصريان وورش وحفص وقرأ بكسر الغين من (الغيوب) وذلك حيث وقع : حمزة وأبو بكر وقرأ بكسر العين من (العيون وعيون) والشين من (شيوخا) وهو فى غافر والجيم من (جيوبهن) وهو فى سورة النور ابن كثير وحمزة والكسائى وابن ذكوان وأبو بكر إلا أنه اختلف عنه فى الجيم من (جيوبهن) فروى شعيب عن يحيى عنه ضمها وكذلك روى

---

(١) اسم فاعل من « أوصى » وهما لغتان .
قال ابن الجزرى : موصى ظعن .·. صحبة ثقل

(٢) على أنه مضارع « كمل » على وزن فعل .

(٣) على أنه مضارع « أكمل » على وزن « أفعل » .

عنه العليمى من طريقه وروى أبو حمدون عن يحيى عنه كسرها وتقدم الخلاف فى (ولكن البر) .

(واختلفوا) فى (ولا تقاتلوهم ، حتى يقاتلوكم فإن قاتلوكم) فقرأ حمزة والكسائى وخلف (ولا تقتلوهم ، حتى يقتلوكم ، فإن قتلوكم) بحذف الألف فيهن(١) وقرأ الباقون بإثباتها(٢) .

وتقدم الخلاف فى (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال) أوائل السورة عند (فلا خوف عليهم) .

وتقدم انفراد الهذلى فى تسهيل (تأخر) لأبى جعفر فى الهمز المفرد وكذا تقدم خلاف الكسائى فى إمالة (مرضاة) والوقف عليها فى باب الوقف على المرسوم .

(واذكروا الله فى أيام معدودات)

« واختلفوا » فى (السلم) هنا والأنفال والقتال فقرأ المدنيان وابن كثير والكسائى بفتح السين(٣) هنا والباقون بكسرها(٤) .

وقرأ أبو بكر بكسر السين فى الأنفال والقتال وافقه فى القتال حمزة وخلف وقرأ الباقون بفتحها « واختلفوا » فى (والملائكة وقضى

---

(١) على أنه من « القتل »

(٢) على أنه من « القتال » قال ابن الجزرى :

لا تقتلوهم ومعا بعد شفا .·. فاقصر

(٣) على معنى الصلح

(٤) على معنى الصلح أيضاً ، أو على معنى السلام

قال ابن الجزرى : وفتح السلم حرم وشفا

الأمر) فقرأ أبو جعفر بالخفض وقرأ الباقون بالرفع وتقدم اختلافهم في (ترجع الأمور) عند (ثم إليه ترجعون) أول السورة . واختلفوا ، في (ليحكم) هنا وآل عمران وموضعي النور فقرأ أبو جعفر بضم الياء وفتح الكاف فيهن(١) وقرأ الباقون بفتح الياء وضم الكاف(٢) . واختلفوا ، في (حتى يقول الرسول) فقرأ نافع بالرفع(٣) وقرأ الباقون بالنصب(٤) .

(يسألونك عن الخمر والميسر)

. واختلفوا ، في (إثم كبير) فقرأ حمزة والكسائي بالثاء المثلثة(٥) وقرأ الباقون بالباء الموحدة(٦) . واختلفوا ، في (قل العفو) فقرأ

---

(١) على البناء للمفعول

(٢) على البناء للفاعل ، قال ابن الجزرى :

ليحكم اضمم وافتح الضم ثنا . كلا

(٣) أى فى لام « يقول » على أنه فعل ماض بالنسبة إلى زمن الإخبار ، أو حال باعتبار حكاية الحال الماضية فلم تعمل فيه « حتى »

(٤) والتقدير : « إلى أن يقول الرسول » فهو غاية والفعل هنا مستقبل حكيت به حالهم .

قال ابن الجزرى : يقول ارفع ألا

(٥) إشارة إلى أن الكثرة باعتبار الآثمين من الشاربين ، والمقامرين

(٦) إشارة إلى عظم الإثم ، لأنه يقـال إلى عظائم الفواحش كبائر ، قال ابن الجزرى :

إثم كبير ثلث الباقى رفا .

أبو عمرو بالرفع(١) وقرأ الباقون بالنصب(٢).

وتقدم تسهيل همزة (لأعنتكم) للبزى فى باب الهمز المفرد. واختلفوا، فى (حتى يطهرن) فقرأ حمزة والكسائى وخلف وأبو بكر بتشديد الطاء والهاء(٣) والباقون بتخفيفهما(٤).

وتقدم اختلافهم فى إمالة (أنى شئتم) فى الإمالة وكذلك تقدم إبدال (شئتم ويؤاخذكم) فى الهمز المفرد وكذلك استثناء مده للأزرق عن ورش فى باب المد. واختلفوا، فى (يخافا) فقرأ بضم الياء أبو جعفر ويعقوب وحمزة(٥).

---

(١) أى فى الواو على أن «ما» من قوله تعالى: «ماذا ينفقون» استفهامية و(ذا) موصولة فوقع جوابها مرفوعا، وهو خبر لمبتدأ محذوف أى الذى ينفقونه العفو.

(٢) على أن (ماذا) مفعول مقدم، والتقدير: أى أى شىء ينفقونه فوقع الجواب منصوبا بفعل مقدر أى أنفقوا العفو.

قال ابن الجزرى: يقول ارفع ألا ... العفو حسنا

(٣) على أنه مضارع (تطهر) أى اغتسل، والأصل (يتطهرن) فأدغمت التاء فى الطاء.

(٤) على أنه مضارع (طهر) يقال: طهرت المرأة إذا شفيت من الحيض واغتسلت.

قال ابن الجزرى:

يطهرن يطهرن فى رخا صفا.

(٥) على أنه مبنى للمفعول لحذف الفاعل وناب عنه ضمير الزوجين، و(أن لا يقيما) بدل اشتمال من ضمير الزوجين، والتقدير: إلا أن يخافا عدم إقامتهما حدود الله،

وقرأ الباقون بفتحها(١) وتقدم مذهب أبى الحارث فى إدغام (يفعل ذلك) في باب حروف قربت مخارجها .

والوالدات يرضعن اولادهن

«واختلفوا» فى (لا تضار) فقرأ ابن كثير والبصريان برفع الراء(٢) وقرأ الباقون بفتحها(٣) . واختلف عن أبى جعفر فى سكونها مخففة(٤) .

فروى عيسى من طريق ابن مهران عن ابن شبيب وابن جماز من طريق الهاشمى بتخفيف الراء مع إسكانها وكذلك (ولا يضار كاتب ولا شهيد) آخر السورة وروى ابن جماز من غير طريق الهاشمى وعيسى من طريق ابن مهران وغيره عن ابن شبيب تشديد الراء وفتحها فهما

---

(١) على أنه مبنى للفاعل ، وإسناد الفعل إلى ضمير الزوجين المفهوم من السياق ، و (أن ألا يقيما) مفعول به .

قال ابن الجزرى : ضم يخافا فز ثوى .

(٢) على أنه فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، ولا نافية ومعناها النهى للمشاكلة .

(٣) على أن (لا) ناهية والفعل مجزوم بها ثم تحركت الراء الأخيرة تخلصا من التقاء الساكنين على غير قياس لأن الأصل فى التخلص من الساكنين أن يكون للحرف الأول ، وكانت فتحة لخفتها .

(٤) على أنه مضارع من ضار يضـ إجراء للوصل مجرى الوقف ، و (لا) ناهية ، والفعل مجزوم بها .

قال ابن الجزرى :

تضار حق . . . رفع وسكن خفف الخلف ثدق .

ولا خلاف عنهم فى مد الألف لالتقاء الساكنين. واختلفوا، فى (ما آتيتم بالمعروف) هنا (وما آتيتم من ربا) فى الروم فقرأ ابن كثير بقصر الهمزة فيهما من باب المجىء.

وقرأ الباقون بالمد من باب الإعطاء(١)، واتفقوا، على المد فى الموضع الثانى من الروم وهو قوله تعالى (وما آتيتم من زكوة) لأن المراد به أعطيتم وكقوله (وآتى الزكاة) بخلاف هذين الموضعين فإن القصر فيهما على معنى فعلتم وقصدتم ونحوه كقوله تعالى (ولا يحسبن الذين يفرحون بما أتوا) فهى بخلاف قوله (حتى إذا فرحوا بما أوتوا) والله أعلم. واختلفوا، فى (مالم تمسوهن) الموضعين هنا وموضع الأحزاب فقرأ حمزة والكسائى وخلف بضم التاء وألف بعد الميم(٢) وقرأ الباقون بفتح التاء من غير ألف فى الثلاثة(٣). واختلفوا، فى (قدره) الموضعين فقرأ أبو جعفر وحمزة والكسائى وخلف وابن ذكوان وحفص بفتح الدال فيهما وقرأ الباقون بإسكانها منهما(٤) وتقدم مذهب رويس فى اختلاس

قال ابن الجزرى :

وآتيتم قصره . • . كأول الروم دنا .

(٢) على أنه من المفاعلة .

(٣) على أن الفعل للرجال ، ومعناه الجماع على القراءتين .

قال ابن الجزرى :

وفا . • . كل تمسوهن ضم امدد شفا .

(٤) والقراءتان لغتان بمعنى واحد ، وهو الطاقة والمقدرة .

قال ابن الجزرى :

وقدره . • . حرك معا من صحب ثابت .

كسرة هاء (بيده عقدة النكاح) و (بيده فشربوا منه) فى باب هاء الكناية

« واختلفوا » فى (وصية) فقرأ أبو عمرو وابن عامر وحمزة وحفص (وصية) بالنصب(١) ، وقرأ الباقون بالرفع(٢) .

ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم

« واختلفوا » فى (فيضاعفه) هنا والحديد فقرأ ابن عامر وعاصم ويعقوب بنصب الفاء فيهما(٣) .

وقرأ الباقون بالرفع(٤) ، واختلفوا فى حذف الألف وتشديد العين منهما ومن (يضعف ، ومضعفة) وسائر الباب فقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب بالتشديد مع حذف الألف فى جميع القرآن . وقرأ الباقون بالإثبات والتخفيف .

واختلفوا فى (يبصط) هنا ، وفى (الخلق بصطة) فى الأعراف

---

(١) على أنه مفعول مطلق ، أى يوصون وصية .

(٢) على أنها خبر مبتدأ محذوف ، أى أمرهم وصية .

قال ابن الجزرى :

وصية حرم صفا ظلا رفه

(٣) على أن الفعل منصوب بأن مضمرة بعد الفاء لوقوعها بعد الاستفهام .

(٤) على الاستئناف ، أى فهو يضاعفه .

قال ابن الجزرى :

وارفع شفا حرم حلا يضاعفه معا
وثقله وبابه ثوى كس دن

فقرأ خلف لنفسه وعن حمزة والدورى عن أبى عمرو وهشام ورويس بالسين فى الحرفين .

واختلف عن قنبل والسوسى وابن ذكوان وحفص وخلاد فروى ابن مجاهد عن قنبل بالسين وكذا رواه الكارزينى عن ابن شنبوذ وهو وهم

وروى ابن شنبوذ عنه بالصاد وهو الصحيح عنه وهى طريق الزينبى وغيره عنه .

وروى ابن حبش عن ابن جرير عن السوسى بالصاد فيهما ونص على ذلك الإمام أبو طاهر ابن سوار .

وكذا روى عنه الحافظ أبو العلاء الهمدانى إلا أنه خص حرف الأعراف بالصاد .

وكذا روى ابن جمهور عن السوسى ووجه الصاد فيهما ثابت عن السوسى وهو رواية ابن اليزيدى وأبى حمدون وأبى أيوب من طريق مدين وروى سائر الناس عنه السين فيهما وهو فى التيسير والشاطبية والكافى والهادى والتبصرة والتلخيصين وغيرها .

وروى المطوعى عن الصورى والشذائى عن الداجونى عنه عن ابن ذكوان السين فيهما وهى رواية هبة الله وعلى بن المفسر كلاهما عن الأخفش .

وروى يزيد والقبابى عن الداجونى وسائر أصحاب الأخفش عنه الصاد فيهما إلا النقاش فإنه روى عنه السين هنا والصاد فى الأعراف وبهذا قرأ الدانى على شيخه عبد العزيز بن محمد عنه وهى رواية الشذائى عن دلبة البلخى عن الأخفش وبالصاد فيهما قرأ على سائر شيوخه فى رواية ابن ذكوان ولم يكن وجه السين فيهما عن الأخفش إلا فيما ذكرته

ولم يقع ذلك للدانى تلاوة والعجب كيف عول عليه الشاطبى ولم يكن من طرقه ولا من طرق التيسير وعدل عن طريق النقاش التى لم يذكر فى التيسير سواها .

وهذا الموضع مما خرج فيه عن التيسير وطرقه ، فليعلم ولينبه عليه وروى الولى عن الفيل وزرعان كلاهما عن عمرو عن حفص بالصاد فيهما وهى رواية أبى شعيب القواس وابن شاهى وهبيرة كلهم عن حفص وروى عبيد عنه والحضينى عن عمرو عنه بالسين فيهما وهى رواية أكثر المغاربة والمشارقة عنه وبالوجهين جميعاً نص له أبو العباس المهدوى وأبو عبد الله بن شريح وغيرهما إلا أن أحمد ابن جبير الأنطاكى روى عن عمرو السين فى البقرة والصاد فى الأعراف .

وكذلك أحمد بن عبد العزيز بن بدهن عن الأشنانى عن عبيد وروى ابن الهيثم من طريق ابن ثابت عن خلاد الصاد فيهما .

وكذلك روى أبو الفتح فارس بن أحمد من طريق ابن شاذان عنه وهى رواية القاسم الوزان وغيره عن خلاد .

وبذلك قرأ أبو عمرو الدانى على شيخه أبى الفتح فى رواية خلاد من طرقه وعلى ذلك أكثر المشارقة .

وروى القاسم بن نصر عن ابن الهيثم والنقاش عن ابن شاذان كلاهما عن خلاد بالسين فيهما وهى قراءة الدانى على شيخه أبى الحسن وهو الذى فى الكافى والهداية والعنوان والتلخيص وسائر كتب المغاربة .

وانفرد فارس بن أحمد فيما قرأه عليه الدانى بالوجهين جميعاً السين والصاد فى الموضعين من رواية خلف ولا أعلم أحداً .

روى ذلك عن خلف من هذه الطرق سواه والله أعلم . وقرأ الباقون

وهم المدنيان والكسائى والبزى وأبو بكر وروح بالصاد فى الحرفين . وانفرد ابن سوار عن شعيب عن يحيى عن أبى بكر وأبو العلاء الحافظ عن أبى الطيب عن التمار عن رويس بالسين فى البقرة والصاد فى الأعراف

وأما ماذكره أبو العلاء من رواية روح وهو السين فيهما فوهم فليعلم « واختلفوا » فى (عسيتم) هنا والقتال فقرأ نافع بكسر السين فيهما وقرأ الباقون بفتحها[1] « واتفقوا » على قرأءة (بسطة) بالسين من هذه الطرق لموافقة الرسم إلا مارواه ابن شنبوذ عن قنبل من جميع الطرق عنه بالصاد وهى رواية ابن بقرة عن قنبل وعن أبى ربيعة عن البزى ورواية الخزاعى عن أصحابه الثلاثة عن ابن كثير وانفرد صاحب العنوان عن أبى بكر بالصاد فيها بخلاف وهى رواية الأعشى عن أبى بكر . وانفرد الأهوازى عن روح بالصاد فيها والله أعلم .

﴿ واختلفوا ﴾ فى (غرفة) فقرأ المدنيان وابن كثير وأبو عمرو بفتح الغين[2] . وقرأ الباقون بضمها[3] وتقدم الخلاف فى إدغام أبى عمرو (هو والذين) « واختلفوا » فى (دفاع الله) هنا والحج فقرأ المدنيان ويعقوب بكسر الدال وألف بعد الفاء[4] .

---

(١) والقراءتان لغتان بمعنى واحد .

قال ابن الجزرى :

عسيتم اكسر سينه معا ألا

(٢) على أنها مصدر اسم للمرة .

(٣) اسم للماء المغترف .

قال ابن الجزرى . غرفة اضمم ظل كنز

(٤) على أنه مصدر « دافع » كقاتل قتالا .

وقرأ الباقون (دفع) بفتح الدال وإسكان الفاء من غير ألف[1] .

تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض

وتقدم (القدس) لابن كثير وتقدم (لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة) لابن كثير والبصريين عند (لا خوف عليهم) (واختلفوا) فى إثبات الألف من (أنا) وحذفها إذ أتى بعدها همزة مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة فقرأ المدنيان بإثباتها عند المضمومة والمفتوحة نحو (أنا أحي أنا أول ، أنا أنبئكم ، أنا آتيك) واختلف عن قالون عند المكسورة نحو (إن أنا إلا) فروى الشذائى عن ابن بويان عن أبى حسان عن أبى نشيط عنه إثباتها عندها وكذلك روى ابن شنبوذ وابن مهران عن أبى حسان أيضاً وهى رواية أبى مروان عن قالون ورواها أيضاً أبو الحسن ابن ذؤابة القزاز نصاً عن أبى حسان وكذلك رواها أبو عون عن الحلوانى وروى الفرضى من طرق المغاربة وابن الحباب عن ابن بويان حذفها وكذلك روى ابن ذؤابة أداءً عن أبى حسان كلاهما عن أبى نشيط وهى رواية إسماعيل القاضى وأحمد بن صالح والحلوانى فى غير طريق أبى عون وسائر الرواة عن قالون وهى قراءة الدانى على شيخه أبى الحسن وبالوجهين جميعاً قرأ على شيخه أبى الفتح من طريق أبى نشيط .

﴿ قلت ﴾ والوجهان صحيحان عن قالون نصاً وأداءً نأخذ بهما من طريق أبى نشيط ونأخذ بالحذف من طريق الحلوانى إذا لم نأخذ لأبى عون فإن أخذنا لأبى عون أخذنا بالحذف والإثبات على أن ابن سوار والحافظ أبى العلاء وغيرهما رويا من طريق الفرضى إثباتها فى الأعراف فقط دون الشعراء والأحقاف وكذلك روى ابن سوار أيضاً عن

---

(١) على أنه مصدر « دفع » يدفع
قال ابن الجزرى : وكلا .·. دفع دفاع واكسر إذ ثوى

أبى إسحاق الطبرى عن ابن بويان وبه قرأت من طريقيهما وهى طريق المشارقة عن الفرضى والله أعلم. وقرأ الباقون بحذف الألف وصلا فى الأحوال الثلاثة ولا خلاف فى إثباتها وقفا كما تقدم فى بابه . وتقدم اختلافهم فى إدغام (ابثت ولبثتم) وإظهاره فى باب حروف قربت مخارجها .وتقدم اختلافهم فى حذف الهاء وصلا من (يتسنه) ليعقوب وحمزة والكسائى وخلف فى باب الوقف على المرسوم وتقدم اختلافهم فى إمالة (حمارك) من باب الإمالة .

﴿ واختلفوا ﴾ فى (ننشرها) فقرأ ابن عامر والكوفيون بالزاى المنقوطة[1] . وقرأ الباقون بالراء المهملة[2] .

﴿ واختلفوا ﴾ فى وصل همزة (قال أعلم) والجزم فقرأ حمزة والكسائى بالوصل وإسكان الميم على الأمر وإذا ابتدأ كسرا همزة الوصل وقرأ الباقون بقطع الهمزة والرفع على الخبر[3] وتقدم انفراد الحنبلى عن هبة الله عن عيسى بن وردان بتسهيل همزة يطمئن وما جاء من لفظه فى باب الهمز المفرد .

﴿ واختلفوا ﴾ فى (فصرهن إليك) فقرأ أبو جعفر وحمزة وخلف ورويس بكسر الصاد وقرأ الباقون بضمها[4] وتقدم اختلافهم فى إسكان

---

(١) من النشز وهو الإرتفاع أى يرتفع بعضها على بعض للتركيب عند إرادة الخلق .

(٢) من أنشر الله الموتى بمعنى أحياهم .
قال ابن الجزرى : ور افى ننشر سما

(٣) قال ابن الجزرى : ووصل اعلم بجزم فى رزوا

(٤) والقراءتان قيل هما بمعنى واحد وهو القطع أو الميل ، وقيل الكسر بمعنى القطع ، والضم بمعنى الإمالة .
قال ابن الجزرى : فصرهن كسر الضم غث فتى ثما

(جزءاً) عند (هزؤا) وكذلك تقدم مذهب أبي جعفر في تشديد الزاى في باب الهمز المفرد وتقدم اختلافهم في إدغام (أنبتت سبع) من فصل تاء التأنيث في الإدغام الصغير . وتقدم اختلافهم في تشديد (يضاعف) عند (فيضاعفه له) في هذه السورة .

قول معروف

وتقدم مذهب أبي جعفر في إبدال (رياء الناس) في باب الهمز المفرد ﴿ واختلفوا ﴾ في (ربوة) هنا وفي المؤمنون فقرأ ابن عامر وعاصم بفتح الراء[1] وقرأ الباقون بضمها[2] . وتقدم اختلافهم في إسكان (أكلها) عند (هزؤاً) من هذه السورة .

(واختلفوا) في تشديد التاء التي تكون في أوائل الأفعال المستقبلة إذا حسن معها تاء أخرى ولم ترسم خطا وذلك في إحدى وثلاثين تاء وهي (ولا تيمموا الخبيث) هنا وفي آل عمران (ولا تفرقوا) وفي النساء (الذين توفاهم الملائكة) .وفي المائدة (ولا تعاونوا) وفي الأنعام (فتفرق بكم) وفي الأعراف (فإذا هي تلقف) وفي الأنفال (ولا تولوا عنه) وفيها (ولا تنازعوا) وفي براءة (هل تربصون بنا) وفي هود (وإن تولوا فإني أخاف) وفيها (فإن تولوا فقد أبلغتكم) وفيها (لا تكلم نفس) وفي الحجر (ماتنزل الملائكة) وفي طه (مافي يمينك تلقف) وفي النور (إذ تلقونه) وفيها أيضاً (فإن تولوا فإنما) وفي الشعراء (فإذا هي تلقف) وفيها (على من تنزل) وفيها (الشياطين تنزل) وفي الأحزاب

(١) وهو أحد اللغات فيها .

(٢) وهو لغة قريش .

قال ابن الجزرى : ربوة الضم معا شفا سما

(ولا تبرجن) وفيها (ولا أن تبدل) وفى الصافات (لا تناصرون) وفى الحجرات (ولا تنابزوا) وفيها (ولا تجسسوا) وفيها (لتعارفوا) وفى الممتحنة (أن تولوهم) ،وفى الملك (تكاد تميز) وفى نون (لما تخايرون) وفى عبس (عنه تلهى) وفى الليل (ناراً تلظى) وفى القدر (من ألف شهر تنزل) فروى البزى من طريقيه سوى الفحام والطبرى والحامى عن النقاش عن أبى ربيعة تشديد التاء فى هذه المواضع كلها حالة الوصل فإن كان قبلها حرف مدولين نحو (ولا تيمموا ،وعنه تلهى) أثبته ومد لالتقاء الساكنين كما تقدم التنبيه عليه فى باب المد لأن التشديد عارض فلم يعتد به فى حذفه . وإن كان ساكنا غير ذلك من تنوين أو غيره جمع بينهما إذ كان الجمع بينهما فى ذلك ونحوه غير ممتنع لصحة الرواية واستعماله عن القراء والعرب فى غير موضع . وقد ذكر الديوانى فى شرحه جميع الأصول أن الجعبرى أقرأه بتحريك التنوين بالكسر فى (ناراً تلظى) على القياس ولا يصح .

(قلت) وقفت على كلام الجعبرى فى شرحه فقال وفيها وجهان - يعنى فى العشرة التى اجتمع فيها الساكنان - صحيحان نحو (هل تربصون ، وعلى من تنزل ، وناراً تلظى) .

(أحدهما) أن يترك على سكونه وبه أخذ الناظم والدانى والأكثر .

(والثانى) كسره إليهما أشرنا فى النزهة بقولنا وإن صح قبل الساكن إن شئت فاكسرا فظهر أن الديوانى لم يغلط فيما نقله عن الجعبرى وهذا لا نعلم أحداً تقدم الجعبرى إليه ولا دل عليه كلامه ولا عرج عليه من أئمة القراءة قاطبة ولا نقل عن أحد منهم . ولو جاز الكسر لجاز الابتداء بهمزة وصل وهذا وإن جاز عند أهل العربية فى الكلام فإنه غير جائز عند القراء فى كلام الملك العلام إذ القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول واقرؤا كما علمتم كما ثبت عن النبى ﷺ . وما أحسن قول إمام العربية

وشيخ الأقراء بالمدرسة العادلية أبي عبد الله محمد بن مالك الذي قدم الشام من البلاد الأندلسية وصاحب الألفية في قصيدته الدالية التي نظمها في القراآت السبع العلية :

ووجهان في كنتم تمنون مع تفكـ ـهون وأخفى عنه بعض مجودا
ملاقى ساكن صحيح كهل تر بـ ـصون ومن بكسر محد عن الاقتد

وإذا ابتدىء بهن ابتدأ بهن مخففات لامتناع الابتداء بالساكن وموافقته الرسم والرواية . والعجب أن الشيخ جمال الدين بن مالك مع ذكره ماحكيناه عنه وقوله ماتقدم في ألفيته قال في شرح الكافية إنك إذا أدغمت يعني إحدى التاءين الزائدتين أو المضارع اجتلبت همزة الوصل وتبعه على ذلك ابنه فلا نعلم أحداً تقدمه إلى ذلك قال شيخ العربية الإمام أبو محمد عبد الله بن هشام في آخر توضيحه : ولم يخلق الله تعالى همزة وصل في أول المضارع وإنما إدغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء وبذلك قرأ البزى في الوصل (ولا تيمموا ، ولا تبرجن ، وكنتمو تمنون) وإذا أردت التحقيق في الابتداء فحذفت إحدى التاءين وهي الثانية لا الأولى خلافا لهشام وذلك جائز في الوصل أيضا اهـ .

(قلت) وهذا هو الصواب ولكن عند أئمة القراءة في ذلك تفصيل فما كتب منه بتاء واحدة ابتدىء بتاء واحدة كما ذكر وما كتب بتاءين نحو : (ثم تتفكروا (أدغم وصلا وابتدىء بتاءين مخففتين اتباعا للرسم والله أعلم .

وروى ابن الفحام والطبرى والحمامى والعراقيون عنهم قاطبة عن النقاش عن أبي ربيعة عن البزى تخفيف هذه التاء من هذه المواضع المذكورة وبذلك قرأه الباقون إلا أن أبا جعفر وافق على تشديد التاء من قوله :

(لا تناصرون) فى الصافات وكذلك وافق رويس على تشديد (ناراً تلظى) فى الليل .

وانفرد أبو الحسن بن فارس فى جامعه بتشديد هذه التاآت عن قنبل أيضا من جميع طرقه نخالف سائر الناس والله أعلم . وقد روى الحافظ أبو عمرو الدانى فى كتابه جامع البيان فقال وحدثنى أبو الفرج محمد بن عبد الله النجاد المقرىء عن أبى الفتح أحمد بن عبد العزيز بن بدهن عن أبى بكر الزينبى عن أبى ربيعة عن البزى عن أصحابه عن ابن كثير أنه شدد التاء فى قوله فى آل عمران (ولقد كنتم تمنون الموت) وفى الواقعة (فظلتم تفكهون) قال الدانى وذلك قياس قول أبى ربيعة لأنه جعل التشديد فى الباب مطرداً ولم يحصره بعدد وكذلك فعل البزى فى كتابه .

(قلت) ولم أعلم أحداً ذكر هذين الحرفين سوى الدانى من هذه الطريق . وأما النجاد فهو من أئمة القراءة المبرزين الضابطين ولولا ذلك لما اعتمد الدانى على نقله وانفراده بهما مع أن الدانى لم يقرأ بهما على أحد من شيوخه ولم يقع لنا تشديدهما إلا من طريق الدانى ولا اتصلت تلاوتنا بهما إلا إليه وهو فلم يسندهما فى كتاب التيسير بل قال فيه وزادنى أبو الفرج النجاد المقرى عن قراءته على أبى الفتح بن بدهن عن أبى بكر الزينبى وقال فى مفرداته : وزادنى أبو الفرج النجاد المقرى ، وهذا صريح فى المشافهة .

﴿ قلت ﴾ وأما أبو الفتح بن بدهن فهو من الشهرة والاتقان بمحل ولولا ذلك لم يقبل انفراده عن الزينبى فقد روى عن الزينبى عن غير واحد من الأئمة كأبى نصر الشذائى وأبى الفرج الشنبوذى وعبد الواحد بن أبى هاشم وأبى بكر أحمد بن عبد الرحمن الولى وأبى بكر أحمد بن محمد بن بشر بن الشارب

فلا نعلم أحداً منهم ذكر هذين الحرفين سوى ابن بدهن هذا بل كل من ذكر طريق الزينبى هذا عن أبى ربيعة كأبى طاهر ابن سوار وأبى على المالكى وأبى العز وأبى العلاء وأبى محمد سبط الخياط لم يذكرهما ولعل الدانى بانفراده بهما استشهد له بقياس النص ولولا إثباتهما فى التيسير والشاطبية والتزامنا بذكر مافيهما من الصحيح ودخولهما فى ضابط نص البزى لما ذكرتهما لأن طريق الزينبى لم يكن فى كتابنا .

وذكر الدانى لهما فى تيسيره اختيار والشاطبى تبع إذ لم يكونا من طرق كتابيهما .وهذا موضع يتعين التنبيه عليه ولا يهتدى إليه إلا حذاق الأئمة الجامعين بين الرواية والدراية والكشف والاتقان والله تعالى الموفق

« واختلفوا » فى (ومن يؤت الحكمة) فقرأ يعقوب بكسر التاء[1] وهو على أصله . فى الوقف على الياء كما نص عليه غير واحد وأشرنا إليه فى باب الوقف على المرسوم وذلك يقتضى أن تكون (من) عنده موصولة أى والذى يؤتيه الله الحكمة ؛ ولو كانت عنده شرطية لوقف بالحذف كما يقف على : (ومن تق السيآت) ونحوه . وقرأ الباقون بفتح التاء[2] ولا خلاف عنهم فى الوقف على التاء (واختلفوا) فى (نعما) هنا والنساء فقرأ ابن عامر وحمزة والكسائى وخلف بفتح النون فى الموضعين[3] .

---

(١) مبنيا للفاعل ، والفاعل ضمير يعود على الله تعالى ، ومن مفعول مقدم ، و (الحكمة) مفعول ثان .

(٢) مبنيا للمفعول ، ونائب الفاعل ضمير يعود على من الشرطية وهو المفعول الأول ، و (الحكمة) مفعول ثان .

قال ابن الجزرى :

من يؤت كسر التاظبى بالياء قف .

(٣) وذلك على الأصل .

وقرأ الباقون بكسرها[1] وقرأ أبو جعفر بإسكان العين[2] (واختلف) عن أبي عمرو وقالون وأبي بكر فروى عنهم المغاربة قاطبة اخفاء كسرة العين ليس إلا ، يريدون الاختلاس فراراً من الجمع بين الساكنين وروى عنهم العراقيون والمشرقيون قاطبة الإسكان ولا يبالون من الجمع بين الساكنين لصحته رواية وورود لغة وقد اختاره الإمام أبو عبيدة أحد أئمة اللغة وناهيك به وقال هو لغة النبي ﷺ فيما يروى (نعما المال الصالح للرجل الصالح) وحكى النحويون الكوفيون سماعا من العرب (شهر رمضان) مدغما . وحكى ذلك سيبويه في الشعر وروى الوجهين جميعا عنه الحافظ أبو عمرو الداني ثم قال والإسكان آثر والإخفاء اقيس

(قلت) والوجهان صحيحان غير أن النص عنهم بالإسكان ولا يعرف الاختلاس إلا من طرق المغاربة ومن تبعهم كالمهدوى وابن شريح وابن غلبون والشاطبي مع أن الإسكان في التيسير ولم يذكره الشاطبي . ولما ذكر ابن شريح الإخفاء عنهم قال وقرأت أيضا لقالون بالإسكان ولا أعلم أحداً فرق بين قالون وغيره سواه . وقرأ الباقون بكسر النون والعين واتفقوا على تشديد الميم (واختلفوا) في (ونكفر عنكم) فقرأ ابن عامر وحفص بالياء وقرأ الباقون بالنون . وقرأ المدنيان وحمزة والكسائي وخلف بجزم الراء[3] وقرأ الباقون برفعها[4] .

---

(١) إتباعا لكسرة العين ، وهي لغة هذيل .

(٢) وهي لغة صحيحة .

قال ابن الجزري :

معا نعما افتح كما شفـــا وفي ... إخفاء كسر العين حزبها صفي
وعن أبي جعفر معهم سكنا

(٣) على أنه بدل من موضع « فهو خير لكم » .

(٤) على أنه مستأنف لاموضع له من الاعـــراب ، والواو لعطف جملة على جملة .

« ليس عليك هداهم »

(واختلفوا) فى (تحسبهم ، ويحسبن ويحسب) كيف وقع مستقبلا فقرأ أبو جعفر وابن عامر وعاصم وحمــزة بفتح السين وقرأ الباقون بكسرها .

(واختلفوا) فى (فأذنوا) فقرأ حمزة وأبو بكر بقطع الهمزة ممدودة وكسر الذال[1] وقرأ الباقون بفتحها ووصل الهمزة[2] وتقدم ضم أبى جعفر سين (عسرة) .

(واختلفوا) فى (ميسرة) فقرأ نافع بضم السين[3] وقرأ الباقون بفتحها[4] .

(واختلفوا) فى (وأن تصدقوا) فقرأ عاصم بتخفيف الصاد[5] وقرأ الباقون بتشديدها[6] . وتقدم قراءة البصريين (ترجعون) بفتح التاء وكسر الجيم أوائل السورة وتقدم إسكان الهاء من (يمل هو) وصلا لأبى جعفر وقالون بخلاف عنهما .

= قال ابن الجزرى : ويا يكفر شامهم وحفصنا ∴ وجزمه مدا شفـــا

(١) من آذنه بكذا أعلمه به .

(٢) على انه فعل أمر من أذن بالشىء إذا اعلم به .

قال ابن الجزرى : فأذنوا امـــدد واكسر ∴ فى صفـــوة

(٣) وهى لغة أهل الحجاز .

(٤) وهى لغة باقى العرب .

قال ابن الجزرى : ميسرة الضم انصـــر

(٥) على حذف إحدى التاءين لأن أصله (تتصدقوا) .

(٦) على إبدال التاء صادا وإدغامها فى الصاد .

قال ابن الجزرى : تصدقوا خفت : نما

(واختلفوا) فى (أن تضل) فقرأ حمزة بكسر الهمزة[١] وقرأ الباقون بفتحها[٢] .

(واختلفوا) فى (فتذكر) فقرأ حمزة أيضا برفع الراء[٣] والباقون بفتحها[٤] وقرأه ابن كثير والبصريان بالتخفيف وقرأ الباقون بالتشديد

(واختلفوا) فى (تجارة حاضرة) فقرأه عاصم بالنصب فيهما(٥) وقرأ الباقون برفعهما(٦) . وتقدم تخفيف راء (يضار) وإسكانها لأبى جعفر(٧) والخلاف عنه فى ذلك .

وان كنتم على سفر

(واختلفوا) فى (فرهان) فقرأ ابن كثير وأبو عمرو (فرهن) بضم

---

(١) على ان « أن » شرطية و« تضل » مجزوم بها وهى فعل الشرط ، وفتحت اللام للادغام .

(٢) على أن « أن » مصدرية « وتضل » منصوب بها ، وفتحة اللام فتحة إعراب .

قال ابن الجزرى : وكسر أن تضل فـز

(٣) على انه فعل مضارع « ذكر » مشدد ككرم ، لم يدخل عليه ناصب ولا جازم .

(٤) عطفاً على « تضل » .

قال ابن الجزرى : تذكر حقا خففا .·. والرفع فـ

(٥) على أن « تكون » ناقصة ، « وتجارة » خبر تكون ، « وحاضرة » صفة لها ، واسم تكون مضمر ، أى إلا أن تكون المعاملة أو المبايعة تجارة حاضرة .

(٦) على أن « تكون » تامة ، « وتجارة » فاعل « وحاضرة » صفة لها .

قال ابن الجزرى : تجارة حاضرة .·. لنصب رفع نـل

(٧) على أنها مضارع « ضار يضير » ، ولا ناهية والفعل مجزوم بها ،=

الراء والهاء من غير ألف(١) وقرأ الباقون بكسر الراء وفتح الهاء وألف بعدها(٢) وتقدم مذهب أبي جعفر وأبي عمرو وورش في إبدال همزة (الذى اؤتمن) من باب الهمز المفرد.

(واختلفوا) فى (فيغفر، ويعذب) فقرأ ابن عامر وعاصم وأبو جعفر ويعقوب برفع الراء والباء منهما(٣) والباقون بجزمهما(٤) . وتقدم مذهب الدورى فى إدغام الراء فى اللام بخلاف والسوسى بلا خلاف وتقدم اختلافهم فى إدغام الباء فى الميم من باب حروف قربت مخارجها .

(واختلفوا) فى (وكتبه) فقرأ حمزة والكسائى وخلف (وكتابه) على التوحيد وقرأ الباقون على الجمع(٥) .

(واختلفوا) فى (لا نفرق) فقرأ يعقوب بالياء(٦) وقرأ الباقون بالنون(٧)

وسكنت الراء إجراء للوصل مجرى الوقف . قال ابن الجزرى :

وسكن خفف الخلف ثدق مع لا يضار

(١) على أنها جمع « رهن » كسقف وسقف .

(٢) على أنها جمع « رهن » أيضاً ككعب وكعاب .

قال ابن الجزرى : رهان كسرة ∴ وفتحة ضم وقصر حز درا

(٣) وذلك على الاستئناف ، اى فهو يغفر الخ

(٤) وذلك عطفاً على قوله تعالى : « يحاسبكم » .

قال ابن الجزرى :

يغفر يعذب رفع جزم كم ثوى ∴ نص

(٥) قال ابن الجزرى : كتابه بتوحيد شفا

(٦) على أن الفاعل ضمير يعود على الرسول ، والمؤمنون .

(٧) وذلك على التكلم ، أى كل من الرسول والمؤمنون يقول لا نفرق الخ .

قال ابن الجزرى : لا نفرق بياء ظرفا

(وفيها من ياآت الإضافة) ثمان تقدم الكلام عليها إجمالا فى بابها (إنى أعلم) الموضعان فتحهما المدنيان وابن كثير وأبو عمرو (عهدى الظالمين) أسكنها حمزة وحفص (بيتى للطائفين) فتحها المدنيان وهشام وحفص (فاذكرونى أذكركم) فتحها ابن كثير (وليؤمنوا بى) فتحها ورش (منى إلا) فتحها المدنيان وأبو عمرو (ربى الذى) سكنها حمزة .

(وفيها من ياآت الزوائد) ست تقدم الكلام عليها إجمالا (فارهبون فاتقون . تكفرون) أثبتهن فى الحالين يعقوب (الداع) إذا أثبت الياء فى الوصل أبو عمرو وورش وأبو جعفر واختلف عن قالون كما تقدم وأثبتها يعقوب فى الحالين (دعان) أثبت الياء فيها وصلا أبو جعفر وأبو عمرو وورش . واختلف عن قالون كما تقدم وأثبتها فى الحالين يعقوب (واتقون يا أولى) أثبت الياء وصلا أبو جعفر وأبو عمرو وأثبتها فى الحالين يعقوب والله الموفق .

تم بحمد الله الجزء الثانى من كتاب (النشر فى القراءات العشر) ويليه الجزء الثالث وأوله (سورة آل عمران) د / محمد سالم محيسن

فهـــرس الجزء الثانى من كتاب النشر

صفحة	الموضـــوع
٣	باب الهمزتين من كلمتين — الضرب الأول المتفقتان
٨	الضرب الثانى المختلفتان
١٢	تنبيهات فى أى الهمزتين حذفتا لأبى عمرو وموافقيه وبيان مذهب الأزرق فيما أبدله من مد وغيره
١٣	باب الهمز المفرد — الضرب الأول الساكن
١٩	الضرب الثانى المتحرك
٢٣	تنبيهات فى الهمز المفرد
٣٥	باب نقل الهمزة إلى الساكن قبلها
٤٣	تنبيهات فى بيان أصل أل وما سبب النقل إليها وكيف يبدأ بها عند ورش
٤٩	باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره
٥٨	تنبيهات فى بيان ما يجوز مع السكت وما يمتنع
٦٠	باب وقف حمزة وهشام على الهمز
٦٥	مبحث الهمز المتحرك
٨٢	مبحث التخفيف الرسمى وفيه ذكر مارسم من الهمزات على غير قياس
١٠٤	تنبيهات فى الوقف بالروم والإشمام مع التخفيف
١١٠	خاتمة فى مسائل فيما يصح وما يمتنع من الوجوه فى المتطرف والمتوسط بزائد

صفحة	الموضـــوع

الصفحة	الموضـــوع

الصفحة	الموضــوع
٣٥٠	تنبيهات
٣٥٥	باب مذاهبهم فى يا آت الزوائد
٣٧٢	تنبيهات
٢٧٤	باب بيان أفراد القرا آت وجمعها
٣٨٣	فصل للشيوخ فى كيفية الأخذ بالجمع مذهبان
٢٩٠	باب فرش الحروف
٣٩٧	ســـورة البقرة